القانونيات الأساسية لبناء الاقتصاد الاشتراكي

لجماعة من المؤلفين السوفييت

تعريب

الدكتور سعيد يوسف   الدكتورة نجاح الساعاتي

تدقيق الدكتور بدر الدين السباعي

إصدار دار الجماهير

دار الجماهير

- لتعريف الشعب على خير ما أنتجه الفكر الانساني التقدمي ·
- تنشر المعرفة في سبيل الحياة والشعب ·
- تبعث التراث العربي وتربطه بالفكر المعاصر ·
- تعمل على توحيد الفكر العربي لمكافحة الاستعمار وما يخلفه من أمراض قاتلة ·
- تربط الفكر العربي بالتراث الانساني الاكبر ·
- تربط الفكر بالعمل ·

دمشق شارع التجهيز ـ بناية كردوس ـ تلفون ٢٢٤٥٩٣

كانون ثاني ١٩٧٤

القانونيات الأساسية لبناء الاقتصاد الاشتراكي

لجماعة
من المؤلفين السوفييت

تعريب

الدكتور سعيد يوسف
الدكتورة نجاح الساعاتي

تدقيق

الدكتور بدر الدين السباعي

إصدار
دار الجماهير

تنبيه من مكتبة الشيوعيين العرب!

قام الناسخ الالكتروني بتطهير هذا الكتاب من أفكار شيوعية الخائن خروشوف المزيفة.

وقد تم ذلك بواسطة:

١) حذف وإزالة بعض الجمل والفقرات ذات الصلة،
٢) اسقاط بعض الصفحات ذات الصلة من النسخ الالكتروني،
٣) إعادة صياغة احدى العبارات ذات الصلة بما يتفق والنهج الماركسي – اللينيني الثوري.

لذا اقتضى التنويه.

الصوت الشيوعي

مقدمة

أعد معهد الاقتصاد التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية هذا البحث «القانونيات الأساسية لبناء الاقتصاد الاشتراكي» مع جملة من الأعمال العلمية الأخرى بمناسبة الذكرى الخمسين لثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى .

ان هذا الكتاب مكرس للتعميم العلمي للتجربة السوفيتية في تحويل الاقتصاد الوطني اشتراكياً . وهو يعطي صورة واسعة عن وضع القانونيات الأساسية لبناء الاقتصاد الاشتراكي موضع التطبيق ، كما يوضح خصائص ظهورها في ظروف الوطن السوفييتي الملموسة ، وهو البلد الذي شق الطريق المجهولة في الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية .

وهو يهدف الى اظهار أن الاقتصاد الاشتراكي الذي بني لأول مرة في الوطن السوفييتي هو تطبيق فعلي للنظرية الماركسية ــ اللينينية . وفيه تشرح تحولات الاقتصاد الوطني الثورية ، والطرق الأساسية في بناء الاقتصاد الجديد وأشكاله وينعكس النشاط الابداعي العظيم الذي قام به الشعب السوفييتي تحت قيادة الحزب الشيوعي ووفق البرنامج اللينيني العلمي لبناء الاشتراكية . كما يعكس ، بصورة ملموسة ، الافضليات العظيمة للنظام المخطط الاشتراكي في الاقتصاد ، الذي يضمن نمو الانتاج الاجتماعي نمواً متواصلاً لصالح زيادة رفاهية الجماهير الشعبية وثقافتها .

كما يظهر هذا العمل الجماعي ، على العموم ، الأهمية التاريخية العالمية للتجربة الاشتراكية في بناء الاقتصاد الاشتراكي . وقد ساهم في وضع هذا الكتاب المؤلفون التالية أسماؤهم :

ي . ا غلادكوف (الفصل الأول والرابع والخاتمة)	دكتور في العلوم الاقتصادية
ف . ا . فينو غرادوف (الفصل الثاني)	عضو مرشح لأكاديمية العلوم السوفيتية
ف . ن ياكوفتسيسفسكي (الفصل الثالث والتاسع)	دكتور في العلوم الاقتصادية
ا . د كورسكي (الفصل الرابع)	دكتور في العلوم الاقتصادية
غ . ن . يفتسافييف (الفصل الخامس)	دكتور في العلوم الاقتصادية
ا . ي . كوسوي (الفصل السادس والسابع)	مرشح في العلوم الاقتصادية
ا . ي . ب غربونوف (الفصل الثامن)	مرشح في العلوم الاقتصادية
يو . ف . فوروبييف (الفصل العاشر)	مرشح في العلوم الاقتصادية
س . ن . لابينا (الفصل الحادي عشر)	مساعد علمي
ب . س ستسلافسكي (الفصل الثاني عشر)	دكتور في العلوم الاقتصادية

كما شارك في إعداد بعض الفصول ي . م كايلينسكي المرشح في العلوم الاقتصادية .

وساهم في اختيار المواد ، واعداد المخطوطات للطبع المساعدون العلميون في قطاع تعميم تجربة تطور الاقتصاد السوفييتي والسياسة الاقتصادية في معهد الاقتصاد التابع لاكاديمية العلوم السوفييتية ر . ف غورالينك ، ل . ن كاموشير ، ي . ف بابوفا ، نن بابوفيتش ، ز ن ستروبيفا ، ل . ن فومينا . وأخيراً فقد صدر الكتاب تحت اشراف غلادكوف .

الفصل الأول

برنامج بناء الاشتراكية اللينيني وأهميته العالمية

١ – المقدمات الاساسية للانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية

فتحت ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى عصراً جديداً في التاريخ العالمي هو عصر انهيار الرأسمالية ، ودفعت مصائر البشرية نحو الاشتراكية . « فمنذ نصف قرن مضى سار وطننا في الطريق الاشتراكية للتطور الاجتماعي . وقد وضعت ثورة إكتوبر أسس انقاذ البشرية من النظام الاستثماري ، وتحويل أفكار الشيوعية العلمية إلى واقع ، وأثرت تأثيراً عميقاً على مجمل سير التاريخ العالمي التالي »[1] .

لقد انقسم العالم إلى نظامين متعارضين هما: النظام الرأسمالي ، والنظام الاشتراكي ، وأصبح الصراع الضاري بينهما محور التاريخ العالمي برمته .

إن تجربة الثورة الاشتراكية وبناء الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ، ذات أهمية تاريخية عالمية . إن طريق ثورة اوكتوبر الاشتراكية – هي الطريق العريضة لتحرير الشعوب من نير الامبريالية ، ولضمان التقدم والديمقراطية والاشتراكية . ان انتصار الثورة الاشتراكية في عدد من بلدان أوربا وآسيا ، وفي كوبا ، ونشوء نظام الاشتراكية العالمي – هو استمرار لعملية التحويل الثوري للعالم ، التي ابتدأت باوكتوبر العظيم .

---

١ – « ٥٠ سنة على ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى » . قرار الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي . موضوعات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي . اصدار دار المنشورات السياسية الحكومية ١٩٦٧ .

إن الثورة الاشتراكية هي النتيجة الحتمية لتفاقم تناقضات الرأسمالية : وقد برهنت الماركسية — اللينينية ، علمياً ، بتحليلها القانونيات الموضوعية لنشوء وتطور المجتمع الرأسمالي ، على ضرورة وحتمية انهيار الرأسماليةوالانتقال الى الاشتراكية . لقد أكد التاريخ هذا الاستنتاج الذي استخلصته النظرية الثورية .

يقول ماركس في « رأس المال » . وفي مؤلفات أخرى ، إن الرأسمالية تعد أثناء تطورها ، المقدمات الضرورية للانتقال الثوري الى الاشتراكية . وهذا أمر يتجلى في المستوى الرفيع لتطور القوى المنتجة ، وتركيز وتعميم الانتاج ، وفي نشوء القوى الثورية المتمثلة بالطبقة العاملة القادرة على إعادة بناء المجتمع على أسس اشتراكية . لقد قدم لينين ، في مؤلفه « الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية » ، تحليلاً ماركسياً للمرحلة الأخيرة من الرأسمالية ، وبرهن علمياً على الموضوعة البرنامجية الذاهبة إلى أن الامبريالية هي عشية الثورة الاشتراكية ، مستنداً بذلك على الموضوعات الاساسية في كتاب « رأس المال » .

إن قانون التطور المتباين القائم على القفزات والصدامات ملازم للامبريالية كما يقول لينين . إنه يؤدي الى التفاوت في نضوج الثورة الاشتراكية في البلدان المختلفة . وعلى هذا الاساس توصل لينين الى استنتاج عبقري حول حتمية الثورة الاشتراكية،وانتصار الاشتراكية ، في البدء ، في عدة بلدان وحتى في بلد واحد على حدة .

لقد أغنت النظرية اللينينية عن الثورة الاشتراكية النظرية الماركسية ، وأظهرت لبروليتاريا جميع البلدان ، وللطبقة العاملة في روسيا ، بشكل خاص ، الآفاق الثورية وأطلقت المبادرات ، وقوت الايمان بنجاح الثورة البروليتارية ، وسلمت حزب الطبقة العاملة سلاح النضال الظافر ، في سبيل الاشتراكية .

ان الحرب العالمية الامبريالية التي اندلعت عام ١٩١٤ شددت وكشفت تناقضات الرأسمالية ، وضربت وحدة المنظومة الرأسمالية ، وأضعفت قوى الامبريالية . قال لينين في عام ١٩١٧ : «لقد خلقت الحرب أزمة واسعة الى حد أرهقت قوى الشعب المادية والمعنوية ، وأنزلت ضرباب بالتنظيم الاجتماعي الحديث ، بحيث وجدت البشرية

نفسها أمام أحد أمرين : إما أن تهلك وإما أن تسلم مصيرها الى الطبقة الثورية ذاتها التي ستعمل من أجل الانتقال السريع والجذري إلى أسلوب أعلى في الانتاج »[1] .

لقد تكونت المقدمات الموضوعية للثورة الاشتراكية في المجرى العام للتطور الاجتماعي قبل الحرب بفترة طويلة ، واستمرت في التطور حتى في سنوات الحرب ، فاشتد تركيز رأس المال وتمركزه ، وتسارعت عملية تحول الرأسمالية الاحتكارية الى رأسمالية الدولة الاحتكارية . وقد بيّن لينين أن رأسمالية الدولة الاحتكارية — التي هي درجة عليا في تعميم الانتاج في النظام المعني — « هي التحضير المادي التام للاشتراكية ، هي عتبتها ، هي تلك الدرجة في السلّم التاريخي التي لايوجد بينها وبين الدرجة التي تدعى بالاشتراكية أية درجة متوسطة »[2] .

إن تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية يزيد من المقدمات الموضوعية لأجل الانتقال الثوري إلى الاشتراكية ، ويوجد جهاز الادارة الاجتماعي في الاقتصاد والمحاسبة والرقابة على الانتاج وعلى توزيع المنتجات ، هذا الجهاز الذي تستطيع الطبقة العاملة استخدامه بعد انتصار الثورة ، في مصلحة البناء الاشتراكي . إن رأسمالية الدولة الاحتكارية لا توجد بذاتها الاشكال الجاهزة للقطاع الاشتراكي . لقد انتقد لينين بشدة الإصلاحيين الذين فهموا نمو رأسمالية الدولة الاحتكارية كتطوير لعملية « توجيه الاقتصاد اشتراكياً » ، ولتحويل الامبريالية ، سلمياً الى الاشتراكية .

كانت روسيا أضعف حلقة في نظام الامبريالية وأحد المراكز الرئيسية لتناقضاته . ففي روسيا بالذات ، وعلى أساس التناقضات العميقة ، من اقتصادية ، وسياسية ، وقومية ، وغيرها ، تطورت، قبل كل شيء ،القوى الاجتماعية الجبارة القادرة على حل هذه التناقضات بالطريق الثوري . وإلى جانب ذلك توفرت فيالبلد الظروف والمقدمات الموضوعية الضرورية للانتقال الى الاشتراكية ، وهذا ما أثبته لينين علمياً مستنداً الى الوضع الاقتصادي ، وتوزع القوى الطبقية في البلد . لقد أثبت لينين إثباتاً شاملاً

---

١ — ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٤ ، صفحة ١٩٧ — ١٩٨ .
٢ — المرجع ذاته . صفحة ١٩٧ — ١٩٨ .

موضوعه توفر المقدمات المادية في روسيا لأجل الثورة الاشتراكية المظفرة ، ولأجل بناء مجتمع جديد ، ذاهباً الى أنه « لايمكن لأية انتفاضة أن تبني الاشتراكية إذا لم تنضج اقتصادياً[1] .

كانت روسيا تعتبر بلداً من مستوى متوسط في التطور الرأسمالي ، وكانت تحتل المركز الخامس في العالم من حيث مقدار الانتاج الصناعي . أما من حيث درجة تركيز الانتاج الصناعي والرأسمال المصرفي ، وانتشار الاحتكار في الصناعة الضخمة ، فكانت روسيا تحتل مركزاً يضاهي البلدان الرأسمالية المتقدمة،حتى أنها سبقت بعضها . يقول لينين : « إن الرأسمالية في روسيا أيضاً أصبحت احتكارية ... فسنديكا السكر وسنديكا الفحم ، وسنديكا التعدين ، تشهد على ذلك بشكل واضح[2] » . إن الرأسمالية الاحتكارية في روسيا قد تحولت الى رأسمالية الدولة الاحتكارية كما هو الحال في البلدان الأخرى [3] .

وعلاوة على ذلك أخذ لينين والحزب البلشفي بعين الاعتبارظروف روسيا الخاصة ، ظروف تخلفها الاقتصادي والتكنيكي ، ووجود بقايا علاقات ماقبل الرأسمالية ورواسب القنانة في الزراعة ، وسيطرة الانتاج السلعي الصغير في القرية ، الى جانب الرأسمال الاحتكاري في الصناعة . كل هذا خلق صعوبات اضافية للانتقال الى الاشتراكية في روسيا . لقد انتهج الحزب الشيوعي خط الثورة الاشتراكية

---

١ — ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٤ ، صفحة ١٩٣ .

٢ — المرجع ذاته ، صفحة ١٩١ .

٣ — انظر « الوضع الاقتصادي في روسيا عشية ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى . آذار - تشرين الاول عام ١٩١٧ » . وثائق ومواد الجزئين ١ - ٢ . دار نشر اكاديمية العلوم السوفييتية عام ١٩٥٧ ، س غ ، سترومبلين ، لمحات في تاريخ روسيا والاتحاد السوفيتي الاقتصادي . دار النشر « العلم » . عام ١٩٦٦ . ب . ا . خرموف . تطور روسيا الاقتصادي ، دار النشر « العلم »عام ١٩٦٧ ، ي . ف . مايبفسكي . اقتصاد الصناعة الروسية في ظروف الحرب العالمية الاولى . دار النشر الحكومية ١٩٥٧ . ب . ف . فولوبيف.السياسة الاقتصادية للحكومة المؤقتة . دار نشر أكاديمية العلوم السوفيتية عام ١٩٦١ .

بشجاعة وبدون تردد ، دون أن يغفل عن الصعوبات التي ستعترض سبيله في المستقبل .

ولدى تقدير آفاق تطور الثورة الاشتراكية ، أخذ لينين والحزب الشيوعي بعين الاعتبار ، أنه قد تكونت في روسيا ، لا المقدمات المادية فحسب ، بل والشروط السياسية والاجتماعية للثورة البروليتارية أيضاً . ورغم أن الطبقة العاملة كانت تشكل قسماً غير كبير من مجموعة السكان فإنها لعبت دوراً كبيراً في حياة البلد بالاستناد الى وضعها في الانتاج الاجتماعي . لقد تمركزت الجماهير الأساسية من العمال ، بفضل التركيز العالي في الصناعة ، في المؤسسات الضخمة وفي مناطق البلد الصناعية الرئيسية .

ففي عام ١٩١٣ كانت المؤسسات الضخمة (التي يعمل فيها أكثر من ألف عامل) تشغل ٤٠٪ من مجموع عمال روسيا . كانت الطبقة العاملة، تملك حزباً ماركسياً مكافحاً قادراً على تزعم الثورة الاشتراكية .

لقد كشف لينين عن بطلان حجج ايديولوجيي البرجوازية المناشفة ، والاشتراكيين الثوريين ، والتروتسكيين ، حول عدم نضوج روسيا للثورة الاشتراكية . وفي مؤلف « الكارثة المحدقة وكيف نتقيها » استنتج لينين ، آخذاً بعين الاعتبار الوضع الداخلي والخارجي ، ضرورة الإسراع في الانتقال الثوري الى الاشتراكية[1] .

كان الانتقال الى الاشتراكية هو الطريق الوحيدة لإنقاذ روسيا من المصيبة المحدقة بها ، بعد أن دفعت الحرب الامبريالية بالوطن الى الخراب المدقع . فالتدهور السريع للإنتاج الصناعي والزراعي ، وخراب المواصلات ، وحالة مالية الدولة المشرفة على الإفلاس ، والأزمة الغذائية التي تصل الى حد الجوع ، والبطالة المتزايدة ، واملاق الجماهير المتعاظم ، إنما هي نتيجة تدابير الحكومة القيصرية والحكومة البرجوازية المؤقتة .

وقد أثبت لينين ،بصورة مقنعة ، أنه لا يمكن إنقاذ روسيا من الدمار عن طريق التطور الرأسمالي ، بالإبقاء على ديكتاتورية البرجوازية المستترة ، بالتحالف مع الأحزاب

---

١ — ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٤ ، صفحة ١٩٢

التوفيقية من المناشفة والاشتراكيين الثوريين . إن الحكومة البرجوازية المؤقتة ، لم ترغب ، ولم تستطع أن تقضي على نشاط البرجوازيين والإقطاعيين التخريبي ، وهم الذين ظنوا أن الكارثة الاقتصادية ستكون إفلاساً للجمهورية والديموقراطية ،وستسهل عودة سلطة رأس المال . إن الثورة الاشتراكية هي وحدها التي تستطيع إنقاذ روسيا من الخطر الأكبر ، خطر الاستعباد الأجنبي .

وقد أشار لينين لدى تحليل الوضع في روسيا ، عشية ثورة اكتوبر الاشتراكية ، الى توفر الظروف جميعها ، لانتصارها . وقد قام الحزب الشيوعي بنشاط جبار في سبيل تلاحم القوى الثورية كافة ، في سبيل توحيد الحركة الشعبية العامة المشرئبة الى السلم ، ونضال الفلاحين في سبيل الأرض ، والنضال التحرري الوطني للشعوب المضطهدة ، والحركة الاشتراكية للطبقة العاملة على إسقاط سيطرة رأس المال وإقامة ديكتاتورية البرولتياريا ، توحيدها في تيار ثوري واحد . كان تحالف الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء الذين يشكلون الأغلبية العظمى في المجتمع ، القوة الجبارة للثورة . كان الحزب الشيوعي ، بقيادة الثوري والمفكر العبقري لينين ، ملهمَ وقائد أعظم ثورة في تاريخ الإنسانية . لقد برهن انتصار ثورة اوكتوبر الاشتراكية العظمى ، وإقامة ديكتاتورية البروليتاريا على شكل جمهورية السوفيات ، برهن لأول مرة في الواقع العملي ، على صحة قانونيات الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية التي اكتشفتها الماركسية — اللينينية . ولهذا بالذات يحاول إيديولوجيو البرجوازية تصوير ثورة أوكتوبر بمثابة الظاهرة العرضية ، ونتيجة للتوافق العفوي للظروف ، وما شابه ذلك . هذا ولا يزال المحرفون المعاصرون ومزيفو اللينينية يرددون هذا القول حتى وقتنا الحاضر .

إن الموضوعة البرنامجية للماركسية — اللينينية حول الثورة الاشتراكية كطريق وحيدة للانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية تبقى باستمرار ، هدفاً لهجوم البرجوازية وخدمها العنيف . فتوضع «النظريات» التي تزين الرأسمالية وتزخرف التبدلات التقدمية في طبيعة الرأسمالية المعاصرة ، والتي تطبّل لتحولها التدريجي الى الاشتراكية و«اقتراب» الاشتراكية من الرأسمالية وغيرها .

لقد أثبتت الماركسية — اللينينية ، والتجربة التاريخيـــة في اتحـاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ، أن المجتمع الاشتراكي يبنى من قبل الطبقة العاملة المنتصرة التي تستخدم القوى المنتجة وكافة منجزات العلم والثقافة الموروثة عن النظام القـديم في سبيل الانتقال الى الاشتراكية . ففي سبيل بناء الاشتراكية لابد من قمع مقاومـــة الرأسماليين الذين أبعدوا عن السلطة ، والدفاع عن منجزات الشعب الثورية ، وتحقيق نشاط تحويلي خلاق للغاية . إن القوة المنظمة والموجهة لإعادة البناء الثوري للمجتمع على أسس اشتراكية لايمكن أن تكون إلا ديكتاتورية البروليتاريا الـتي يتكون عمادها الأول من تحالف الطبقة العامـلة وجماهير الفلاحين الكادحين . ان المحتوى الأساسي لديكتاتورية البروليتاريا ، كما علم لينين ، وكما تأكد ذلك من تجربة الاتحاد السوفييتي العملية ، هو بناء الاشتراكية والشيوعية .

إن النظرية الماركسية — اللينينية ، والممارسة العملية ، تظهران أن انتصار الثورة الاشتراكية ، وتنظيم دولة العمال والفلاحين ، وبناء المجتمع الاشتراكي ، إنما هي أمور ممكنة التحقيق ، فقط ، عند توفر قيادة الحزب الثوري للطبقة العاملة ، المسلح بالنظرية العلمية وبمعرفة قوانين التطور الاجتماعي . لقـد وصف لينين الحزب الماركسي العمالي كـ « طليعة البروليتاريا القادرة على استلام السلطة وقيادة الشعب كله الى الاشتراكية ، وتوجيه وتنظيم النظام الجديد ، وأن تكون معلم وقائد وزعيم الشغيلة والمستثمرين طراً من أجل تنظيم حياتهم الاجتماعية بدون البرجوازية وضد البرجوازية[١] . إن تجربة بناء المجتمع الجديد في الوطن السوفييتي أكدت صحة هذا المفهوم من كافة الوجوه .

إن القانونيات الأساسية للانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، التي اكتشفتها الماركسية — اللينينية ، والـتي اختبرت لأول مرة في الاتحاد السوفييتي ، تأكدت فيما بعد في تطبيق الثورات الاشتراكية وبناء الاشتراكية في بلدان الديمقراطية الشعبية في أوربا وآسيا . ففي هذا الميدان تحققت ، بشكل كامل ، نبوءة لينين العبقرية القائلة بأن

١ — ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٣ ، صفحة ٢٦

كل أمة ستغني أشكال ديكتاتورية البروليتاريا وسائر التحولات الاشتراكية المتعددة الوجوه للحياة الاجتماعية ، بإصالتها الخاصة [1].

لقد كدس الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى تجربة ضخمة من التحولات الاشتراكية في حياة مئات الملايين من الناس ، تجربة تزخر بتنوع أشكال التنظيم السياسي والاقتصادي للمجتمع . إن هذه التجربة الجماعية التي تغني نظرية الاشتراكية العلمية وتطبيقها ، تؤكد صحة الموضوعات الماركسية ـ اللينينية القائلة بأنه إلى جانب تعدد أشكال وأساليب التحولات الاشتراكية في البلدان المختلفة ، فإن عملية الثورة الاشتراكية وإعادة البناء الاشتراكي ، إنما يعتمدان عدداً من القانونيات الهامة الملازمة لكل الدول التي تسير في طريق الاشتراكية .

هذه القانونيات العامة هي : قيادة الطبقة العاملة ، بزعامة الحزب الماركسي ـ اللينيني للجماهير الكادحة من أجل الثورة البروليتارية وإقامة ديكتاتورية البروليتاريا بهذا الشكل أو ذاك ؛ تحالف الطبقة العاملة مع الجماهير الأساسية من الفلاحين وفئات الشغيلة الأخرى ؛ إلغاء الملكية الرأسمالية وإقامة الملكية الاجتماعية على وسائل الانتاج الأساسية ؛ التحولات الاشتراكية التدريجية في الزراعة ؛ التطوير المخطط للاقتصاد الوطني الموجه إلى بناء الاشتراكية والشيوعية والى رفع مستوى حياة الشغيلة ؛ تحقيق الثورة الاشتراكية في الميدان الايديولوجي والثقافة ، وخلق فئة مثقفة كبيرة العدد مخلصة للطبقة العاملة وللشعب الكادح ولقضية الاشتراكية ؛ القضاء على الاضطهاد القومي وإقامة المساواة في الحقوق والصداقة الأخوية بين الشعوب ؛ الدفاع عن منجزات الاشتراكية من هجمات الأعداء من الخارج والداخل ؛ تضامن الطبقة العاملة في الوطن المعين مع الطبقة العاملة في البلدان الأخرى أي الأممية البروليتارية [2] .

بعد ثورة أوكتوبر الاشتراكية بدأت فترة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية

---

١ ـ ف . إ لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٠ ، صفحة ١٢٣

٢ ـ انظر « الوثائق البرنامجية للنضال في سبيل السلم والديمقراطية والاشتراكية » . دار الأدب السياسي ١٩٦١ ، صفحة ١٢ ـ ١٣ .

وفيها شرع الحزب الشيوعي والطبقة العاملة السوفييتية بتحقيق برنامج بناء الاشتراكية الذي صاغه لينين إنطلاقاً من المبادىء الأساسية للانتقال الى الاشتراكية التي أشار اليها ماركس وانجلز . وقد أخذ البرنامج بعين الاعتبار ، علاوة على ذلك ، الخصائص المرتبطة بالظروف التاريخية لبناء الاشتراكية في الوطن السوفييتي وكذلك ظروف التطويق الرأسمالي .

إن التعميم الاشتراكي لوسائل الانتاج ، الأساسية ، وتصنيع البلد ، ونشر التعاون في الاقتصاد الفلاحي ، وتحقيق الثورة الثقافية ، هي الحلقات الأساسية للبرنامج اللينيني الخاص ببناء الاشتراكية . كما وضع لينين السياسة الاقتصادية التي تهدف الى انتصار الاشتراكية[1] .

٢ – مراحل وضع البرنامج اللينيني لبناء الاشتراكية والسياسة الاقتصادية

لدى تحديد الأهداف النهائية ، واستراتيجية وتكتيك الحزب الماركسي الثوري في روسيا ، أشار برنامج الايسكرا للحزب الاشتراكي الديمقراطي الثوري الروسي الذي ساهم في وضعه لينين مساهمة فعالة ، والذي أقر في المؤتمر الثاني للحزب عام ١٩٠٣ ، إلى ضرورة الانتقال الى الاشتراكية بعد انتصار الثورة البروليتارية ، واستيلاء الطبقة العاملة على السلطة الحكومية . وفي السنوات التالية تابع الحزب البلشفي بقيادة لينين ، وضع برنامج علمي للتحويل الاشتراكي في روسيا .

وتعاظم هذا النشاط في هذا الميدان بعد انتصار الثورة البرجوازية الديمقراطية في شباط عام ١٩١٧ ، في فترة التحضر للثورة الاشتراكية ، وفي « رسائل من بعيد » عرض لينين الموضوعة البرنامجية الذاهبة إلى أن الاشتراكية في روسيا ضرورة حيوية ويمكن تحقيقها تماماً بعد عددمن التدابير الانتقالية [2] وفي « موضوعات نيسان » وغيرها

---

١ – البرنامج اللينيني لبناء الاشتراكية في روسيا والسياسة الاقتصادية لديكتاتورية البروليتاريا موضحة بشكل أفضل في كتاب ي . أ غلادكوف « ف . إ . لينين منظم الاقتصاد الاشتراكي » دار الأدب السياسي ١٩٦٠ صفحة ٥ – ٤٠ ، ٨٠ – ١٤٠ ، ١٩٤ – ٢٩١

٢ – ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣١ ، صفحة ٥٦ .

من المؤلفات الـــتي كانت مكسباً للماركسية الخلاقة ، وضع لينين البرنامج الملموس للخطوات التدريجية الى الاشتراكية .

ان البرنامج الاقتصادي للانتقال الى الثورة الاشتراكية في روسيا الذي أعلن عنه في موضوعات نيسان التي كتبها لينين ، اشترط لا « تبني » الاشتراكية كمهمة مباشرة ، بل تطبيق تدابير انتقالية الى الاشتراكية تحت شكل رقابة من جانب مجالس نواب العمال على الانتاج الاجتماعي وعلى توزيـع المنتجات .

وفي جملة الخطوات العملية الملحة والسريعة نحو الاشتراكية لوحظ في هذا البرنامج تأميم الأرض ، وتوحيد كافة البنوك في بنك وطني واحد ، واقامة الرقابة عليها من قبل السوفييتات . واثناء اعطاء برنامج الانتقال التدريجي الى الاشتراكية محتوى عمليـــاً ادخلت فيه المطالبة باقامة رقابة السوفييتات أيضاً على احتكارات الرأسماليين الضخمة جـــداً (على سبيل المثال ، على سنديكا أصحاب معامل السكر « وسنديكا الفحم » و « سنديكا التعدين » وغيرهـا) ، وفي الضريبة التصاعدية على مداخيل الرأسماليين الكبار وملكياتهم .

لقـــد وضع لينين ، عشية ثورة اوكتوبر ، الخطة الاقتصادية التي أقرهـا المؤتمر السادس للحزب البلشفي المنعقـد بين ٢٧ تموز ـــ ٣ آب ١٩١٧ . وخلافاً لبرنامج التدابير الانتقالية الى الاشتراكـية الذي اعتمـد على تحويل الثورة البورجوازية الديمقراطية الى الثورة الاشتراكية ، أخذت الخطة الاقتصادية ، عشية ثورة أوكتوبر ، تبدل وضع القوى الطبقية في البلاد ، وتغير ميزانها ، بعين الاعتبار . كما انسجمت هذه الخطة مع الاتجاه الجديد في الثورة الاشتراكية ، واستلام السلطة من قبل البروليتاريا والفلاحين .

لقد قدم لينين الاساس العلمي للبرنامج الاقتصادي في الثورة الاشتراكية من خلال مؤلفيه « الكارثة المحدقـــة وكيف نتقيها » ، « هل يحتفظ البلاشفة بالسلطة » وفي غيرهمـا . في هذه المؤلفات الماركسية الثورية وضعت ، بصورة عميقـــة ، وشاملة ، أهم قانونيات الانتقال الى الاشتراكية . وقد أعير اهتمام خاص فيها ، للبرنامج النضالي ضد الكارثة الاقتصادية ، والجوع ، لآفـاق النهوض الاقتصادي في روسيا السائرة في

طريق الاشتراكية . كما جسد لينين الفكرة الماركسية الثورية ، العامة فكرة نزع ملكية المستثمرين في برنامج التحولات الاقتصادية الثورية كتأميم الصناعة الكبيرة والبنوك ، وحدد تتابع « الخطوات الى الاشتراكية » . كل هـذه الأمور كانت مساهمة رائعة في النظرية الاشتراكية العلمية .

ولدى تحديد التحولات الملموسة في روسيا ، أخذت بعين الاعتبار ، ضرورتها الموضوعية وتعلقها بمستوى تطور القوى المنتجة ، وبدرجة تعميم الانتاج في مختلف فروع الاقتصاد . وإذا كانت المقدمات الخاصة بتأميم وسائل الانتاج متوفرة كلها في الصناعة الضخمة ، فان الوضع كان مختلفاً تماماً في الاقتصاد الفلاحي الصغير . لقد كتب لينين في مؤلفه « الكارثة المحدقة وكيف نتقيها » يقول : إن الخطوات الى الاشتراكية في روسيا تتوقف على مستوى التكنيك والثقافة [١] . لقد أخـذ البرنامج اللينيني للتحويل الاشتراكي في روسيا ، بعين الاعتبار ، تعدد أشكال وطرق تعميم وسائل الانتاج بعد انتصار الثورة الاشتراكية . فبالنسبة الى البرجوازية الاحتكارية يتم تأميم وسائل انتاجها ، أما فيما يتعلق بالرأسماليين الصغار والمتوسطين غير المنتسبين إلى الاحتكارات فيحدث تحويل تدريجي لملكيتهم الرأسمالية الخاصة الى ملكية اجتماعية ، وذلك باستخدام رأسمالية الدولة ، الى جانب جعل الرأسماليين يعتادون على العمل المفيد للمجتمع تحت رقابة دولة العمال والفلاحين . هكذا أخذت ، بعين الاعتبار ، لاضرورة المصادرة الاجبارية فحسب ، بل والأشكال السلمية للانتقال إلى الاشتراكية أيضاً . أما فيما يتعلق بالملكية الناتجة عن عمل صغار منتجي السلع فقد أخـذ بعين الاعتبار تحويلها التدريجي الى ملكية اشتراكية جماعية عن طريق التحويل التعاوني الطوعي للفلاحين والحرفيين .

كان البرنامج اللينيني للتحويل الثوري في روسيا مشبعاً بالايمان العميق بالقوى الخلاقة الضخمة لدى الجماهير الشعبية التي حررتها الثورة . كما أشار لينين إلى أن ملايين العمال والفلاحين الاحرار الذين سيعملون لأنفسهم ولدولتهم الشعبية ، لا للمستثمرين ، قادرون على حل وتنفيذ أية مهمة من مهمات البناء الاقتصادي والثقافي .

---

١ — ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٤ ، صفحة ١٩٢

إن ثورة اوكتوبر الاشتراكية العظمى شرعت ، لأول مرة في تاريخ الانسانية، بتحقيق المهام العظمى لبناء المجتمع الاشتراكي تحقيقاً عملياً ، تلك المهمات التي وضعت في السابق بشكل نظري فقط [1] . كل هذا تطلب عملاً ضخماً ، متعدد الأشكال نظرياً وتنظيمياً ، من قبل لينين وحزب البلاشفة ، كما تطلب نشاطاً ابداعياً من قبل ملايين الشغيلة في الوطن السوفيتي . فمنذ الأيام الأولى للثورة الاشتراكية تبدى ذلك ، في آن واحد ، في « القمة » (بوضع البرنامج العلمي والسياسة الاقتصادية) وفي « القاعدة » بنشاط الجماهير العملي البناء الذي أغنى نظرية بناء الاشتراكية وتطبيقه العملي.

لقد ارتدت القضايا البرنامجية في البناء الاشتراكي أهمية بالغة في ربيع عام ١٩١٨، إذ حصلت السلطة السوفيتية ، بعد عقد صلح برست وكسب فترة من الراحة ، على امكانية واسعة لتطوير نشاطها في الميدان التنظيمي والتحويلي . في ذلك الوقت توطد النظام السوفيتي في البلاد جميعاً .

لقد كتب لينين ، في آذار وبداية أيار من عام ١٩١٨ ، مؤلفه البرنامجي « المهام المباشرة أمام السلطة السوفيتية » والمؤلفات المرتبطة به من حيث المحتوى « المهمة الأساسية في أيامنا » ، مسودة مشروع الاعمال العلمية والتكنيكية » ، « حول الصبيانية « اليسارية » والبرجوازية الصغيرة » . في هذه المؤلفات طور لينين مشروع بناء أسس الاقتصاد الاشتراكي ، وصاغ المواضيع الاساسية في السياسة الاقتصادية للدولة البروليتارية في فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية .

كان لينين يقول : بأن البلاد السوفيتية ـ تمتلك المقدمات والظروف الضرورية لبناء المجتمع الاشتراكي ، وإن الطبقة العاملة المنتصرة تستطيع ، بقواها الخاصة ، أن تحول روسيا الى دولة اشتراكية غنية ، جبارة . كما تتوفر لدينا المواد سواء في الثروات الطبيعية أو في احتياطي القوى البشرية على نطاق واسع ، وذلك بفضل ما قدمته الثورة العظمى للابداع الشعبي من أجل بناء روسيا الغنية والقوية حقاً . ودعا لينين الشغيلة كي تبذل ما في وسعها « لكي تبني الاساس المتين للمجتمع الاشتراكي حجرة فوق حجرة » [2] .

---

١ ـ انظر الفصلين الثاني والثالث من هذا الكتاب .

٢ ـ ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، صفحة ٨٠ .

لقد اعتبر لينين بناء الاشتراكية بمثابة تهيئة الظروف للانتقال التدريجي الى الشيوعية . وقال لينين في آذار ١٩١٨ ، عند المباشرة بالتحولات : علينا أن نضع بوضوح نصب أعيننا ما تهدف إليه هذه التحولات في نهاية المطاف ، أي – بناء المجتمع الشيوعي بالذات» (١) .

لقد استند البرنامج العلمي لبناء الاشتراكية الذي وضعه لينين في ربيع عام ١٩١٨ على التحليل العميق لاقتصاد الفترة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية ، وللطبقات الموجودة فيها . وبعد أن اكتشف لينين السمات الهامة للاقتصاد الانتقالي في روسيا أشار إلى تشابك عناصر مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية فيه : ١) القطاع البطريركي ، أي الاقتصاد الطبيعي إلى حد ما ، ٢) قطاع الانتاج السلعي الصغير (وتنتسب إليه أكثرية الفلاحين الذين كانوا يبيعون الحبوب) ، ٣) قطاع الانتاج الرأسمالي الخاص ، ٤) قطاع رأسمالية الدولة ، ٥) قطاع الاشتراكية . وكانت الأشكال الأساسية للاقتصاد الاجتماعي في فترة الانتقال تتألف من الاشتراكية ، والانتاج السلعي الصغير ، والرأسمالية ، أما القوى الطبقية الأساسية فكانت تتألف من الطبقة العاملة والفلاحين والبورجوازية (٢) .

يقول لينين : «في المرحلة الانتقالية توجد عناصر وجزئيات وأقسام من الرأسمالية والاشتراكية ... »(٣) . ان اقتصاد المرحلة الانتقالية يجمع في ذاته سمات وخواص الاشتراكية التي تبنى ، والرأسمالية المغلوبة على أمرها ، والتي لم يقض عليها بعد . وإن النضال بين الاشتراكية والرأسمالية يؤلف التناقض الاساسي في المرحلة الانتقالية . إن التحليل اللينيني للاقتصاد المؤلف من القطاعات المتعددة في المرحلة الانتقالية ، ولطرق سيره الى الاشتراكية ، ولضمان انتصار الثورة الاشتراكية في الاقتصاد الوطني

---

١ – المرجع ذاته ، صفحة ٤٤ .

٢ – تنبأ لينين بأن هذه الاشكال الاساسية من الاقتصاد الاجتماعي والقوى الطبقية ستكون ملازمة للدول الاخرى التي ستقف في المستقبل على طريق الاشتراكية ، ف.إ. لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٩ صفحة ٢٧٢ .

٣ – ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٦ ، صفحة ٢٩٥ .

كله ، قد أغنى العلم الماركسي عن الثورة الاشتراكية والانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية اغناء ثميناً .

في برنامج لينين عن البناء الاشتراكي الموضح في « المهـــام المباشرة أمام السلطة السوفيتية » وفي غيره من المؤلفات التي كتبت في ربيع عام ١٩١٨ ، وضعت وصيغت نظرياً أهم قضايا اقامة أسلوب الانتاج الاشتراكي الجديد . لقد بيّن لينين ، أن علاقات انتاجية جديدة تتطور وتتوضع في الوطن السوفيتي على أساس تعميم وسائل الانتاج ، كما وتظهر قوانين جديدة لتطور الاقتصاد . وعرض لينين، في ذلك الوقت، الموضوعات الهامة المتعلقة بالقانون الاساسي للاشتراكية ، وبقانون التطوير المخطط للاقتصاد الوطني ، وبالقانون الاشتراكي الخاص بالتوزيع حسب العمل ، وباستخدام هذه الموضوعات عملياً ، في خطط الدولة السوفيتية ، الاقتصادية »[1] .

وبعد « انتصار الطبقة العاملة سياسياً وتوطدها عسكرياً » اتجه النضال إلى ميدان الاقتصاد الذي يرتدي « أهمية فائقة » ، وأصبحت مهام تنظيم الاقتصاد الوطني تحتل المقـــام الاول [2] . كما غدت قضايا بناء الاقتصاد الاشتراكي الجـــديد ، وتطبيق الحساب والرقابة على الانتاج ، وتوزيع المنتجات ، وتنظيم ادارة وتخطيط الاقتصاد الوطني ، في مركز النشاط النظري والتطبيقي للينين وللحزب البلشفي وللدولة . لقد صاغ لينين أشكال وأساليب ادارة الاقتصاد ومبادىء الادارة الاقتصادية الاشتراكية آخذاً بعين الاعتبار التجربة الجماعية للجماهير مبدعة الحياة الجديدة. ان النظام الاشتراكي السوفيتي لإدارة وتخطيط الاقتصاد الوطني إنما بني حسب تعاليم لينين . لقد نشأ هذا النظام لأول مرة في العالم ، وتكوّن في مجرى اختبار مختلف طرائق وأساليب ونماذج وأجهزة ادارة الانتاج .

ان سياسة الحزب الصحيحة التي تأخذ بعين الاعتبار القوانين الموضوعية لتطور المجتمع هي الضمان لحل المهام الاقتصادية في بناء الاشتراكية حلاً ناجحاً . كان لينين

---

١ — للتفصيل أكثر انظر ، ي . ا . غلادكوف . لمحات في الاقتصاد السوفيتي في أعوام ١٩١٧ — ١٩٢٠ . دار الأدب السياسي ، ١٩٥٦ ، الفصلان ٤ و ٥ .

٢ — ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، صفحة ١٣١ .

يذكر دائماً ، أنه أثناء دراسة وحل أية قضية اقتصادية لا بد من الطرح السياسي الصحيح لهـا ، انطلاقاً من مبادىء الماركسية والأممية البروليتارية ، ومن مصالح توطيد دولة العمال والفلاحين وانتصار الاشتراكية .

لقد اعتمد لينين لدى تحـديد المبادىء والطرائق الاساسية لادارة الاقتصاد الاشتراكي ، على دور الجماهير الشعبية ، الحاسم في خلق المجتمع الجديد ، في بنـاء الاشتراكية والشيوعيـة . فعلى مبادىء الادارة الاقتصادية وأشكال وطرائق قيادة الاقتصاد والسير بالاقتصاد الوطني سيراً مخططاً ، أن تعمل على اجتذاب الجماهير الواسعة الى العمل النشيط الخلاق ، وأن تنظم وتوجه نشاط الشغيلة الابداعي على أفضل شكل.

ولذلك كان مبدأ المركزية الديمقراطية قد وضع ، منذ البداية ، في أساس المنظومة السوفييتية لقيادة الادارة الاقتصادية وتخطيطها وتنظيمها . إن قاعدة هـذا المبدأ ، السياسية هي سلطة الشغيلة ، واتحاد العمال والفلاحين ، وصداقة الشعوب الحرة ذات الحقوق المتساوية وتضامنها المتبادل . أما أساسه الاقتصادي ـ فالملكية الاجتماعيـة لوسائل الانتـاج . وتعتمد المركزية الديمقراطية على وحـدة ادارة الوطن السياسية والاقتصادية التي يحققها الشعب بذاته تحت قيادة طليعته ـ الحزب الشيوعي .

ويعني مبدأ المركزية الديمقراطية في الاقتصاد الجمـع مابين القيادة الحكومية المركزية في الاقتصاد الوطني وبين التطوير الأقصى لمبـادرة الأجهزة المحلية في البناء الاقتصادي ونشاط جماهير الشغيلة ، في ادارة الانتاج . لقد برهن لينين نظرياً ، وأثبتت التجربة التالية بالممارسة أن مركزة الادارة التخطيطية ـ هي الشرط الالزامي والحاسم لنجاح بناء الاشتراكية والشيوعية . وبهذه الطريقة فقط يمكن استثمار موارد الطبيعة والعمل في كافـة الجمهوريات والمناطق الاقتصادية ، كما يمكن تطبيق منجزات العلم والتكنيك بشكل أكثر عقلانية لمصلحة النهوض بالاقتصاد الوطني بأكمله .

ان المركزية الديمقراطية اللينينية تمنح استقلالاً واسعاً للجمهوريات والنواحي والمناطق والمؤسسات المختلفة ، وتؤمن إمكانية التطور الطبيعي والكامل للمبادرة المحلية.

كان الحزب الشيوعي يطبق ، منذ السنوات الأولى للبنـاء الاشتراكي ، السياسة

اللينينية في اجتذاب جماهير الشغيلة الواسعة الى المساهمة الفعالة في ادارة وتخطيط الاقتصاد الوطني . وبالرغم من تأكيدات أعداء الاشتراكية القائلة ، بأن الاقتصاد الاشتراكي المخطط هو « النظام الاقتصادي الحكومي القسري » ، حيث يبعد الشعب عن قيادة الانتاج الجماعي ، فان النظام الاقتصادي في الاشتراكية وحدها هو الذي يضمن اجتذاب جماهير الشغيلة الواسعة إلى ادارة المؤسسات والاقتصاد الاشتراكي بكامله .

لقد دعا لينين الحزب لكي يحسن ، باستمرار ، المنظومة السوفييتية للادارة ، مع أخذ الوضع الجديد بعين الاعتبار . لقد اعتبر المستوى الذي توصل اليه تطور القوى المنتجة بمثابة المقياس الموضوعي . « فكل درجة تدفعنا إلى الأمام ، وإلى الأعلى ، في قضية تطوير القوى المنتجة والثقافة ، يجب أن تترافق باتمام نظامنا السوفيتي وبادخال التعديلات عليه »[1] .

ولدى وضع المبادىء الأساسية في السياسة الاقتصادية لديكتاتورية البروليتاريا انطلق الحزب الشيوعي من الموضوعة اللينينية القائلة ، بأن أساس الاقتصاد الانتقالي ـ هو التعاون بين الصناعة الاشتراكية والاقتصاد الفلاحي السلعي الصغير ، أما العلاقة الاقتصادية بينهما فانها ممكنة على أساس التبادل السلعي . فمنذ الشهر الأول من عمر الثورة الاشتراكية أعلن : « ان تبادل منتجات الصناعة التحويلية لقاء الخبز ، والرقابة الشديدة على الانتاج وحسابه ، انما هي بداية الاشتراكية »[2] . وفي كتاب « المهام المباشرة أمام السلطة السوفيتية » حددت طرق الاستفادة من الرأسمالية بوجود رقابة الدولة ، ووضعت الاجراءات التي من شأنها تنظيم التداول النقدي ، والتجارة ، وتطوير التعاون ، والنضال ضد المضاربة والخ[3] .

لقد أخذ برنامج لينين ، بعين الاعتبار ، الدور الهام الذي تلعبه كل من المالية ، والتسليف ، والنقود ، في بناء الاشتراكية . وتوقع خلق عملة سوفيتية ثابتة تتبدى في

١ ــ ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٤٤ ، صفحة ٢٢٤

٢ ــ ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٥ ، صفحة ٦١

٣ ــ ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٦ ، صفحة ١٨٣ ، ١٨٤ وغيرها .

الروبل القوي ، وفي ايجاد ميزانية حكومية متوازنة ، وفي تطبيق سياسة ضرائبية على أساس طبقي ، وفي وضع نظام التسليف الجديد . وفي السنة الأولى من عمر الثورة أنشأت السلطة السوفيتية ، تدريجياً ، المالية والاقتصاد النقدي ، واستخدمتها في مصلحة البناء الاشتراكي . وفي ربيع عام ١٩١٨ أشار لينين إلى أن « كل إصلاحاتنا الجذرية مكتوب لها الفشل إذا لم نحرز تقدماً في السياسة المالية »[١] .

لقد وضع نظام التوفير ومختلف طرق ادارة الاقتصاد الاشتراكية التي كانت معروفة في ذلك الحين على أساس الاعتراف بضرورة استخدام العلاقات السلعية ـ النقدية في سبيل بناء الاشتراكية . « أحسب النقود بدقة وبشرف ، اقتصد ، لاتتكاسل ، لاتسرق ، والتزم الانضباط الصارم في العمل ... » ـ تلك هي المفاهيم التي اعتبرها لينين بمثابة المهمات الحيوية في السياسة الاقتصادية لديكتاتورية البروليتاريا ، وأكد أن « تحقيق هذه الشعارات من قبل السلطة السوفيتية ، وبأساليبها ، وعلى أساس قوانينها ، أمر ضروري وكاف من أجل انتصار الاشتراكية ، الحاسم »[٢] .

هكذا صاغ لينين ، منذ الأشهر الأولى للثورة الاشتراكية ، المبادىء الأساسية في السياسة الاقتصادية التي دلت على الطرق الملموسة لبناء الاقتصاد الاشتراكي . لقد حددت المهمات الأساسية لبناء الاشتراكية في المرحلة الانتقالية في برنامج الحزب الشيوعي الروسي (البلشفي) الذي أقره المؤتمر الثامن للحزب في آذار ١٩١٩ . وفي سنوات الحرب الأهلية ، والتدخل الأجنبي ، طبقت السلطة السوفييتية سياسة «الشيوعية الحربية» الموجهة نحو تجنيد الاقتصاد الوطني كله لحاجات الدفاع عن الوطن؛ وأدت هذه السياسة دورها التاريخي بإنقاذ ديكتاتورية البروليتاريا ، وضمان الانتصار على المتدخلين وقوى الثورة الداخلية المضادة[٣]. وبعد الحرب أصبحت سياسة « الشيوعية الحربية » بالية ، فانتقل الحزب الشيوعي إلى السياسة الاقتصادية الجديدة

---

١ ـ المرجع ذاته ، صفحة ٣٥١

٢ ـ المرجع ذاته ، صفحة ١٧٤

٣ ـ مسائل سياسية وتطبيق « الشيوعية الحربية » موضحة في كتاب ي . أ غلادكوف « لمحات في الاقتصاد السوفيتي ١٩١٧ ـ ١٩٢٠ » الفصل الثاني .

(النيب) . وأصبحت الموضوعات الأساسية حول طرق وأساليب بناء الاشتراكية التي أعلنها لينين في ربيع عام ١٩١٨ منطلقاً لها . إن السياسة الاقتصادية الخاصة بالمرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية أعدت بعمق ، وبشكل متكامل ، في مؤلفات لينين وقرارات الحزب الشيوعي التي تعود إلى عامي ١٩٢١ — ١٩٢٢

كانت « النيب » تطويراً لاحقاً لمشروع لينين في بناء الاشتراكية . فيها تجسدت أشكال بناء الاشتراكية وطرقه ، كما أشير فيها إلى طرق تحويل اقتصاد المرحلة الانتقالية المتعددة القطاعات الى اقتصاد اشتراكي .

لقد كرست تقارير لينين وخطبه ، في المؤتمر العاشر ، والمجلس العام الحزبي العاشر ، لصياغة قضايا البناء الاشتراكي الأساسية ، وإعدادها العلمي على أساس النيب ، كما طورت هذه القضايا وتجسدت في مؤلف لينين « حول الضريبة العينية » و « توصية من مجلس العمل والدفاع للمؤسسات السوفييتية المحلية » وفي تقارير مؤتمر عموم روسيا للتربية السياسية ، والمؤتمر الحزبي لمحافظة موسكو ، وفي المؤتمر التاسع للمجالس السوفييتية ، ومؤتمر الحزب الحادي عشر ، وفي مؤتمرات الكومنترن ، وفي مقالات « حول أهمية الذهب الآن وبعد انتصار الاشتراكية التام »،و« حول التعاونيات » وفي المؤلفات الأخرى .

لقد أشار لينين إلى أن « النيب تتيح اقتصادياً ، وسياسياً ، إمكانية بناء قاعدة الاقتصاد الاشتراكي[1] » . لقد توقعت السياسة الاقتصادية الجديدة الخطوات التالية لحل مهام بناء قاعدة الاقتصاد الاشتراكي : أولاً إنعاش الزراعة و كذلك الصناعة الصغيرة، ثم بناء الصناعة الكبيرة على هذا الأساس ، وإيجاد القاعدة التكنيكية الجديدة والقوية لإعادة بناء الاقتصاد الوطني برمته ، وإعداد التحويل الاشتراكي للاقتصاد الفلاحي الصغير ، وإنجازه ، وإلغاء الاقتصاد المتعدد القطاعات ، وضمان انتصار الاشتراكية في الاقتصاد الوطني كله . إن حل هذه المهات حدد سمات « النيب » في مختلف مراحل الفترة الانتقالية من الرأسمالية إلى الاشتراكية .

---

١ — ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٥ ـ صفحة ٦٠ — ٦١

إن السياسة الاقتصادية الجديدة أمنت ، قبل كل شيء، حل أعظم مهمة سياسية ألا وهي إقامة الاتحاد الوطيد بين الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين الشغيلة . لقد برهن لينين نظرياً ، وأثبتت التجربة التاريخية السوفيتية عملياً ، أن مصير الاشتراكية يتعلق بتعاون الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين وهما الطبقتان الاساسيتان في المجتمع السوفيتي . إن المعنى الأساسي للسياســة الاقتصادية الجديدة يكمن في : « التلاحم مع جماهير الفلاحين ، مع فصائل الفلاحين الشغيلة ، والبدء بالسير إلى الأمام بدون حدود ، وأبطأ كثيراً مما تصورنا ، ولكن بشكل تتحرك فيه معنا ، عملياً ، بالمقابل، الجماهير كلها . عندها يتم تسريع ذلك السير ، في الوقت المناسب ، وبشكل نعجز الآن عن تصوره[1] » .

أخذت السياسة الاقتصادية الجديدة بعين الاعتبار عجز الاقتصاد السلعي الفلاحي الصغير عن التطور تطوراً عفوياً ليصبح اقتصاداً اشتراكياً ، وأنه لابد لإعادة بناء هذا الاقتصاد على النمط الاشتراكي ، من تقديم الدولة والصناعة الإشتراكية مساعدتها الاقتصادية له ، كما لا بد من تمتع الطبقة العاملة بالقيادة السياسية . واشار لينين الى أن سياسة الحزب الشيوعي الصحيحة نحو الجماهير الفلاحية الشغيلة في المرحلة الانتقالية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الطبيعية المزدوجة للفلاح ، أي كونه ، في وقت واحد ، منتجاً سلعياً صغيراً ، أي كادحاً من جهة ، وكونه شغيلا وتاجراً من جهة أخرى . إن مصير الاشتراكية ، وحل القضية الاساسية « لمن الغلبة » يتوقفان على من سيجتذب الفلاح إلى جانبه : الطبقة العاملة أم البرجوازية .

ولقد أشارت سياسة الحزب ، الاقتصادية، اللينينية، في المرحلة الانتقالية الى الطريقة التي يجب أن تسلكها البروليتاريا كي « تقود الفلاحين ، بالرغم من كل شيء ، في اتجاه الشيوعية »[2] . انها انطلقت من أن هدف اتحاد العمال مع الفلاحين ، والتعاون بين الصناعة الاشتراكية والزراعة ــ هو عدم تخليد الاقتصاد الفلاحي السلعي الصغير ، بل تحويله اشتراكياً ، وتحويل الفلاحين الى مناضلين في سبيل الاشتراكية .

---

١ ــ المرجع ذاته صفحة ٧٨٠

٢ ــ ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٣ ، صفحة ٣٣ .

لقد حددت السياسة الاقتصادية الجديدة الاشكال الصحيحة للعلاقة الاقتصادية التي يجب أن يتم بواسطتها تعاون الصناعة الاشتراكية مع الاقتصاد الفلاحي السلعي الصغير، والتي انطلقت من طابع الانتاج السلعي الصغير وخواصه ، وضمنت تحويله التدريجي الى الانتاج الاشتراكي الكبير .

وأثبت لينين نظرياً ، في مؤلفاته ، الفكرة القائلة بأن تبادل منتجات الصناعة الاشتراكية لقاء منتجات الاقتصاد الفلاحي الصغير هي السياسة الصحيحة الوحيدة التي بامكانها أن تؤدي الى انتصار الاشتراكية . كما أشار إلى أن « التجارة هي العلاقة الوحيدة الممكنة بين عشرات الملايين من صغار المزارعين وبين الصناعة الكبيرة . »[1]. وهكذا انطلق لينين من أنه بعد انتصار الثورة الاشتراكية ، عندما تؤمم الصناعة الكبيرة ، والارض ، ووسائل النقل ، والنظام المصرفي والتجارة الخارجية ، يتغير طابع الانتاج السلعي .

لقد أخذت السياسة الاقتصادية الجديدة ، بعين الاعتبار ، حتمية نمو الرأسمالية إلى حد ما الى جانب وجود الملايين من صغار منتجي السلع . كما تضمنت أشكال وطرائق استفادة الدولة البروليتارية من الرأسمالية للنهوض بالاقتصاد وتطوير التجارة . وكانت هذه السياسة تعتمد على الاستعاضة التدريجية عن الانتاج الرأسمالي الخاص ، والتبادل الرأسمالي ، بالانتاج والتبادل الاشتراكيين ، كلما توفرت المقدمات المادية الضرورية لذلك .

وأثبت لينين ، عند الانتقال للنيب ، الموضوعة الهامة التي مفادها أن الدولة البروليتارية يمكن أن تسمح بحرية التجارة وتطور الرأسمالية حتى حدود معينة فقط ، وبشرط تنظيم الدولة للاقتصاد[2] . لقد أمسكت الدولة السوفيتية بالمراكز القيادية للاقتصاد الوطني ، وحدت من نشاط الرأسمال الخاص ، عن طريق قوانين العمل ، والضرائب ، وتنظيم الاسعار ، وتدابير الرقابة الاخرى .

---

١ ـ ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٤٤ ، صفحة ٢٦٦ .

٢ ـ المرجع ذاته ، صفحة ٣٤٢ .

لقد انطلقت السياسة الاقتصادية الجـــديدة من الموضوعة اللينينية القائلة ، بأنه مادامت الرأسمالية نتـاجاً حتمياً وعفوياً للانتـاج السلعي الصغير والتبادل ، فعلى ديكتاتورية البروليتاريا أن توجهها في طريق رأسمالية الدولة . بهـذا اعتبرت رأسمالية الدولة قطاعـاً اقتصادياً تابعاً للاقتصاد الانتقالي ، وذلك مع وجود القطاع الاشترا كي القائد الذي يجمع الصناعة الكبيرة المؤممة ، ووسائل النقل ، والأرض ، والبنوك . وأكد لينين أنه ، اثنـاء الانتقال الى النيب ، يمكن أن تستخدم رأسمالية الدولة من قبـــل ديكتاتورية البروليتاريا كطريق أو كاسلوب لنمو القوى المنتجة ، وكوسيلة مساعدة ، تستطيـع أن تسرع تطوير القوى المنتجة وتضاعف ، بسرعة اكبر ، انتاج السلع ،وتسهل تطوير التجارة بين المدينة والقرية ، وتساعـد الدولة السوفيتية على اقتناء التكنيك الأجنبي ، واستخدامه ، للنهوض بصناعة الوطن وتطويرها .

واعتبر لينين رأسمالية الدولة لا قطاعاً من قطاعات الاقتصاد الانتقالي فحسب ، بل وأسلوباً ، وطريقة خاصة لادارة الاقتصاد ، موجهة نحو استخدام العناصر الرأسمالية ، في ظل رقابة الدولة البروليتارية ، لمصلحة تطوير الانتاج الضخم وتعميمه . واقترح أن تستعمل ، بصورة واسعة ، اساليب تنظيم الحياة الاقتصادية ، وطرقها ، ومبادئها ، المماثلة لمبـادىء سياسة رأسمالية الدولة « وذلك فيما يتعلق بالأشكال الأخرى لرأسمالية الدولة كالتجارة الحرة » [١] . وقـد اعتمد اقتصاد المرحلة الانتقالية السوفيتي ، اعتماداً واسعاً ، على هذه الطرق الرأسمالية الحكومية في الادارة الاقتصادية [٢] .

لقد غيرت السياسة الاقتصادية الجديدة ، بصورة جوهرية ، أشكال وطرق البنـاء الاشترا كي ، وتنظـيم الانتاج والعمل . وأظهرت تجربة السنوات الأولى من البناء الاشترا كي أنه لايمكن تحقيق المهات الاقتصادية لبناء الاشترا كية دون تعزيز الحماس الثوري بالحـافز المادي . وأثبت لينين ، نظرياً ، لدى تعميم التجربة ، ضرورة جمـع حوافز العمل المادية والمعنوية في فترة بناء الاشترا كية والانتقال الى الشيوعية وقال :

١ ـ ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٤٤ ، صفحة ٢٢٥

٢ ـ انظر الفصل السابع من هذا الكتاب .

« لايمكن بنـــاء الاشتراكية والسير بالجماهير الشعبية في طريق الشيوعية بالحماس مباشرة ، بل يمكن ذلك فقـط بدعم الحمـــاس الذي ولدته الثورة العظمى ، بالمصلحة الشخصية ، بالاهتمام الشخصي وبتطبيق الحساب الاقتصادي[1] .

لقد اكتشف لينين واكد على الأهمية العظمى التي تتمنع بها مصلحة الشغيلة المادية الشخصية ، مصلحة كل عامل بنتائج عمله ، وتحسين نشاط المؤسسة ، وبرفع انتاجيـة العمل . وناضل بحزم ضد فكرة تروتسكي الذاهبـــة الى تحقيق التساوي في توزيـع المنتجات للعمال الطليعيين في الانتاج . « إن الطليعية هي التفضيل ، والتفضيل بدون استهلاك لايعني شيئاً .. انالتفضيل لدى العمال الطليعيين هو تفضيلفي الاستهلاك أيضاً . وبدون ذلك يصبح العمل الطليعي حلماً ، سحابة ،في حين نحن ماديون واقعيون »[2] .

واعتبر لينين أن موضوعة تروتسكي لاتنسجم مع الماركسية . وقال « انهـا لخطل اقتصادي ، لأنها تفصل الاستهلاك عن الانتاج »[3] . كما تظهر الحياة بصورة مقنعة أن أي انتهاك للمبدأ اللينيني الخاص بالمصلحة المادية يصيب الاقتصاد الوطني كله بالضرر ، ويلجم تطور قواه المنتجة .

إن السياسة الاقتصادية الجديدة تعني تطبيق اساليب ادارة الاقتصاد مع استخدام العلاقات السلعية ـ النقدية في صالح بناء الاشتراكية . وقد طور لينين الماركسية بصورة خلاقة مؤكداً الموضوعة القائلة بأن ديكتاتورية البروليتاريا تستخدم الاشكال السلعية ـ النقدية ، والقيمة ، لامن أجـــل تطوير العلاقات الاقتصادية بين الصناعة الاشتراكية والاقتصاد الفلاحي فحسب ، بل ومن أجـل ادارة الانتاج ، عقلانيـاً ، في المؤسسات الاشتراكية . فبدون تفهم الاشكال القيمية ، واستخدامها ، لايمكن تطبيق الادارة الاقتصادية . كان هـذا الاستنتاج اللينيني مساهمة هامـــة في نظرية الاشتراكية العلمية[4] .

---

١ ـ ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٤٤ ، صفحة ١٥١

٢ ـ ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٤٢ ، صفحة ٢١٢

٣ ـ ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٤٢ ، صفحة ٣٠١

٤ ـ انظر الفصل السادس من هذا الكتاب .

لقد جاء في موضوعات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي بمناسبة الذكرى الخمسين لثورة اوكتوبر ، « ان المبادىء الاساسية للسياسة الاقتصادية الجديدة تتمتع بأهمية عالمية ، وهي تستخدم في عملية بناء الاشتراكية في الدول الاخرى » .

وبعد الانتقال الى النيب اتسع نضال الاشتراكية الحاسم ضد الرأسمالية ، نضال الطبقة العاملة المتحدة مع الفلاحين الشغيلة ضد برجوازية المدينة والريف — فوضعت قضية « لمن الغلبة ؟ » في الميدان الاقتصادي .

لقد توقع أعداء النظام السوفيتي والاشتراكية حتمية انهيار سياسة الدولة السوفيتية ، الاقتصادية ومشاريعها الاقتصادية . وفسر الاقتصاديون البرجوازيون الانتقال الى النيب بمثابة فشل « لتجارب البلاشفة الاشتراكية » ، « وخططهم الطوبائية » .،وبمثابة عودة الى الاساليب الرأسمالية في ادارة الاقتصاد . قال الاقتصادي الاميركي « جيمس ماكدونالد » ، بعد استعراضه نتائج النيب من منظار برجوازي : « ان السمة المميزة جداً لروسيا المعاصرة تبرز في كون الناس الذين كانوا منهمكين منذ سنوات مضت في القضاء على الرأسمالية يستخدمون الآن الطرق الرأسمالية من أجل اعادة بناء الزراعة ، والصناعة ، والتجارة ، وتطويرها في الوطن »[1] . وأكد الاقتصادي الانجليزي المعروف «د . كينز » الذي زار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٢٥، بغطرسة ، أنه لو قدر لنظام تخطيط الاقتصاد السوفيتي البقاء لحكم عليه بالتفسخ ، لأنه غير منتج من وجهة نظر « المقاييس العادية » . ولكن الحياة خيبت كلياً نبوءة النقاد البرجوازيين حول طبيعة الاقتصاد السوفيتي وآفاق تطوره[2] .

هذا ولا يزال النقاد البرجوازيون يتابعون حتى الآن تزييف النيب وجوهرها وتتائجها التاريخية . وتتكرر في أحدث « أبحاث » المؤرخين والاقتصاديين البرجوازيين

---

١ ـ انظر « الاقتصاد المخطط » ١٩٣٦ ، العدد الثالث ، صفحة ١٦٤

٢ ـ المنجزات الأولى في البناء الاقتصادي على أساس النيب موضحة في الدراسة الجماعية لمعهد الاقتصاد « الاقتصاد الوطني السوفيتي في أعوام ١٩٢١ – ١٩٢٥ » . دار النشر التابعة لأكاديمية العلوم السوفيتية ، ١٩٦٠ .

التخرصات التي دحضتها الحياة منذ زمن بعيد حول « انهيار » السياسة البلشفية لبناء الاشتراكية ، وحول الانحدار الى طريق الاقتصاد الرأسمالي ... والخ .

لقد وضعت السياسة الاقتصادية اللينينية للمرحلة الانتقالية وطبقت من قبل الحزب الشيوعي في فترة النضال ضد نظرية تروتسكي الإستسلامية المعادية للنيب ، والمعتمدة على المفاهيم المنشفية القائلة بعدم إمكانية بناء الإشتراكية في روسيا . وفي مجال تقويم طابع الاقتصاد السوفيتي ، والقوى الطبقية الرئيسية في المرحلة الانتقالية ، كان التروتسكيون يرددون تأكيدات الايديولوجيين البرجوازيين والمناشفة التي دحضها لينين وسخر منها . لقد اعتبر التروتسكيون أن الاقتصاد السوفيتي ، في المرحلة الانتقالية ، ما هو إلا نموذج للاقتصاد الرأسمالي ذاته ، وأنكروا الطابع الإشتراكي للمؤسسات الحكومية السوفيتية ، معتبرين إياها شكلاً من أشكال رأسمالية الدولة . لقد فهم التروتسكيون النيب على أنها تراجع إلى مواقف الرأسمالية . كما أنهم عجزوا عن فهم الطابع المزدوج للفلاحين باعتبارهم منتجي سلع صغاراً وعاملين ، وساووا ، في الواقع ، بين الفلاح المتوسط والكولاك ، وأنكروا إمكانية وضرورة اتحاد الطبقة العاملة مع الفلاحين الشغيلة ، من أجل بناء الاشتراكية بصورة مشتركة . وتنبأ التروتسكيون ، نتيجة تقديرهم لقوة البرجوازية في عهد النيب ، ولاعتبارهم الفلاحين طبقة معادية للاشتراكية ، بحتمية عودة الرأسمالية إلى الوطن إذا لم تتوفر المساعدة المباشرة السريعة من الثورة الاشتراكية العالمية .

كما اعتقد التروتسكيون بحتمية « إندماج » الاقتصاد الوطني السوفيتي بالإقتصاد الرأسمالي العالمي وبخضوع الاقتصاد السوفيتي « لرقابة » الاقتصاد العالمي . وأكدوا ، في برامجهم العملية ، على تطوير الاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفيتي بمساعدة الرأسمال الأجنبي فقط ، الأمر الذي يمكن أن يؤدي الى تحويل الوطن إلى ذيل للاقتصاد الرأسمالي العالمي .

وضعت السياسة الاقتصادية الجديدة وطبقت من قبل الحزب في جو النضال ضد الانتهازيين اليمينيين الذين حاولوا فرض سياسة خاطئة وخطرة على الاشتراكية .

وبدلاً من السماح للتجارة الخارجية وللرأسمالية بالعمل في حدود معينة ، وبدلاً من سياسة تحد من العناصر الرأسمالية وتقضي عليها ، دافع الانتهازيون اليمينيون في الحقيقة عن الحرية التامة للتجارة ولتطوير الرأسمالية . في حين أن الحرية التامة للتجارة والرأسمالية كان يمكن أن يؤدي ، نتيجة وجود الإنتاج السلعي الصغير المنتشر في الوطن ، إلى نمو العناصر الرأسمالية في الاقتصاد الوطني نمواً كبيراً . إن الانتهازيين اليمينيين لم يدركوا الميل السلعي ـ الرأسمالي الملازم للاقتصاد الفلاحي ، وأخفوا الحقيقة القائلة بأن الاقتصاد السلعي الصغير يولد ، بصورة دائمة العناصر الرأسمالية ، واعتقدوا بأن الفلاحين كلهم ، ومن ضمنهم فئة الكولاك « سيتحولون إلى الاشتراكية » بشكل عفوي . إن السياسة الاقتصادية الجديدة التي اقترحها الانتهازيون اليمينيون كان من الممكن أن تؤدي إلى عودة الرأسمالية إلى الوطن . إن الحزب الشيوعي كشف خطأ هذه السياسة وخطرها .

وعبر لينين عن ثقته الراسخة بأن السياسة الإقتصادية الجديدة ستضمن انتصار الاشتراكية على الرأسمالية في الوطن ، « فمن روسيا النيب » ستنشأ روسيا الاشتراكية [١] .

هذا وتحتل مسألة مصير الاشتراكية في الوطن السوفيتي مركز الصدارة في مقالات ورسائل لينين الأخيرة « حول مفعول الوظائف التشريعية لهيئة تخطيط الدولة » ، و « صفحات من المذكرة » ، و « حول الحركة التعاونية » ، و « حول ثورتنا » ، (بصدد مذكرات ن . سوفانوف) وغيرها .

وعندما أنهى لينين صياغة المشروع العظيم لبناء الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي انتقد انتقاداً لاذعاً تأكيد الإصلاحيين الأجانب والمناشفة والتروتسكيين حول عدم إمكانية انتصار الاشتراكية في روسيا نظراً لتخلفها الاقتصادي والثقافي . هذا وكان انتقاد لينين موجهاً أيضاً ضد الانتهازيين داخل الحزب .

ولدى تطوير النتائج والموضوعات التي وضعها لينين في المؤلفات السابقة ، أكد من جديد ، في المقالات الأخيرة ، على أن روسيا تستطيع أن تبني الاشتراكية . ففي

---

١ — ف . إ . لينين ـ المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٥ ، صفحة ٣٠٩

روسيا يتوفر كل ما هو ضروري لبناء المجتمع الاشتراكي الكامل : ديكتاتورية البروليتاريا ، واتحاد الطبقة العاملة والفلاحين ، وقيادة الطبقة العاملة في هذا الاتحاد ، والملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الأساسية . « صحيح أن هذه الأمور لاتعني بناء المجتمع الاشتراكي بعد ، ولكنها تشكل كل ما هو ضروري وكاف لأجل هذا البناء »[1] .

لقد أخذ لينين بعين الاعتبار المصاعب الكثيرة التي كان يجب على الشعب السوفيتي أن يذللها في الطريق الى انتصار الاشتراكية ، كان على الشعب السوفيتي أن يبني الاشتراكية في ظروف الحصار الرأسمالي العدواني . ومع ذلك فقد كان لينين واثقاً بصورة راسخة أن وطن السوفيات سيستطيع بقواه الخاصة أن يقضي على التخلف الاقتصادي والتكنيكي والثقافي ، وسيلحق « بالدول الأخرى بسرعة مذهلة لا يحلم بها »[2] .

وبرهن لينين ،في مقالاته الأخيرة ،على الموضوعة القائلة بأن الشعب السوفيتي ، تحت قيادة الحزب البلشفي المتمرس في المعارك ، يستطيع وينبغي أن يحرز النصر التام للاشتراكية . لقد استنبط هذا الاستنتاج العبقري بقوة من الدراسة العميقة والشاملة للوضع الداخلي والخارجي .

وأوصى لينين أن على سياسة الحزب الشيوعي ، وعلى خطه العام ، ان يوجها نحو توطيد ديكتاتورية البروليتاريا والسلطة السوفيتية بجميع الوسائل ، ونحو الحفاظ على اتحاد العمال والفلاحين وصداقة الشعوب ، وتحويل روسيا الى دولة صناعية ، واشراك الفلاحين ، من خلال التعاون ، في البناء الاشتراكي ورفع مستوى حياة الشعب وثقافته .

وفي مقالات لينين الأخيرة طور مفهوم بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي من حيث أهميته العالمية ، وقد عبر لينين عن اعتقاده الراسخ في أن النجاحات في تطوير

---

١ — المرجع ذاته ، صفحة ٣٧

٢ — المرجع ذاته ، صفحة ٢٤٧

القوى المنتجة ، والنهوض بالانتاج ، وتحسين رفاه الشعب السوفيتي ، وثقافته ، ستضاعف من قوة جاذبية الأفكار الاشتراكية ، وستؤجج في شعوب البلدان الرأسمالية والمستعمرة نار النضال ضد الظلم الاجتماعي والقومي . لقد تنبأ لينين بأن بناء الاشتراكية الناجح في روسيا ، وتوحيد النضال الثوري لبروليتاريا البلدان الرأسمالية مع حركة التحرر الوطني ، والشعوب التابعة ، يسرع حركة الانسانية التقدمية نحو الاشتراكية .

لقد دافع الحزب الشيوعي عن السياسة اللينينية وطبقها في بناء الاشتراكية وفي النضال الحازم ضد العناصر الرأسمالية وضد الانتهازيين « اليساريين » واليمينيين . وأشير في موضوعات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي بمناسبة الذكرى الخمسين لثورة اوكتوبر إلى ما يلي : « لاحظ حزبنا روح المغامرة التي تتسم بها البرجوازية الصغيرة لدى التروتسكين والروح الاستسلامية لدى الانتهازيين اليمينيين ، وقاد ، بثبات وايمان ، الشعب السوفيتي في الطريق اللينيني » .

٣ ـ الحلقات الاساسية في برنامج بناء الاشتراكية ، اللينيني .

ينطلق المشروع اللينيني لبناء المجتمع الجديد من الموضوعة البرنامجية الماركسية حول كون الصناعة الآلية الضخمة هي أساس الاشتراكية ، الاقتصادي . إنها الصناعة الثقيلة التي تنتج وسائل الانتاج وتمد الاقتصاد الوطني بالتكنيك الحديث فالأحدث . لقد وضع لينين وأكد مهمة بناء وتطوير الصناعة الثقيلة الخاصة بالوطن ، والقادرة على إعادة تنظيم مجمل الاقتصاد الوطني ، بكافة الوسائل ، وعلى أساس تكنيكي جديد : إن انشاء الصناعة الثقيلة والخاصة بالوطن كفيل ، وحده ، بتوفير القدرة الاقتصادية للدولة ، وضمان قدرتها الدفاعية . إن الصناعة الثقيلة ، وحدها هي التي تستطيع أن تكون الأساس التكنيكي لزيادة انتاجية العمل الاجتماعي ، الضرورية لانتصار الاشتراكية .

لقد جاء في « المهام المباشرة أمام السلطة السوفيتية » ما يلي : « أن زيادة انتاج العمل تتطلب ، قبل كل شيء ، ضمان الأساس المادي للصناعة الكبيرة ، أي

تطوير انتاج المحروقات والحديد والآلات ـ الأدوات والصناعة الكيميائية ... » .
وقال لينين : «إن روسيا تمتلك احتياطات ضخمة من الفلزات في الأورال ، والمحروقات في سيبيريا الغربية (الفحم الحجري) ، والنفط في القفقاس وفي الجنوبي الشرقي ، والفحم النباتي في الوسط ، وثروات الغابات الهائلة ، والقوى المائية ، والخامات لأجل الصناعة الكيميائية في « قره بوغاز » وغيرها . « ان تحويل هذه الثروات الطبيعية بأساليب التكنيك الحديث يؤمن الأساس لتقدم القوى المنتجة بصورة لا مثيل لها »[1].

لقد تضمن المشروع اللينيني لبناء أسس الاقتصاد الاشتراكي المعد ، لأول مرة ، في ربيع عــام ١٩١٨ ، الفكرة البرنامجية حول كهربة الوطن ، أي بناء قاعدة تكنيكية متطورة لأجل الاقتصاد الوطني بمجمله . وفي نيسان ١٩١٨ وضع لينين أمام المراكز العلمية والتكنيكية في الجمهورية ، وبالدرجة الأولى ، أمام أكاديميــة العلوم الروسية ، مهمة وضع « خطة اعادة تنظيم الصناعـة والنهوض الاقتصادي في روسيا » محدداً الطرق الأساسية لتطور الصناعه على أساس الكهربة [2] .

وفي ربيـع عام ١٩١٨ شرع الحزب الشيوعي ، والسلطة السوفيتية ، بوضع خطة كهربة الاقتصاد الوطني [3] الــتي قضت أن تكون الشبكة الواسعة من المحطات الكهربائية الاقليمية الكبيرة ، والقائمة بصورة رئيسية على مصادر الطاقة المحليــة بمثابة قاعـدة انطلاق للتطور الصناعي في الوطن كله ، وأساس الاستخدام المخطط للثروات الطبيعية الهائلة ، ولموارد العمل في روسيا . واعتبرت السلطة السوفيتية كهربة البلد أقصر طريق ، وأضمنه للتغلب على الدمار الاقتصادي الذي خلفته الحرب الامبريالية وادارة الحكومة البرجوازية المؤقتة .

وقد تطورت أفكار لينين من حيث كهربة روسيا ، واقامـة صناعة آلية فيها ، وتنمية الصناعة الثقيلة تنمية سريعة تطوراً تالياً في برنامج « غويلرو الشهير » . لقـــد

---

١ ـ ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ١٨٨ .
٢ ـ ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٦ ، صفحة ٢٢٨ ـ ٢٣١ .
٣ ـ انظر مجموعة وثائق ومواد « في تاريخ خطـة كهربة الوطن السوفيتي » . دار الأدب السياسي ، ١٩٥٢ ، الفصل الثاني .

وضعت خطة كهربة روسيا ، باشراف لينين ، من قبل أفضل المراكز العلمية في الوطن برئاسة « غ م كرجيجانوفسكي » وهي تعتبر من حيث أعمالها الضخمة ، أول خطة علمية في العالم . وكانت المهات الملموسة التي نصت عليها حول إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني كلياً ، وتجديد بنائه التكنيكي على أسس اشتراكية ، بمثابة تجسيد واضح للفكرة الماركسية العامة الذاهبة الى اعتبار الصناعة الآلية الضخمة الأساس المادي للاشتراكية .

وفي رأيي « كما قال لينين عن خطة كهربة روسيا ، في المؤتمر الثامن لسوفيتات عموم روسيا ، في كانون أول عام ١٩٢٠ ، : أن هذه الخطة هي « البرنامج الثاني لحزبنا » . فأعلن لينين أن على البرنامج السياسي للحزب الشيوعي أن يتحول الى برنامج للبناء الاقتصادي . لا بد له من أن يتمم بالبرنامج الثاني للحزب ، أي بخطة الاعمال المتضمنة النهوض بالاقتصاد الوطني وتزويده بالتكنيك الحديث »[1]

لقد تضمنت خطة كهربة الوطن الخطوط العلمية للقاعدة المادية ـ التكنيكية للاشتراكية ، وأظهرت كيفية بناء هذه القاعدة عملياً ، وكيفية الشروع بهذا العمل العظيم الخلاق . وقضت خطة لينين للكهربة ببناء صناعة ثقيلة خاصة بروسيا تكون أساساً للنمو المتواصل في الانتاج الاجتماعي من أجل تأمين حاجات الجماهير الشعبية . وعلاوة على ذلك فقد كان على الصناعة الثقيلة أن تعزز القدرة الدفاعية لدولة ديكتاتورية البروليتاريا ، الدولة الوحيدة آنذاك ، التي تبني الاشتراكية في ظروف الحصار الرأسمالي . ولأول مرة في التاريخ ، عبر تعبيراً ملموساً في خطة كهربة روسيا ، عن إمكانية النهوض الصاعد للاقتصاد الوطني على أساس التقدم التكنيكي المتواصل وغير المحدود ، هذه الامكانية التي أوجدها التعميم الاشتراكي لوسائل الانتاج .

وأبرز لينين ، في خطة « غويلرو » ، أهمية الدور الحاسم للوتائر السريعة في تطوير الصناعة والكهربة . قائلاً : إن وطننا متأخر عن الدول الرأسمالية ، وإننا سنسحق إذا لم نحقق إنعاش الاقتصاد وتطويره على أساس الخطة الاقتصادية العظيمة ، « وليس

---

١ ـ ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٤٢ صفحة ١٥٧

هناك من مخرج آخر »[1] . كان على الوطن السوفيتي أن ينهض بالإقتصاد الوطني ، أن يعيد بناءه على أساس اشتراكي ، كان عليه أن يقضي على التخلف الاقتصادي والتكنيكي الموروث ، في أقصر وقت ممكن ، وأن يصبح دولة صناعية قوية . وهذا ما أملاه ، قبل كل شيء ، الوضع الخارجي والحصار الرأسمالي . إن كسب الوقت – يعني كسب كل شيء ، هكذا وضع لينين المسألة . لقد تطلب الوضع الداخلي أيضاً إنهاض الاقتصاد وإعادة بنائه على أسس اشتراكية . قال لينين في كانون أول ١٩٢٠ : « طالما أننا لانزال نعيش في بلد ذي اقتصاد فلاحي صغير ، فهذا يعني أن في روسيا تتوفر القاعدة الاقتصادية القومية الملائمة للرأسمالية أكثر منها للشيوعية [2]. لقد نشأت الرأسمالية من الاقتصاد السلعي الصغير الذي كان سائداً في ذلك الوقت في اقتصاد الوطن . وفي سبيل اقتلاع جذور الرأسمالية ، وإبعاد خطر عودتها إلى روسيا ، كان لابد من إعادة النظر في اقتصاد البلد كله ، أي « تحويل اقتصاد الوطن ، بما فيه الزراعة ، إلى قاعدة تكنيكية لايملكها إلا الإنتاج الضخم المعاصر ، والكهرباء وحدها ، هي التي تشكل هذه القاعدة [3] . لقد سمى لينين خطة كهربة الوطن ، الخطة الاقتصادية الوحيدة لإعادة تنظيم أسس الاقتصاد في روسيا ولخلق الظروف لإعادة بناء الاقتصاد الفلاحي على أسس اشتراكية .

وبعد الإنتقال إلى النيب كان لينين يذكر دائماً بأهمية تصنيع و كهربة الوطن ، الحاسمة ، بالنسبة إلى التحويل الاشتراكي في الاقتصاد الوطني كله . إن الصناعة الآلية الضخمة القادرة على إعادة تنظيم حتى الزراعة ، يمكن أن تكون الأساس المادي الوحيد للاشتراكية . إنما لايجوز الاكتفاء بهذا المفهوم العام . لابد من إعطاء هذا المفهوم شكلاً ملموساً . وفي حزيران عام ١٩٢١ كتب لينين يقول : « إن الصناعة الضخمة المتلائمة مع مستوى التكنيك الحديث ، والقادرة على إعادة تنظيم الزراعة ، إنما تتطلب

---

١ – ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٢ ، صفحة ١٤٢

٢ – المرجع ذاته ، صفحة ١٥٨

٣ – المرجع ذاته ، صفحة ١٥٩

كهربة الوطن [1] . وقد طورت هذه الفكرة البرنامجيـة في كثير من مؤلفات لينين وفي توجيهات الحزب والحكومة .

ثم إن لينين أوضح الفارق الجوهري بين التصنيـع الاشتراكي والتصنيـع الرأسمالي. فهدف التصنيـع الرأسمالي هو الركض وراء الربح ، مما أدى إلى زيادة استثمار الشغيلة ، ونهب الشعوب التابعة والمستعمرة واستعبادها . أمـا التصنيـع الاشتراكي فيتحقق في صالح الشغيلة وقوميات الوطن كافة ، لذلك فهو محبب إلى قلوب أفراد الشعب جميعاً . لقد وطد التصنيـع الاشتراكي استقلال الوطن ، والدفاع عن منجزات الثورة الاشتراكية العظيمة ، وأوجد المقدمات المادية لزيادة رفاهية الشعب وإنماء ثقافته .

لقد تحمل الشعب السوفيتي خلال عملية تصنيـع الوطن المحاط بحصار رأسمالي معادٍ صعوبات جمة ، الأمر الذي ذكر به لينين أكثر من مرة . ففي تحيته إلى المؤتمـر الخامس لنقابات عموم روسيا ، في ايلول عام ١٩٢٢ ، قال : إن الدول الرأسمالية تقيم الصناعة وتطورها بفضل القروض الخارجية . والدول الرأسمالية ترفض تقديم قروض لدولتنا السوفيتية طالمـا أننا لانعيد ملكية الرأسماليين وكبار الملاكين اليها . أننا لانستطيـع أن نفعل هذا ولن نفعله . « لم يبق أمامنا غير طريق صعبة للغاية وطويـلة جداً : طريق تجميـع التوفيرات الزهيدة ، وزيادة الضـرائب من أجل إعادة تسيير الخطوط الحديدية المخربة وإنشاء الآلات والأبنية ... الخ [2] .

لقد دعا لينين العمال والفلاحين إلى بذل كافة الجهود للتغلب على الصعوبات الكبيرة التي تقف أمام قيام صناعة وطنية ، منبهاً إلى أن حل مسألة التراكم من أجل التصنيـع الاشتراكي يتطلب تضحيات جديدة وحرمانات جمة .

قال لينين في المؤتمر الرابـع للكومنترن في تشرين الثاني عام ١٩٢٢ : « سنقتصد في كل الميادين ، سنقتر حتى على المدارس . إن تطوير الصناعة الثقيلة يتطلب توظيفات حكومية خلال فترة طويلة . وإذا لم نجد هذه التوظيفات فإنه سيقضى علينا كدولة

---

١ ـ ف . إ . لينين المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٤ ، صفحة ٩

٢ ـ ف . إ . لينين المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٥ ، صفحة ٢٠٩

متطورة ، بله كدولة اشتراكية[1] » .

وأشار لينين بارتياح كبير إلى أن الدولة السوفييتية بدأت تراكم الأموال ، وقد وجهت الملايين الأولى من الروبلات الذهبية إلى تطوير الصناعة الثقيلة .

كان من المهم لا تعلم كيفية تراكم الأموال فحسب ، بل واستعمالها بصورة صحيحة ، وصيانتها من التبذير ، وحشدها في سبيل تطوير الصناعة الثقيلة . واقترح لينين تنظيم الجهاز الحكومي وتحسين التخطيط ، وطلب تطبيق نظام التوفير والحساب الاقتصادي ورفع إنتاجية العمل في المجالات كلها .

وفي مقاله الأخير « خير لنا أن نفعل الجيد ولو كان قليلاً » قال لينين : « ينبغي علينا تحقيق الحد الأقصى من التوفير في إدارة اقتصاد دولتنا ، وأن نستخدم حتى أقل مبلغ موفر من أجل تطوير صناعتنا الآلية الضخمة ، من أجل تطوير الكهرباء ، واستخدام الفحم النباتي بواسطة الماء ، من أجل إنجاز محطة فولخوف الكهربائية الخ . . هنا وهنا فقط يكمن أملنا[2] .

كان لينين واثقاً بصورة راسخة من أن السلطة السوفيتية ستحسن أداء مهمة بناء الصناعة الآلية الضخمة وكهربة الوطن .

وفي خطة لينين الخاصة ببناء الاشتراكية تظهر الضرورة الحيوية للحفاظ على الاستقلال الاقتصادي وضمان الاستقلال التكنيكي ـ الاقتصادي للوطن الذي يبني الاشتراكية في ظروف الحصار الرأسمالي . ولدى صياغة برنامج النهوض الاقتصادي في روسيا وضع لينين عام ١٩١٨ مهمة الحصول على « إمكانية تموين الوطن ، بأنفسنا ، بأهم أنواع الخامات والصناعة[3] .

وأشار لينين في « المهام المباشرة أمام السلطة السوفيتية » الى الدور الرئيسي

---

١ ـ المرجع ذاته ، صفحة ٢٨٨

٢ ـ المرجع ذاته ، صفحة ٤٠٥

٣ ـ ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، صفحة ٢٨٨

لاحتكار التجارة الخارجية باعتبارها وسيلة ناجحة للدفاع عن استقلال الوطن السوفيتي إقتصادياً [١] .

هذا وقد أخذت خطة لينين الخاصة ببناء الاقتصاد الاشتراكي ، بعين الاعتبار ، تطبيق منجزات التكنيك والعلم ، الوطنية والأجنبية في الاقتصاد الوطني . وبعد انتصار الثورة الاشتراكية بدأ عملياً تحقيق المبدأ اللينيني القائل : تحويل كافة المعارف والتكنيك والثقافة التي راكمتها الانسانية إلى سلاح لبناء الاشتراكية .

كما وضع لينين المهمة التالية : « الغرف بكلتا اليدين مما هو جيد خارج الوطن » — وكان ذلك في السنة الأولى من البناء الاشتراكي . ثم قال في المؤتمر الثامن للسوفيتات: « يجب على السلطة السوفيتية أن تستفيد من التكنيك الأميركي ومن تنظيم التروستات وغيرها [٢] » . « علينا أن لاندخر وسيلة في سبيل الحصول من الخارج على الآلات الضرورية والمعدات لإعادة بناء الصناعة والنهوض بها وللكهربة . إن هذا سيساعدنا على أن نقوى وأن ننتصر على الرأسمالية اقتصادياً [٣] » . لقدطبق الحزب الشيوعي في الواقع العملي هـــذه الارشادات حول استخدام منجزات العلم والتكنيك الأجنبية لبناء الاشتراكية خلال عملية التصنيع في الاتحاد السوفيتي .

وتكهن لينين ، بأن انتصار الثورة الاشتراكية ، وانتقال وسائل الانتاج الى أيدي الدولة البروليتارية ، سيرفعان روسيا الى درجة عالية للغـاية من التطور ، الأمر الذي سيفتح أمام روسيا المرممة آفاقاً حقيقية للحاق بالدول الرأسمالية المتقدمة في العلاقات الاقتصادية ولتخطيها . أن روسيا الثورية تستطيع استخدام تجربة الدول الرأسمالية ومنجزاتها التكنيكية وثقافتها .

ان علاقات الانتاج الاشتراكية الجديدة تصبح أعظم محرك لتقدم القوى المنتجة . وبعد أن دحض لينين تخرصات ايديولوجيي البرجوازية عن الاشتراكية ، برهن بصورة مقنعة أن آفاق الازدهار الذي لا مثيل له في ميدان الاقتصاد والثقافة ، والتقدم إلى

---

١ — المرجع ذاته ، صفحة ١٨٣

٢ — ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٦ ، صفحة ٥٥٠

٣ — ف . إ . لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٢ ، صفحة ١١٠

الأمام في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والشخصية ، تتأمن فقط بعد انتصار الثورة الاشتراكية .

لقد طبق الحزب الشيوعي تطبيقاً حازماً السياسة اللينينية في التصنيع وتطوير الصناعة الثقيلة بكافة الوسائل [1] .

لقد أتاح نظام الاقتصاد المخطط ، وتركيز وسائل الانتاج الأساسية في أيدي دولة العمال والفلاحين ، الاستفادة من القوى المنتجة بصورة فعالة ، وتطويرها على أساس التكنيك الراقي لمصلحة المجتمع . إن الدولة السوفيتية لم تعمل على حفظ الملكية الاجتماعية الناشئة في أعقاب تأميم وسائل الانتاج ، ولم تعمل على استخدامها بطريقة اقتصادية فحسب ، بل ضاعفتها ووسعتها . وفي سنوات الخطط الخمسية لما قبل الحرب (أعوام ١٩٢٨ – ١٩٤١) بني في الجمهوريات الاتحادية ودخل حيز التنفيذ أكثر من ٩ آلاف منشأة صناعية كبيرة للدولة ، وعدد كبير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، ومدت آلاف وآلاف الكيلومترات من الخطوط الحديدية ، وأنشئت آلاف المنشآت في الزراعة التابعة للدولة .

واستناداً إلى أفكار لينين حول دور الصناعة الثقيلة الحاسم في انتصار الاشتراكية والدفاع عن الوطن ، بنى الشعب السوفيتي في وقت قصير ، وبدون مساعدة من الخارج ، صناعة عصرية ، وأنشأ صناعة الآلات – الأدوات الوطنية ، وصناعة تعدينية ، وصناعة المحروقات ، وصناعة كيميائية ، وصناعة طاقة طليعية . ومثل هذا التقدم الهائل في أعمال البناء لم يكن ممكناً إلا في ظروف التعميم الاشتراكي لوسائل الانتاج والعمل المخطط الخلاق والمنظم على نطاق الدولة كلها .

لقد أنشأت الدولة الاشتراكية صناعة عصرية في كافة الجمهوريات القومية ، والمناطق ، وأزالت التفاوت الاقتصادي بين الشعوب ، واجتذبت الى الاشتراكية شعوب المناطق البعيدة المتأخرة ثقافياً واقتصادياً ، حيث تسيطر علاقات ما قبل الرأسمالية متخطية بذلك مرحلة التطور الرأسمالي .

---

١ – انظر الفصل الثامن من هذا الكتاب .

وهكذا نفذ بنجاح برنامج التصنيع الاشتراكي في فترة الخطط الخمسية لما قبل الحرب . وتحول الاتحاد السوفيتي الى دولة صناعية جبارة ، واستقل اقتصادياً وتكنيكياً عن الدول الرأسمالية ، وعزز قدرته الدفاعية . كما احتل الوطن السوفيتي المكان الثاني في العالم ، والأول في أوربا ، في ميدان الانتاج الصناعي .

كما أن الدول الاشتراكية الأخرى أحرزت أيضاً نجاحات كبرى في التصنيع ، معتمدة على تجربة الاتحاد السوفيتي ، ومساعداته ، وعلى التعاون والمساعدة المتبادلة لأسرة الأمم الاشتراكية كلها[1] .

وجاء في برنامج الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي : « ان تصنيع الاتحاد السوفيتي هو مأثرة عظيمة للطبقة العاملة والشعب بأسره ، هذا الشعب الذي لم يدخر وسعاً ، وتحمل الحرمان عن طيبة خاطر ، لكي ينقذ الوطن من التخلف »[2] .

* * *

هذا وتعتبر الخطة التعاونية لتحويل الزراعة جزءاً أساسياً هاماً في برنامج لينين لبناء الاشتراكية .

فعندما طور لينين أفكار الماركسية البرنامجية قدم الأساس النظري للقانونيات الأساسية ومبادىء ، ومراحل انتقال الفلاحين من الاقتصاد السلعي الصغير الى الاقتصاد الاجتماعي الضخم . واعتبر لينين التحويل الاشتراكي في الزراعة وجذب ملايين الفلاحين إلى البناء الاشتراكي ، أصعب وأعقد مهمة من مهمات بناء الاشتراكية .

لقد علمنا لينين ،أنه لا بد من تحويل الزراعة تحويلاً اشتراكياً لانتصار الاشتراكية لأن الاقتصاد السلعي الصغير لابد وأن يولد الرأسمالية . وما دام الانتاج السلعي يسود في زراعة الاتحاد السوفيتي ، فان جذور الرأسمالية تبقى عميقة في اقتصاد الوطن ، ويظل خطر عودة الرأسمالية قائماً .

لقد فرضت مصالح الفلاحين الشغيلة الحيوية ، إعادة تنظيم الاقتصاد الفلاحي

---

١ - انظر « النظام الاشتراكي العالمي في الاقتصاد » المجلد الاول . دار « الفكر » ١٩٦٦ الفصل الرابع .

٢ - «برنامج الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي» دار الادب السياسي ١٩٦٢ ،صفحة ٢٩

الفردي على أساس الانتاج المشترك الكبير ، لأن الاشتراكية وحدها هي التي تنقذهم من الفقر والاستثمار وتؤمن لهم ظروفاً أحسن في الحياة المعاشية والثقافية . وشرح لينين ، في فترة التحضير لثورة اوكتوبر الاشتراكية ، للشغيلة الفلاحين ، أفضليات الاقتصاد الاجتماعي الكبير ، وضرورة الانتقال التدريجي إليه . إن تأميم الأرض عاجز ، وحده ، عن انقاذ الفلاح الشغيل من الفاقة ومن استثمارات الكولاك . إن الاستثمارة الصغيرة لتعجز ، في ظروف الانتاج السلعي والرأسمالية عن انقاذ الجماهير من الفقر والاضطهاد — « يجب التفكير بالانتقال الى الاقتصاد الضخم القائم على الحساب الاجتماعي ، والعمل في سبيل ذلك منذ الآن ، علّم الجماهير وتعلّم منها ، إذ لديها عملياً تدابير مفيدة لمثل هذا الانتقال [1]» .

لقد اتخذ الفلاحون ، عشية ثورة اكتوبر ، في عدد من الأمكنة ، خطوات عملية متنوعة لتنظيم زراعة الأرض بشكل جماعي . ودعم الحزب البلشفي ، بجميع الوسائل ، المبادرات الثورية المنبثقة عن لجان الفلاحين الطليعية التي أخذت أراضي الاقطاعيين ، واستخدمت في زراعة الأرض آلات المزرعة وأدواتها ، التي أصبحت ملكية جماعية [2] .

كانت جماهير الفلاحين الواسعة ترغب ، نتيجة تعلقها آنذاك بالاستثمارة الصغيرة ، بتطبيق المساواة عند توزيع الأرض ، الى جانب اعادة توزيعها بشكل دوري ، الأمر الذي تحدثت عنه توصيات الفلاحين عن الأرض . الا انه ، في ذلك الوقت ، طرحت أمام الفقراء في الريف ، القضايا التالية : كيفية الادارة ، من أين تؤخذ الآلات والمواشي ؟ كيف يمكن ضمان عدم وقوع الأرض ، بعد تأميمها ، في أيدي المستثمرين الأغنياء فقط ؟

وبعد انتصار ثورة اوكتوبر العظمى كانت السياسة اللينينية للحزب الشيوعي الروسي (البلشفي) في ميدان الزراعة موجهة ، منذ البداية ، الى اعداد وتحقيق التحول الاشتراكي التدريجي في الاقتصاد الفلاحي . وقد تحدث لينين ، في مشروع برنامج

---

١ — ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣١ ، صفحة ٢٧٢

٢ — ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣١ ، صفحة ٢٤١

الحزب ، في آذار عام ١٩١٨ ، عن ضرورة الاستفادة من اتحاد عمال المدن والفلاحين الفقراء ، « من أجل الانتقال التدريجي ، ولكن المستمر ، الى الحراثة المشتركة في الأرض والزراعة الاشتراكية الضخمة » [١] .

وفي الذكرى السنوية الأولى للثورة ، قال لينين بأن ثورة اوكتوبر طرحت مهمة انتزاع المصانع والمعامل من أيدي الرأسماليين لكي تصبح أدوات الانتاج ملكية لعامة الشعب ، وتعطي الأرض كلها للفلاحين ، ويعاد بناء الزراعة على أسس اشتراكية . كان تحقيق القسم الأول من هذه المهمة أسهل بكثير (أي بناء الصناعة الاشتراكية) ، في حين أن اعادة بناء الزراعة تطلب الوقت الكثير ، وكان لابد من العديد من التدابير الانتقالية .

لقد رسم لينين السياسة الصحيحة الوحيدة للتحويل الاشتراكي في الزراعة ، من خلال نشر التعاونيات في أوساط الفلاحين . وفي السنة الأولى لثورة اكتوبر حدد المباديء الهامة للخطة التعاونية في مؤلفاته المكرسة لتطوير برنامج البناء الاشتراكي ، وأوضح لينين ، قبل كل شيء ، التغيير الجذري لطبيعة ودور التعاونيات بعد انتصار الثورة الاشتراكية . وقال ، في عام ١٩١٨ ، بتغير وضع التعاونيات ، في ظروف النظام السوفيتي ، تغيراً مبدئياً . « فالتعاونية التي تكون بمثابة الجزيرة الصغيرة في المجتمع الرأسمالي ، لاتتعدى كونها دكاناً . أما عندما تشمل التعاونية المجتمع كله ، الذي أصبحت فيه الأرض اشتراكية ، وأممت فيه المصانع والمعامل ، فهي تغدو الاشتراكية ذاتها » [٢] . وهكذا كشف لينين لأول مرة ، عن المقدمات والشروط الحاسمة التي يرتدي فيها التعاون طابعاً اشتراكياً .

وعندما حدد لينين المبادىء الاساسية لاعادة البناء الاشتراكي في الزراعة وضع ، في المركز الأول ، الطوعية ، والتدرج في عملية تحويل الاستثمارات الفلاحية الصغيرة الى تعاونيات . وقد أوضح أنه لايجوز فرض الاشتراكية على الفلاحين بالقوة . كما لايجوز تحويل الانتاج الفلاحي الصغير الى انتاج تعاوني كبير باجراءات ادارية [٣] .

١ — ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٦ ، صفحة ٧١

٢ — المرجع ذاته ، صفحة ١٦١

٣ — ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٧ ، صفحة ١٤١

يجب أن يتم جمع صغار منتجي السلع في استثارة جماعية من قبل الفلاحين أنفسهم وبمبادرتهم الحرة » .

ويعلمنا لينين أن الانتقال من الاقتصاد الفلاحي الفردي الصغير إلى الانتاج الاجتماعي ، ودخول منتجي السلع الصغار في اتحادات تعاونية ، يجب أن يشجعا بالحافز المادي ، بالمصلحة المادية ، وبأفضليات الاقتصاد الكبير بالنسبة الى الاقتصاد الصغير . وأوضح لينين للفلاحين ، أن الاقتصاد الاجتماعي يضمن فوائد اقتصادية كبيرة حتى في حال جمع وسائل إنتاج الفلاحين فقط [1] . وأن الانتقال الى الاقتصاد التعاوني ، هو المخرج الوحيد الصحيح ، هو وسيلة إنهاض الاقتصاد ، وتوفير الجهود ، والنضال ضد فئة الكولاك والمتطفلين وضد الاستثمار [2] .

لقد نشأ القطاع الاشتراكي الجديد في الريف بفضل العمل المنظم الكبير الذي قام به الحزب الشيوعي ، وبفضل المساعدة المادية المقدمة من قبل الدولة السوفيتية ، إذ حصلت الكولخوزات على المساعدات المختلفة من بذار ، وآلات ، وكذلك على الأموال النقدية .

وأشير في برنامج الحزب الذي أقره المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الروسي (البلشفي) في آذار ١٩١٩ ، الى أن السلطة السوفيتية طبقت عدداً من التدابير المتعلقة بتنظيم الزراعة الاشتراكية على شكل سوفخوزات ، ومختلف أنواع الاستثمارات التعاونية . واعتبر الحزب ، الشيوعي ، أن الطريق الصحيحة لاعادة بناء الاقتصاد الفلاحي على أسس اشتراكية هو تنظيم مختلف أنواع الاتحادات التعاونية الانتاجية « باعتبارها اتحادات طوعية للمزارعين من أجل ادارة الاستثمارة الضخمة العامة » [3] .

هذا وقد طور لينين ، بصورة خلاقة ، أفكار ماركس وانجلز حول عملية جمع صغار منتجي السلع في تعاونيات ، وتحويل قدرتهم على العمل ، تحويلاً طوعياً ، إلى

---

١ ـ ف . إ . لينين ، المؤلفات الكاملة . المجلد ، صفحة ٣٥٧

٢ ـ المرجع ذاته ، صفحة ١٧٩ ـ ١٨٠

٣ ـ ف . إ . لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٨ ، صفحة ٤٣٨

عمل جماعي ،ووضع خطة تعاونية عبقرية لتحويل الزراعة تحويلاً اشتراكياً ، ولجذب الفلاحين الى المشاركة في بناء الاشتراكية . إن الأفكار الأساسية عن طريق وأساليب تجميع الفلاحين في تعاونيات ، بشكل متطور ، جاءت في المقالة التي كتبها لينين في كانون الثاني ١٩٢٣ تحت عنوان « حول الحركة التعاونية » .

ويظهر لينين الفارق المبدئي بين الخطة التعاونية العلمية ، وبين أحلام التعاونيين القدامى ، الخيالية التي لاتستند الى الواقع ،وهم الذين آمنوا بالتحويل الاشتراكي السلمي للمجتمع من خلال تجميع السكان في تعاونيات ، دون استيلاء البروليتاريا على السلطة. إن طبيعة ودور وأهمية التعاونيات تتبدل أصلاً في ظل سلطة الطبقة العاملة ، بعد تحويل وسائل الانتاج الاساسية في الصناعة الضخمة ، ووسائل النقل ، الى ملكية اجتماعية . وتعتبر المؤسسات التعاونية في ظروف الرأسمالية رأسمالية من حيث طبيعتها . أما بعد انتصار الثورة الاشتراكية في الوطن ، وعندما تتأمن تلك المقدمات ، كوجود السلطة في أيدي البروليتاريا ،والملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الاساسية ،واتحاد البروليتاريا والفلاحين ، وضمان قيادة البروليتاريا للفلاحين ...الخ ، فإن المؤسسات التعاونية لاتعود تختلف عن المؤسسات الاشتراكية إذا كانت تقوم على أرض تكون هي ووسائل الانتاج ملكاً للدولة ، أي للطبقة العاملة »[١] .

وعندما طور لينين الخطة التعاونية لتعويد الفلاحين على الاشتراكية أشار الى صلتها العضوية بالسياسة الاقتصادية الجديدة . وازدادت أهمية التعاونية اكثر بفضل النيب ، لأن الحركة التعاونية قامت على أساس مصلحة الفلاحين المادية . الأمر الذي فسح المجال أمام اشراك السكان في التعاونيات بصورة واسعة وعميقة .

وأوضح لينين ، أنه في ظروف النيب ، ظهر الشكل الضروري لانسجام المصلحة الخاصة ، مصلحة المنتج الصغير ، ولاخضاعه لرقابة الدولة واختباره ، ولجعل المصلحة الخاصة مرتبطة بالمصالح العامة ، مصالح بناء الاشتراكية . ورأي لينين الأهمية العظمى للحركة التعاونية في أنها تضمن انتقال القرية الى الأساليب الاشتراكية ، بطريق بسيطة

---

١ ــ ف ، ي ، لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٥ ، صفحة ٣٧٥ .

وسهلة ، وفي متناول الفلاحين ، إنها تسمح ببناء الاشتراكية بشكل يمكن كل فلاح صغير من المشاركة في هذا العمل [١] .

ودعا لينين الحزب إلى تطوير مختلف أشكال التعاونيات بجميع الوسائل بدءاً من أبسط أشكالها ، وحتى التعاونيات الانتاجية ـ الكولخوزات . وأشار إلى أن نمو التعاونيات نمواً بسيطاً يعني ، في ظل النظام السوفيتي ، نمو الاشتراكية . وقال : « عندما تتكامل الحركة التعاونية سنقف بكلتا رجلينا على تربة اشتراكية »[٢] .

هذا وتؤكد خطة لينين التعاونية على ضرورة دعم التعاونيات دعماً شاملاً ، من جانب الدولة البروليتارية . واقترح لينين تقديم الامتيازات والأفضليات الاقتصادية والمالية والمصرفية للتعاونيات ، وتشجيع الحركة التعاونية بين الفلاحين ، وتسليف التعاونيات من أموال الدولة مفضلاً إياها على المؤسسات الأخرى وفروع الاقتصاد الوطني .

ويعلـّمنا لينين ، أن النظام التعاوني لا يمكن أن يقام في الريف إلا تحت قيادة الطبقة العاملة والحزب الشيوعي . وصاغ أفكار اجتذاب عمال الصناعة ، الواسع ، المخطط ، لبناء القرية اشتراكياً ، وتنظيم قيادة المدينة للقرية .

وفي نشر الحركة التعاونية بين ملايين جماهير الفلاحين والانتقال بالاقتصاد السلعي الصغير المبعثر الى طريق الانتاج الاجتماعي الكبير ، لابد من القيام بعمل تحضيري طويل ، الأمر الذي يتطلب ، كما أشار لينين ، بناء صناعة قوية قادرة على مد الاستثمارة التعاونية بالتكنيك الجديد ، وعلى أن تثبت للفلاح ، عملياً ، أفضلية الانتاج الاجتماعي الكبير . إن نشر النظام التعاوني يتطلب ثورة ثقافية كاملة ، لأن النظام الاشتراكي ـ « هو نظام المتعاونين المتطورين »[٣] .

إن إعادة بناء الاقتصاد الزراعي على أسس اشتراكية لاتكتفي بنقل جماهير الفلاحين الأساسية إلى طريق الكولخوزات . فلا بد من إزالة العناصر الرأسمالية أيضاً . أن

---

١ ـ ف ، إ ، لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٥ ، صفحة ٣٧٠ .
٢ ـ المرجع ذاته ، صفحة ٣٦٧ .
٣ ـ المرجع ذاته ، صفحة ٢٧٣ .

تصفية فئة الكولاك ، كطبقة ، هي الجزء الأساسي في عملية التحويل الاشتراكي في الزراعة وتوطيده على أساس تكنيكي جديد .

وذهب لينين إلى أن بناء النظام الاشتراكي الجديد في الريف يتطلب مرحلة عصر تاريخية كاملة . وعندما حدد الفترات التقريبية لهذه المهمة الصعبة ، المعقدة ، في عام ١٩٢٣ ، قال : « يمكننا أن نقطع هذه المرحلة لنصل إلى النهاية الجيدة في ظرف عشرة أو عشرين عاماً »[١] .

وقد أثبتت الحياة هذه النبوء . وتحقق نشر التعاونيات ، في الريف السوفيتي ، في سنوات الخطط الخمسية التي سبقت الحرب . فحتى عام ١٩٣٤ كان قد انضم الى الكولخوزات ، ٧١٫٤٪ من الاستثمارات الفلاحية ، وفي عام ١٩٣٧ – أصبحت النسبة ٩٣ ٪ منها .

وهكذا تطلب تحضير وتنفيذ أصعب مهمة من مهمات تحويل الزراعة ، تحويلاً اشتراكياً ، أقل من عشرين سنة . ونتيجة لتنفيذ الخطة التعاونية اللينينية في الريف ترسخ النظام الكولخوزى الاشتراكي الذي يقوم على الملكية الاجتماعية والعمل الجماعي ، الأمر الذي عني حدوث تغيير جذري في البنية الاقتصادي والاجتماعية في الزراعة ، وسارت في طريق الاشتراكية ، دون رجعة ، أكثر الطبقات عدداً في الوطن ، أي الفلاحون الشغيلة[٢] .

لقد قضي على الكولاك ، كطبقة ، نتيجة ضم الاستثمارات الفلاحية في تعاونيات . إن مقاومة الكولاك الضاربة للحركة الكولخوزية ، وأعمالهم المعادية للسوفييت ، ونشاطهم العدائي ضد الكولخوزات ، لم تترك مجالاً لاستخدام وسيلة أخرى للقضاء استثمارات الكولاك غير مصادرتها ، فجردت السلطة السوفيتية فئة الكولاك من وسائل الانتاج ، وأعطتها الى الكولخوزات .

« كان انتقال القرية السوفيتية الى الاقتصاد الاشتراكي الضخم كان بمثابة ثورة

١ – المرجع ذاته ، صفحة ٧٢ .
٢ – انظر الفصل التاسع من هذا الكتاب .

عظيمة في العلاقات الاقتصادية ، في طراز حياة الفلاحين كله . لقد أنقذ نشر التعاونيات القوية من اضطهاد الكولاك ، ومن التمايز الطبقي ، ومن الخراب ، والفقر . وهكذا حلت خطة لينين التعاونية المسألة الفلاحية السرمدية حلاً حقيقياً »[1].

ومع انتصار النظام الكولخوزي في الاتحاد السوفيتي تحقق النجاح في التعميم الاشتراكي لوسائل الانتاج في الاقتصاد الوطني كله . وأصبحت الملكية الاجتماعية الاشتراكية بشكليها (ملكية الدولة والملكية التعاونية ـ الكولخوزية) الأساس الاقتصادي الوطيد للمجتمع السوفيتي . ومنذ عام ١٩٣٦ أصبحت الملكية الاشتراكية تشكل ٩٨٫٧٪ من صناديق الوطن الانتاجية . وفي هذا المجال يعود الدور القائد والسائد في الاقتصاد الوطني كله لملكية الدولة (ملكية عامة الشعب) التي هي أعلى درجات تعميم الملكية الاشتراكية . وكان نصيب الملكية الاشتراكية الكولخوزية ـ التعاونية ، في عام ١٩٣٦ ، ٨٫٧٪ من مجموع صناديق الاقتصاد الوطني الانتاجية .

لقد عزز انتصار الاشتراكية اتحاد الطبقة العاملة والفلاحين على أساس جديد ، كاتحاد بين طبقتين صديقتين في المجتمع الاشتراكي . ان العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين المدينة الاشتراكية والقرية الاشتراكية الكولخوزية ـ هي تعاون بين شكلين من أشكال الانتاج الاشتراكي .

كانت التجربة السوفيتية في تحويل الاقتصاد الزراعي ، اشتراكياً ، وفي نشر التعاونيات فيه ، أول اختبار عملي للخطة التعاونية اللينينية لدفع الملايين من جماهير الفلاحين الشغيلة في طريق البناء الاشتراكي . ان خطة التعميم الاشتراكي لملكية صغار منتجي السلع المتأتية عن ثمار عملهم ، عن طريق ضمهم الى التعاونيات بشكل طوعي ، تنفذ بنجاح في بلدان الديمقراطية الشعبية ، كما تم في الكثير منها نشر التعاونيات الانتاجية في الزراعة .

لقد أخذت الأحزاب الماركسية ـ اللينينية في البلدان الشقيقة ، بعين الاعتبار ، أثناء تنفيذ الخطة التعاونية اللينينية ، الخصائص التاريخية ، والظروف الاقتصادية ،

---

١ ـ انظر « برنامج الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي » صفحة ٢٩ ـ ٣٠

والوطنية في كل بلد ، الأمر الذي يجد تعبيره في تنوع الأشكال الملموسة لانتقال الاستثمارات الفلاحية الى مزارع اشتراكيه تعاونيه ، وفي تباين وتائر هذا الانتقال في مختلف البلدان [١] .

ان الاستخدام البناء لمبادىء الخطة التعاونية اللينينية في كل بلد من بلدان الديمقراطيات الشعبية هو بمثابة تجربةجديدة تغني نظرية تحويل الزراعة تحويلاً اشتراكياً وتغني تطبيق هذه النظرية .

لقد أثبتت النظرية الماركسية ـ اللينينية ، وتجربة الاتحاد السوفيتي وبلدان الديمقراطية الشعبية ، بما لايقبل الشك ، الضرورة الموضوعية التقدمية لانتقال الفلاحين الطوعي من الاستثمارة الفردية الصغيرة إلى الاستثمارة التعاونية الضخمة . ان الحقيقة تدحض افتراءات المدافعين عن الرأسمالية ، والقائلة بأن الفلاحين هم ، في الأصل ، معادون للاشتراكية ، وأن تحويل الملكية الفلاحية الصغيرة في الاتحاد السوفيتي ، وفي الدول الاشتراكية الأخرى ، تظهر بصورة واضحة ، الميزات العظيمة لطريق التطور الاشتراكي في القرية ، الذي ينقذ الفلاحين الصغار من الافلاس ،والاستغلال، ويضمن امكانية العمل بالاعتماد على التكنيك الراقي ، ويخلق الظروف لأجل الحياة الرغيدة والثقافة المتطورة .

لقد اعتبر لينين ، كحقيقة لايتطرق اليها الشك أن ، بناء الاشتراكية ، وتوطدها، لايمكن أن يتحققا دون رفع مستوى السكان ، الثقافي ودون التطوير الشامل للعلم والثقافة . لذلك اشترطت الخطة اللينينية لبناء الاشتراكية ، بالاضافة الى تصنيع البلد ، وتحويل الزراعة الى زراعة تعاونية ، تحقيق الثورة الثقافية .

ان انتصار ثورة اوكتوبر الاشتراكية فتح الطريق أمام النهوض الاقتصادي والثقافي . لقد سبق التحولُ ، السياسي ، والاجتماعي ، التحولَ الثقافي ، تلك الثورة الثقافية التي تجابهنا الآن ، كما أشار لينين في عام ١٩٢٣ ، حين قال : « ان هذه الثورة الثقافية كافية لنا الآن لكي نصبح بلداً اشتراكياً تماماً » [٢] .

١ ـ انظر « نظام الاقتصاد الاشتراكي العالمي » المجلد الأول . الفصل الخامس .

٢ ـ ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٤٥ ، صفحة ٢٧٧

وعبر لينين عن ثقته الراسخة ، بأن السلطة السوفيتية ستحل ، بنجاح ، مهمات البناء الثقافي ، لأن الجماهير الشعبية لاتهتم بالثقافة الحقيقية في أي مكان كما تهتم بها عندنا . كما أن قضايا الثقافة لاتطرح في أي مكان بذلك العمق والاستمرارية كما هو الأمر عندنا . ذلك أن النظام السوفيتي أوجد الظروف اللازمة للنهوض السريع ، والحقيقي ، بالمستوى الثقافي لجماهير الشعب ، ولتطوير العلم [1] .

وصاغ لينين في مؤلفاته برنامجاً ملموساً للثورة الثقافية . وأثناء سير عملية البناء الاشتراكي طرحت ، قبل كل شيء ، قضية القضاء على الأمية بين السكان ، ووضع كافة منجزات الثقافة في تناول جميع الشغيلة ، واعداد الكوادر المتخصصة لكافة فروع الاقتصاد الوطني ، ورفع مستوى الاختصاصيين والعلماء ، وخلق الظروف لازدهار العلم والثقافة . ان هدف الثورة الثقافية ، هو الوصول الى تلك المرحلة التي يكون فيها جمع الشغيلة ، بناة الاشتراكية والشيوعية ، مثقفين واعين .

وخلال تحقيق الثورة الثقافية طرحت قضية ايجاد ثقافة اشتراكية جديدة تستوعب الارث الثقافي التقدمي ، ومنجزات العلم ، والثقافة الوطنية والعالمية ، كافة .

لقد ناضل لينين والحزب البلشفي ، بحزم ، ضد معالجة الارث الثقافي التقدمي من منطلق عدمي كما فعل أعضاء منظمة الثقافة البروليتارية والعناصر اليسارية الانقسامية الأخرى . وكان لينين يذكر دائماً ، بأن الثقافة الاشتراكية يجب أن تصبح تطويراً مقنوناً لكافة احتياطيات المعرفة التي صنعتها الانسانية .

ولدى تنفيذ الخطة اللينينية الخاصة بالثورة الثقافية ، جعلت السلطة السوفيتية الثقافة في متناول الجميع ، وخلقت مدرسة عمل واحدة باهتمامها الكبير بتوسيع شبكة المدارس في المناطق الزراعية وفي الجمهوريات القومية ، حيث أصبح التدريس يتم باللغة المحلية .

وكان لينين يؤكد على الصلة العضوية بين التثقيف الشعبي والمهمات الاساسية لبناء الدولة والاقتصاد . ذلك أن الانسان الأمي يكون دائماً خارج ميدان السياسة ، ولايستطيع الشغيلة بدون التعلّم أن ينفذوا ، بصورة واعية ، وفعالة ، برنامج الحزب الخاص ببناء مجتمع جديد ، والمشاركة النشيطة في ادارة الدولة .

---

١ ـ المرجع ذاته ، صفحة ٣٦٤

وأشار لينين في « المهام المباشرة أمام السلطة السوفيتية » ، إلى أنه ، الى جانب خلق قاعـــدة تكنيكية طليعية الاقتصاد الوطني ، يعتبر « التطور الثقافي والتعليمي لجماهير السكان »[1] شرطاً لاحراز انتاجية عمل اجتماعي رفيعة ضرورية لانتصار الاشتراكية على الرأسمالية . وعندما وصف لينين مشروع غويلرو في المؤتمر الثامن للسوفيتيات ، قال بأنه يتعذر تحقيق كهربة البلاد في حالة وجود الأمية ، ذلك أن كهربة البـــلاد تحتاج ، فضلاً عن المتعلمين ، الى الشغيلة المثقفين الواعين المتعلمين . ان الثورة الثقافية أوجـدت الظروف لأجل الاستخدام الواسع للعلم والتكنيك في الاقتصاد الوطني . وقال لينين ، في عام ١٩٢٢ ، إن شعار « تعلـّم العمل ـ هو المهمة الرئيسية ، والشعبية العامة الموضوعة أمام الجمهورية السوفيتيه » . إن حل هذه المهمة متعذر بدون الثورة الثقافية ، بدون تنظيم علمي للعمل والانتاج . «ولنشر المعرفة بين الجميـع ، بهذا ، ينبغي عدم الاكتفاء بهذا بأي حال من الأحوال ، ينبغي السير إلى أبعد من هذا مهما كلف الأمر ، واقتباس كل ماهو قيم حقاً من العلم الأوربي والأميركي ، ـــ هذه هي مهمتنا الأولى والأساسية »[2] .

إن الكادحين يحتاجون إلى المعارف التي تساعد على بناء الحياة الجديدة ، وتجعل من كل إنسان فيهـــا مبدعاً نشيطاً . ويعلـّمنا لينين ، أن عمل الحزب الشيوعي الايديولوجي ، كله ، ينبغي ، باعتباره وسيلة لتربية الجماهير ، أن يخدم مصالح البناء الاشتراكي الفعلية . إن الدعاية للأفكار الماركسية ـــ اللينينية ، والنضال ضـــد الايديولوجية المعادية والأوهام والأساطير ، كانت مهمة الحزب الكفاحية الصعبة .

لقد أخـــذ لينين بعين الاعتبار تلك الصعوبات الهائلة المرتبطة بالثورة الثقافية في روسيا . وقال ، في كانون ثاني ١٩٢٣ ، «علينا القيام بعمل كبير ، لنحصل على مستوى ثقافي حقيقي يعتمد على المنجزات الثورية »[3] .

إن الحزب الشيوعي لمس هذه الصعوبات وأدركها ، وبالرغم من النجاحات المحرزة في سنوات الثورة ، فقد كان واضحاً أن التحولات الثقافية ، حتى في ظروف السلطة

---

١ ـــ ف. إ. لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، صفحة ١٨٨

٢ ـــ ف. إ. لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٥ ، صفحة ٢٠٦

٣ ـــ المرجع ذاته ، صفحة ٣٦٤

السوفيتية ، تتطلب فترة تاريخية طويلة. وكان لينين يحذر من مضار التسرع والاستعجال في القضايا الثقافية [1] . فلإحراز النصر في الجبهة الثقافية لا بد من الدأب ، والثبات ، والاستمرار .

ويعلّم لينين ، أنه يجب بذل الجهود كيلا يبقى العلم حرفاً ميتاً أو جملة جوفاء ، « كي يدخل العلم حقيقة في الجسم والدم ، ويتحول إلى عنصر مكون للوجود بصورة حقيقية تماماً » [2] . لقد حقق الحزب الشيوعي التحولات الثقافية في البلد ، مسترشداً بتعاليم لينين هذه .

لقد نفذ فعلاً ، في فترة بناء الاشتراكية ما قاله لينين في السنة الأولى للثورة . ذلك أن منجزات الثقافة كافة أصبحت في متناول الشعب كله ، ولن يكون عقل الانسان وعبقريته بعد الآن في خدمة الظلم والاستغلال [3]

لقد قضي على الأمية في الوطن السوفيتي بصورة تامة عام ١٩٣٩ . وطبق نظام دراسي الزامي لمدة سبع سنوات في المدينة ، وفي القرية ـ نظام التعليم الأولي الالزامي . كان عدد المنتسبين الى المدارس الابتدائية والمتوسطة لكل ألف نسمة من السكان ، في الاتحاد السوفيتي ، أعلى مما هو عليه في انجلترا وفرنسا وألمانيا . كما درس في الوطن السوفيتي ، عام ١٩٤٠ ، عدد من الطلاب يزيد عما كان يدرس في عشرين دولة أوربية .

إن خلق فئة مثقفة كادحة من العمال والفلاحين ، فئة تتقن العلم المعاصر ، والمعارف التقنية ، كان بمثابة أعظم مكسب من مكاسب الثورة الثقافية . لقد تم تحقيق البناء الثقافي ، وإعداد الكوادر ، وفق وتائر سريعة للغاية ، و كذلك تم تكوين فئة مثقفة في الجمهوريات القومية المتخلفة سابقاً .

لقد تجددت الحياة الروحية في الوطن أثناء سير البناء الاشتراكي . إن الثورة الثقافية إجتذبت الجماهير العمالية إلى غنى الثقافة . وزال التناقض السابق بين المدينة

---

١ ـ المرجع ذاته ، ٣٨٩

٢ ـ المرجع ذاته ، ٣٩١

٣ ـ ف. إ. لينين ـ المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٥ ، صفحة ٢٨٩

والقرية . كما قضى على التناقض بين العمل اليدوي والعمل الفكري في عملية بناء الاشتراكية . وتقدمت البلاد السوفيتية شوطاً بعيداً إلى الأمام في ميادين العلم والثقافة كافة [١] .

لقد طور الحزب الشيوعي خطة لينين لبناء الاشتراكيه وجسدها في الخطط الخمسية للتصنيع الاشتراكي في الوطن ، ولتحويل الزراعة إلى زراعة تعاونية ، وفي البناء الثقافي ، وأصبحت الاشتراكية حقيقة واقعة .

* * *

إن الشعب السوفيتي الذي أوكل اليه الدور التاريخي ، دور شق طريق لم تطرق بعد ، إلى الاشتراكية ، بدأ يبني المجتمع الجديد في أصعب الظروف . كانت الدولة السوفيتية في حالة حصار رأسمالي معادٍ ، وقام الامبرياليون الأجانب بالتدخل العسكري وبفرض الحصار الاقتصادي ، وبتدبير المؤامرات والأعمال التخريبية ضد وطن ديكتاتورية البروليتاريا الأول . كما قاومت بقايا الطبقات المعادية التي أسقطتها ثورة أوكتوبر ، مقاومة عنيفة ، في محاولة لإحباط بناء الاشتراكية وإعادة الرأسمالية ، وازدادت صعوبات البناء الاشتراكي نظراً لتخلف البلد الاقتصادي ، والتكنيكي ، والثقافي ، الموروث عن النظام القديم . فكان على الشعب السوفيتي أن يبذل جهوداً جبارة للتغلب على هذه الصعوبات .

جاء في موضوعات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ، بمناسبة الذكرى الخمسين لثورة أوكتوبر . « أن الشعب السوفيتي قاوم طوال فترة كبيرة ، ولوحده ، الاستعمار العالمي ، وحمل على كاهله العبء الأساسي في النضال ضد القوى الرجعية العالمية المتحدة . كان على الوطن إختيار أحد أمرين :

إما السير في سياسة تقشفية بالنسبة لمستوى حياة الناس ، وبناء الاقتصاد القوي ،

---

١ – للتفصيل أكثر ، أنظر الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب .

وتعزيز قدرة الوطن الدفاعية بجهود جبارة ، وفي أقصر وقت ممكن ، واما أن نسحق من قبل القوى الرجعية المتضامنة [١] » .

إن التحقيق الناجح لتصنيع الوطن ، الذي يعتبر المهمة الأساسية في بناء الاشتراكية ، وتحويل الزراعه إلى زراعة تعاونية ، كان بعد استيلاء البروليتاريا على السلطة ، أعظم مكسب حققه الشعب السوفيتي ، وحزب لينين . جاء في موضوعات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي :

« لقد صمدت تجربة التصنيع والتعاونيات ، في الاتحاد السوفيتي ، صموداً رائعاً للامتحان التاريخي . كما يستخدمها العديد من الدول الاشتراكية استخداماً خلاقاً مع أخذ خصائصها وظروفها الموضوعية بعين الاعتبار [٢] .

وتطلب تحقيق تلك التحولات الاشتراكية المعقدة والصعبة ، مثل تصنيع الوطن ، ونشر التعاونيات في الزراعة ، وتنظيم الاقتصاد المخطط ، وتحقيق الثورة الثقافية ، البحث المبدع عن أحسن طرائق العمل وأساليبه . فكان لابد ، في هذه الطريق الصعبة ، من حدوث إخفاقات مؤقتة ، والوقوع في بعض الأخطاء ، وإساءة التقدير .

يقول لينين : « ليس هنالك مايبرر افتراض ، أن الشعب الذي يحل ، لأول مرة ، مهمة الإنتقال إلى الاشتراكية المعقدة ، يستطيع أن يجد ، دفعة واحدة ، الأسلوب الوحيد الصحيح والخالي من الأخطاء »[٣] . وقد حل الحزب الشيوعي ، المسلح بالنظرية الماركسية — اللينينية ، حلاً خلاقاً ، القضايا الجديدة في نظرية الاشتراكية العلمية وفي تطبيقها العملي . هذا هو ضمان الانتصارات العالمية للاشتراكية .

إن انتصار الثورة الاشتراكية ، وانتقال وسائل الإنتاج إلى ملكية اجتماعية ، والقضاء على نظام الاستغلال ، أوجد ، لأول مرة في تاريخ المجتمع ، الظروف التي تكفل التطور الشامل ، والاستخدام المتعدد الوجوه ، للكفاءات الخلاقة لدى الجماهير

١ — الذكرى الخمسون لثورة أوكتوبر الاشتراكية ، صفحة ٢٧ .
٢ — المرجع ذاته ، صفحة ٥١
٣ — ف.إ. لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٤ ، ص ٢٠٩

الشعبية في كافة ميادين بناء الدولة الاقتصادية والثقافية .

كانت علاقات الإنتاج الجديدة هي القوة الجبارة لتطوير المجتمع . وقد دحضت الحياة كلياً النظريات المدافعة عن البرجوازية ، والقائلة بأن المنافسة والمزاحمة بين المالكين الخاصين — هي المحرك الوحيد للتقدم الإجتماعي ، المحرك الذي لا بديل له . لقد أوجدت ثورة أوكتوبر ، والنظام السوفيتي ، في الواقع ، المصادر الجبارة لتطوير المجتمع ، وخلقت حوافز جديدة نحو العمل . لقد أثبتت التجربة التاريخية أن النشاط الإبداعي للشغيلة المتحررين من الاستثمار ، والمباراة الاشتراكية للجماهير ، يفوقان، من كافة الوجوه ، المزاحمة ، والمبادرة الفردية القائمتين على القوانين الرأسمالية الوحشية . إن تاريخ البناء الاقتصادي والثقافي ، كله ، في الاتحاد السوفيتي ، يمثل سجلاً ناصعاً لنشاط الجماهير الشعبية الخلاق ، ولبطولات العمل التي احرزتها . وهكذا ثبت بطلان وكذب التخرصات التي اخترعتها البرجوازية عن الثورة البرولتيارية والاشتراكية ، والقائلة بأن هذه الثورة هي ثورة مدمرة وعاجزة عن البناء والإبداع .

لقد جسد الحزب الشيوعي في الحياة سياسة لينين، وطور العمل التنظيمي الضخم ، وألهم وقاد نشاط الجماهير الشعبية . واستطاع الشعب السوفيتي، بفضل القيادة الحكيمة للحزب الشيوعي، أن يجسد في الحياة ، ولأول مرة في العالم ، الاشتراكية وحتميتها التي تنبأ بها علمياً ماركس وانجلز وخطة البناء التي وضعها لينين .

لقد استغرقت فترة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، في الوطن السوفيتي ، حوالي عشرين سنة (١٩١٧ — ١٩٣٧) . ولم يعرف التاريخ مثل هذه السرعة في التطور الاجتماعي . في هذا المجال ظهرت أفضليات النظام الجديد — النظام القائم على الملكية الاجتماعية، والعمل الحر ، إزاء الملكية الخاصة ونظام الاستثمار ، كما ظهر تفوق الاشتراكية الصاعدة على الرأسمالية المحتضرة . كما ينبغي ألا يغيب عن البال أن نصف هذه السنوات العشرين تقريباً مضت في الحروب الدفاعية ضد المتدخلين الأجانب وأعوانهم في الثورة المضادة الداخلية ، وفي إزالة الخراب الذي حصل نتيجة الحرب . كما أنجز عمل تعليمي وبنائي جبار في فترة تاريخية قصيرة .

وخلال الخطة الخمسية الأولى (١٩٢٨ -- ١٩٣٢) تم في الإتحاد السوفيتي ، بناء قاعدة الاقتصاد الاشتراكي ، أي بناء صناعة عصرية ضخمة ، واقتصاد تعاوني اشتراكي في الريف . كما صفيت العناصر الرأسمالية كلياً في الصناعة . إن تطور التعاونيات الوطيد حوّل الاشتراكية إلى قوة سائدة في الزراعة [١] .

أما الخطة الخمسية الثانيه (١٩٣٣ -- ١٩٣٧) فقد قضت كلياً على تعدد القطاعات في الاقتصاد السوفيتي ، وأصبحت الاشتراكية الاسلوب الانتاجي الوحيد في الاتحاد السوفيتي . كما أن التعميم الاشتراكي لوسائل الانتاج حل قضية اجتماعية عظيمة ، إذ قضى على الطبقات المستثمرة ، أي على الأسباب التي تولد استثمار الانسان للانسان .

وأثبتت التجربة التاريخية السوفيتية ، لأول مرة ، في الواقع ، أن تجسيد النظرية الماركسية -- اللينينية في الحياة يستجيب ، كلياً ، للمصالح الأساسية للعمال والفلاحين والشغيلة كافة . إن الاشتراكية ، وحدها ، هي التي تضع حداً لاستثمار الانسان ، ولفوضى الانتاج ، ولأزمات فيض الانتاج ، وللبطالة ، ولاملاق الجماهير ، كما تؤمن التطور المخطط المستمر للانتاج الاجتماعي وفق وتائر عالية ، وزيادةمضطردة في مستوى حياة الشعب المادية والثقافية . لقـــد غير انتصار الاشتراكية ظروف حياة الناس تغييراً جذرياً ، وضمنت الاشتراكية ،لأول مرة في التاريخ ، عملياً ، الحق في العمل والتعلم والراحة والضمان المادي في زمن الشيخوخة ، وفي حالة المرض وفقدان القدرة عن العمل ، لأعضاء المجتمع [٢] .

إن إزالة تباين الشعوب في الميدان الاقتصادي والثقافي ، هذا التباين الموروث عن

---

١ -- للتفصيل أكثر ، أنظر الدراسة الجماعية لمعهد الاقتصاد « بناء قاعدد الاقتصاد الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي في أعوام ١٩٢٦ -- ١٩٣٢ » . دار النشر التابعة لأكاديمية العلوم السوفيتية ١٩٦٠

٢ -- انظر الدراسة الجماعية لمعهد الاقتصاد « الاقتصاد الوطني الاشتراكي في أعوام ١٩٣٣ -- ١٩٤٠ » دار النشرالتابعة لا كاديمية العلوم السوفيتية ، ١٩٦٣ .

النظام البرجوازي ـ الاقطاعي ، هما أعظم مكسب حققته الاشتراكية . لقد ضمن انتصار ثورة اوكتوبر الاشتراكية ، الذي قضى على كل اضطهاد قومي ، ضمن الاتحاد الطوعي للأمم والقوميات الحرة ، المتساوية الحقوق،في دولة واحدة متعددة القوميات. وبفضل التعاون المتبادل ، ومساعدة الشعوب في الجمهوريات القومية كافة ، أنشئت صناعة عصرية ، وزراعة اشتراكية ضخمة ، وتضاعفت الكوادر الوطنية من أبناءالطبقة العاملة وفئة المثقفين ، وازدهرت الثقافة الاشتراكية المتعددة القوميات[١].

ان العديد من الشعوب المتخلفة سابقاً ، وصلت الى الاشتراكية ، في الوطن السوفيتي ، متخطية مرحلة التطور الرأسمالي . وقد أكد هذا الواقع ، التعاليم الماركسية ـ اللينينية القائلة ، أنه في ظروف ديكتاتورية البروليتاريا تتفتح امكانية انتقال الشعوب والبلدان المتخلفة من العلاقات البطريركية وما قبل الرأسمالية ، إلى الاشتراكية ، فيما إذا قدمت لهذه الشعوب والبلدان مساعدة متعددة الأشكال من جانب الأمم الاشتراكية الأكثر تطوراً [٢] .

« لقد توصلت البشرية ، بنتيجة العمل المتفاني الذي قدمه الشعب السوفيتي ، ونشاط الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي في الميدان النظري والعملي ، الى المجتمع الاشتراكي الحقيقي والعلم المستند الى التجربة في مجال بناء الاشتراكية . لقد شقت الطريق العريضة الى الاشتراكية . وها هي شعوب كثيرة تسير عليها وستسير عليها الشعوب كافة إن عاجلاً أم آجلاً » [٣] .

إن المنجزات التاريخية والعالمية التي حققتها الاشتراكية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باسم لينين العظيم ـ المتمم العبقري لتعاليم ماركس وانجلز ـ مؤسس الحزب الشيوعي ، وباني أول دولة اشتراكية في العالم . لقد بنى المجتمع الاشتراكي السوفيتي وفقاً لخطة لينين . وهناك شعوب أخرى تسير على طريق لينين من أجل انتصار الاشتراكية .

لقد تنبأ لينين ، بصورة عبقرية ، أنه يمكن أن تخلق الظروف الملائمة في بلدان

---

١ ـ للتفصيل انظر الفصل العاشر من هذا الكتاب .

٢ ـ للتفصيل انظر الفصل الحادى عشر من هذا الكتاب .

٣ ـ « برنامج الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي » صفحة ٣٩ ـ ٤٠ .

أخرى ستتحرر من الرأسمالية بعد روسيا للانتقال الى الاشتراكية وتحقيق التحولات الجذرية في المجتمع . إن مثل هـــذه الامكانيات تتحول إلى حقيقة في مجرى التطور الاجتماعي . فالتجربة التاريخية للثورات الاشتراكية ، والانتقال الى الاشتراكية في بلدان الديمقراطية الشعبية في أوربا وآسيا إنما تعكس هذا الواقع .

جاء في موضوعات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي : « ان عمل أجيال الشعب السوفيتي ، كافة ،وشجاعتها وتفكيرها تمركز على البناء الاشتراكي. وستحفظ البشرية في ذاكرتها ، الى الأبد ، انجـازات أوائل مكتشفي الاشتراكية وبناتها »[1] .

لقد تكدست تجربة رائعة لبناء المجتمع الجديد على مدى عشرات السنين التي تلت ثورة اكتوبر . وبالتالي أظهر الحزب الشيوعي ، اثناء تحقيق الخط اللينيني في بنـــاء الاشتراكية ، نضجاً سياسياً ، وتنظيمياً وصموداً وجرأة خلاقة أثنـاء دراسة القضايا النظرية والعملية . وقيل في موضوعات اللجنـــة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي بمناسبة الذكرى الخمسين لثورة اوكتوبر الاشتراكية العظمى : « لقد عمل حزبنا على حل مهمات البناء الاشتراكي دون أن يخشى جسامة المسائل والمصاعب والطرق المجهولة والاخفاقات المؤقتة والتراجعات ... » .

إن تجربة الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الأخرى تظهر ، بصورة مقنعة ، أن الأمانة لمبادىء الماركسية – اللينينية ،والأممية البروليتارية ، هي الشرط الضروري لبناء الاشتراكية والشيوعية بنجاح . ان التنكر لهـــذه المبادىء سيجر وراءه نتائج وخيمة بالنسبة الى قضية الاشتراكية وبالنسبة الى مصالح الشعوب . ان الابتعاد عن الماركسية – اللينينية،وانتهاك القانونيات الاساسية لبناء الاشتراكية يجلب الضرر البالغ لتطور الاقتصاد والثقافة ، ويشكل خطراً جدياً على المكتسبات الاشتراكية .

---

١ – للتفصيل انظر الفصل العاشر من هذا الكتاب .

لقد اجتازت قضية ثورة اوكتوبر ، خلال عشرات السنين الماضية ، امتحاناً تاريخياً في كافة الميادين ، وأظهرت قوتها التي لاتقهر ، والأهمية الخالدة لأفكار الماركسية — اللينينية سواء بالنسبة الى بلدنا أو بالنسبة الى شعوب الأرض قاطبة .

فتحت راية الماركسية — اللينينية تتلاحم ملايين جديدة وجديدة من المناضلين في سبيل الحرية والتقدم الاجتماعي ، في سبيل السلم والديمقراطية والاشتراكية .

الفصل الثاني

تصفية الملكية الرأسمالية وتشكيل الملكية الاشتراكية

١ - التأميم الاشتراكي في الصناعة هو مطلب برنامجي للماركسية - اللينينية

جاء في « البيان الشيوعي » : « ان الطبقة العاملة ، بعد انتصار الاشتراكية ، « تستخدم سيطرتها السياسية لتنزع الرأسمال كله من البرجوازية ، خطوة بعد خطوة ، وتركز أدوات الانتاج ، جميعها ، في أيدي الدولة ، أي في أيدي البروليتاريا المنظمة كطبقة سائدة ، وتزيد مجموع القوى المنتجة بأسرع ما يمكن » [١] .

وعندما أثبت ماركس في « رأس المال » الضرورة الموضوعية لتصفية الملكية الرأسمالية على وسائل الانتاج وشرعيتها ، كشف عن عملية تحول الملكية الصغيرة الى ملكية خاصة كبيرة للرأسماليين . وإذا كان المنتجون المباشرون هم الذين تعرضوا لمصادرة أموالهم ، بادىء الأمر ، فإن وسائل الانتاج ، تتحول ، فيما بعد ، ونتيجة تمركز أو مصادرة ملكية الكثير من الرأسماليين من قبل حفنة منهم ، الى تلك الوسائل التي لايسمح الا باستعمالها الجماعي فقط . و « يصبح احتكار رأس المال قيداً لذلك الاسلوب من الانتاج الذي نشأ فيه وبفضله . ان تمركز وسائل الانتاج، وتعميم العمل، يصلان الى ذلك المستوى الذي يصبحان فيه غير متفقين مع اطارهما الرأسمالي . عندئذ تدق ساعة الملكية الرأسمالية الخاصة . وتصادر ملكية مصادري الملكية » [٢] .

---

١ - ماركس . انجلز . المؤلفات ، المجلد ٤ ،صفحة ٤٤٦

٢ - ماركس . انجلز . المؤلفات ، المجلد ٢٣ ، صفحة ٢٧٢ - ٢٧٣

ان مصادرة ملكية مصادري الملكية لاتعتبر تدبيراً ضرورياً وموضوعياً فحسب ، مدعواً لجعل علاقات الانتاج متوافقة مع الطابع الاجتماعي للقوى المنتجة ، بل ويعتبر اكثر التدابير عدالة ، ذلك أن وسائل الانتاج تصبح ملكية اجتماعية للشعب الذي أوجدها ، والتي ينبغي أن تعود بحق اليه .

وأشار مؤسسا الماركسية أيضاً الى تلك القوى الاجتماعية التي يجب عليها أن تحقق الرسالة التاريخية لمصادرة ملكية مصادري الملكية . إنها البروليتاريا الثورية المدعوة لأن تنفذ حكم التاريخ . ان انتصار الثورة الاشتراكية وتوطيد ديكتاتورية البروليتاريا ، هما الشرط الاساسي الالزامي لتحقيق مصادرة ملكية مصادري الملكية .

لقد أثبت ماركس وانجلز ولينين الفكرة الذاهبة الى ضرورة تمركز الملكية الاجتماعيـــة في أيدي دولة العمال الممثلة للشغيلة كافة . يقول ماركس : « سيصبح التمركز الوطني لوسائل الانتاج الاساس الوطني للمجتمع المكون من اتحاد منتجين أحرار ، ومتساوين في الحقوق ، يزاولون عملاً اجتماعياً وفق خطة عقلانية عامة »[١] .

وأشار لينين الى ، أنه « توجد وسيلة واحدة فقط لوضع حد لاستثمار العمل من قبل رأس المال ، ألا وهي : القضاء على الملكية الخاصة لأدوات العمل ، ونقل المصانع والمعامل والمناجم والعقارات الكبيرة كافة ، وغيرها الى أيدي المجتمع كله ، وقيادة الانتاج الاشتراكي العام الذي يوجهه العمال أنفسهم »[٢] .

وأعطى لينين تحليلاً عميقاً لجوهر الامبريالية الاقتصادي والسياسي ، وبيّن أن الرأسمالية في المرحلة العليا والأخيرة من تطورها تؤدي مباشرة الى التعميم التام للانتاج ذاته . « إن تعميم العمل المنفذ بآلاف الأشكال ، والسائر الى الأمام بشكل أسرع وأسرع ، والناشيء بعد نصف قرن من وفاة ماركس ، والذي يظهر ، بشكل خاص ، في تطور الانتاج الضخم وكارتيلات وسنديكات وتروستات الرأسماليين وكذلك

---

١ ـ ماركس . انجلز . المؤلفات ، المجلد ١٨ ، صفحة ٥٧

٢ ـ ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٢ ، صفحة ٩٦ ـ ٩٧

في النمو الجبار لمقادير الرأسمال المالي وقدرته ـ هـو الأساس المادي الرئيسي لقيام الاشتراكية المحتم »[1] .

وبعد أن أثبت ماركس وانجلز ، علمياً ، أن التحول الثوري يهيأ من قبل مجمل السير الكامل للتطور الاقتصادي والسياسي ، أشارا ، بوجه عام ، إلى طرق تحقيق هذا التحول في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية . واقترحا البدء بالهجوم على رأس المال ، وذلك بانتزاع ملكية الارض ، ومصادرة ملكية المعادين للثورة ، وفرض ضريبة تصاعدية عالية على البورجوازية بعد ذلك ، وحصر التسليف ووسائل النقل في أيدي الدولة ، وزيادة عدد معامل الدولة والزامية العمل بالنسبة الى الجميع[2] .

لقد وضع هذا البرنامج على أساس انتقال المراكز القيادية في الاقتصاد إلى أيدي البروليتاريا ، وإزاحة مخططة للرأسمال الخاص من ميدان الانتاج والتداول .

وعندما أشار ماركس وانجلز إلى الطرق العامة لإزالة الملكية الخاصة ، أكدا ، في الوقت ذاته ، مراراً على أن أساليب ، وطرائق ، التعميم الاشتراكي لوسائل الانتاج ستتباين بتباين البلدان ، تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية السائدة . وعلى حزب الطبقة العاملة السياسي أن يحدد هذه الأساليب والطرق ، وفقاً للظروف الملموسة في كل بلد .

وعندما صاغ لينين مسائل الثورة الاشتراكية البرنامجية في الظروف التاريخية الجديدة أثار اهتماماً كبيراً الى تعيين طرق وأساليب التعميم الاشتراكي لوسائل الانتاج. وأوصى بأن يعالج موضوع حل كافة المهمات التي تطرحها الثورة البروليتارية معالجة خلاقة . وكتب لينين : « إن ماركس لم يقيد نفسه ، كما لم يقيد قادة الثورة الاشتراكية المقبلين ، بأشكال التحول وأساليبه وطرائقه ، مشيراً ، بصورة رائعة ، إلى مجموعة المشاكل الجديدة التي ستطرح عندئذ ، وكيف سيتغير الوضع بجمله أثناء

---

١ ـ ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٢٦ ، صفحة ٧٣

٢ ـ ماركس . انجلز . المؤلفات . المجلد ٢٦ ، صفحة ٤٤٦ ـ ٤٤٧

٣ ـ ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٤٣ ، صفحة ٢١٤

سير التحول ، وكيف سيتبدل الوضع على الأغلب بقوة وبعنف أثناء التحول [١] .

لقد استخدمت ، في الوطن السوفيتي ، أشكال وأساليب مختلفة لنزع ملكية الرأسمال الضخم [٢] . واستخدمت التجربة السوفيتية في ميدان التعميم الاشتراكي لوسائل الانتاج بصورة خلاقة ، في بلدان الديمقراطية الشعبية ، في أوربا وآسيا . لقد استلم شغيلة هذه البلدان ، بقيادة الأحزاب الشيوعية والعمالية ،خلال عملية تطوير الثورات الديمقراطية الشعبية ، المراكز القيادية في الاقتصاد الوطني، مستخدمين مختلف الأشكال والطرق لإزالة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

أن التأميم الاشتراكي للصناعة والبنوك يتميز عن التأميم البورجوازي تميزاً جذرياً . فتبيّن التجربة التاريخية أن التأميم البورجوازي لا يقيم علاقات متساوية بين كافة أعضاء المجتمع بالنسبة إلى وسائل الانتاج ، ولا يزيل الاستغلال ، ولا يضمن التوزيع العادل للدخل الوطني . إنه عاجز عن أن يزيل النقائص العضوية التي تسم الرأسمالية وتناقضاتها الصارخة . وقد أطلق انجلز على محاولات الاصلاحيين إضفاء الصبغة الاشتراكية على التأميم البورجوازي « صفة الاشتراكية المزيفة » ، وكتب يقول : ينبغي عدم اعتبار الاجراءات الخاصة بتأميم وسائل الانتاج في ظل الرأسمالية « خطوة اشتراكية لا مباشرة ولا غير مباشرة ، لا بوعي ، ولا بدون وعي »[٣] .

---

١ ــ لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٣ ، صفحة ٢١٤

٢ ــ للتفصيل أكثر انظر كتاب ف . إ . فيتوغرادوف « قضايا نظرية وتطبيق التأميم الاشتراكي في الصناعة » دار « العلم » ١٩٦٥

٣ ــ ماركس . انجلز . المؤلفات . المجلد ٢٠ ،صفحة ٢٨٩

٢ ـ الرقابة العمالية في الصناعة هي خطوة أولى نحو الاشتراكية .

كان « ف. إ. لينين » صاحب المأثرة التاريخية في إبداع فكرة أن الرقابة العمالية، التي ثبتت صحتها هي بمثابة خطوة نحو الاشتراكيه ، خطوة تهيء تعميم وسائل الانتاج. وعندما عمم لينين تجربة ثورة أوكتوبر في روسيا قال بأن « الخطوة الأساسية الأولى الالزامية لكل حكومة عمالية اشتراكية يجب أن تكون الرقابة العماليه[1] » . وتعلم تجربة الدولة السوفيتية التاريخية ذات الأهمية العالميه ، أن الرقابة العمالية تعتبر ، في فترة معينة من مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، شكلاً صحيحاً ، ثابتاً لاجتذاب الجماهير الشعبية الواسعة إلى إدارة الانتاج ، وشكلاً لمبادرة الشغيلة ، الثورية التي تطلق مبادرة الشعب وإبداعه في بناء الحياة الجديدة .

لقد رفع لينين شعار الرقابة العمالية في ظروف تحول الثورة البرجوازية ـ الديمقراطية إلى ثورة إشتراكية . وأخذ لينين ، بعين الاعتبار ، أن الرأسمال الاحتكاري قد أوجد الظروف المادية لتطبيق الرقابة العمالية على الانتاج في صالح الشغيلة كافة . ففي ظروف الدمار الاقتصادي الناتج عن الحرب الامبريالية وإدارة الرأسماليين الاقتصاديين التخبطية في روسيا ، استطاعت الرقابة العمالية ، وتدخل العمال المباشر في شؤون المؤسسات ، درء الكارثة الاقتصادية الزاحفة . وهكذا توفرت الضرورة الملحة لتدخل الطبقة العاملة الثوري في روسيا في ميدان الانتاج والتداول، ونشأت امكانية هذا التدخل الموضوعية.

فقام الحزب البولشفي بدعاية متواصلة للرقابة العمالية « قارناً هذا الشعار ، دائماً ، بديكتاتورية البروليتاريا ، ومرتبطاً بها »[2] . وعلّم لينين أن الرقابة العمالية ، تعتبر في الظروف التي يجتازها الوطن ، الوسيلة الأولى في النضال ضد الخراب والجوع ، وأنها تطور مبادرة وإبداع جماهير الشغيلة ، وتساعد على تثقيفها السياسي ، وتسمح للعمال

---

١ ـ ف. إ. لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٧ ، صفحة ١٣٩

٢ ـ ف . إ . لينين ، المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٤ ، صفحة ٣٠٦

بالمساهمة في ادارة الانتاج ، وتهيء لتأميم البنوك والسنديكات . وقد أقرت هذه التعاليم اللينينيه في مؤتمر البلاشفة السابع (نيسان) .

ان شعار الرقابة العمالية على الانتاج تجسد ، بوضوح كبير ،في خطة البلاشفة الاقتصادية التي أقرها المؤتمر السادس للحزب (البلشفي) المنعقد . وقد جاء في قرار المؤتمر ، أن « الرقابة العمالية يجب أن تتطور عن طريق التدابير المطبقة تدريجياً في ميدان تنظيم الانتاج »[1] .

لقد طبقت الرقابة العمالية،في الفترة بين آذار وتشرين أول عام ١٩١٧ ، في ظروف مقاومة ضارية شنها الرأسماليون وعملاؤهم من المناشفة والاشتراكيون الثوريون . وأكد نظريوالبرجوازية وأعوانهم « الاشتراكيون » ، أن العمال عاجزون عن مراقبة حياة الوطن الاقتصادية . وان الرقابةالعمالية لن تؤدي إلاالى الفوضى وزيادة الخراب . لقد دافعوا عن « رقابة الدولة » ، أي عن رقابة البرجوازية على العمال . فكشف لينين المعنى الحقيقي لمثل هذا الهجوم على الرقابة العمالية الثورية ، وأوضح للعمال أن البرجوازية تسعى الى تجريد الرقابة العمالية الحالية من جوهرها وجعلها مجرد كلمات جوفاء ، محاولة عدم السماح بتدخل العمال في ادارة الانتاج[2] .

لقد غيَّرت ثورة اوكتوبر الاشتراكية العظمى ، تغييراً جذرياً ، دور الرقابة العمالية وأهميتها . وفي ظل ديكتاتورية البروليتاريا يبدأ تطبيق الرقابة العمالية في كافة الميادين ، باعتبارها تدبيراً اشتراكياً . إنها تصبح ادارة اعدادية لتأميم الصناعة ، وانتقال وسائل الانتاج الأساسية الى ملكية اجتماعية ولادارة الانتاج ادارة عمالية .

لقد حددت مهمات الرقابة العمالية وحقوق الأجهزة وواجباتها في « مشروع نظام الرقابة العمالية » الذي وضعه لينين.وقدتطلب المشروع تدخل أجهزة الرقابة العمالية تدخلاً نشيطاً في كافة نواحي انتاج المنتجات ، والمواد الخام ، وتوزيعها ، ووضع أمام

١ ـ « الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي قرارات المؤتمرات والاجتماعات الموسعة للجنة المركزية » . الجزء الاول . دار الأدب السياسي . ١٩٥٤ ،صفحة ٣٧٨

٢ ـ ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٤ ، صفحة ١٥٧ ـ ١٥٨

لجان الرقابة « كل شيء بدون استثناء ، وضعت الكتب ، والوثائق ، واحتياطات المواد والأدوات والمنتجات بالاضافة الى المستودعات »[1] .

وأصبح ممثلو العمال والمستخدمين المنتخبون لتطبيق الرقابة العمالية « مسؤولين أمام الدولة عن إعادة النظام والانضباط ، وصيانة الممتلكات »[2] . لقد أدخل مشروع لينين المنشور في « البرافدا » في ٣ تشرين ثاني ١٩١٧ في أساس مرسوم اللجنة التنفيذية المركزية الاتحادية ومجالس اللجان الشعبية عن الرقابة العمالية .

ونصت المادة الأولى من المرسوم الذي وقعه لينين في ١٥ تشرين ثاني ١٩١٧ ، على استخدام الرقابة العمالية « في صالح تنظيم الاقتصاد الوطني تنظيماً مخططاً »[3]. وطالب المرسوم بأن يساهم عمال المؤسسات جميعهم في أعمال الرقابة من خلال هيآتهم المنتخبة : لجان المصانع والمعامل، ومجالس العمدة. . والخ. كما ينبغي أن تضم ممثلين عن المستخدمين والفنيين . كانت قرارات هيآت الرقابة العمالية إلزامية بالنسبة إلى أصحاب المؤسسات، ولا يمكن الغاؤها إلا بقرار من الهيئة العليا للرقابة العمالية .

لقد أصبحت هيآت الرقابة العمالية حلقة في نظام ديكتاتورية البروليتاريا . يقول لينين : « منذ عدة أيام حصل العمال على قانون الرقابة العمالية على الانتاج . ووفقاً لهذا القانون تصبح لجان المصانع والمعامل بمثابة مؤسسة حكومية . وينبغي على العمال أن أن يطبقوا هذا القانون بسرعة في الحياة العملية »[4] .

وأكد لينين في مداخلاته على أهمية الرقابة العمالية ولخص مهامها بما يلي : « لتشعر كل لجنة في المعمل والمصنع ، أنها ليست مسؤولة عن قضايا معملها ومصنعها فحسب ، بل وعن الخلية التنظيمية لبناء حياة الدولة كلها »[5] . ويعلّم لينين ، أن الحساب والرقابة هما مهمة اقتصادية هامة ، لأن تحطيم قوة الرأسماليين تحطيماً نهائياً غير ممكن الا بالإنتصار عليهم في النضال في سبيل الرقابة العمالية على الإنتاج . وفي الفترة الممتدة بين تشرين

---

١ ـ ف . إ . لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٥ ، صفحة ٣٠

٢ ـ المرجع ذاته ، صفحة ٣١

٣ ـ صحيفة « البرافدا » ١٧ تشرين ثاني ١٩١٧

٤ ـ ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٥ ، صفحة ٦٣

٥ ـ المرجع ذاته ، صفحة ١٤٧

ثاني ١٩١٧ وحزيران ١٩١٨ أقيمت الرقابة العمالية في اهم المؤسسات ، في موسكو ، وبتروغراد ، وباكو ، وفي المقاطعات الوسطى في روسيا الاتحادية ، وفي الأورال ، واوكرانيا ، وبيلوروسيا ، ولاتفيا ، في مقاطعة تركستان وغيرها . وأشار لينين : إلى أن « ... الرقابة العمالية وتأميم البنوك نفـذا خلال شهرين من انتصار ثورة اوكتوبر ، وهذه بالضبط ، هي الخطوات الأولى نحو الاشتراكية »[١] . غير أن مدى انتشار الرقابة العمالية في مختلف مناطق الوطن ووثائرها لم تكن متماثلة . ففي روسيا البيضاء ، مثلاً ، وبحكم تبعثر المؤسسات الصناعية فيها ، وقلة عدد الطبقة العمالية في مكان العمل ، لم تطبق ، في ربيع عام ١٩١٨ ، إلا في ٦٧ مؤسسة من أكبر المؤسسات[٢]. وبهذه الصورة تأخرت بيلوروسيا عن روسيا الاتحادية واوكرانيا وبقية مناطق الوطن الأخرى ، في ميدان وثائر إقامة الرقابة العمالية على الانتاج .

ولم تحصل الرقابة العمالية في مقاطعة تركستان على انتشار واسع أيضاً . فحتى آذار من عام ١٩١٨ طبقت الرقابة العمالية على ٨٠ مؤسسة فقط من أصل ٧٠٠ مؤسسة قائمة.

لقد تحققت جميع تدابير السلطة السوفيتية العملية ، في ميدان الرقابة على الانتاج وعلى توزيع المنتجات ، في ظروف مقاومة الرأسماليين الضارية ، إذ رفض الكثير من أصحاب المصانع والمعامل الاعتراف بهيئات الرقابة العمالية وممثليها ، وأغلقوا المصانع والمعامل ، وأوقفوا الانتاج ، وعندها ردت الدولة السوفيتية والطبقة العاملة على تخريب أصحاب المصانع والمعامل بتدابير ثورية حازمة .

هذا ويعود الدور الرئيسي في تحقيق الرقابة العمالية في الصناعة إلى عمال بتروغراد وموسكو . لقـد قدموا مثالاً بطولياً على كيفية كبح جماح الرأسماليين ، وتنظيم الانتاج ، على أسس جديدة . كما قضت الفرق الطليعية العاملة في المؤسسات الصناعية في الأورال ، والدونباس و والمناطق الصناعية الأخرى ، بصورة حازمة ، على محاولات

---

١ ـ المرجع ذاته ، صفحة ١٩١

٢ ـ ت ـ كامينسكايا . التحولات الاشتراكية الأولى في بيلوروسيا (٢٥ تشرين أول ١٩١٧ ـ حزيران ١٩١٩) ، مينسك ، ١٩٥٧ صفحة ٥٢

٣ ـ أولماسوف . « تأميم الصناعة في تركستان السوفيتية » طشقند . ١٩٦٠ صفحة ٣٧

الرأسماليين الرامية إلى تعطيل وتدمير المؤسسات ، وسيرت المعامل والمصانع المغلقة ، وبدأت تدير الانتاج بنفسها .

لقد جسدت السلطة السوفيتيه ، عملياً ، تجسيداً حازماً مرسوم لينين الخاص بالرقابة العمالية على الانتاج في جميع مشاريع الدولة ، محطمـــة محاولات الرأسماليين الروس والأجانب الرامية إلى منع تحقيق الخطوة الأولى نحو الاشتراكية في صناعة روسيا . إن السلطة السوفيتيه ، إذ حالت دون توقيف المصانع والمعامل وتدميرها ، ودون تبديد المعدات والوقود والمواد الخام ، إنما أنقذت ألوف المشاريع بمساعدة هيئات الرقابة العماليه . وجدد العمال ، بهمة ونشاط ، العمل في المعامل والمصانع التي أغلقهـــا الرأسماليون في الوطن ، وأنقذوا المؤسسات من النهب والتخريب ، وناضلوا ضد البطالة ونظموا إنتاج البضائع الضرورية للوطن ، وحلوا بأنفسهم المسائل الادارية والاقتصادية والتكنيكية المعقدة .

ولعبت الرقابة العماليـــة على الانتاج الاجتماعي ، وعلى توزيع المنتجات ، دوراً كبيراً في قضية إعداد الكوادر من الاداريين ، والاقتصاديين السوفييت . وكانت أجهزة الرقابة العمالية التي عمل فيها شغيلة الجمهورية السوفيتية بمثابة المدرسة العملية الأولى للنشاط الاقتصادي المستقل . إذ اكتسب العمال الطليعيون العاملون في لجان المصانع والمعامل ، ولجان الرقابه ، وفي الأجهزة العمالية والنقابية المنتخبة الأخرى تجربة تنظيم الانتاج . وكان لتكوين الكوادر في أجهزة الرقابة العماليه على الانتاج ، أهمية عظمى من أجل الانتقال إلى التعميم الاشتراكي في الصناعة .

كما ساعدت رقابة الانتاج العمالية على توطيد منجزات الثورة الاشتراكية في الميدان الاقتصادي ، وهيأت ، وسهلت التأميم الاشـــتراكي في الصناعة ، ولولا وجود تلك المدرسة الادارية ، التي اجتازها العمال في أجهزة الرقابة العمالية ، لكان من العسير جداً تحقيق تأميم الصناعة .ففي أجهزة الرقابة العمالية تربى الألوف من قادة الانتاج المهـرة الذين أداروا المعامل والمصانع والمناجم والمؤسسات الصناعية الأخرى التي انتقلت إلى ملكية الشعب عامه .

وفي فترة تأميم الصناعة الضخمة أصبح العديد من الشغيلة النشيطين في أجهزة الرقابة العمالية ، في عداد قادة المؤسسات الحكوميين ، وغدوا من قادة الصناعة السوفيتية ومنظميها في العاصمة والمناطق الأخرى . وهكذا فقد جاء في احصائيات المجلس المركزي لاتحاد النقابات السوفيتيه ، أن مؤسسات الصناعة التعدينية التي أصبحت ملكية عامة كانت تدار ، في عام ١٩١٩ ، من قبل ٥٢٩ مديراً وعضواً إدارياً ، منهم ٣٣٨ عاملاً (٦٤٪) و ١٩١ مستخدماً (٣٦٪)[1] .

إن الواقع السوفيتي يثبت ، كل يوم ، صحة الموضوعة اللينينية القائلة ، بأن كلاً من العامل البسيط والفلاح ، يستطيع أن يتعلم ، وهو يتعلم ، إدارة الصناعة ، والدولة، عندما يتولى الادارة . كما أن المهام التي وضعها الحزب الشيوعي أمام الشغيلة والقاضية بتطبيق الرقابة العمالية قد حلت بنجاح .

وفي فترة عامي ١٩٣٩ – ١٩٤٠ إنضمت إلى الاتحاد السوفيتي مناطق جديدة : كأوكرايينا الغربية ،وبيلوروسيا الغربية ، وبيسارابيا ، وبوكافينا الشمالية ،واستونيا، وليتوانيا ، وليتفيا . وسرعان مانظم العمال في جميع هذه المناطق والجمهوريات الجديدة ، الرقابة على عمل المصانع والمعامل والورش . لقد قاموا بهذا العمل من غير الاعتماد على مرسوم خاص ، ومن غير تعليمات ، مسترشدين بعمال روسيا السوفيتية في عامي ١٩١٧ – ١٩١٨ . لقد نفذت وظائف الرقابة العمالية من قبل أجهزة مختلفة : لجان المصانع ، والمعامل ، ولجان الرقابة ، واللجان العمالية ، والمفوضين . وعندما وضعت المؤسسات تحت رقابة العمال ، استوحى هؤلاء ، في عملهم ، مصلحة الدولة ، وبذلوا جهدهم للحفاظ على الصناعة . كان هذا العمل هاماً جداً ، على اعتبار أن أرباب العمل في المؤسسات المختلفة حاولوا فك المعدات واخراجها خارج الوطن ، وتنظيم تخريب خفي ، وتعطيل الانتاج ، واحباط التموين بالمواد الأولية ، وتبديد الأموال والانتاج الجاهز . فكشف العمال ، بسرعة ، عن هذه المكائد وأخمدوها ، وعجز أصحاب المؤسسات عن أن يوقعوا ضرراً فادحاً في الصناعة .

---

١ – تقرير المجلس المركزي لاتحاد نقابات عموم روسيا في عام ١٩١٩ ، « موسكو » ١٩٢٠ ، صفحة ١٨٠

لم يمض على تطبيق الرقابة العمالية في صناعة المناطق ، والجمهوريات الجديدة غير فترة قصيرة ، ومع هذا فقد كانت لها أهمية كبيرة في دعم استمرارية الانتاج وبعث نشاط الشغيلة في القضايا الاقتصادية والسياسية ، وسهلت تحقيق التعميم الاشتراكي لوسائل الانتاج ، وساعدت على ابراز منظمين موهوبين في الانتاج من صفوف الشعب العامل.

هذا وقد استخدمت تجربة الرقابة العمالية السوفيتية من قبل شغيلة بلدان الديمقراطية الشعبية في أوربا وآسيا . لقد طبقت هذه البلدان الرقابة العمالية على الانتاج بعد أخذ الظروف والخصائص المحلية ، ووضع القوى الطبقية ، وخصائص المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية ، بعين الاعتبار .

لقد لعبت الرقابة العمالية على الانتاج في بلدان الديمقراطية الشعبية ، كما في الاتحاد السوفيتي ، دوراً هاماً في انقاذ الصناعة من الدمار . وأكدت الوقائع العديدة ، في تشيكوسلوفاكيا ، وبولونيا ، والمجر ، والبلدان الأخرى ، أن مئات المعامل، والمصانع، والمناجم ، ومحطات الكهرباء ، لم تطلها يد التخريب بفضل يقظة وشجاعة العمال الذين دافعوا عنها بالسلاح ، ولم يتيحوا للمحتلين أن يخرجوا المعـــدات الى خارج الوطن ، وينسفوا المؤسسات .

وفي مرحلة التحرير ، حين هرب أصحاب المؤسسات الى الخارج ، وهي ظاهرة كانت غالبة في بولونيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، ويوغوسلافيا ، وغيرها ، تحولت الرقابة العمالية على الانتاج الى ادارة عمالية للمصانع والمعامل ، دون ان يقوم العمال بحل قضية الملكية والاستئثار بالمؤسسات لأنفسهم .

كان لأشكال الرقابة العمالية ، وأساليب العمل ، خواصها في كل بلد من بلدان الديمقراطية الشعبية . فقد اتخذت الرقابة العمالية ، في بعض البلدان ، شكلاً تشريعياً (في تشيكوسلوفاكيا ، وبولونيا ، والمجر ، ويوغوسلافيا) ، في حين نفذت في البلدان الأخرى ـ بشكل تدبير اجتماعي تقوم به النقابات .

وأثناء تطبيق الرقابة العمالية على المؤسسات الصناعيـة ، اصطدم العمال ، في كثير من الأحيان ، بمقاومة البرجوازية . لقـد تجسد تخريب البرجوازية في أشكال مختلفة تباينت حدة ظهورها حسب تباين نسبه القوى الطبقية ، والمواقع الاقتصادية التي كانت في يد الرأسماليين . ان الرقابة العمالية لم تسمح للرأسماليين بالتصرف بوسائل الانتاج ، وبالمنتوجات الجاهزة ،حسب هواهم ، وقد ساهمت كثيراً في الحد من الاستغلال ،وفي تنظيم الانتاج الرأسمالي لمصلحة دولة الديمقراطية الشعبية .

هذا وطبقت الرقابة العمالية ، في كثير من البلدان ، في منشآت الدولة أيضاً . ذلك أن السلطة السياسية لم تكن قد حلت بعد ، في عدد من البلدان ، في المرحلة الأولى من مراحل الثورة الديمقراطية ـ الشعبية .

هكذا منعت الرقابة العمالية ،في المؤسسات المصادرة المؤممة ،وخاصة في تشيكوسلوفاكيا، والمجر ، ممثلي الأحزاب البرجوازية المشتركة في الحكم من استخدام المؤسسات الـتي انتقلت الى ادارة الدولة ،وفق أهدافهم .وقد تبدت رقابة العمال على مؤسسات الدولة في مساعدة الادارة على تحقيق أفضل تنظيـم للعمل ، وشملت قضايا المعيشة ، والعمـل ، والأجور .

ان تجربة بلدان الديمقراطية الشعبية تدل ، بقوة جديدة ، وبصورة أكيدة ، على أن الرقابة العمالية على الانتاج ، الـتي تعتبر مكسباً ثورياً للطبقة العاملة ، تساعـد على تطوير نشاط الشغيلة الابداعي ، وعلى زيادة تلاحمهم الطبقي ووعيهم السياسي . انها تحد من سلطة البرجوازية ، الاقتصادية ، واستغلال العمل من قبـــل رأس المال ، وتهيء الظروف لتعميم الانتـاج « ولانتصار البروليتاريا التام على البرجوازية في الميدان الاقتصادي » .

وتؤكد

هذه الأمثلة ، مرة تلو الأخرى ، على حيوية نظرية لينين حول الرقابة العمالية .

ان قضية الرقابة العمالية على الانتاج الاجتماعي وعلى توزيع المنتجات في الدولة السوفيتية لم تمح حتى الآن من صفحات الأدب البرجوازي الاقتصادي والتاريخي . فايديولوجيو البرجوازية يشوهون جوهر الرقابة العمالية وأشكالها ، ويفتري المدافعون عن الرأسمالية ، على الرقابة العمالية في الاتحاد السوفيتي ، ويحاولون الحؤول دون الاستفادة من التجربة السوفيتية في الرقابة العمالية من قبل شغيلة البلدان الأخرى . وبالرغم من الحقيقة التاريخية فانهم يعلنون ويتابعون تأكيدهم ، في هذه الأيام ، من أن الرقابة العمالية ، في الاتحاد السوفيتي ، تطبق بصورة عفوية ، وترافق بالاستيلاء على المعامل من قبل مجموعات منفردة من العمال . لقد جاء في أحد الكتب : « ان العمال ، لا الدولة ، أصبحوا مالكي المؤسسات . لقد حلت الفوضى البروليتارية محل الفوضى الرأسمالية » . ويؤكد البروفسور الأميركي وولش في كتابه « روسيا والاتحاد السوفيتي » الصادر في الولايات المتحدة عام ١٩٥٨ ، أنه حتى لحظة صدور المرسوم المتعلق بالرقابة العمالية كان ٨٠٪ من المؤسسات « مستولى عليها من قبل لجان

العمال المحلية » . أما المرسوم نفسه فقد أعطى هذه الأفعال غير الشرعية صيغة شرعية [١].
ويصور « تاريخ الشيوعية الوثائقي » ، الصادر عام ١٩٦٠ في نيويورك ، الرقابة العمالية في الوطن السوفيتي على الشكل التالي : « كان نقل الادارة المباشرة الى لجان العمال المنتخبة ، المثل الأعلى للعمال الروس في فترة ثورة اوكتوبر . وغالباً ما كانت تنفذ هذه الرقابة عن طريق الاستيلاء المباشر على المؤسسات على غرار استيلاء الفلاحين على ملكية الاقطاعيين . واستمر الحزب البلشفي ، بعض الوقت ، في الأخذ بسياسة الرقابة العمالية . ولكن سرعان ماغير لينين رأيه فيها [٢] .

وتتكرر مثل هذه الافتراءات في مقالات المؤرخ الاميركي أفريج المنشورة عام ١٩٦٣ [٣] . ويؤكد كتاب صدر في الولايات المتحدة الاميركية ، عام ١٩٦٥ ، على أن أجهزة الرقابة العمالية « المشجعة بنجاحاتها ، قد فاقت الحدود الرسمية التي منحها اياها المرسوم . انها استلمت ، لا ادارة المصانع فحسب ، بل وطرحت ، أيضاً ، فكرة أن المصانع يجب أن تنقل الى ملكية مجموعات العمل المحلية » [٤] .

إن هذه التخرصات التي يأخذ بها الايديولوجيون المعادون للشيوعية عن الرقابة العمالية في الاتحاد السوفيتي ، تناقض الحقيقة . كان الحزب البلشفي ولينين يناضلان ، دائماً ، وبجزم ، ضد كل مظاهر الفوضوية ـ السنديكالية . لقد رأي لينين والبلاشفة في الرقابة العمالية ، قبل كل شيء ، عناصر الحساب ، والتنظيم ، والنظام . فوثائق الحزب كلها ، وخطابات لينين المتعلقة بمسألة الرقابة العمالية ، تتضمن فكرة واحدة ، وهدفاً

1 — W. B. Walsh. Russia and The Soviet Union. A Modern History. The Ann. Arbor, 1958, P 389

2 — «A Documentary History of Communism» N.Y.1960,P 130-131

3 — Paul. H. AVRich. Russian Factory committese M 1917
« Jshrbücnr Geschichte Osteuropas » . Wiesbaden, 1963 Juni B d 11 « H. f, 2,S, 179 ; Paul. H. Avrïch. The Bolshevik Revolution snd Workers control ïn Russisn industry. « Slavic Review » . March, 1963, P 48

4 — Dmiytryshn Basil, U. S. S. R. A coneise History. New, York, 1965, Y. 104

واحداً ، هي تطوير ابداع الشغيلة ومبادرتهم في تطبيق رقابة العمال الحقيقية من أجل النضال ضد الخراب والفوضى .

ولا بد من القول « بأن ماذكره المؤلفون البرجوازيون المذكورون لا أصل له — وهم لا يكروون غير افتراءات المناشفة الأفاكين عن الرقابة العمالية . قال لينين ساخراً من النقد الفاشل : « ان السنديكالية اما أنهـا تنكر ديكتاتورية البروليتاريا الثورية ، أو أنها ترجعها ، شأن موقفها من السلطة السياسية ، الى المرتبة التاسعة . اما نحن فنضعها في المرتبة الأولى [1] . هـذا هو الفرق الذي رآه لينين بين السنديكاليين والشيوعيين .

هذا ويؤدي المحرفون المعاصرون خدمـة اجتماعية معينة للقوى الرجعية في الدول الامبريالية ، كما تقع على عاتقهم مهمة قذرة ، مهمة تزييف التاريخ وجوهر التحولات الاشتراكية في الدولة السوفيتية ، وتشوية فكرة الرقابة العمالية ، والتشكيك بهـا ، وإضعاف شغف الشغيلة بالاشتراكية . وينكر الأدب البرجوازي الدور البارز الذي لعبتة الرقابة العمالية في انقـاذ الصناعة من الدمار ، وفي تنظيم الانتاج ، وفي التحضير لتأميم الصناعة ، وفي الانتقال الى الادارة العمالية في الانتاج [2] .

فشلت جميـع المحاولات التي بذلت لتشويه الرقابة العمالية على الانتاج، و «اثبات» طوباوية فكرة الرقابة العمالية على الرأسماليين ، ودخلت الرقابة العمالية التاريخ ، باعتبارها خطوة أولى لشغيلة روسيا السوفياتية نحو الاشتراكية ، وكاجراء فعال في النضال ضد تخريب البرجوازية،وكوسيلة و كتدبير فعال لتفجير طاقة الشعب الخلاقة ، الشعب الذي بدأ بناء حياة جديدة .

إن تجربة الرقابة العمالية في الوطن السوفيتي تتمتع بأهمية عالمية كبيرة ، لأن الرقابة العمالية — ليست مجرد « ظاهرة روسية »،هذا ما علّمه لينين ، وأكدته تجربة الثورات الاشتراكية ، في البلدان الأخرى ، في أوربا وآسيا .

---

١ — ف. إ. لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٤ ، صفحة ٣٠٦

2 — Dmytryshyn Basil: USSR. A concis History. P 104

٣ ـ أشكال واساليب التحويل الاشتراكي في الصناعة الضخمة :

في فترة تحضير الثورة الاشتراكية في روسياوضعت صياغة تالية للمطلب البرنامجي الخاص بالتعميم الاشتراكي لوسائل الانتاج والتداول ، وذلك في مؤلفات لينين وفي وثائق الحزب الشيوعي . ولأول مرة تجسدت المبادىء العظمى للاشتراكية في برنامج الاجراءات العملية الواضحة والتي يسهل تنفيذها من قبل جماهير العمال والفلاحين الفقراء ، الواسعة . كان هذا برنامجاً علمياً حقيقياً يستند إلى التحليل الموضوعي لواقع روسيا ، الداخلي والخارجي ، ووضع إقتصادها ، ونسبة القوى الطبقية فيها .

لقد كتب لينين ، في مقالتيه « مهمات البروليتاريا في ثورتنا » و « الأحزاب السياسية في روسيا ومهمات البروليتاريا » ، عن تأميم البنوك والسنديكات باعتباره مهمة قريبة وواقعية أمام الطبقة العاملة [١]. وبرهن لينين على هذا المطلب الثوري ، في مؤتمر نيسان ، في تقريره عن الظروف الحالي . وعندما أورد مثال سنديكا أصحاب معامل السكر على أساس أنه جاهز للتعميم قال لينين « هنا يجب أن يكون اقتراحنا عملياً بشكل مباشر : هذه السنديكات الناضجة يجب أن تنتقل إلى ملكية الدولة . وإذا كانت السوفيتات تريد استلام السلطة فلمثل هذه الأهداف فقط . وهي لاتطلب أكثر من ذلك [٢] » .

لقد تجسدت تعاليم لينين حول تأميم البنوك والسنديكات ، كمهمة اقتصادية أولية للبروليتاريا في الثورة الاشتراكية ، في قرار « حول الوضع الاقتصادي » الذي أقره المؤتمر السادس للحزب الشيوعي في آب عام ١٩١٧ . وقد وضع المؤتمر مهمة تنظيم الانتاج الاجتماعي لا في صالح الرأسماليين بل في صالح العمال والفلاحين الفقراء . ومن أجل هذا ، تطلب الوضع تحقيق عدد من التحولات الاقتصادية الثورية . جاء في خطة البلاشفة ، الاقتصادية ، « أن التدخل في ميدان الانتاج ضروري ،بهدف التنظيم المخطط للانتاج والتوزيع،ضرورة تأميم وتمركز العمل المصرفي ، وتأميم عدد من المؤسسات

---

١ ـ ف. إ. لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣١ ، صفحة ١٦٨ ، ١٦٩ ، ٢٠٢

٢ ـ المرجع ذاته ، صفحة ٣٢٧

التي أخذت شكل السنديكا (مثال ذلك المؤسسات النفطية ، والفحم الحجري ، والسكر والتعدين ووسائل النقل[1]) .

وأكد لينين في كراسه « الكارثة المحدقة وكيف نتقيها » الذي كتبها في ايلول عام ١٩١٧ ، على ضرورة الإسراع في تأميم البنوك والسنديكات . وبرهن نظرياً على الإمكانية الموضوعة لتعميمها وعلى ضرورة ذلك . وجاء في هذا الكراس : إن المصارف قد اندمجت مع أضخم فروع الصناعة والتجارة إندماجاً وثيقاً ، وهذا يعني ، من جهه ، أنه لاينبغي تأميم المصارف فحسب ، إذ لابد من القيام بخطوات نحو تأسيس احتكار حكومي للسنديكات التجارية والصناعية (كالسكر ، والفحم ، والحديد ، والنفط وغيرها) ، عن طريق تأميم هذه السنديكات . ومن جهة أخرى ، فان هذا الأمر إنما يعني أن تنفيذ تنظيم الحياة الاقتصادية بصورة جدية يتطلب تأميم المصارف والبنوك في آن واحد[2]» . وبيّن لينين ، أن « تأميم الصناعة الضخمة في روسيا كان مهيئاً نتيجة السير الموضوعي لتطور الوطن اقتصادياً وسياسياً في عصر الامبريالية[3]» .

إن الأهمية التاريخية لبرنامج البلاشفة الاقتصادي ، عشية ثورة أوكتوبر ، تكمن في أنها حولت الصيغة العامة لمصادرة ملكية مصادري الملكية إلى برنامج علمي لتحويل الحياة الاقتصادية في الوطن على أسس اشتراكية . إن تأميم الأرض ، والرقابة العماليه ، والتعميم الاشتراكي لوسائل الانتاج الأساسية ، وتنظيم الاقتصاد المخطط في صالح الشغيلة ، هي أمور تشكل المحتوى الأساسي للبرنامج الاقتصادي الموضوع أمام ثورة أوكتوبر .

لقد اهتم الحزب الشيوعي ، منذ الأيام الأولى لثورة أوكتوبر ، بالعمل على التحضير لتأميم الصناعة الضخمة ، من أجل نسف وتحطيم القدرة الاقتصادية التي تتمتع بها البرجوازية ، والسيطرة على المراكز القيادية في الاقتصاد الوطني ، وبناء قاعدة اقتصادية لديكتاتورية البروليتاريا . وأشار لينين في نداء « إلى السكان » المنشور في صحيفة

---

١ – « قرارات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي » الجزء الاول ، ص ٣٧٧–٣٧٨

٢ – ف. إ. لينين المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٤ ، صفحة ١٦٨

٣ – المرجع ذاته ، صفحة ١٦٨ – ١٧١

« البرافدا » ، في ٦ تشرين الثاني عام ١٩١٧ ، إلى أن قانون الدولة الخاص بتأميم المصارف والسنديكات يحضر من قبل مجلس مفوضي الشعب . كما حدد النداء أيضاً طابع التأميم المقصود ، ومداه العملي ، بالكلمات التالية : « أيها الرفاق العمال والجنود والفلاحون وكافة الشغيلة ! لتأخذ مجالسكم بأيديها السلطة كلها . حافظوا على الأرض ، والقمح ، والمصانع والأدوات ، والمنتجات ، ووسائل النقل ، كمحافظتكم على حدقة العين — فهذه الأشياء كلها ستكون ، من الآن فصاعداً ، لكم ، ستكون ملكية عامة للشعب[1] » . واعتبر لينين تأميم الشركات المساهمة تدبيراً أولياً . فنصت المادة الأولى من مشروع المرسوم الذي قدمه لينين في اجتماع مجلس الاقتصاد الوطني لعموم روسيا ، المنعقد في منتصف كانون أول عام ١٩١٧ ، على اعتبار « الشركات المساهمة كلها ملكاً للدولة[2] » .

كان تأميم المصارف الذي جرى في الأشهر الأولى بعد قيام السلطة السوفيتية أحد التدابير الهامة في ميدان مصادرة ملكية مصادري الملكية ، وتنظيم الاقتصاد الاشتراكي . وقد استخدمت ديكتاتورية البروليتاريا المصارف المؤممة لدى تنظيم الجهاز المركزي للمحاسبة العامة في الدولة ، وحساب الانتاج ، وتوزيع المنتجات .

كانت الدولة السوفيتية تملك معظم الخطوط الحديدية الحكومية ، الأمر الذي كانت له أهمية كبيرة في ترميم الاقتصاد الوطني الذي دمرته الحرب الامبريالية ، ومن أجل الدفاع عن الجمهورية . وفي كانون أول ، من عام ١٩١٨ نفذ تأميم الأسطول التجاري . فانتقلت جميع السفن التجارية البحرية والنهرية الى ملكية الدولة، وأصبحت ملكية الشعب ، العامة .

كما أممت السلطة السوفيتية ، في الأشهر الأولى من الثورة الاشتراكية ، عدداً كبيراً من المعامل والمصانع الكبيرة في المركز ، وفي الأطراف . وهو أمر أملته ، من جهة ، الأهمية الكبيرة التي تمتعت بها المؤسسات المؤممة ، كما كان ، من جهة أخرى ،

---

١ — ف. إ. لينين المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٥ ، صفحة ٦٧

٢ — المرجع ذاته ، ص ٤٢٩

جواباً على سياسه التخريب التي انتهجها الرأسماليون ، وعلى رفضهم الاعتراف بالموسوم الخاص بالرقابة العمالية على الانتاج وبالتدابير الثورية الأخرى التي سنتها ديكتورية البروليتاريا . كما وأمم أيضاً عدد ضئيل من المؤسسات التي كانت مدينة للخزينة . ان سياسة التخريب التي انتهجها الرأسماليون ، والحملات المضادة للثورة التي قاموا بها ، أمور عجلت في عملية التأميم التي كانت قد أقرتها وثائق الحزب البرنامجية .

لقد قامت الحكومة السوفيتية ، انطلاقاً من مصالح الدولة،العامة،بتأميم المؤسسات الكبيرة التي تعمل ، بالدرجة الأولى ، في صناعة الآلات – الأدوات ، والتعدين ، والفحم ، والطاقة ، وذلك في بتروغراد ،وموسكو ، والأورال ، والدونباس ، وفي أهم المراكز الصناعية الأخرى .

إن تأميم المعامل والمصانع المفردة وتأميم الفروع الصناعية الكاملة ، حدث في مناطق الوطن كافة ، كما صودر الكثير من المؤسسات الموجودة في المناطق المركزية في روسيا ، وكذلك في الجمهوريات القومية ، في كانون أول ١٩١٧ – آذار ١٩١٨ ، وذلك بناء على قرار من الحكومة السوفيتية ، والأجهزة المحلية للسلطة السوفيتية . وفي آذار عام ١٩١٨،أورد لينين ملاحظة في مجال الحديث عن النتائج الأولى لتأميم الصناعة الثقيلة قائلاً : « لم تعد المصانع والمعامل على وجه التقريب ملكية خاصة ، وما من شك في أنها لن تكونها في القريب العاجل »[1] . كانت المهمة تنحصر في تنظيم عمل المؤسسات المصادرة والمؤممة وتحقيق الحساب الدقيق والمراقبة على الانتاج ، وعلى توزيع المنتجات ، وتعميم الانتاج بشكل واقعي . وكان من الضروري تنظيم الانتاج بصورة مخططة ، وفي مصلحة الشغيلة . يقول لينين : « في ظل الاشتراكية يخضع الانتاج الاجتماعي ، وتوزيع المنتجات وفق اعتبارات علميه لهدف : كيف يمكن جعل حياة الشغيلة أكثر سهولة وأنعم رفاهية »[2] .

لقد كدست الدولة السوفيتية ، نتيجة تأميمها المصانع والمعامل الفردية والفروع الصناعية ،خبرة كبيرة في تطبيق تأميم المؤسسات الاجتماعية وفي ادارتها . وأنجز عمل

---

١ – ف إ ، لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٧٦ ، صفحة ١٤٨

٢ – المرجع ذاته ، صفحة ٣٨١

تحضيري ضخم في ميدان تعميم كافة وسائل الانتاج الأساسية ، هذا العمل الذي ابتدأ ، مباشرة ، بعد انتصار ثورة اوكتوبر واستمر حتى صيف عام ١٩١٨. ففي ٢٨ حزيران ١٩١٨ أقر مجلس مفوضي الشعب مرسوماً تاريخيا حول تأميم الصناعة الكبيرة .

إن جميع المؤسسات التي جعلها المرسوم ملكاً حكومياً ، تبقى، حتى إصدار المجلس الروسي العام للاقتصاد الوطني أمره بخصوص كل مؤسسة على حدة ، في عهدة أصحابها السابقين بلا مقابل . وهكذا أصبح أعضاء الادارة والمديرين وغيرهم من الاداريين في المؤسسات المؤممة مسؤولين أمام السلطة السوفيتية عن سلامة المؤسسات بكليتها، وعن سير عملها السليم .

لقد شمل التأميم ، بصورة أساسية ، مؤسسات الشركات المساهمة ، والشركات المحاصصة ، وهي التي كانت تضم أضخم المصانع والمعامل والمناجم وغير ذلك . كما طبق المرسوم أيضاً على عدد كبير من المعامل التي كانت ملكاً لأفراد من الرأسماليين . لقد نفذ التأميم :

آ) وفق مقدار الصناديق الأساسية في المؤسسات ، أو حسب قيمة ممتلكاتها ، وعلى هذا فقد تراوح الحد الأدنى في فروع الانتاج المختلفة بين المليون روبل وحتى ٢٠٠ ألف .

ب) أما بالنسبة إلى المؤسسات الهامة أو ذات الانتاج النادر فلم يؤخذ الرأسمال الأساسي بعين الاعتبار .

جـ) كما جرى التأميم أحياناً حسب مقدار إنتاج المؤسسة .

كانت معامل ومؤسسات الصناعة الثقيلة (التعدينية وصناعة الآلات وغيرها) من أولى المؤسسات التي انضوت تحت لواء ادارة المنظمات الاقتصادية السوفيتية وكذلك مؤسسات الصناعة الخفيفة التي لها أهمية عامة بالنسبة الى الدولة .

جاء في معطيات الاحصاءات الصناعية في آب ١٩١٨ ، أن عدد المعامل والمصانع الكبيرة التي أعلن تأميمها كان يزيد على ٣ آلاف . وكانت مؤسسات الصناعة الثقيلة تشكل اكثر من نصفها . وقبل نهاية عام ١٩١٨ وضع مجلس الاقتصاد الوطني لعموم

روسيا تحت ادارة الدولة ١١٢٥ مؤسسة ضخمة ،منها ١٥٥ مؤسسة لاستخراج المعادن ومنجماً ، و١٨٨ معملاً تعمل في تحويل المعـــادن ، وصنع الآلات ـ الأدوات ، و ٢٨ مؤسسة وقود ضخمة ، و ٢٦ معملاً كهرـ تكنيكياً ، و٨٨مؤسسة كيميائية، و ١١٣ مؤسسة لاستخراج اشباه المعادن المختلفة وغيرها .

وعندما استعرض لينين نتائج أهم التحولات الاشتراكية في ميدان الاقتصاد ، والمنجزة في السنة الأولى بعد انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى ، كتب يقول: « لقد نفذ فوراً ، بضربة ثورية واحدة ، كل مايمكن على العموم أن ينفذ فوراً : مثال ذلك ، في اليـــوم الأول لديكتاتورية البروليتاريا ، أي في ٢٦ تشرين أول ١٩١٧ (٨ تشرين ثاني ١٩١٧ حسب التقويم القديم) الغيت ملكية الأرض الخاصة ، بلا تعويض على الملاكين الكبار ، وبذلك انتزعت ملكية كبـــار ملاكي الأراضي . وخلال بضعة أشهر أيضاً نزعت ملكية كافة الرأسماليين الكبار ومالكي المصانع والمعامل والشركات المساهمة والمصارف والخطوط الحديدية وغيرها وذلك دون التعويض عليهم»[1].

كانت بعض مناطق الوطن السوفيتي ، في عامي ١٩١٨ – ١٩١٩ ، محتلة من قبل جيوش الثورة المضادة أو المتدخلين ، حيث أعيـدت الأنظمة البرجوازية . ولكن ما أن استرجعت السلطة السوفيتية هذه الأراضي حتى استؤنفت التحولات الاشتراكية فيها . واحتل تأميم الصناعة الاهتمام الأول في الميدان الاقتصادي .

لقد توطدت السلطة السوفيتية في أرمينيا بعد توطدها في المناطق القومية في روسيا القيصرية سابقاً . لذلك جرت التحولات الاشتراكية في اقتصاد أرمينيا وجيورجيا في ظروف كان فيهـا تأميم الصناعة في روسيا الاتحادية قد تحقق . وكان لهـذا الواقع تأثير على وتائر وأساليب تأميم الصناعة في أرمينيا وجيورجيا . وفي عام ١٩٢٠ حلت السياسة الاقتصادية الجديدة محل « شيوعية الحرب » ، الأمر الذي أثر أيضاً على تعميم وسائل الانتاج في هاتين الجمهوريتين .

---

١ ـ صحيفة « البرافدا » ٢٦ كانون أول ١٩١٨

٢ ـ ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٦ ، صفحة ٢٧٣

لقد طبق تأميم الصناعة في جيورجيا وفق أشكال وأساليب مغايرة لما جرى في جمهوريات القفقاس السوفيتية الأخرى . فأصدرت اللجنة الثورية في جمهورية جيورجيا السوفيتية في ١٣ حزيران ١٩٢١ ، مرسوم تأميم مؤسسات الصناعة الاستخراجية والتحويلية . ولم يشمل المرسوم والمؤسسات التي كانت ملكاً للجمعيات التعاونية ، ولا المؤسسات ذوات الامتياز التي يستفيدمنها رعايا الدول الأجنبية . إن مواد المرسوم التي عكست مبادىء السياسة الاقتصادية الجديدة كانت هامة . وهكذا نصت المادة السادسه على أن كافة المؤسسات الصناعية غير الخاضعة لمرسوم التأميم « تستطيع أن تواصل أعمالها أو أن تفتح من جديد » . وأعطت المادة السابعة من مرسوم مجلس الاقتصاد الوطني لعموم روسيا الحق باعفاء المؤسسات من التأميم السريع « مبقياً إياها في أيدي أصحابها الحاليين ، و كذلك بالغاء تأميم عدد من المؤسسات المؤممة فعلاً »[١] وذلك لأسباب وطنية عامة .

أما في أذربيجان وأرمينيا فلم تصدر مراسيم خاصة بتأميم صناعتها الضخمة . لقد أصدرت السلطة السوفيتية في هاتين الجمهوريتين،بياناً عاماً يتضمن برامجها الاقتصادية والسياسية ويعلن الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . ثم طبقت أجهزة السلطة السوفييتية،استناداً الى هذا البيان،تأميم فروع انتاجية كاملة ومؤسسات المعامل والمصانع الخاصة بالأفراد .

ان تأميم الصناعة الضخمة في المناطق الصناعية الرئيسية قد أنجز في عامي ١٩٢٠ - ١٩٢١ . تقول معطيات مجلس الاقتصاد الوطني لعموم روسيا ، أنه أمم، حتى كانون الأول ١٩٢٠، في كافة فروع الإنتاج ٤٥٤٧ مؤسسة ضخمة ، منها ١٢٧ مؤسسة في الصناعة التعدينية و ٥٨٢ من معامل التعدين وصناعة الآلات - الأدوات و ٢٤٤ مؤسسة في الصناعة الكيميائية ، و ٤٤٥ مؤسسة تعمل على استخراج وتحويل الأحجار والتراب والصلصال ، و ١٥٧ مؤسسة في صناعة الأخشاب ، و ٦٢٩ مؤسسة نسيجية ، و ١٤٦ مصنع ورق المطابع ،و ٢١٧٤ مؤسسة في الصناعة الغذائية[٢] .

---

١ - النضال في سبيل توطيد السلطة السوفيتية في جيورجيا » . مجموعة وثائق ومواد لأعوام (١٩٢٠ - ١٩٢٥) . تبليسي . ١٩٢٩ ، صفحة ٢٥١ - ٢٥٢

٢ - « تأميم الصناعة في الاتحاد السوفيتي » . مجموعة وثائق ومواد أعوام ١٩١٧ - ١٩٢٠ . دار الأدب السياسي ١٩٥٤ ، صفحة ٤٩٦ .

وأممت في فترة التدخل الأجنبي والحرب الأهلية ، الصناعة المتوسطة كلها ، وقسم كبير من المؤسسات الصغيرة . وهو أمر لم يتضمنه برنامج لينين الخاص بالتحــولات الاشتراكية . كان هذا التدبير سياسة مؤقتة مرتبطة بحالة الحرب والتدخل . وبعد سحق المتدخلين وانتهاء الحرب الأهلية ألغي تأميم العديد من المؤسسات الصغـيرة أثناء الانتقال إلى البناء السلمي عام ١٩٢١ . وكان لتأميم الصناعة الضخمة أهميـة حاسمة في بناء القاعدة الاقتصادية السوفيتية . إن انتقال وســائل الانتاج الأساسية إلى ملكية اجتماعية أوجد الظروف لتحويل مجمل الاقتصاد الوطني ، اشتراكياً .

لقد اغتنت تجربة التحويل الاشتراكي ، السوفيتية في الصناعه ، في عامي ١٩٣٩ – ١٩٤٠ بتجارب شغيلة مناطق وجمهوريات الاتحاد السوفيتي الجديدة .

إن التأميم الاشتراكي للصناعة والمصارف في المناطق والجمهوريات الجديدة ، جرى بشكل مغاير تماماً للظروف التي جرى فيها التأميم في روسيا السوفيتية في أعوام ١٩١٧ – ١٩٢١ . كانت المناطق والجمهوريات الجديدة محاطة بالاتحاد السوفيتي الذى يمنع تدخل الدول الامبريالية في شؤونها الداخليه . في هذه الظروف استطاع شــغيلة المناطق والجمهوريات الجديدة الشروع في تحقيق التحولات الاشتراكية في الاقتصاد ، منـذ الأيام الأولى ، لتأسيس السلطة السوفيتية .

لقد نفذ تأميم الصناعة والبنوك في فترة قصيرة جداً . وإذا كانت عملية تأميم الصناعة ، بعد ثورة أوكتوبر ، قد استغرقت ، في روسيا السوفيتية ، أكثر من سنة ، في المناطق والجمهوريات الجديدة ، ففي عامي ١٩٣٩ – ١٩٤٠ لم يتطلب تعميــم المؤسسات الصناعية الرئيسية والمصارف غير فترة تزيد قليلاً على الشهر الواحد ، وأممت المؤسسات الكبيرة والمتوسطة كافة في ظرف ٣ – ٤ أشهر .

لقد استطاعت السلطة السوفيتية ، في المناطق والجمهوريات الجديدة ، أن تستولي ، بسرعة ، على المراكز القيادية في الاقتصاد كافة ، إذ ينتصب أمام الجماهير الشغيلة المثال الملهم ، مثال جمهوريات الاتحاد السوفيتي الأخرى . كما لم تستطع البرجوازية المعزولة كلياً أن توقف أو تكبح عملية تأميم الصناعة . هذا الوضع الملائم جداً مكن السلطة

السوفيتية والأحزاب الشيوعية فيالجمهوريات الجديدة من إجراء تأميم مخطط للصناعة، في وقت قصير جداً ، والاستيلاء ،فعلاً ، على المؤسسات دون أن يختل الانتاج .

وعندمـــا شرعت الحكومات السوفيتية في لاتفيا ، وليتوانيا،واستونيا ، بتأميم الصناعة الضخمة والمصارف ، كانت أمامها تجربة غنية في ميدان تنفيذ أولى التحولات الاشتراكية في جمهورياتها ، تجربة فترة ثورة أوكتوبر الاشتراكية العظمى . كتب « ب. إ. ستوتشكا » . بعد عودة الرأسمالية إلى لاتفيا ، ما يلي : أن « خمسة أشهر من الشيوعية في لاتفيا لم تذهب هباء ، والتطور الجديد يبدأ هناك تماماً حيث أوقفه غزو العصابات الامبريالية من الألمان والانجليز المتحالفين ، على الرغم من العداء الذي يكنه بعضهم لبعض » .

لقد بدأ التطور الجديد في جمهوريات البلطيق، عملياً ، حيث كان قد أوقف عام ١٩١٩ . ولم تستسلم الطبقة العاملة في هذه الجمهوريات لعودة الرأسمالية بل ناضلت في سنوات سيطرة البرجوازية كلها تحت قيادة الأحزاب الشيوعية ، في سبيل إعادة السلطه السوفيتيه .

لقد اعتمد شغيلة المناطق والجمهوريات الجديدة ، عند قيامها بالتحولات الاشتراكيه ، على المساعدة الأخوية من جانب شعوب الاتحاد السوفيتي كافة . فقد توجه إلى هذه المناطق والجمهوريات ، من مناطق الاتحاد السوفيتي المختلفـــة ، عشرات الألوف من العمال السوفيتيين العاملين في الميادين الاقتصاديه ، والمهندسين ، والفنيين ، والأطباء ، والمربين ، والمهندسين الزراعيين ، والميكانيكيين . وتوفرت للمؤسسات الصناعيه ، في المناطق والجمهوريات الجديدة ، حاجتها من المواد الأوليه ، والمواد نصف المصنعه ، كما حصلت على إمكانية تبديل الآلات والمعدات الأخرى القديمة بسرعة ، وعلى تشغيل المعامل والمصانع المتوقفة منذ سنوات كثيرة . كل هذا سمح بتشغيل الطاقة الانتاجية في الصناعة بشكل كامل ، والانتقال إلى العمل على أساس تشغيل ورديتين أو ثلاث ورديات ، والقضاء ، على هذا الأساس ، على البطالة التي تعتبر من أفظع مآسي الشغيلة في البلدان الرأسماليه .

لقد أثبت مثال لاتفيا ، وليتوانيا ، واستونيا بوضوح ، الموضوعة الماركسية ــ اللينينية الشهيرة والتي مفادها أن الانتاج الرأسمالي الكبير قد نضج منذ زمن بعيد ، ويمكن تعميمه بسهولة أكبر فيما إذا وجدت الظروف السياسية المؤاتية لذلك . ونتيجة تأميم الصناعة الاشتراكي في جمهوريات البلطيق السوفيتية لم يحصل التهديم في القوى المنتجة ، الذي كان الاقتصاديون البرجوازيون يخيفون به شعوب الدول الرأسمالية وما يزالون. وكل ماحصل هو العكس ، إذ أصبح الانتاج يتطور بوتائر سريعة جداً ، وارتفعت انتاجية العمل .

لقد استطاع شغيلة العالم كله ، مرة أخرى ، أن يقتنعوا بقوة النظام الاشتراكي المطورة ، الخلاقة ، العظيمة ، وذلك بفضل مثال المناطق والجمهوريات السوفيتية الجديدة. إن سنة واحدة من الوجود الحر الذي نعمت به الجمهوريات السوفيتية الجديدة ، كانت كافية لكي تحرز نجاحاً كبيراً في تطوير الصناعة ، والبناء ، والثقافة ، وفي حياة الشعب الروحية كلها . وهذا يظهر ، مرة أخرى ، وبصورة مقنعة ، أن الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج هي مصدر التقدم الحقيقي ، لا الملكية الخاصة لها .

إن دول الديمقراطية الشعبية ، في أوربا ، عند قيامها، بعدالحرب العالمية الثانية ، بتحولات اشتراكية في الاقتصاد وفي ميادين أخرى ، ، استندت إلى التجربة العظيمة التي كدستها أول دولة اشتراكية في العالم . كما عملت ، في الوقت ذاته ، على إغنائها ، وزيادة تطويرها ، وفق ماتطلبته الظروف التاريخية الملموسه ، ظروف الوضع السياسي الجديد ، ونسبة القوى الجديدة في العالم ، بعد سحق ألمانيا الهتلرية الذي لعب الاتحاد السوفيتي دوراً حاسماً فيه .

وعندما أكد لينين على أهمية القانونيات العامة للثورة الاشتراكيه ، أشار في الوقت ذاته ، إلى إمكانية تنوع أشكال الثورة ووتائر تطورها في البلدان المتخلفة ، وإلى إغناء إشكال الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكيه . يقول لينين : ستأتي كل الأمم إلى الاشتراكيه ، هذا حتمي ، ولكنها لن تأتي كلها على وتيرة واحدة تماماً . ستحمل كل واحدة منها ميزتها الخاصة في هذا الشكل أو ذاك من الديمقراطيه ، في هذا الشكل

أو ذاك من أشكال ديكتاتورية البروليتاريا ، على هذه الوتيرة أو تلك من وتيرات التحولات الاشتراكية لمختلف نواحي الحياة الاجتماعيه [1] » . إن تجربة بلدان الديمقراطية الشعبية في أوربا وآسيا التي سارت في طريق إسقاط الرأسمالية الثوري ، في ظروف تاريخية مغايرة لما حدث في الاتحاد السوفيتي ، أثبتت ، واقعياً ، هذه النبوءة اللينينية .

كانت مصادرة أو احتجاز أملاك الدولة الفاشيه ، والاحتكارات ، والنازيين النشيطين ، ومجرمي الحرب ، والمتعاونين مع العدو ، أو وضعها تحت إدارة الدولة، من أهم التدابير الاقتصادية والاجتماعية في بلدان الديمقراطية الشعبية في المرحلة الأولى للثورة . واصبحت المصادرة التي شملت المراكز الهامة في الاقتصاد إحدى أساليب نقل وسائل الانتاج والتداول إلى ملكية اجتماعيه . كان دورها كبيراً جداً خاصة في يوغسلافيا ، وبولونيا ، وبلغاريا . لقد كانت المصادرة أساساً لتشكيل قطاع الدولة الاشتراكي في الاقتصاد الوطني .

كان التأميم الاشتراكي هو الطريق الأساسي للقضاء على الملكية الرأسمالية وإقامة الملكية الاجتماعية في معظم دول الديمقراطية الشعبيه . وفي أعقاب التأميم توثقت وتطورت تحت شكل تشريعي مكتسبات الشغيلة الاقتصادية التي جرت في عامي ١٩٤٤ — ١٩٤٥ في فترة التحرير . لقد فقدت البرجوازية الكبيرة وسائل الانتاج ، في حين حصلت السلطة الديمقراطية الشعبية على قاعدة اقتصادية وطيدة ، وأوجدت أساساً لأجل تحويل الاقتصاد الوطني كله تحويلاً اشتراكياً .

كانت وتائر التأميم الاشتراكي لوسائل الانتاج والتداول ، في مختلف بلدان الديمقراطية الشعبيه ، جد متباينه . هذا التباين مرتبط بالظروف الملموسة التي أجرت فيها كل دولة تحولاتها الثورية في ميدان الاقتصاد ، وكانت تتعلق بنسبة القوى الطبقية في كل منها . هذه الأمور تفسر ، تماماً ، واقع كون التأميم قد جرى ، في بعض بلدان

---

١ — ف. إ. لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٠ ، صفحة ١٢٣

الديمقراطية الشعبيه ، على مرحلتين أو ثلاث مراحل (في يوغوسلافيا والمجر وتشيكوسلوفاكيا) ، في حين تم ، في البلدان الأخرى ، بعد القيام بعدد من التدابير التحضيرية التي تضمنت تأميما جزئياً أيضاً . أما في بولونيا ، وبلغاريا ، ورومانيا ،فقد تم التأميم بواسطة تدبير تشريعي واحد ، وكان له طابع شامل . هذا وكان لمراسيم التأميم ، في كل بلد ، صفات مميزة مرتبطة بمستوى تطور القوى المنتجه ، وكذلك بالظروف الوطنية المعنية .

ثم إن مسألة علاقة السلطة الديمقراطية الشعبية بالملكية التعاونية مسألة تستحق البحث . فالمؤسسات التعاونية ، كقاعدة ، لم تؤمم في بلدان الديمقراطية الشعبيه . وهو أمر نصت عليه ، بصورة خاصة ، قوانين التأميم في تشيكوسلوفاكيا ، وبولونيا ويوغسلافيا ، والبلدان الأخرى . في حين أن المواد المماثلة في القوانين الصادرة في بلغاريا ، ورومانيا ، قضت بإخضاع المؤسسات التي كانت تعتبر تعاونية أو حرفيه ، ولكنها في الواقع لم تكن كذلك ، أو لم تبق كذلك ، للتأميم .

ثم إن التأميم في بلدان الديمقراطية الشعبيه ، لم يشمل الصناعة الصغيرة ، فقد احتفظ بحق الملكية على بعض وسائل الانتاج ، الأمر الذي انعكس في دساتير هذه الدول . ورأت الأحزاب الشيوعيه والعماليه ضرورة الاستفادة من الرأسمال الخاص والمبادرة الخاصه ، من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني ونهوضه العام .

إن دراسة التعميم الاشتراكي لوسائل الانتاج ، في بلدان الديمقراطيه الشعبية ، تظهر أنه ، رغم تطبيق القانونيات الأساسية للعملية المشار إليها ، والمكتشفة من قبل الماركسيه — اللينينية ، فقد كانت هذه البلدان تتمتع بخواص جوهرية . فخلافاً لما جرى في الاتحاد السوفيتي ، حيث أممت الصناعة الضخمة والمتوسطة ، في وقت واحد تقريباً ، إذا تركنا جانبا المناطق التي احتلت مؤقتاً من قبل المتدخلين أو من قبل جيوش الثورة المضادة ، فقد جرى التأميم ، في بلدان الديمقراطية الشعبية ، تدريجياً ، جرى ، من حيث الأساس ، على مراحل مع الاستخدام الواسع للرقابة العمالية ، ولأشكال رأسمالية الدولة ، والأشكال الانتقالية الأخرى .

وقضت قوانين التأميم ، في بلدان الديمقراطية الشعبية الأوربية ، بدفع تعويض محدد لأصحاب المؤسسات السابقين . الأمر الذي يشكل إحدى خواص التعميم الاشتراكي لوسائل الانتاج في بلدان الديمقراطية الشعبية ، والمرتبطة بظروفها الملموسة، عندما سارت في طريق بناء أسس الاشتراكية .

إن الماركسية - اللينينية لاتنفي إمكانية دفع تعويض معين عند مصادرة ملكية مصادري الملكية . فقد أشار ماركس وانجلز ، أكثر من مرة، إلى أن الشراء يكون في ظروف معينة ، لا ممكناً فحسب ، بل وأمراً مطلوباً أيضاً . فإذا كان وضع القوى الطبقية مناسباً فإن تنفيذ تعميم وسائل الانتاج على أساس الشراء يمكن أن يتم بأقل ما يمكن من الآلام . ويتوقف هذا الأمر على تلك الظروف التي تستلم فيها البروليتاريا السلطة ، وكذلك على سلوك الرأسماليين أنفسهم بشكل خاص [١] . وذهب لينين أيضاً إلى أن تحويل الملكية الرأسماليه إلى ملكية اشتراكية يمكن أن يتحقق بطرق مختلفة . إن البروليتاريا ، بعد انتصار الثورة الاشتراكية ، تهتم ، بصورة حيوية ، بالحفاظ على الانتاج الضخم وتطويره ، حيث يسهل إنشاء أشكال اشتراكية في الاقتصاد [٢] .

إن السلطة السوفيتية لم تسمح بتعويض مالكي وسائل الانتاج السابقين فحسب ، بل ونفذت ذلك في الواقع العملي[٣] . ففي آذار ١٩١٩ أصدرت الحكومة السوفيتية في لاتفيا مرسوماً يتعلق بدفع تعويض جزئي لمالكي المؤسسات المؤممة السابقين . كما صدرت قوانين مماثلة أثناء تأميم جزء من وسائل الانتاج في جمهوريات لاتفيا وليتوانيا ، واستونيا الاشتراكية السوفيتيه عام ١٩٤٠ . إن هذه الأمور إنما تدل على أن التعويض على المالكين ، السابقين لوسائل الانتاج المؤممة طبق ، لأول مرة ، في الاتحاد السوفيتي علماً بأن التأميم جرى فيه ، على العموم ، بدون مقابل . لقد تم ذلك بسبب رفض

---

١ - ك. ماركس وف. انجلز ، المؤلفات المختارة ، المجلد ٤ ، ص ٣٣٢ ، المجلد ٢٢ صفحة ٥٢٣ ، المجلد ١٨ ، صفحة ٢٧٨ - ٢٧٩

٢ - ف. إ. لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ٣٠٤ - ٣٠٥

٣ - « تأميم الصناعة في الاتحاد السوفيتي » . ص ٣١٦

البرجوازية التعاون مع السلطة السوفيتيه ، واشتراكها في المؤتمرات المعادية للثورة ، وإشعالها للحرب الأهليه .

لقد اقترح الحزب الشيوعي استخدام رأسمالية الدولة ، عن سـعة ، وتوحيد الرأسماليين في اتحادات تعمل تحت رقابة السلطة السوفيتيه ، في سبيل التعميم الاشتراكي لوسائل الانتاج . إلا أن الظروف الداخلية لتطور الدولة السوفيتيه ، والوضع الدولي، حدا من إمكانية استخدام رأسمالية الدولة لأجل الانتقال التدريجي من الملكية الرأسمالية الخاصة لوسائل الانتاج إلى الملكية الاشتراكية الاجتماعية .

ولكن هذا لاينقص من الأهمية العالمية لنظرية لينين عن رأسمالية الدولة ، وخطوات الحكومة السوفيتيه ، العمليه ، في ميدان تطبيقها . لقد تطورت نظرية لينين ، واستخدمت ، بصورة واسعة ، في عدد من دول الديمقراطية الشعبية في أوربا وآسيا . ان تجربتها العملية تؤكد تماماً حيوية تعاليم لينين حول استخدام رأسمالية الدولة لأجل تحويل المؤسسات الرأسمالية سلمياً إلى الاشتراكية . هذا وتتمتع رأسمالية الدولة بأهمية كبيرة أيضاً في مجال إعادة تربيـة العناصر الرأسماليه بشكل تدريجي في سبيل تعويدهم على العمل الاجتماعي المفيد .

وأكدت التجربة التاريخيه ، في الاتحاد السوفيتي ، وفي بلدان اشتراكية أخرى كل التأكيد ، صحة المواضيع البرنامجية الماركسيه ـ اللينينيه المتعلقـة بالقانونيات

الأساسية للثورة الاشتراكية والبناء الاشتراكي ، بخصائص ظهورها في مختلف البلدان. إن التجربة الغنيّة للثورات الاشتراكية ، والبناء الاشتراكي ، في الاتحاد السوفيتي وفي بلدان الديمقراطية الشعبية ، تعتبر مساهمة جماعية في النظرية الماركسية — اللينينية . وان دراسة وتعميم تجربة التأميم الاشتراكي للصناعه في بلدان المنظومه الاشتراكية العالمية لها أهمية نظرية وتطبيقية عظيمة .

إن التأميم الاشتراكي في الصناعه يتعرض لحملات مستمرة في المنشورات البرجوازية والانتهازية . لقد استخدمت سابقاً كافة وسائل الدعاية الامبريالية . كما تظهر إلى الوجود، في أيامنا الحالية ، بهدف الافتراء على التحولات الاشتراكية في الاقتصاد . ويحاول مزيفو التاريخ تشويه وتسويد التجربة السوفيتية في تأميم الصناعة .

يتهم العلماء البرجوازيون ، في كتبهم ومقالاتهم ومحاضراتهم ، الطبقة العاملة السوفيتية « بالاستيلاء » على المصانع والمعامل ، وينكرون الطابع الاشتراكي لتأميم الصناعة ،السوفيتي . فعلى سبيل المثال يكتب « ميفر » في كتاب «الثورة الروسية»، بأن التأميم ، في الاتحاد السوفيتي ، جرى « بدون أي برنامج ، وتحت تأثيرات أسباب مختلفة . فكان مالك هذا المعمل وذاك يثير إشمئزاز اللجنة الاستثنائية إذا لم يظهر الولاء للحكومة . وعندئذ إمـا أن تصادر مؤسسته أو تؤمم[1]» . إن مؤلف كتاب « روسيا والاتحاد السوفيتي » الذي أصدرته جامعة متيشيغان ، عام ١٩٥٨ ، يؤكد أن معظم المؤسسات ، في الاتحاد السوفيتي ، استولى عليها العمال ، وأنه كان على الحكومة ، عندما جرى التأميم ، نزع المعامل والمصانع من العمال . لقد حصل هذا ولكن لا دفعة واحدة — « لقد أرغمتهم الظروف على القيام « بتراجع تكتيكي » ، مؤقت ، عن المبدأ[2]» .

هذا ولا يزال المؤرخون والاقتصاديون البرجوازيون يتحدثون حتى الآن عن«فشل» تأميم الصناعة في الاتحاد السوفيتي . جاء في « سلسلة محاضرات في التاريخ الروسي »

---

١ — ج. ميفر. الثورة الروسية ، لندن ١٩٢٨ ، ص ٣٠٨

٢ — يو. ف. والش. روسيا والاتحاد السوفيتي ، ص ٤١٧

الصادر في الولايات المتحدة الاميركية عام ١٩٥٨ « أنه نتيجة تأميم الصناعة في الاتحاد السوفيتي « هبط الانتاج إلى مستوى متدن فظيع[١] » . في حين لم يتطرق الكتاب إلى الخراب الحقيقي الذي جلبته الحرب الأهليـة والتدخل العسكري الأجنبي إلى الوطن السوفيتي

كما لا يزال مداحو الرأسمالية المعاصرون يرددون التخرصات الافترائية عن الطابع الفوضوي السنديكالي لتأميم الصناعة في الاتحاد السوفيتي . ويؤكد أعداء الاشتراكية الذين يشوهون الحقيقه ، ان العمال حاولوا ، في كل مكان ، الاستيلاء على المؤسسات ونقلها إلى ملكيتهم . الواقع أن الطبقة العاملة في الاتحاد السوفيتي ، وعلى رأسها الحزب الشيوعي ، ناضلت بحزم ضد الفوضوية – السنديكالية . هذه الحقيقة التاريخية واضحة ومعبر عنها في الموضوعة اللينينية : « ... لم « يستول » العمال على أي مصنع وكل المصانع نقلت إلى ملكية الجمهورية[٢] » . ويرى لينين والحزب الشيوعي أن « إضفاء الصبغة الشرعية ، المباشرة ، أو غير المباشـرة ، على تملك مصنع ما أو مهنة ما ... لمنتجاتها » هو تشويه فظيع لمبـادىء السلطة السوفيتية ، الأسـاسية ، وتنكر تام للاشتراكية[٣].

كان التأميم السوفيتي لوسائل الانتاج مثالاً للتأميم الاشتراكي ، للتأميم الجاري في مصلحة الشعب العامل . والدولة السوفيتية عندما أممت الصناعة الضخمة إنما حولتها إلى ملكية اجتماعية ، إلى ملكية الشعب كله . وقد سمى لينين المؤسسات المؤممة من قبل الدولة السوفيتيه ، « مؤسسات من نوع اشتراكي حقيقي (فوسائل الانتاج فيها تخص الدولة ، وكذلك الأرض التي تقوم عليها المؤسسه ، وكل المؤسسة بصورة عامة[٤]) ... » .

إن الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج تشكل الأساس الاقتصادي للنظـام

---

١ – م. س. ويرن . سلسلة محاضرات في التاريخ الروسي ، نيويورك ٩٥٨ ص ٥٩٤
٢ – ف. إ. لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٧ ، ص ٣٢٨
٣ – ف. إ. لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ٤٨١
٤ – ف. إ. لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٥ ، ص ٣٧٤

الاشتراكي ، وهي مصدر لاينضب لجبروته ، ولنمو الانتاج الاجتماعي ، باستمرار ، ولزيادة رفاهية الشغيلة .

إن الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، في ظل الاشتراكيه ، تخلق علاقات جديدة بين الناس أثناء عملية الانتاج ، هي علاقات إنتاجية إشتراكية . ولا تعود وسائل الانتاج رأسمالاً ، كما يقضي نهائياً على استثمار الانسان للانسان . إن إنقاذ الشغيلة من الاستثمار الرأسمالي يعني ، أنهم يعملون ، من الآن فصاعداً ، لأنفسهم ، ولدولتهم فقط، لا للرأسماليين . يقول لينين: « ولأول مرة ، بعد مئات السنين من العمل لمصلحة الآخرين ، من العمل القسري لمصلحة المستثمرين ، تبرز إمكانية العمل من أجل ذاته ، وهو العمل الذي يعتمد على منجزات التكنيك الحديث والثقافة كلها [١] » . وفي نهاية الأمر تتغير علاقة الشغيلة بوسائل الانتاج وبالعمل بصورة جذرية . كما يكتسب العمل ، منذ ذلك الحين ، مضموناً ومدلولاً جديدين . ذلك أن وضع كل إنسان في المجتمع الاشتراكي يتوقف ، قبل كل شيء ، على نتائج عمله .

إن العلاقات الانتاجية الاشتراكية إنما تعني تبدل هدف الانتاج وتوزيع الخيرات المادية التي خلقها الشغيلة ، تبدلاً جذرياً . فإذا كان هدف الانتاج الرأسمالي هو ضمان الربح الأقصى ، فان الانتاج ، في ظل الاشتراكية ، خاضع لمهمة تلبية خاجات المجتمع المادية والثقافية ، المتزايدة ، باستمرار ، تلبية أقرب إلى الكمال . وعلى هذا فإن الهدف الرئيسي للانتاج الاشتراكي ، خلافاً للرأسمالية ، لايعتبر الربح ، وإنما الانسان وحاجاته . وهنا يكمن القانون الاقتصادي الأساسي للاشتراكية .

إن مؤلفات ماركس وانجلز ولينين حددت وعرّفت الهدف الجديد للانتاج الاجتماعي في ظل الاشتراكيه ، هذا الهدف الذي ينبع ، موضوعياً ، من الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج . لقد ورد هذا التعريف في وثائق الحزب . لقد عرض لينين ، حتى منذ عام ١٩٠٢ ، في مشروع حزب العمل الثوري ، الهدف الأساسي للانتاج

٦ ـ ف. إ. لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٥ ، ص ١٩٦

الاجتماعي باعتباره تأمين الرفاهية التامة والتطور الكامل الحر لجميع أعضائه [1] » . وطوّر لينين هذه الموضوعة ، عشية الثورة الاشتراكية في روسيا ، وبعد انتصارها . فأشار ، في ربيع عام ١٩١٨ ، إلى أن « الاشتراكيه ، هي ، وحدها ، التي تمكن من نشر الانتاج الاجتماعي واسعاً ، كما تخضعه ، فعلياً ، وتخضع توزيع المنتجات لمعايير علميه تهدف إلى جعل حياة الشغيلة ، جميعهم أكثر سهولة ، وتقدم لهم إمكانية الرفاهيـــه [2] » .

ومع تغير طابع الانتاج الاجتماعي وهدفه ، في ظل الاشتراكية ، يتغير كذلك توزيع الخيرات المادية بين أعضاء المجتمع ، تغيراً جذرياً . وعلى أساس الملكيـــة الاجتماعية لوسائل الانتاج ينشأ القانون الاقتصادي الخاص بالتوزيع حسب العمل ، الذي ينص على توزيع المنتجات تبعاً لكمية إنتاج كل عضو في المجتمع الاشتراكي .

وخلافاً للملكية الخاصة لوسائل الانتاج التي تبعثر منتجي السلع ، وتخلق تناقضاً حاداً بين العمل ورأس المال ، يجد تعبيراً له في فوضى الانتاج ، والأزمات الاقتصادية ، فإن الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج توحد مؤسسات الوطن كله في اقتصاد وطني واحد . إنها تؤمن الحرية التامة لتطوير الطبيعة الاجتماعية للقوى المنتجه ، وتوجد إمكانية تطوير الاقتصاد الوطني ، تطويراً مخططاً ، وضرورته .

إن التعميم الاشتراكي لوسائل الانتاج يؤدي لا إلى القضاء على علاقات الاستثمار الرأسمالي فحسب ، بل ويزيل أيضاً كل علاقات التفاوت بين الناس ، القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . وتنال الجماهير الشعبية حرية الاقبـــال على التعليم والعلم والثقافة . كما توجد الاشتراكية الظروف لتطوير الشخصية الكامل . يقول لينين : « كانت مهمة العقل البشري وعبقريته في السابق ، لا تبدعان إلا لاعطاء مختلف خيرات

١ ـ ف.إ. لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٦ ، صفحة ٢٠٤

٢ ـ ف.إ. لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٦ صفحة ٣٨١

٣ ـ ف.إ. لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٥ صفحة ٢٨٩

التكنيك والثقافة ، ولحرمان الآخرين مما هو ضروري جداً من التعلـــيم والتطور . أما الآن فكل روائع التكنيك ، وكل منجزات الثقافة سيصبح ملكاً عاماً للشعب . ولن يتحول العقل البشري والعبقرية ، بعد الآن ، إلى وســـائل قمع ، وإلى وسائل استثمار [١] » .

إن الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج هي الاســـاس لتطوير الديمقراطية تطويراً لامثيل له ، وهي التي تفتـــح آفاقاً واسعة لأجل تطوير الطاقة الابداعيـة والمبادرة لدى جماهير الشغيلة في بناء الحياة الجديدة . ولأول مرة في تاريخ البشرية ، يحصـل الشغيلة على إمكانية « إختبار أنفسهم ، وتطوير مؤهلاتهـم ، وكشف المواهب الـكامنة في الشعب ، هذا الينبوع الذي لاينضب ، والذي داست الرأسمالية وخنقت وسحقت الألوف والملايين منه [٢] » .

إن نشاط الجماهير الابداعي يصبح قوة محركـة هائلة للنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي ، في ظل الاشتراكية ، إذ يدير الشغيلة بأنفسهم المصانع والمعامل المؤممـة ، فينبثق ويتطور منهم منظمو الانتاج الموهوبون ، وهم أناس ذوو ذكاء حاد وعمـــلي ، أناس يوحدهم « ... الإخلاص للاشتراكية والقدرة ، من غير تطبيل وتزمير ، على دفع جماعات كبيرة من الناس نحو العمـــل المشترك الحميمي والوطيد في أطر التنظـيم السوفيتي [٣] » . هنا تكمن إحدى الميزات الحاسمة التي تتمتع بها الاشتراكية بالمقارنة مع الرأسمالية .

إن التجربة التاريخية ، الـــتي هي مقياس الحقيقة الصحيـح ــ تؤكد حيوية وقوة التنبؤات العبقرية لمؤسسي الاشتراكية العلمية حول الميزات العظيمة للملكية الاجتماعية بالمقارنة مع الملكية الخاصة . إن الملكية الاشتراكية التي نشأت بنتيجة تأميم الصناعة ووسائل النقل والمراكز القيادية الأخرى ، هي التي ســـاعدت جمهورية السوفيات ، الفتية ، على الصمود في الحرب ضد الامبرياليين ، وضد الثورة المضادة الداخليـة ، في

١ ـ المرجع ذاته ، صفحة ١٩٥
٢ ـ ف . إ . لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، صفحة ٣٨٩
٣ ـ لينين : المؤلفات الكاملة المجلد الثالث صفحة ١٩٣

أعوام ١٩١٨ – ١٩٢٠ الصعبة ، ومكنت الوطن السوفيتي من إعادة بناء الاقتصاد الوطني في فترة قصيرة بالمقارنة مع غيره من البلدان الأخرى .

كما تبدت أفضليات الملكية الاجتماعية ، بقوة عظيمة ، في التصنيع الاشتراكي السوفيتي ، الذي تحقق على أساس مشروع غويلرو اللينيني ، وخطط السنوات الخمسية الأوائل .

وفي الظروف التي تتحول الاشتراكية فيها إلى نظام عالمي تتأكد ميزات أسلوب الإنتاج الإشتراكي بقوة جديدة . وتتكشف إمكانيات جديدة هائلة كامنة في الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج بالنسبة إلى كل بلد على حدة ، وكذلك بالنسبة إلى المنظومة الاشتراكية العالمية ، بصورة عامة .

لقد جاء في موضوعات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ، بمناسبة الذكرى السنويه الخمسين لثورة أوكتوبر الاشتراكية العظمى ، : « إن الملكية الاشتراكية تفتح عصر العمل الحر من أجل حياة أفضل للانسان الكادح . فتحرير العمل هو الشرط الأساسي لحرية الفرد الحقيقية . كما وضعت الاشتراكية في خدمة الناس العاملين ، منجزات الثقافة المادية والروحية [١] » .

إن تأكيدات المدافعين عن الرأسمالية القائلة ، بأن الملكية الخاصة هي ، وحدها ، التي تستطيع أن تكون أساساً مأمولاً لتأمين الحياة والحرية الخاصة للانسان ، هي تأكيدات غير صحيحة وكاذبة . لقد أظهر الواقع الاشتراكي بصورة مقنعة ، أن القضاء على الملكية الخاصة ، إذ يبطل استثمار الانسان للانسان ، يفتح إمكانيات واسعة أمام زيادة رفاهية الشعب ، وتطوير كفاءات أعضاء المجتمع تطويراً كاملاً ، وازدهار العلم والثقافة . إن شعوب العالم الاشتراكي تستخدم ، عملياً ، منجزات الاشتراكية ، العظيمة ، هذه .

---

١ – « الذكرى السنوية الخمسون لثورة أوكتوبر الاشتراكية العظمى » . قرار الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ، موضوعات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي . دار الأدب السياسي ، ١٩٦٧ ، صفحة ٢٧

الفصل الثالث

التحولات الزراعية الثورية في الاتحاد السوفيتي

١ ـ الضرورة الموضوعية لتأميم الارض :

جاء في موضوعات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي بمناسبة الذكرى الخمسين لثورة أوكتوبر ، أن ثورة أوكتوبر الاشتراكية العظمى حلت ، الى جانب المهمات الاشتراكية الاساسية ، المهمات العاجلة للتطور الديمقراطي ، وكانت المسألة الفلاحية الخاصة بالارض تشكل احداها . ان الفلاحين الذين كانوا يشكلون غالبية سكان الوطن ناضلوا ، باستمرار ، في سبيل الارض ، التي كان يملكها الاقطاعيون والعائلة القيصرية والأديرة ، وكانت المسألة الزراعية احدى المسائل الاقتصادية ـ الاجتماعية الملحة للغاية. ان ثورة شباط عام ١٩١٧ لم تستطع ان تحلها،لان الحكومة البورجوازية المؤقتة دافعت عن مصالح الاقطاعيين ، ولم تدافع عن الفلاحين ، في حين أن ثورة أوكتوبر الاشتراكية العظمى هي التي لبت مطالب الفلاحين بالأرض ، وحلت المسألة الزراعية .

في اليوم الثاني لانتصار ثورة أوكتوبر أقر المؤتمر الثاني لسوفييتات عموم روسيا ، وفقاً لاقتراح حزب البلاشفة ، مرسوم الارض التاريخي الذي عبر عن آمال الجماهير منذ أقدم العصور . وبفضل هذا المرسوم الخاص بالارض جذبت السلطة السوفيتية الى جانبها ، جماهير الفلاحين الواسعة . يقول لينين : ان البروليتاريا المنتصرة « حققت كلياً ، وبسرعة ثورية ، ونكران ذات ،مطاليب غالبية الفلاحين، الاقتصادية الملحة، كما نزعت ملكية الاقطاعيين بدون التعويض عليهم »[1]. هذه التدابير وطدت اتحاد الطبقة العاملة والفلاحين .

---

١ ـ ف . إ . لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤ صفحة ١٣

لم يكن تأميم الأرض وسيلة لحل المسألة الزراعية فحسب ، وانما كان ، كما أشار لينين ، خطوة الى الاشتراكية ، والى القضاء على استثمار الانسان للانسان[1] .

فأين تكمن اذن الضرورة الموضوعية لتحقيق الثورة الزراعية ، ولماذا جرت في الاتحاد السوفيتي عن طريق تأميم الأرض كلها ، وما هي أهميتها في تطوير الانتاج الزراعي وفي الانتقال الى الاشتراكية ؟

يتوقف اختيار هذا الطريق أو ذاك لحل المسألة الزراعية على الظروف الموضوعية في الوطن ، هذه الظروف التي يحتل بعضها أهمية كبيرة : كالعلاقات الزراعية التي تخضع للتغيير ، وأسباب شروط الابقاء عليها ، ووضع القوى الطبقية وبنيتها وتوزعها ، وهي الأمور القادرة على تحقيق تحطيم العلاقات الزراعية القديمة ، وإقامة ظروف انتاج جديدة . ان التحليل الشامل لجميع هذه الظروف هو الذي سمح للحزب البلشفي أن يضع برنامجاً علمياً لحل المسألة الزراعية .

كانت الضرورة الاقتصادية لاجراء التحولات الزراعية في روسيا ناتجة عن تأزم التناقض بين التملك الاقطاعي القديم للأرض وبين التنظيم الاقتصادي الجديد . ان أسلوب التملك القديم للأرض المشبع ببقايا علاقات نصف قنية ، قد أعاق تطوير الانتاج السلعي الفلاحي في الزراعة . لقد أشار لينين في المؤتمر السابع (نيسان) لحزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي (البلشفي) لعموم روسيا أن « الملكية الزراعية القديمة ، والتنظيم الاقتصادي الجديد متباعدان كلياً »[2] .

تقول معطيات فترة ١٩١٣ - ١٩١٤ أن المنتوج السلعي في الزراعة (عدا التبادل الريفي) بلغ ٢٦٫٤ ٪ من الانتاج الاجمالي . وبلغ ما ورد الى السوق من المحصول الاجمالي للحبوب (البالغ ٤٦١٤٫١ مليون بود) ١٢٤٥ مليون بود ، أي ٢٧ ٪ . كما بيع من السوق الخارجي أكثر من نصف المنتوج السلعي . كان انتاج المزروعات التكنيكية أكثر سلعية من غيرها إذ بلغ ما بيع من القطن ٩٧٫٦ ٪ ، ومن الشمندر السكري ٩١٫٣٪ ، ومن الكتان ذي التيلة الطويلة ٨٢٫٢٪ ، ومن البذور الزيتية ٥٣٫٢٪ أما المنتوجات الحيوانية فكانت المنتوجات التالية أكثرها سلعية : الصوف إذ بلغ

---

١ - ف . إ . لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٥ ، صفحة ٣٢٦

٢ - ف . إ . لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣١ ، صفحة ٤٢٣

٧٢ ٪ ، والسمن ٤٩٫٢ ٪ واللحم ٣٨٫٥ ٪ . هـذا بالاضافة الى ما كان الفلاحون يتبادلونه من المنتجـات الزراعية فيما بينهم . وهكذا فعشية ثورة أوكتوبر دخلت الفروع الزراعية جميعها ، بهذه النسبة أو تلك ، نطاق الانتاج السلعي .

لقد اجتذب كل من الاقطاعيين والفلاحين الى العلاقات السلعية . ولكن مساهمة كل من الطرفين في انتاج السلع ، وتوزيـع الأرض فيما بينهما لم يكونا متناسبين . كان الاقطاعيون مالكي الأرض الأساسيين ، في حين كانت المزارع الفلاحية هي المنتجة الرئيسية للقمح . ولم يكن ينتج على الأرض الاقطاعية ، التي كانت تشكل ٤١ ٪ من أراضي الوطن ، غير ١٢ ٪ من محصول الحبوب الاجمالي . كان الديسياتين [1] من الأرض ينتج من الحبوب المعدة للسوق ، في أراضي الاقطاعيين ، ١٫٨ بود ، أما في مزارع الفلاحين فكان يعطي قرابة ٣ بودات[2] (٢٫٧)

كان الاقطاعيون يؤجرون جزءاً من أراضيهم للفلاحين (قبل الحرب العالمية الاولى ما يقرب من ٣٥ مليون ديسياتين) ، وكان الفلاحون يقدمون للاقطاعيين لقاء الارض المؤجرة جزءاً من المحصول ، أو كانوا يزرعون قسماً من أراضي الاقطاعيين بأدواتهم وعملهم . وبالتالي فان منتوج الاقطاعيين السلعي، وهو ، على العموم ، الريـع العقاري [3] ، قد حصل نتيجة استغلال الفلاحين استغلالاً نصف قني ، وأخذ من منتوج الفلاحين السلعي .

ان الطابـع المميز لزراعة روسيا ما قبل الثورة هـــو قلة الاستثمارات المنظمة على أساس التكنيك الآلي من أجل الانتاج للسوق رغم وجود الملكية الاقطاعية الكبيرة .

ان الطابـع نصف القني للملكية الاقطاعية يظهر بوضوح في ميدان توزيـع الأرض والماشية بين الاقطاعيين والفلاحين : كان الاقطاعيون يملكون كما ذكرنا أعلاه ٤١ ٪ من الأرض ، وكان عندهم ، عام ١٩١٦ ، ــ ٦٫٣ ٪ من الخيول ، و٣٫٢ ٪ من الأبقار

---

١ ــ الديسياتين : يساوي ١٫٠٩٢٥ هـ

٢ ــ البـود : مقياس للحبوب يعادل ١٦٫٣٨ كغ

٣ ــ هو الريع المدفوع على شكل المنتوجات (الريع العيني) + المنتوج المخلوق من قبل الفلاحين في نظام الزراعة .

فقط [1] . لقد اقتنى الفلاحون الخيول لا لفلاحة حقولهم فحسب ، وإنما لفلاحة حقول الاقطاعيين أيضاً . فمثل هـذا التوزيع للأرض والمواشي يخفي الطابع الاقطاعي - القني للملكية الاقطاعية القائم على زراعة الأراضي بقوى الفلاحين .

لقد فضّل قسم من الاقطاعيين العيش على حساب الريع الموسمل . فرهن هؤلاء الاقطاعيون أراضيهم عند البنوك أو باعوها . وحتى عام ١٩١٧ اشترى الفلاحون من الاقطاعيين ٣٤٫٢ مليون ديسياتين من الأرض [2] . كان دفع أثمان أراضي الاقطاعيين أو بدلات ايجارها ، أو زراعتها مقابل الأراضي المستأجرة منهم يشكل عبئاً ثقيلاً على استثمارات الفلاحين . كان الفلاحون يدفعون ، سنوياً ، للاقطاعيين ، لقاء الأرض ، أكثر من ٧٠٠ مليون روبل ، وكانت هـذه النفقات نفقات غير انتاجية . لقد أدت ملكية الأرض الاقطاعية إلى ضياع كبير ، غـير عقلاني ، في أموال الاستثمارات الفلاحية وعملها . فمركزة قسم هام من الأراضي في أيدي الاقطاعيين سبب تشتت ملكية أراضي الفلاحين وتجزئتها . كما كانت قطع الأراضي المقدمة لقسم كبير من الفلاحين صغيرة جداً ، لا تسمح باستعمال أدوات الفلاحين العادية (الحية والجامدة) ، استعمالاً عقلانياً ، وهذا أولاً . كما أن ملكية الأرض الاقطاعية خلقت تشويشاً خطيراً وفوضى في ملكية أراضي الفلاحين ،وهذا ثانياً .

كانت أراضي الاقطاعيين تفصل بين أراضي الفلاحين وبين القرى والمراعي وموارد المياه . هـذا ولم يكن الطابع نصف القني صفة ملازمة لملكية الأرض الاقطاعية فحسب ، بل ولأراضي الفلاحين أيضاً .

كانت فئة من الفلاحين تملك قطعاً من الأراضي ذات مقاييس مختلفة . وعندما كانت الأرض تخص جماعة زراعية فانها كانت تنقسم بشكل

---

١ - لوتسيسكي ، الوضع الحالي لتربية المواشي في روسيا . عام ١٩٢٤ ، صفحة ٢٣ ، ٦٨ (معطيات عـام ١٩١٦ في روسيا الاوربية والاسيوية ، ولكن بدون ما وراء القفقاس وتركستان والشرق الاقصى ومقاطعة فولنيسكي) .

٢ - ب ، ب ، بيرشين « الثورة الزراعية في روسيا » الكتاب الاول ، دار «العلم» ١٩٦٦ ، صفحة ٨١

دوري حسب الأنفس مما أدى الى نشوءقطع أرضية طولانية وعرضانية ومثلثية .. والخ . هذه الخواص لملكية الأرض المشاعية تطلبت انفاقاً واسعاً غير عقلاني لعمل الفلاحين ، ولم تسمح باستخدام التكنيك الضخم . وقد أشار لينين ، في نيسان عام ١٩١٧ ، الى أن ملكية الأرض الروسية كلها الفلاحيةمنها ، والاقطاعية ، والمشاعية ، كانت مشبعة كلياً بظروف النظام القديم نصف القني [١] .

لقد تطورت العلاقات الرأسمالية في ريف روسيا ما قبل الثورة . كان الاصلاح الزراعي الذي جرى عام ١٨٦١ ، والاصلاح الزراعيالستولبيني ، في عامي ١٩٠٦ - و ١٩١٠ موجهين للزراعة حسب الأسلوب « البروسي » في تطوير الرأسمالية . كان الأسلوب « البروسي » يعني التحويل التدريجي لملكية الأرض الاقطاعية إلى ملكية رأسمالية والابقاء على السمات نصف الاقطاعية لفترة طويلة ، ونهب الفلاحين من قبل الاقطاعيين ، والرأسماليين . كان هذا الأسلوب في تطوير الرأسمالية من أكثر الأساليب مشقة على الفلاحين .

إن تطور الرأسمالية في الزراعة تضمن : أ) انتقال جزء من أراضي الاقطاعيين الى الرأسماليين (كان يوجد ، قبل الثورة ، لدى أصحاب المصانع والتجار حوالي ١٩ مليون ديسياتين من الأراضي) ، ب) انشاء الاقطاعيين استثمارات متخصصة ، منظمة علىأساس العمل المأجور (استثمر في عام ١٩١٧ في استثمارات الملاكين الخاصة حوالي ٦٧٦ ألف عامل زراعي دائم) والتكنيك الآلي الضخم ، ج) نمو الاستثمارة الكولاكية في الريف . كان يوجد قبل ثورة أوكتوبر حوالي ٣ ملايين (١٥ ٪) استثمارة كولاكية . وكان يوجد بينها قسم كبير من الأراضي المباعة أو المستأجرة من الاقطاعيين . كما استولى الكولاك على جزء من أراضي الفقراء . كان يعمل في عام ١٩١٧ في استثمارات الفلاحين ، وبصورة رئيسية في استثمارات الكولاك، ٦٣٠ ألف عامل مأجور [٢] .

---

١ - ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣١ ، صفحة ٤١٧ ، ٤١٨

٢ - س . غ . سترومیلین ، المؤلفات المختارة ، المجلد الثالث . دار « العلم » عام ١٩٦٤ صفحة ٣١٣ .

إن العلاقات الزراعية القديمة عرقلت تطور الاستثمارة الرأسمالية ، نتيجة سيطرة ملكية الأرض الاقطاعية ، وأسلوب الاستثمار المشاعي المنتشر بين الفلاحين . وبقيت الاستثمارات الفلاحية الصغيرة هي الشكل السائد في الاقتصاد : كان ٨٥ ٪ من الوحدات الزراعية الانتاجية — عبارة عن استثمارات الفقراء والمتوسطين . وكان عدد الاستثمارات الكبيرة التي استخدمت التكنيك الآلي قليلاً . ففي عام ١٩١٠ كان يعمل في زراعة روسيا فقط ٧٥٢ ألف حصادة تجرها الخيول ، و ٣٢٤ ألف بذارة [1] .

لقد عرقلت بقايا القنانة تطور القوي المنتجة ، وحكمت على أغلبية جماهير الفلاحين الساحقة ، في روسيا ، بالفقر والاستعباد والخضوع ، وحكمت على الوطن بالتخلف . وحاولت الحكومة القيصرية المحافظة على ملكية الأرض الاقطاعية بجميع الوسائل . لذلك كانت مسألة الأرض مسألة سياسية ، مسألة اسقاط الحكم المطلق .

كان على الثورة الزراعية أن تشمل أنواع الملكية الاقطاعية والفلاحية كلها . ان جعل الأرض ملكاً للبلديات ، وفق اقتراح المناشفة ، وتقسيم الملكية الاقطاعية على الفلاحين لم يمسا التشتت نصف القني في ملكية الأرض الفلاحية . وكان تأميم الأرض كلها أمراً ضرورياً . لقد بيّن لينين أن التشتت في ملكية الأرض الفلاحية سواء المفتتة منها (المشاعية وأراضي العائلة المالكة)أو الخاصة (المستأجرة والمشتراة) هذا التشتت الناتج عن الروابط والعلاقات نصف القنية ، وضرورة نسف هـذه العلاقات البالية ، وتكييفها حسب الظروف الاقتصادية الجديدة « هما الأساس المادي لميل الفلاحين إلى تأميم الأراضي كافة في الدولة »[2] . يقـول لينين : ان مبعث هـذا الميل لم يكن « العادات والغرائز المشاعيـة » لدى الفلاحين، كما لم يكن بالطبع ، لأن الفلاح الروسي هو « مشاعي » و « معاد للتملك »[3] . إن طموح الفلاح إلى التأميم يكمن في إيجاد نوع واحد لاستثمار الأرض ، وشكل واحد في المساواة في الحقوق ، عند الحصول على الأرض ، والتصرف بها بعيداً عن أية اعتبارات طبقية .

---

١ — « منجزات الثورة السوفيتية خلال ٤٠ سنة في أرقام » . دار النشر الاحصائية الحكومية ، ١٩١٧ ، صفحة ١٤٧

٢ — ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣١ ، صفحة ٤٢٥

٣ — ف . إ . لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ١٦ ، صفحة ٢٤٦ ، ٣٧١ — ٣٧٢

إن الاسباب الداعية إلى تأميم الارض في الاتحاد السوفيتي لم توضح ، دائماً ، توضيحاً صحيحاً في المنشورات السوفيتية . وغالباً ما ارتبط سبب التأميم بضعف تقاليد الملكية الخاصة للأرض بين الفلاحين الروس . فيؤ كد «ي . ي كزادوييف» ، على سبيل المثال ، أن الفلاحين الروس اعتبروا الملكية الخاصة للأرض تعسفاً صارخاً ، ومن هنا تأتى رفضهم الاعتراف بالمبدأ المقدس « مبدأ الملكية الخاصة للأرض »[1] .

أما في بلدان الديمقراطية الشعبية الأوربية فقد تحققت التحولات الزراعية بدون تأميم الأرض كلها . ذلك لأن ملكية الأرض في هذه البلدان كانت قد تلاءمت ، منذ بعض الوقت ، مع الانتاج السلعي ، وأصبحت رأسمالية . وللقضاء على البقايا القليلة من العلاقات الاقطاعية (تأجير الأراضي للفلاحين بأجرة زهيدة)، ولاجتذاب الفلاحين الى جانب البروليتاريا المنتصرة، كان يكفي تمليك الفلاحين الأراضي المستأجرة من قبلهم . وقد أكد لينين على هذا الموضوع في « الخطوط العريضة للموضوعات المتعلقة بالمسألة الزراعية » المقدمة الى مؤتمر الكومنترن الثاني . فكتب يقول : على السلطة البروليتارية ألا تعمد الى الغاء الملكية الخاصة إلغاء سريعاً ، وتاماً ، في الدول الرأسمالية ، وعليها ، في جميع الأحوال ، أن تضمن للفلاح الصغير والمتوسط لا قطعة أرضه فحسب ، بل وتوسيع هذه الأرض لتشمل المساحة المستأجرة عادة (أي الغاء الريع العقاري)[2] . ومن الضروري أن يشعر الفلاحون بأن الثورة حسنت أحوالهم .

إن تأميم الأرض يعني الغاء الملكية الخاصة لها . إلا أن أية ملكية تنشأ نتيجة التأميم تتوقف على الطابع الذي تحمله الثورة ، وعلى الطبقة التي تحققه . لذلك يوجد خلاف جذري بين تأميم الأرض الذي تحققه كل من الثورة البورجوازية والثورة الاشتراكية . فتأميم الأرض يعني ، في ظل الثورة البورجوازية ، تحويل الملكية الخاصة للأرض الى ملكية عامة للطبقة البرجوازية تحت شكل ملكية الدولة . ويعني

---

١ — إ . إ . كزادوييف ، التأميم وتقسيم الارض « مسائل الاقتصاد السياسي » ، دار النشر التابعة لجامعة موسكو الحكومية . عام ١٩٦٠ ، صفحة ١٠٢

٢ — ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤١ ، صفحة ١٧٤

تأميم الأرض ، في ظل الثورة الاشتراكية ، إزالة الملكية الخاصة للأرض وإقامة شكل ملكية الشعب عامة .

لقد وضع حزب البلاشفة برنامج تأميم الأرض في فترة ثورة (١٩٠٥ — ١٩٠٧)، وفيما بعد ، في عام ١٩١٧ ، قدمه الحزب بمثابة مهمة عملية في المؤتمر السابع (نيسان) لحزب العمال الاشتراكي الديمقراطي (البلشفي) لعموم روسيا ، عندما طرحت قضية الانتقال الى الثورة الاشتراكية . فجاء في قرار المؤتمر ، أن الحزب يناضل من أجل مصادرة أراضي الاقطاعيين مصادرة تامة وسريعة ، من أجل نقل الأراضي كلها بسرعة الى أيدي الفلاحين المنظمين في مجالس نواب الفلاحين ، ويطالب بتأميم كافة الأراضي في الدولة . إن التأميم الذي « يعني نقل حق ملكية الأراضي الى أيدي الدولة ، إنما ينقل حق التصرف بالأرض إلى أيدي المؤسسات الديمقراطية المحلية »[١] . وقد طبقت ثورة أوكتوبر الاشتراكية هذا البرنامج منذ أيامها الأولى .

إن الجوهر الاقتصادي لملكية الأرض إنما يكمن في استئثار صاحب الأرض بالريع ، وفي حق التصرف بالأرض . ولدى الغاء الملكية الخاصة للأرض ينتقل حق نيل الريع العقاري والتصرف بالأرض إلى الدولة[٢]. وبهذه الصورة حوّل تأميم الأرض جزءاً من المنتوج الزراعي — الريع العقاري — إلى منتوج للشعب كله .

إن الغاء الملكية الخاصة للأرض يتم بطرق مختلفة . ففي الاتحاد السوفيتي ألغى مرسوم الأرض كل ملكية خاصة لها . وفي بلدان الديمقراطية الشعبية لم تلغ الا الملكية الخاصة الكبيرة ، واستخدم جزء من الأراضي المصادرة لتنظيم مزارع الدولة — ونقل الجزء الآخر الى ملكية العمال الزراعيين والفلاحين . وهكذا لم يحافظ فقط على ملكية أراضي الفلاحين ، بل ووسّعت أيضاً . كما تعرضت أيضاً لتغيرات جوهرية إذ حدد سقف أعلى لملكية الأرض ، كما منع بيع وشراء الأراضي الموزعة ، وضيق

---

١ — « الحزب الشيوعي السوفيتي في قرارات المؤتمرات والاجتماعات الموسعة للجنة المركزية » ، الجزء الاول ، دار نشر الادب الحكومي ١٩٥٤ ، صفحة ٣٤١

٢ — ف . إ . لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢١ ، صفحة ٤٠٥

على تأجير الارض بصورة شديدة (كما في الاتحاد السوفيتي) . ان الغاء ملكية الارض الخاصة النهائي ، يجري في هذه البلدان مع عملية انشاء المزارع التعاونية وتطويرها .

٢ ـ تنفيذ مرسوم لينين حول الارض :

قضى مرسوم الأرض ، الذي صاغه لينين ، بمصادرة أراضي الاقطاعيين ، والغاء الملكية الخاصة للأرض . وتضمن هذا المرسوم « التوصية الفلاحية » الموضوعة على أساس ٢٤٢ توصية فلاحية محلية . إن إدخال التوصية في مرسوم الارض يظهر ، أن البلاشفة أخذوا ، بعين الاعتبار ، فكرة جماهير الفلاحين ، الواسعة . فإلى جانب الغاء الملكية الخاصة للأرض تضمنت التوصية مطلب توزيع الارض توزيعاً متساوياً على الفلاحين من أجل استثمارها ، وذلك وفق معدلات معينة . إن الحزب البلشفي أخذ بمبدأ التوزيع المتساوي للأرض المؤممة ، كمبدأ ضروري ، في وضع تاريخي ملموس معين ، على أساس التحليل العميق للظروف الاقتصادية ، وتوزيع القوى الطبقية في الوطن .

لقد أبان لينين والبلاشفة ، في ذلك الوقت ، أن مبدأ التساوي في التصرف بالأرض ليس مبدأ اشتراكياً ، وهو لا ينقذ الفلاحين الشغيلة من العوز والفاقة ، والمخرج الوحيد هو في تنظيم استثمار الارض جماعياً .

كان التأميم أساس مرسوم الأرض ، وهو يحدد طابع توزيعها . « فلا يجوز توزيع « ملك الشعب » وفقاً لمبدأ الامتيازات أو الثروة ، إذ أن الأرض انتقلت إلى الفلاحين لا كملكية لهم ، بل وضعت تحت تصرفهم بدون مقابل .

لقد جرى تطبيق مرسوم الارض في ظروف صراع طبقي حاد في الاتجاهات التالية :

أولاً ـ فقد جرى في ظروف نضال جميع الفلاحين في سبيل الحصول على أراضي الاقطاعيين ، وكبار الملاكين العقاريين الآخرين . وامتزج هذا النضال بنضال الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء من أجل السلطة ومن أجل الثورة الاشتراكية . وقد أدرك أعداء الاشتراكية أن قوة السوفيات تكمن في تحالف الطبقة العاملة مع الفلاحين ، هذا التحالف الذي

يتعزز بالتحويلات الزراعية . وحاول ايديولوجيو البورجوازية ، والاشتراكيون الثوريون ، والمناشفة ، أن يسفهوا التدابير الزراعية التي قامت بها السلطة السوفيتية ، زاعمين أن هذه التدابير ستؤدي إلى دمار الزراعة [1]. لقد ناضل الفلاحون في جبهة واحدة من أجل توزيع الاراضي المصادرة. حتى أن الكولاك قاموا ، من أجل صرف انتباه الفقراء عن أراضيهم، بدعاية واسعة من أجل تقسيم أراضي الاقطاعيين ، كما نشطوا ضد تنظيم السوفخوزات والكولخوزات على هذه الاراضي المصادرة . لقد استولى الكولاك على قسم من أراضي الاقطاعيين ، وعلى الآلات الكبيرة والمواشي المقتناة من أجل تشغيلها في الارض ومن أجل نسلها وانتاجها . وعندما وصف لينين اتجاه النضال الطبقي هذا في الريف قال : « كان الوضع في البداية قائماً على اندفاع هجوم الفلاحين جميعاً ضد سلطة الاقطاعيين . فسار المعدمون والكولاك معاً ضد الاقطاعيين رغم أن لكل منها مصالحه المختلفة : كان هدف الكولاك أخذ أرض الاقطاعيين وتطوير استثماراتهم عليها »[2] .

ثانياً — وفي ظروف النضال بين بعض الفئات الاقتصادية والاجتماعية من الفلاحين من أجل توزيع الأراضي الخاصة المصادرة . لقد حدد هذا الاتجاه النضالي قضية : من سينال الارض ، (هل هم الذين لايملكون أرضاً ، أو الذين يملكون أرضاً صغيرة ، أو الذين يملكون مواشي وأدوات وبذار) وعلى أي أساس حددت وحدة التوزيع (أعلى أساس عدد أفراد العائلة أو المواشي أو الادوات أو عدد القادرين على العمل) . لقد تحدد طابع توزيع الاراضي التي كانت تشكل ملكية خاصة ، كثيراً بالاشخاص القائمين على ادارة السوفيتيات المحلية والمؤسسات الزراعية. وقد أشار لينين إلى أنه أثناء توزيع

---

١ ـ لقد تهجم ماسلوف وتسايانوف ولتيشونكو وغيرهم على التحولات الزراعية بشكل عام لاذع ، وقام بهذا الدور كاوتسكي ، وقد قال لينين عن كتاب ماسلوف بأنه « كتيب برجوازي فظيع للغاية » . (المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٥ ، صفحة ١٠٤) . كما كتب عن كتاب كاوتسكي ، بأنه « خنوع أمام البورجوازية » (المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٧ ، صفحة ٣٢٨) .

٢ ـ ف . إ . لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٧ ، صفحة ٣٢٨

أراضي الاقطاعيين « ظهرت بين الفقراء والكولاك مصالح ومطامح مختلفة »[1] .

ثالثاً — وفي ظروف نضال الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً ، والذين يملكون أرضاً صغيرة ، ضد فئة الكولاك التي كانت تملك أراضي واسعة . كان هذا النضال موجهاً ، كما أشار لينين ، ضد انتفاع الكولاك من التحول الزراعي العظيم . وكانت لجان الفقراء تعتبر أركان حرب الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً ، والذين كانوا يملكون أرضاً صغيرة ، في النضال ضد الكولاك .

هذا ولم ينته النضال باقرار مرسوم الارض ، وإنما ابتدأ به ، من أجل حل المسألة الزراعية في صالح الفلاحين الفقراء ، في صالح الثورة الاشتراكية .

لقد قام الحزب البلشفي بعمل جبار لتوضيح المرسوم اللينيني أمام جماهير الفلاحين . وأعيد طبع المرسوم بكميات طائلة وزعت في القرى ، حيث توجه المحرضون من العمال والفلاحين والبحارة لشرحه والدعاية له .

وفي أشهر شتاء (١٩١٧ — ١٩١٨) قامت المجالس والهيئات الزراعية في الريف . وجرى تحضير قوي لتوزيع الاراضي ، ووضعت قوائم المحتاجين وغير ذلك . وفي معظم المقاطعات قيدت ممتلكات الاقطاعيين في السجل ، وعُيّن المفوضون على الممتلكات ، وأقيمت الحراسة عليها . وحدثت بعض الحالات التي تسلم فيها الاقطاعيون مؤقتاً ، الممتلكات المسجلة لقاء وصل .

لقد أبدت بعض لجان الاراضي عدم يقظة وخمولاً ، كما قام بعضها الآخر بعمليات التخريب ، فانتهز الاقطاعيون هذا الواقع ، وعملوا في بعض الحالات ، على بيع أو تأجير المواشي والادوات . وعندما كان الفلاحون يرون خمول الهيئات الزراعية ، وتبديد الملكية من قبل الاقطاعي ، كانوا يقومون بتوزيع الارض بطريق الاكراه . وغالباً ما كان الكولاك مبادرين الى التقسيم بعد استيلائهم على مواشي الاقطاعيين وأدواتهم الزراعية . ولم تنج بعض الاموال من التحطيم . وهكذا ففي مقاطعة تفيرسكي دمر الكولاك ٣٣ عقاراً من أصل ٢١٢٠ عقاراً اقطاعياً ، وابتاعوا من

---

٢ — المرجع ذاته

الاقطاعيين المواشي والادوات في ١٤ قرية ، وفي ٢٨ قرية استأجروا الأدوات استئجاراً [١] . وغالبـاً ما كانت السوفيات المحلية تلزم الكولاك باعادة الممتلكات التي وضعوا يدهم عليها [٢] .

إن نسبة القوى الطبقية في الريف هي التي حددت شكل توزيع الممتلكات الاقطاعية فيه . وفي هذه المرحلة من التقسيم تمكن الكولاك ، لا الاحتفاظ بآلاتهم ومعداتهم ومواشيهم فحسب ، بل ومضاعفتها ، أحياناً ، على حساب الممتلكات الاقطاعية . كما نظمت ، في بعض الاقضية والنواحي ، مختلف أشكال الاستخدام ، الاجتماعي لمواشي وأدوات الاقطاعيين : كاعطائها للسوفخوزات المنظمة ولمراكز تربية الخيول الحكومية ، وللمشاتل ، ولمختلف المؤسسات (كالمدارس والمستشفيات وغيرها) ، وكذلك للاستثمارات الجماعية ، وأقيمت مراكز تأجير الآلات وتربية المواشي . وفي بعض النواحي وزعت أدوات ومواشي الاقطاعيين على الفلاحين الفقراء ، كما بيعت في بعض الاحيان ، بالمزاد العلني . وهكذا كان قسم كبير من الأدوات والمواشي يقع في هذه الحالات في أيدي الكولاك .

لقد جرى تقسيم الارض على مراحل ، وتميز بصفات خاصة ، في بعض المناطق . فخلال تنفيذ مرسوم الارض ، في المناطق الوسطى من جمهورية روسيا الاتحادية ، يمكن تمييز مرحلتين : الأولى قبل تنظيم لجان الفلاحين الفقراء (حزيران ١٩١٨) ، عندما جرى ، من حيث العموم ، توزيع أراضي الاقطاعيين . والثانية ـ كانت في عهد لجان الفلاحين الفقراء ، عندما جرى ، بشكل أساسي ، توزيع أراضي الكولاك . واستمر التقسيم المتساوي للأراضي حتى بعد انضمام لجان الفقراء مع السوفيات . وفي أعقاب التقسيم جرى نزع جزئي لملكية الكولاك ، وانتهى تقسيم أراضي الاقطاعيين .

---

١ ـ ف . أ . كرainوف ، لجان الفقراء وتنفيذ « مرسوم الارض » اللينيني في مقاطعة تفيرسكي ، « مذكرات معهد التربية الحكومي (كالينين) العلمية » الاصدار ٢٣ ، كالنين ، ١٩٥٧ ، صفحة ٦٤

٢ ـ انظر « في تاريخ تنفيذ مرسوم لينين » . « الارشيف الاحمر » ١٩٣٨ ، العدد ٤ ـ ٥ ، صفحة ٣٤ ـ ٤٩

ونتيجة للتدخل الخارجي والحرب الأهلية ، اندمجت ، في بعض الجمهوريات (في أوكرانيا وروسيا البيضاء وما وراء القفقاس) ، وكذلك في بعض المناطق (في سيبريا والشرق الأقصى على سبيل المثال) ، وفي بعض الجمهوريات ذات الاستقلال الذاتي مثل الفولغا والقفقاس الشمالي ، هاتان المرحلتان من تقسيم الاراضي (مرحلة تقسيم أراضي الاقطاعيين ومرحلة تقسيم أراضي الكولاك) ، مؤقتاً ، في مرحلة واحدة .

إن دراسة قضية الأراضي الموزعة في مختلف المراحل ، ومعرفة الفئات الفلاحية التي استفادت منها ، وكيف وعلى أي مبدأ جرى توزيع الاراضي هي هامة للغاية . إن المنشورات التاريخية تقوم تقويماً متبايناً طابع توزيع الاراضي في مختلف المراحل[1] . وسوف نعتمد،أثناء دراسة توزيع،الاراضي على المصادر الرسمية . لهذا ، فمن أجل تمييز تقسيم الاراضي في المرحلة الاولى سنستخدم ثلاثة كراريس صادرة عن اللجنة الشعبية لتقسيم الاراضي في جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية[2] ، التي تستند إلى محاضر تقسيم الاراضي في أكثر من ٣٠ مقاطعة قبل قيام لجان الفقراء ،

---

١ - يذهب ، ف . ن . افيريف وهو واضع مجلدين من وثائق « لجان الفقراء » الى أن مهمة القضاء على الملكية الكولاكية قد حلت قبل مرحلة الثورة التي قامت فيها « لجان الفقراء » ، كما يذهب الى أن مسألة ملكية الكولاك في نشاط لجان الفقراء « لم تشغل حيزاً جوهرياً » . (« لجان الفقراء » المجلد ١ ،موسكو—لينينغراد ١٩٣٣ صفحة ٣٢) . كما يأخذ بالرأي ذاته « ف . غيراسجوف (تاريخ الاتحاد السوفيتي ، ١٩٦٥ ، المجلد ١ ، صفحة ٩٤ - ١٠٣ - واضع مجموعة وثائق « لجان الفقراء في جمهورية روسيا الاتحادية » . ويؤكد ا . ف . شستاكوف ، على العكس ، أن « لجان الفقراء نزعت من الكولاك لا الادوات فحسب، وانما الارض أيضاً » ، (« لجان الفقراء في جمهورية روسيا الاتحادية » . موسكو ١٩٣٣ ، صفحة ٢٨)

٢ - « أراضي مالكين خاصين أثناء النزع » (م ١٩١٩ ؛ « قوام الارض الموزعة على السكان » (موسكو ١٩١٩) ؛ « نظام توزيع الاراضي » (م ١٩١٩) ؛ حضر الكراريس بيرشين (حالياً أكاديمي في أكاديمية العلوم في جمهورية أوكراينا) . دخلت موضوعاتها الاساسية في كتاب بيرشين « الثورة الزراعية في روسيا » ، الكتاب الثاني ، دار « العلم » ١٩٦٦ ، صفحة ٢٢١ - ٣٣٨)

أما في المرحلة الثانية (مرحلة وجود لجان الفقراء) ـ فسنعتمد قرارات الحكومة السوفيتية وما كان موجوداً في حوزة اللجان الشعبية لتقسيم الارض .

تكوّن صندوق الاراضي الذي خضع للتقسيم ، في المرحلة الاولى ، وفقاً لمحاضر التقسيم ، من أراضي الاقطاعيين والأديرة والكنائس وغيرها من الاراضي . ولكنه لم يشمل الاراضي الموزعة على الفلاحين ، ونادراً جداً ما تضمن الاراضي المؤجرة والمباعة للفلاحين . وبالتالي فإن أراضي الفلاحين في هذه المرحلة من تقسيم الاراضي [1] لم تخضع للتوزيع . واذا كان ينال من الاراضي الكولاكية ، فان هذا النيل ، على قلته ، كان على حساب الاراضي المؤجرة والمباعة فقط .

لقد حصل على الارض السكان الزراعيون الذين كانوا يعملون في الزراعة قبل ثورة شباط عام ١٩١٧ . وفي أغلب الاحيان لم يدخل في عداد الاراضي القابلة للتقسيم « الاستثمارات التي لم تعد قائمة » و « أراضي المصانع والمعامل » . وكانت الافضلية عند توزيع الارض لهؤلاء الذين يستطيعون عملياً ، آنذاك ، في عامي ١٩١٨ - ١٩١٩ ، استثمارها « بعملهم الخاص » ، ولمن يملك كمية كافية من الادوات الحية والجامدة الضرورية [2] » . وهكذا لم يتمكن الفلاحون الذين لا يملكون أرضاً أو يملكون أرضاً صغيرة من أن يكونوا ، في الغالب ، في عداد الحاصلين الأوائل على الارض . وانتقل قسم هام من الاراضي الى المزارع التي كانت تملك المواشي والأدوات لزراعة الأرض . هذا هو الشكل الاجتماعي لتقسيم الأرض في المرحلة الاولى .

وقد اتسم التوزيع الجغرافي للأراضي بما يلي : لم يطبق توزيع الأراضي بين المقاطعات بشكل عام . « أما التوزيع المتساوي للأرض بين الاقضية فيمكن القول بأنه كان نادراً ولم يحدث الا في الحالات الاستثنائية » . وكان توزيع الأرض في كل قضاء يتم بصورة مستقلة ، وبغض النظر

---

١ ـ انظر « مالكين خاصين أثناء النزع » موسكو ، ١٩١٩ ، صفحة ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٧

٢ ـ « قوام الارض الموزعة على السكان » موسكو ، ١٩١٩ ، صفحة ٧ ـ ٨ ، ١٨ ـ ١٩ ، ي أ . كيريلوف ، لمحات في النظام الزراعي في ثلاث سنوات من الثورة (أعوام ١٩١٧ ـ ١٩٢٠) ، ١٩٢٢ ، صفحة ٩٣

عن الاقضية الأخرى[1] ». وقد وزعت الأراضي بين النواحي في حالات قليلة، وبشكل أساسي بقيت حدود الأراضي في النواحي على ما كانت عليه، وبقي استخدام الجمعيات الزراعية للأراضي « حسب التدابير القديمة » بصورة تامة، أو احتفظت، في نهاية المطاف، بأراضيها الموزعة[2]. هكذا كان الأسلوب الأساسي لتوزيع الارض هو ضمها الى الارض الموزعة فعلياً.

لقد وضعت معدلات توزيع الارض لكل حالة، انطلاقاً من الظروف الواقعية لصندوق الارض في الجمعية الزراعية والقرية والتجمع السكني وبقيت العزبات واستثمارات الأخشاب دون أن تمس، وغالباً ما كانت توضع في عداد المزارع التي لم تخضع للتقسيم.

هذا واتسمت المرحلة الثانية من تقسيم الاراضي بنشاط الفلاحين الفقراء[3]. لقد وصف لينين نشاطها بقوله: « ... نحن نرى أن الفقراء ينتظمون كيلا يسمحوا للكولاك بالاستيلاء على الاراضي المصادرة. ان السلطة السوفيتية عندنا تقدم المساعدة للجان الفقراء « وللجان المماثلة في أوكراينا »[4]. وقد لعبت لجان الفقراء دوراً كبيراً في اعادة توزيع الاراضي المصادرة، وفي مصادرة الاراضي الزائدة، والمواد الغذائية والأدوات الزراعية من الكولاك، نظراً لكون هذه اللجان عماد ديكتاتورية البروليتاريا في الريف.

لقد شمل التقسيم أراضي الفلاحين الموزعة، والاراضي المشتراة والمؤجرة، كما طرأ التغيير حتى على طابع التقسيم: فطبق في صالح الفئات الفقيرة والضعيفة في الريف.

---

١ – «نظام توزيع الاراضي » م، ١٩١٩ – صفحة ٢ – ٣

٢ – المرجع ذاته، صفحة ٩ – ١١

٣ – تذكر نصوص واقعية كثيرة حول نشاط لجان الفقراء الخاصة بتوزيع الاراضي في مختلف الاقضية والنواحي في كتاب بيرشين «الثورة الزراعية في روسيا» الكتاب الثاني صفحة ١٩١ – ٤١٧

٤ – ف. إ. لينين. المؤلفات الكاملة. المجلد ٤٣، صفحة ١٥٦

ومن أجل إزالة « الاجحاف الواضح في التوزيـع الجاري للأرض بين بعض المزارعين » استمر هذا التقسيم حتى الى ما بعد اتحاد لجان الفقراء بالسوفيتيات ، حين صودرت من بعض المزارعين « المساحات الزائدة عن معدل العمل، والتي كانت وما تزال تحت تصرفهم[1] » .
إن قرار اللجنة التنفيذية المركزية الاتحادية ومجلس مفوضي الشعب الصادر في ١٧/٥/١٩٢٠ [2] أوقف إعادة التوزيـع هذه للأرض .

وفي نهاية المرحلة الثانية من التقسيم حصل الفلاحون الفقراء والمتوسطون على ٥٠ مليون هكتار من أراضي الكولاك ، بالاضافة الى توزيـع ١٧٦٦و١ مليون ديسياتين من أراضي الاقطاعيين ، التي لم تكن قد وزعت بعد [3] .

في أعقاب ثورة أوكتوبر ، وتطبيق مرسوم لينين عن الأرض حصل الفلاحون ، بالاضافة الى الاراضي التي كانوا يمتلكونها قبل الثورة ، على ١٥٠ مليون هكتار من الاراضي مجاناً . لقد وزعت الارض بشكل أقرب ما يكون الى المساواة ، وتضاءل الفارق بين كبار وصغار مالكي الاراضي من الفلاحين . وتملك بعض الارض كثير من الفلاحين المعدمين الذين لا أرض لهم . لقد جرى تقارب مستويات الفلاحين في الميادين الاقتصادية والاجتماعية . وتخلص الفلاحون من الديون الاسطورية التي كانت عليهم للبنك العقاري ، والمقدرة بـ ١٣٩٣ مليون روبل ذهبي سنوياً ، ومن مبالغ الدفعات السنوية ثمناً للأراضي المشتراة المقدرة بـ ٢١٥ مليون روبل ، ومن أجور

---

١ ـ (مجموعة وثائق وقرارات مفوضية الشعب لشؤون الزراعة) ١٩١٧-١٩٢٠ موسكو ، صفحة ١١٢،١١٣،١٦٣،١٦٤

٢ ـ المرجع ذاته ، صفحة ١٦٩

٣ ـ (الزراعة في روسيا السوفيتية) مجموعة مواد قدمت الى مؤتمر السوفيتيات موسكو ، ١٩١٩ صفحة ١٥ .عند تقسيم الاراضي ، في ربيع عام ١٩١٨ . وزعت على الاقطاعيين الصغار الارض حسب معدلات موضوعة . ولكن كما أظهرت تجربة السنوات السبع ، عمد كثير من الاقطاعيين الى استخدام العمل المأجور في الاراضي الباقية لهم ، لذلك اتخذت الحكومة السوفيتية في ٢٠ آذار ١٩٢٥ ،قرارا بحرمان هؤلاء الاقطاعيين من الارض، وابعادهم الى سيبيريا والاورال (مجلة اورال ـ سيبريا ١٩٢٥، العدد ٢١ ، صفحة ١٣٦) . كان المحرومون ، حسب الاحصاءات المعطاة ، ١٠٧٥٦ ملاك عقاري سابق ، أبعد منهم ٤١١٢ ؛ نزعت الدولة منهم ٣٨٦٠٠ هـ من الارض .

الاراضي البالغة / ٥٢٥ / مليون روبل ذهبي كل عام . هكذا حصل الفلاحون على الارض لا مجاناً فحسب ، بل وخالصة من كل التزام أيضاً الامر الذي حسن ، للغاية ، وضع الفلاحين المادي وزاد منَ اهتمامهم بزراعة الارض .

٣ ـ قانونيات وخصائص تنفيذ الثورة الزراعية :

تظهر تجربة البناء الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي ، وبلدان الديمقراطية الشعبية في أوربا وآسيا ، بوضوح ، أن التحولات الزراعية التي تهدف ، بصورة رئيسية، إلى إزالة بقايا ملكية الارض الاقطاعية ـ القنية ، والتقييد الجزئي لتملك الارض الرأسمالي[1] ، تخرج عن نطاق تلك الاطر ، وتصبح مرحلة تحضيرية للتحولات الاشتراكية في الريف .

إن دور بقايا الملكية الاقطاعيه وأهمية الاستثمارات الفلاحية الصغيرة ، في الانتاج الزراعي ، وبالتالي ، وضع القوى الطبقية في ريف مختلف البلدان التي تحقق الثورة ، هما أمران متباينان ، وهذان الامران المتباينان يوجدان أشكالا وخصائص لتنفيذ التحولات الزراعية ، مختلفة .

إن التحولات الزراعية ، باعتبارها مرحلة ضرورية للثورة الاشتراكية ، تتمتع بجملة من القانونيات الداخلية الخاصة بها . وان تحليل التحولات الزراعية في الاتحاد السوفيتي ، وفي بلدان الديمقراطية الشعبية ، ليبين لنا القانونيات الأساسية التالية : أولاً ـ تقسيم الأرض وإعطاءها للفلاحين على سبيل التصرف أو التمليك . ثانياً ـ نشوء الاقتصاد الاشتراكي في الريف في مرحلة تنفيذ التحولات الزراعية . كما يؤدي تقسيم الارض الى القضاء على بقايا الملكية الاقطاعية ـ القنية . إن إقامة الاستثمارات الاشتراكية يدل على أن المقدمات المادية والاجتماعية لتنظيم هذه الاستثمارات قائمة أيضاً في الزراعة .

---

١ ـ ان الزعم القائل ، بأن التوزيع المتساوي طبق في مزارع الكولاك والفلاحين المتوسطين معاً ، وهو أمر شرعي تماماً » هو غير صحيح (تاريخ الاتحاد السوفيتي ١٩٦٥ ، العدد الاول ، صفحة ١٠٢) . ان هذه الموضوعة المتعلقة بنزع ملكية المتوسطين لا يجمعها والواقع أي جامع .

في البلدان التي تكون فيها العلاقات نصف القنية قوية في الارض ، ويسود فيها الانتاج الفلاحي الصغير ، يرتدي توزيع الاراضي على الفلاحين ، سواء للتصرف (أو التملك) أهمية جوهرية . فتعطى الارض ، بصورة أساسية ، للفلاح الذي يمتلك أرضاً صغيرة وتبقى المزارع الاشتراكية قليلة الانتشار . وعلى العكس إذا كانت الارض موجهة نحو الانتاج السلعي - فان قسماً صغيراً جداً من الارض هو الذي يوزع على الفلاحين ، في حين توزع الارض بشكل أساسي على العمال الزراعيين . وهكذا فان قسماً كبيراً من الاراضي الموزعة يعطي للاستثمارات الاشتراكية المنظمة .

ففي بولونيا ونتيجة للاصلاحات الزراعية ، ازداد تصرف الفلاحين بالاراضي (لا سيا الاراضي الجديدة) وسطياً ٤ ه للاستثمارة (أي ضعف ما كان في السابق) وفي هنغاريا ازداد ٠،٧ ه (أي مقدار ٣٦،٨ ٪) للاستثمارة ، وفي رومانيا بلغت الزيادة ٠،٤ ه (أي ١٣ ٪) ، وفي تشيكوسلوفاكيا - ٠،٢ ه (أي ٥،٣ ٪) للاستثمارة . وهكذا فان الاراضي التي وزعت في بلدان الديمقراطية الشعبية الاوربية، باستثناء بولونيا ، تشكل قسماً من صندوق الاراضي ، أصغر مما جرى في الاتحاد السوفيتي .

أما في بلدان الديمقراطية الشعبية في آسيا فقد اتسم تقسيم الاراضي بالمعطيات التالية : ففي أعقاب الاصلاح الزراعي في الصين كان ، حتى طلائع عام ١٩٥٣ ،قدحصل ٣٠٠ مليون فلاح على الارض ، موزعاً عليهم ٤٦،٦ مليون ه . . وخلال سير عملية الاصلاح الزراعي في فيتنام ، حوالي ٩٠٠ ألف ه من الارض ووزع من الاراضي ما قدر بمليوني هكتار (٧٥ ٪) على الاستثمارات الفلاحية [١] .

إن الصفة المميزة للاصلاح الزراعي في بلدان الديمقراطية الشعبية في آسيا ، هي أنه تحقق ، بصورة أساسية ،عن طريق اقتسام الارض وساهم القسم الساحق من السكان

---

١ - يا . إ . بيكير ، التحول الاشتراكي في الزراعة . دار نشر « المدرسة العليا » ١٩٦٢ ، صفحة ٦٨ (القانونيات العامة وخصائص الانتقال الى الاشتراكية في البلدان المختلفة) . دار النشر الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦٢ ، صفحة ١٨٤

الزراعيين في اقتسام الاراضي وان قطع الاراضي الخاصة بالفلاحين لم تزدد كثيراً .

عندما عالج لينين مسألة اقتسام الارض بعد انتصار الثورة الاشتراكية ، أشار إلى أنه « نظراً لتخلف روسيا ، الاقتصادي فقد جرى توزيع هذه الاراضي فيها في صالح الفلاحين ، باستثناء القليل منها الذي بقي لما يسمى « بالمزارع السوفيتية » . أما بالنسبة الى البلدان الرأسمالية الاكثر تطوراً فقد رأى لينين « أن من الافضل الاحتفاظ بالمؤسسات الزراعية الضخمة وادارتها على طراز « المزرعة السوفيتية » التي عرفتها روسيا [1] .

ثم إن تقسيم الأراضي في بعض جمهوريات ومناطق الوطن السوفيتي وفي المناطق القومية البعيدة بشكل خاص اتخذ أشكالاً عديدة لتباين أشكال ملكية الأرض وطرق إدارة الاقتصاد في كل منها .

لقد تميزت العلاقات الزراعية في جمهوريات آسيا الوسطى ، وكازاخستان ، بميزة خاصة . كانت الزراعة فيها أكثر سلعية . فإذا كانت السلعية الزراعية ، في روسيا الأوربية ، في عامي ١٩١٣ - ١٩١٤ تكون ٢٦،٢ ٪ ، فإنها بلغت في أراضي أوزبكستان ١٥ و٥٥٪ [2] إلا أن هذه النسبة العالية من السلعية لم ترتكز ، من حيث الأساس ، على الاستثمارة الضخمة بل على استثمار السكان المحرومين من الأرض والمواشي ، وفق طرق الاستثمار السابقة للرأسمالية .

ونتيجة لنهب الأرض المزدوج - من جانب الارستقراطية القبلية المحلية أولاً ، (الأمراء ، الخانات ، البكوات وأشباههم) والقيصرية الروسية ثانياً ، (إقتطاع أراضي لموظفي القيصر والسكان المستوطنين) - جرد عدد كبير من السكان الأصليين من الأرض ، وتحولوا إلى مستأجرين صغار لها . في حين كان البكوات ، الذين يشكلون ٢ - ٧ ٪ من السكان ، يملكون مايقرب من نصف

١ - ف. إ. لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤١ ، ص ١٧٧

٢ - « تقرير عن تطبيق اصلاح الاراضي والري في مناطق سمرقند وقرغيزيا وطشقند » طشقند ١٩٢٧ ، ص ١٣

الأراضي الجيدة . أما في ميدان تربية المواشي بشكل متنقل ، وهو أقدم فروع الاقتصاد في كازاخستان وقرغيزيا ، فإن القسم الأعظم من السكان كان محروماً من المواشي ، وكان يعمل لدى كبار مربي الماشية . كان مربو المواشي فيقرغيزيا يشكلون أقل من ٥٪ من السكان الزراعيين ، فيحين كانوا يملكون ٥٥٪ من الأرض ، و٦٥٪ من المواشي [١] .

لقد جرت التحولات الزراعية في كازاخستان ، وآسيا الوسطى ، على مرحلتين : في المرحلة الأولى (١٩١٧ – ١٩٢٢) تحررت ملكية الأرض ، بصورة أساسية ، من العلاقات الاستعمارية ، عن طريق انتقال الأراضي المصادرة من قبل القيصرية إلى السكان المحليين . فبلغ مجموع ماصفي في تركستان (مناطق جيتسويك ،سيرداريىنسك، فرغانا ، وتركمانيا) ٨٫١ آلاف استمارة هاجر أصحابها وانتقل إلى السكان المحليين ٢٣٢٫٨ ألف ديسياتين من الأراضي .

وفي المرحلة الثانية ، تمت إعادة توزيع الأراضي عن طريق الاصلاحات الزراعية والمائية في أعوام ١٩٢٥ – ١٩٢٨ . فصفيت الاستثمارات ذات النمط الاقطاعي واستثمارات برجوازية المدينة التجارية (صودرت منهم الأرض والمواشي والأدوات الزراعية) وحددت الاستثمارات ذات النمط الكولاكي (صودر منها الفائض من الأرض عن المعدل المقرر ، أما فائض المواشي والأدوات فقد اشتريت منهم) . ووزعت الأرض والمواشي والأدوات على الفلاحين الذين لايملكون أرضاً أو الذين يملكون أرضاً صغيرة .

ونتيجة الاصلاحات في ميدان الأرض والري بين أعوام ١٩٢٥ – ١٩٢٧ في أوزبكستان صودرت أراضي ٢٣٩٤١ استثمارة ، من بينها ١٣٤٧ استثمارة من الطراز

---

١ — ا. أروزبابيف ، ك. جونوشايف وس . منصور خوجايف . اقتصاد قرغيزيا في فترة ثورة اوكتوبر والحرب الاهلية وحرب التدخل الاجنبي(١٩١٧—١٩٢٠) فرونزه ١٩١٢ ص ٢٠ و ٢٨ ؛ غ ريزايف وصف موجز الاصلاح الزراعي والري في أوزبكستان . طشقند ١٩٤٧ ص ٨

الاقطاعي ، ١٢٩٦ استثمارة يملكها كبار التجار و٢١٢٩٨ استثمارة ذات مساحات واسعة . فبلغت الأراضي المنزوعة ٢٢٨٫٤ ألف هـ . ووزعت الأرض على ٦٦ ألف عائلة لاتملك أرضاً أو تملك بعض الأرض . كما صفيت في كازاخستان حوالي ٧٠٠ استثمارة من ذوات الأنماط القديمة ، وصودر حوالي ١٤٥ ألف رأس ماشية . كما وزع على العائلات الفقيرة والمتوسطة ١٫٣٦٠ مليون هـ من المراعي و ١٫٢٥٠ مليون هـ من الأراضي المحروثة و ٨٤٫٣ ألف رأس من المواشي[1] .

لقد لعب اتحاد « كوشجي » (اتحاد الفلاحين الذين لايملكون أرضاً ، والذين يملكون أرضاً صغيرة) دوراً هاماً في تحقيق التحولات الزراعية في كازاخستان وجمهوريات آسيا الوسطى في كلتا المرحلتين .

أما خاصة التحولات الزراعية في أوكرانيا ، فتنحصر في عدم وجود مرحلتين كما هو الحال في أراضي القسم الأوربي من جمهورية روسيا الاتحادية أو جمهوريات آسيا الوسطى وكازاخستان . ففيها حدثت في وقت واحد ، تصفية الملكية الاقطاعية وتحديد ملكية الكولاك . كما لعبت دوراً هاماً في تحقيقها لجان الأراضي التي شكلت وفق قانون الحكومة الأوكرايينية في ١٩ أيار ١٩٢٠ .

كانت الأراضي ذات التملك الخاص ، في أوكرانيا ، قبل الثورة، تشكل ١٦ مليون ديسياتين من أصل ٤٤ مليوناً . فكان الكولاك يملكون ١٣ مليون ديسياتين من الأراضي (حوالي ٥٠٠ ألف استثمارة في حين كان ٤ ملايين عائلة فلاحية لا تملك

---

٢ - (اوزبكستان السوفيتية في ٤٠ سنة) ، المجموعة الاحصائية ، طشقند ١٩٦٤ ص ١٩١ . هناك دراسة أكثر تفصيلا للعلاقات الزراعية في كازاخستان وآسيا الوسطى في المؤلفات : (بحـات في تاريخ الاقتصاد الوطني لجمهورية كازاخستان السوفيتية) (المجلد ١ ، ألما - آتا ، ١٩٥٩) ؛ هـ . ب جمالوف . المقدمات الاقتصادية الاجتماعية للكلخزة الكثيفة في زراعة أوزبكستان (طشقند ١٩٥٠) ؛ م . جونوسوف . حول طريق التطور اللارأسمالي لشعب قرغيزيا الى الاشتراكية . (فرونزة ١٩٥٨) ؛ ف . ن . ياكوفتسيفسكي . العلاقات الزراعية في الاتحاد السوفيتي في فترة بناء الاشتراكية (دار « العلم » ١٩٦١) ؛ غ . ف . داخشليفر . التحولات الاقتصادية والاجتماعية في قرى كازاخستان (ألما - آتا ١٩٦٥)

غير ١٥ مليون ديسياتين من الأراضي ، وكان ١٥٫٨ ٪ من استثمارات الفلاحين تفتقر إلى البذار ، و ٤٥٪ من الفلاحين لايملكون الخيول[١]. وقد وضعت السلطةالسوفيتية تحت تصرف فلاحي أوكرابنيا ما يقرب من ١٥ مليون ديسياتين من الأراضي ، و ٦٠٠ ألف رأس خيل و ٨٠٠ ألف رأس ماشية من ذوات القرون الكبيرة . كما نزع من الكولاك مايقرب من٨ ملايين ديسياتين من الأراضي ، ومليونا رأس ماشية من ذوات القرون الكبيرة ومن الخيول ، وزعت على الفلاحين الفقراء . كما حصل على الأرض أكثر من مليوني فلاح (٢٫١) معدم أو يملك بعض الأرض[٢] . إلا أنه جرى فيأوكرابنيا ، كما أشار لينين ، انتزاع ملكية الكولاك بشكل أضعف مما جرى في روسيا الاتحادية .

وفيبيلوروسيا ، حيث سادت ملكية الأرض ، الاقطاعية ، في أواسط عام١٩١٧ (في ٢٣ قضاء من القسم الشرقي) كان الفلاحون الذين يشكلون القسم الساحق من سكان الريف فيالجمهورية لايملكون سوى ٦٫٧ ملايين ديسياتين من أصل ١٢٫٨مليون أي ٥٢٫٣٪ . وفي بعض الأقضية كانت الأراضي الخاصة لاتشكل أكثر من ٨٠٪ . في هذه الظروف اتسمت التحولات الزراعية في بيلوروسيا باتجاه معاد للاقطاعية بشكل واضح . كما أن تقسيم الأراضي التي شملت ١٢ قضاء ، وهي الأقضية التي لم تتعرض لاحتلال الألمان والبولونيين البيض ، أنجز ، من حيث الأساس ، قبل تشرين ثاني ١٩١٨ . أما في المناطق الباقية ، فقد جرى تقسيم الأراضي ، بعد طرد المحتلين ، أي حوالي النصف الثاني من عام ١٩٢٠. وقبل نهاية عام ١٩٢٠، ازداد انتفاع الفلاحين بالأرض ، في ٢٣ قضاء شرقياً في بيلوروسيا حتى بلغ ٨٫١ ملايين ديسياتين (٦٣٫٥٪) وقد خصت الكولخوزات بـ ٥٥٫٥ ألفديسياتين والسوفخوزات بـ ٣٦٢٫٣ ألف

---

١ ـ م . أ . روباتش « لمحات في تاريخ التحول الثوري للعلاقات الزراعية فيأوكرايينا» كييف ١٩٥٦ صفحة ٧ ، ١٢ ؛ ٢٠ ، ٣١ ، ٣٢٢

٢ ـ المرجع ذاته ، صفحة ٤٢١

ديسياتين . وهكذا ازداد تأمين الأرض للفلاحين ، على أساس الفرد الواحد ، حوالي ٤٠ ٪ [١] .

ثم إن التحولات الزراعية في جمهوريات ما وراء القفقاس اتسمت أيضاً بخصائص مميزة . هذه الخصائص مرتبطة بتوزع القوى الطبقي ، وباقامة السلطة السوفيتية في وقت متأخر . ومن الجدير بالذكر أن الفلاحين اقتنعوا ، أكثر من مرة ، بعجز الحكومات المنشفية على حل المسألة الزراعية واعطاء الارض للفلاحين .

أما تنفيذ التحولات الزراعية في سيبيريا فقد اتسم بخصائص كثيرة. ذلك أن انعدام وجود الملكية الاقطاعية في سيبيريا ، دعا مباشرة الى توزيع أراضي الاستثمارات الكولاكية ومزارع المستأجرين . كما وزع أيضاً قسم من أراضي الدولة . ومع كل ذلك لم تحصل تغييرات هامة في وضع الفقراء . يقول لينين في هذا الصدد : « لم نستطع أن نقدم للفلاحين في سيبيريا ما منحتهم إياه الثورة في روسيا . كما لم يحصل الفلاحون في سيبيريا على الاراضي الاقطاعية لأنها لم تكن موجودة هناك [٢] .

لقد تمتع تقسيم الارض ، باعتباره أحد أشكال تحقيق التحولات الزراعية ، بقانونيات داخلية خاصة به . فهناك ، حيث اتسمت ملكية الارض بطابع الاقتصاد السلعي ، حصل العمال الزراعيون على القسم الاعظم من الاراضي الموزعة . وعلى العكس ، هناك ، حيث سادت ملكية الارض الاقطاعية والانتاج الفلاحي الصغير - حصل الفلاحون ذوو الارض القليلة على جزء كبير من الاراضي الموزعة . وهكذا فالرباط القانوني بين توزيع الاراضي وطابع شكل ملكيتها ، واضح في أشكال التحولات الزراعية التي تمت في بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي . وهكذا ففي جمهورية تركستان السوفيتية وزعت الاراضي على ١٠٤٫٤ آلاف عائلة لا تملك شيئاً من الارض ، وعلى ٢٣٫٢ ألف عائلة تملك بعض الارض . فحصلت العوائل الأولى على

---

١ - « التحولات الاشتراكية في اقتصاد بيلوروسيا في أعوام ١٩١٧ - ١٩٢٠ » ، مينسك ١٩٦٦ ، صفحة ٨٥ ، ٨٧ ، ٩٠ ، ٩١

٢ - ف . إ . لينين ، المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٩ ، صفحة ٢٩٩

١٥٠٦ ألف ديسياتين (٣٠ ٪) من الاراضي ، ونالت العوائل الثانية ٣٤٠٩ ألف ديسياتين (٧٠ ٪) . أما في أوكرانيا ، فقد حصل على الارض ٦٠٠ ألف فلاح معدم و ١٠٥ مليون فلاح يملك واحدهم أرضاً صغيرة [١] .

وفي جمهوريات البلطيق عمدت السلطات ، أثناء تحقيق التحولات الزراعية عـــام ١٩٤٠ ، الى زيادة المساحات التي ينتفع بها الفلاحون ذوو الارض الصغيرة ، في لاتفيا السوفيتية ، مقدار ١٢ ٪ من الاراضي المزروعة ، كما منحت العائلات الجديدة التي لم تكن تملك أرضاً مساحات قدرت بـ٨٨ ٪ . أما في استونيا السوفيتية فقد حصل الفلاحون ذوو الاراضي الصغيرة على ٢١٠٤ ٪ من الاراضي الموزعة ، ونالت العائلات الجديدة ـ ٨٧٠٦ ٪ ، وفي ليتوانيا السوفيتية ، بلغت الزيادة على التوالي ٣٦ ٪ ، و ٦٤ ٪ [٢] .

إن توزيع الاراضي في بلدان الديمقراطية الشعبية ، في أوربا وآسيا ، اتسم بمثل هذه القانونيات أيضاً . وهكذا أنشيء ، في بولونيا ، ٨١٤ ألف استثمارة فلاحية جديدة أثناء توزيع الاراضي ، وزادت المساحـات الزراعية في ٢٥٤ ألف مزرعـة . أما في هنغاريا ، فقد وزعت الأراضي على ٦٥٠ ألف فلاح : فحصل على الأرض ١١٠ آلاف أجير زراعي ، و ٢٦١ ألف عامل زراعي ، كما زادت مساحات أرض ٢١٤ ألف مالك صغير [٣] .

كانت أهم قانونية بين قانونيات التحولات الاشتراكية الـتي أيدتها تجربة الاتحـاد السوفيتي وبلدان الديمقراطية الشعبية في أوربا وآسيا هي قانونية نشوء الاســـتثمارات الاشتراكية في الريف .

إن البناء الاشتراكي في الريف يجري على شكلين : ففي بعض البلدان ــ يتم ذلك ،

---

١ ـ إ . س . فوبلي . نضـال الحزب الشيوعي السوفيتي في سبيل تحقيق اصلاح في الزراعة والري في تركمانيا (١٩٢٥ ــ ١٩٢٨) ، م . ١٩٥٤ صفحـــة ١٢ ؛ م . أ . روبا تش . المؤلف الآنف الذكر . صفحة ٤٢١

٢ ـ « لمحات في تاريخ كلخوزة الزراعة في الجمهوريات الاتحادية » . دار نشر الادب السياسي ١٩٦٣ ، صفحة ٣٧٥ ـ ٥١٢ ؛ » في مسألة تاريخ الاقتصاد الوطني في منطقة البلطيق » تالين ١٩٥٦ ، صفحة ٧٤ ، (الزراعة الاشتراكية) ١٩٤١ ، العدد الاول ، صفحة ٩٠

٣ ـ (نظام الاقتصاد الاشتراكي العالمي) . دار نشر الادب السياسي . ص ١٩٥ ، ٣٢٣

إلى حد كبير ، على شكل استثمارات حكومية (سوفيتية) تنشأ على قاعدة الاستثمارات المنظمة سابقاً على أسس رأسمالية . وفي بلدان أخرى – يغلب شكل المزارع التعاونية التي تتم بمبادرة جماهير الفلاحين أنفسهم والفقراء منهم بشكل خاص ، إذ يفضلون تنظيم الانتاج التعاوني على اقتسام الأراضي والمواشي والأدوات التي تملكها المزارع الإقطاعية .

إن بناء السوفخوزات في سنوات تحقيق التحولات الزراعية في جمهورية روسيا السوفيتية يتسم بالمعطيات التالية [1] :

	عام ١٩١٩/١٩١٨	١٩٢٠/١٩١٩	١٩٢١/١٩٢٠
مجموع السوفخوزات	٣١٠١	٣٩٨٨	٥٣٦٥
مساحة السوفخوزات مقدرة بألوف الديسياتين	١٩١٨،٢	٢٦٣١،١	٣٠٥٠،٣

إن الاستثمارات المتخصصة تشكل العدد الأكبر بين السوفخوزات : كمزارع تربية الجياد ، والمزارع الخاصة بتربية الحيوانات النسولة ، أو بزراعة البذور ومختلف زراعة الحقول (مزارع القطن والشمندر والحبوب) . هكذا ، مثلاً ، كان يوجد في ١٩ مقاطعة ، في جمهورية روسيا الاتحادية ، في ٣٠ تشرين أول ١٩١٨ ، ٣٠٢ سوفخوزاً لتربية الحيوانات النسولة تتبع وزارة الزراعة[2] . كما كان يوجد ٧٤ ٪ من السوفخوزات في المناطق الصناعية والزراعية الوسطى في جمهورية روسيا الاتحادية . كانت السوفخوزات صغيرة المساحة ، حتى أن ٢٠ ٪ منها ، تقريباً ، كانت لاتزيد أراضيها عن ١٠٠ ديسياتين لكل استثمارة .

أما الخط الثاني للبناء الاشتراكي في الريف ، فكان إنشاء المزارع التعاونية . إن

---

١ – ف . ن . ياكوفتسيفسكي . العلاقات الزراعية في الاتحاد السوفيتي في فترة بناء الاشتراكية ، صفحة ٢٧٩

٢ – ف . ج . لافرنتيف . بناء السوفخوزات في السنوات الاولى للسلطة السوفيتية . (١٩١٨ – ١٩٢٠) . دار نشر الادب السياسي ، ١٩٥٧ ، صفحة ٤٥

الأجراء الزراعيين ، والفقراء ، لم يتمكنوا ، رغم حصولهم على الأرض ، من زراعتها ، بسبب إنعدام وسائل الانتاج الضرورية لديهم . لهذا كان إنشاء المزرعة ، بالنسبة إليهم هو الامكانية العملية الوحيدة لتنظيم الانتاج الزراعي . فقدمت لهم الدولة ، من أجل ذلك ، الأدوات وساعدتهم بكافة الوسائل .

لقد أقيمت الأغلبية الساحقة من المزارع الأولى على أراضي الاقطاعيين السابقين ، وكان الاجراء الزراعيون ، والفقراء ، وعمال المدن ، الذين نزحوا إلى الريف، نظراً لصعوبات التموين ، والجنود العائدون من جبهة الحروب ، منظميها وأعضاءها .

هذا وقد اتسم نمو المزارع الجماعية بالمعطيات التالية [1] .

الفترة	عدد الكولخوزات بالآلاف	عدد العائلات الفلاحية فيها بالآلاف	مساحة الاراضي بآلاف الديسياتين
كانون اول ١٩١٧	٠،٠٥	—	—
تموز ١٩١٨	٠،٣٥	—	—
كانون اول ١٩١٨	١،٦	١٦،٤	٢٠١،٦
تموز ١٩١٩	٦،٢	٨١،٣	٩٢٤،٦
تموز ١٩٢٠	١٠،٥	١٣١،٠	١١٧٦،٦

لقد بدأ البناء التعاوني بالانتشار في الريف منذ صيف عام ١٩١٨ ، عندما انتقلت عملية تقسيم الاراضي الى لجان الفقراء . فتمركز معظم المزارع التعاونية في المناطق

١ - (الكولخوزات في الخطة الخمسية الثانية) .موسكو ١٩٣٩، ص ١. ي.أ. كونيوكوف . لمحات عن المراحل الاولى من تطور الزراعة التعاونية، موسكو ١٩٤٩ . ص ٤١

ب . ن . بيرشين يورد احصائيات جديدة عن عدد المزارع التعاونية في عام ١٩١٨ : ففي ٣٤ مقاطعة من القسم الاوروبي في جمهورية روسيا الاتحادية ، ومقاطعتين في بيلوروسيا و ٨ مقاطعات في أوكرايينا ، في سيبيريا والقفقاس وتركستان كان يوجد ٢٩٦٠ مزرعة تعاونية (ب . ن . بيرشين ، الثورة الزراعية في روسيا ؛ الكتاب الثاني ، صفحة ٥١٧)

الوسطى التي يكثر فيها انتشار الملكية الاقطاعية [1] .

ان الاستثمارات الاشتراكية المنشأة في سنوات التحولات الزراعية في الريف السوفيتي لم تكن على جانب كبير من الاهمية . فمن أصل ١٥٠ مليون هـ من الارض التي نال الفلاحون حق التصرف بها ، حصلت الاستثمارات الاشتراكية ، السوفخوزات والكولخوزات ، على ما يقرب من ٤و٦ ملايين هـ (في عامي ١٩٢٠ - ١٩٢١) أي ٣و١ ٪ من الاراضي الموزعة . فكانت الاستثمارات الاشتراكية في هذه السنوات لا تشكل غير جزيرة صغيرة وسط كتلة ضخمة لا حدود لها من مزارع الفلاحين ، وقد بلغ مجموعها ٣و١ ٪ من الاراضي الزراعية .

في هذه الفترة كانت السوفخوزات تلعب الدور الاساسي . وكان نصيبها من المزارع الاشتراكية معبراً عنه بمساحة الأراضي يساوي ٧٢٪ ، في حين اقتصر نصيب الاستثمارات التعاونية على ٢٨٪ . أما في أوكرانيا ، حيث كانت الزراعة تتسم ، عشية الثورة ، بعلاقات أكثر رأسمالية ، فإن المشاريع الاشتراكية فيها ، وخاصة السوفخوزات ، سرعان ما أخذت تحتل منزلة أكثر أهمية . هكذا غطت السوفخوزات السوفيتية ، في عام ١٩٢٠ - ١٩٢١ ، مساحة تقدر بـ ٣٣ مليون هـ ، أي ٢و٢٪ من الاراضي الموزعة ، وشغلت السوفخوزات في أوكرانيا ٣و٧٩٧ ألف هـ ، أي ٣و٥٪ .

كانت هذه اللوحة تلاحظ كذلك في جمهوريات البلطيق ، حيث كانت درجة تطور الرأسمالية في الزراعة أرقى . وقد نشأ بعد الاصلاحات الزراعية ، قطاع اشتراكي كبير . وهكذا ، ففي لاتفيا السوفيتية ، أفرزت الدولة ٢١٪ من الاراضي الموزعة ، للمزارع الاشتراكية التي أصبحت تشغل ١٢٪ من الاراضي الزراعية في الجمهورية .

---

١ - معطيات تفصيلية أكثر عن نشاط الكولخوزات تقدم في المؤلفات التالية : ن . سكرينيف . خطوات إعادة البناء الاشتراكي الاول للزراعة في أعوام ١٩١٨ - ١٩٢٠ (موسكو ١٩٥١) . ي . أ . كونيوكوف . المؤلف الآنف الذكر ؛ « لمحات في تاريخ الاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفيتي » (موسكو ١٩٥٩) ؛ غ . ف . شارابوف حل المسألة الزراعية في روسيا بعد انتصار ثورة أوكتوبر (موسكو ١٩٦١) ، « الارشيف الاحمر » ١٩٣٨ ، العدد ٤ ٦٠

أما في « ليتوانيا السوفيتية » فقد خصص للقطاع الاشتراكي ٢٥,٩ ٪ من الاراضي الموزعـــة .

وهكذا فبقدر ما كانت الزراعة السلعية الكبيرة والرأسمالية أكثر تطوراً في ريف ماقبل الثورة ، كانت الاشكال الاشتراكية في الاقتصاد تتطور ســـريعاً خلال التحولات الزراعية . وهو أمر تؤكده تجربة التحولات الزراعية في بلدان الديمقراطية الشعبية (جدول رقم ١) .

أهمية الاقتصاد الاشتراكي في بلدان الديمقراطية الشعبية الأوروبية بعـــد تحقيق التحولات الزراعية (عام ١٩٥٠ بـ ٪) *

البـــلد	مزارع الدولة	المزارع التعاونية	ملاحظة
بلغاريا	١,٤	١٢,٤	
هنغاريا	٤,٨	٤,٤	من الأراضي المحروثة
جمهورية المانيا الديمقراطية	٢,٧	—	»
بولونيا	٨,٩	٠,٩	المساحات الزراعية
رومانيا	٥,٣	٢,٠	»
تشيكوسلوفاكيا	** ٨,٠	**١٥,٤	»

* — « تطور اقتصاد بلدان الديمقراطيـة الشعبية في أوربا وآسيا » . (المجموعـة الاحصائية) . دار نشر التجارة الخارجية . ١٩٦١ صفحة٤٥، ٤٦ ، ٤٧ ، ٩٦، ٣٨٢، ٤٣٤، « المعسكر الاشتراكي » . دار نشر الأدب السياسي . ١٩٦٢ ، ص ٢٧٦

** — سنة ١٩٥١

أما فيما يتعلق ببلدان الديمقراطية الشعبية في آسيا ، فان الاستثمارات الاشتراكية لم تنتشر بشكل واسع ، أثناء تحقيق التحولات الاشتراكية . ففي الصين مثلاً ، تجمـع في التعاونيات الانتاجية ، عام ١٩٥٢ ، ١,٠ ٪ من الاستثمارات الفلاحية ، وانشيء ٤٠٤ مزارع ، تابعة للدولة بلغت مساحتها ١٥٥ هـ . وفي فيتنام الشمالية أنشيء عام ١٩٥٨ ، تعـاونيات جمعت ١,٠ ٪ من الاستثمارات الفلاحية ، وبلغت مساحة

الاراضي الزراعية في مزارع الدولة ٣٫٢ ألف هـ ، أي ٠٫١٢ ٪ من الاراضي الزراعية في الجمهورية [١] .

ان هذه العلاقة القانونية بين أشكال البناء الاشتراكي ، وطابع علاقات ملكية الارض ، تجلت في التحولات الزراعية التي جرت في كوبا وفقاً لمرسوم الحكومة الثورية في ١٧ أيار ١٩٥٩ . ففي كوبا ما قبل الثورة كانت ملكية الارض تتسم بالسمات التالية :

– سيطرة الملكية الكبيرة للأرض . فقد جاء في احصائيات عام ١٩٤٦ ، أن ٨٩٢ من أكبر الملاكين (٠٫٥ ٪ من الاستثمارات) كانوا يملكون ٣،٢٦١ ملايين هـ من الارض ، أي ٣٦ ٪ من مجموع الاراضي في الوطن . وقبل الاصلاح كان يملك الملاكون الكبار حوالي ٧٠ ٪ من مجموع الاراضي .

– سيطرة الملكية الاستعمارية . ففي عام ١٩٤٦ كانت شركات أمريكا الشمالية تملك ١٫٤٧٦ مليون هـ من الارض ، أي أكثر من ١٦ ٪ من أجود أراضي الوطن .

– وجود عدد هائل من الفلاحين المعدمين ، الذين تحولوا الى مستأجرين صغار – أي محاصصين . كان يوجد في الوطن ٣٣ ألف استثمارة ـ محاصصة (٢٠٫٦ ٪ من مجموع الاستثمارات) . وبلغت مساحات الاراضي التي يزرعها صغار الفلاحين أكثر من مليوني هـ (٢٫١) ، بينما لم تبلغ أراضيهم الخاصة سوى ٨٤٠ ألف هـ .

– وجود عدد كبير من الاستثمارات الضخمة التي تستخدم العمل المأجور . كان العمال الزراعيون يشكلون قسماً أساسياً من السكان . وفي عام ١٩٤٥ كان يعمل في الزراعة ٥٣٫٧٠٠ ألف عامل دائم ، و ٤٢٣٫٧ ألف عامل موسمي (بين ٣ – ٤ أشهر) .

في هذه الظروف اتخذ الاصلاح الزراعي طابعاً اشتراكياً معادياً للاقطاع والاستعمار . وقدحلت هذه المهمة بالقضاء على اللاتيفونديا الوطنية والاميركية الشمالية

---

١ ـ « تطور اقتصاد بلدان الديمقراطيات الشعبية في أوربا وآسيا » ، ص ١٧٠ ، ١٧١ ، ٢٥٥ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ؛ (نظام الاقتصاد الاشتراكي العالمي) ، ص ١٧٠

(دون التعرض للاستثمارات الـــتي تملك ٤٠٠ هـ من الاراضي) ، وبنقل الارض الى ملكية الفلاحين المحاصيصين . وارتفعت ملكية الفلاحين ـ التي تبلغ مساحة استثماراتها حتى ٦٧ هـ ـ من ٨٤٠ ألف هـ الى ٣و٣ ملايين هـ .

وبقي قسم كبير من الاراضي في يد الدولة (حوالي ٤٠ ٪) . وكانت تتألف هذه الاراضي ، بشكل أساسي ، من الاراضي التي لم تكن مستعملة في السابق ، ومن الاراضي التي كانت تزرع على أساس العمل المأجور . كان العمال الزراعيون الذين لا يملكون وسائل انتاج لزراعة الارض يفضلون تنظيم استثمارات جماعية . وهكذا تأمن تطور سريع للانتاج الزراعي الاشتراكي في كوبا ، علماً بأن مزارع الدولة في المختلفة الانواع كانت تشكل الغالبية . وهكذا ففي عام ١٩٦٢ كان القطاع الاشتراكي بتصرف بـ ٩٨و٣ ملايين هـ ، أي ٧و٤٣ ٪ من مجموع الاراضي ، منها ٧و٩٨ ٪ كان يخص قطاع الدولة ، و ٣و١ ٪ يملكه القطاع التعاوني [1] .

ان هـذه المعطيات تظهر الارتباط التعاوني ـ بين مستوى الاقتصاد الاشتراكي وبين مختلف الظروف الاقتصادية ، والاجتماعية القائمة في الريف ، قبل اجراء التحولات الزراعية . صحيح أن بعض الظروف الملموسة تؤثر على هذا المستوى ، ولكن لاتغير الاتجاه العام .

مما سبق يمكن تلخيص ما يلي :

١ ـ تعتبر التحولات الزراعية مرحلة قانونية في تطور الثورة الاشتراكية . وهو أمر يتأتى عن أن الثورة الاشتراكية في الريف تصطدم ، بهـذه أو تلك من بقايا العلاقات نصف القنية ، وبالانتاج الفلاحي القني الصغير .

٢ ـ ان القانونيتين الاساسيتين في الثورة الزراعية هما توزيع الارض على الفلاحين

---

١ ـ (المسألة الزراعية وحركة التحرر الوطني) . دار النشر الاقتصادية الاجتماعية ١٩٦٣ ، ص ٢٦٥ ؛ (المسألة الزراعية والفلاحية في بلدان اسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية) . دار (العلم) ١٩٥٥ ، ص ١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ؛ (القضايا الاقتصادية في بلدان أمريكا اللاتينية) دار النشر التابعة لأكاديمية العلوم السوفيتية ١٩٦٣ ، ص ٣٠٠

إما للتملك أو للتصرف ؛ ونشوء الاقتصاد الاشتراكي في الريف . إن خصائص ظهور هاتين القانونيتين خلال سير الثورة الزراعية ، محـــدودة بتباين العلاقات الزراعية ، وبطابع الانتاج في بعض المناطق . وعند تحديد نسبة الارض المعروضة للتوزيع على الفلاحين ، تهتم السلطة الشعبية بتحسين وضـــع الفلاحين من جراء إجراء التحولات الزراعية . قال لينين في المؤتمر الثاني للكومنترن ، عام ١٩٢٠ ، « ستوجد دائماً ، أويجب أن توجد ، تلك الاجزاء من الاملاك الزراعية الضخمة التي يمكن أن يعطى شيء ما منها للفلاحين ... وإلا فان الفلاح لن يلحظ الفرق بين ما كان في الماضي ، وبين الدكيتاتورية السوفيتية . وإذا لم تطبق الدولة البروليتارية هذه السياسة فإنها لن تستطيع البقاء [١] » .

ثم إنه في البلدان والمناطق التي نزعت فيها ملكية الفلاحين بالعنف ، يذهب القسم الاكبر من الارض الموزعة لسد حاجـــة البروليتاريا الزراعية (أي انشاء مزارع جديدة) . وهناك ، حيث يسود الفلاحون ذوو الاراضي القليلة ، يذهب القسم الاكبر من الاراضي الموزعـة لتوسيع الاراضي الزراعية المقـدمة للفلاحين ذوي الاراضي القليلة .

٣ ـ إن نشوء الاستثمارة الاشتراكية ، في فترة التحولات الزراعية له خصائصه الذاتية : أي تنظيم الزراعة الاشتراكية على شكل استثمارات دولة (سوفخوزات) واستثمارات تعاونية (كولخوزات) . وعلى هذا فان الدولة تنشيء السوفخوزات على أساس المزارع الكبيرة المنظمة بطريقة رأسمالية ، بينما يعمـد فقراء الريف الذين لا يملكون أرضاً الى تنظيم الكولخوزات .

أهمية الثورة الزراعية :

تتمتع الثورة الزراعية في الاتحـاد السوفيتي بأهمية سياسية واقتصادية واجتماعية ، على النطـاق الوطني والعالمي . كانت التحولات الزراعية في سنوات الحرب الاهلية والتدخل الاجنبي أساساً للتحالف السياسي ـ العسكري بين الطبقة العاملة والفلاحين ،

---

٢ ـ ف. إ. لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤١ ، ص ٢٥٢

هذا التحالف الذي لعب دوراً عظيماً في تحطيم المتدخلين وقوى الثورة المضادة . لقد أدرك الفلاحون الذين حصلوا على الارض من السلطـــة السوفيتية ، أن لا سبيل الى المحافظة عليها الا في الدفاع عن مكتسبات ثورة أوكتوبر الاشتراكية العظمى . لذلك فقد حملوا السلاح ، إلى جانب الطبقة العاملة ، وناضلوا معاً في الجبهة، ونفـــذوا الالتزامات المتوجبة عليهم ، وقدموا الفائض من الحبوب للدولة على سبيل الاقراض .

لقد قضت الدولة على كافة أشكال ملكية الأرض الخاصة . وأوجـدت الظروف الملائمـة لزيادة الانتاج الزراعي ، محررة استثمارات الفلاحين من القيود نصف القنية . ونتيجـــة لتساوي الفلاحين في مجال الانتفاع بالأرض ، ولانتزاع ملكية الكولاك الجزئية ، تقلصت علاقات الاستثمار في الريف بشكل واضح . هكذا ، كان يذهب ، كل عام ، مليونان من الفلاحين المعدمين للعمل بالأجرة عنـد الآخرين قبل ثورة أوكتوبر ، أما الآن فإن الكثير منهم ، وهم الذين اتسعت مساحات أراضيهـــم ، استطاعوا أن يعيلوا عائلاتهم بالعمل في مزارعهم . كما أن مئات الألوف من الأجراء الزراعيين الذين حصلوا على الأرض قـد أنشأوا استثماراتهم ، وتوحـدوا في استثمارات تعاونية ، أو انتقلوا إلى العمل في السوفخوزات .

وتتسم التحولات الاقتصادية ، الاجتماعية ، في الريف بالمعطيات التالية المتعلقـة بجميـع المزارع التعاونية حسب المساحة المزروعة (في ٢٢ مقاطعـة في جمهورية روسيا الاتحادية ٥٣ ٪)[١].

السنة	غير مزروعة	حتى ٤ ديسياتين	من ٤ حتى ١٠ ديسياتين	أكثر من ١٠ ديسياتين
١٩١٧	١٠٫٦	٦٠٫٥	٢٥٫٢	٣٫٧
١٩١٩	٤٫٧	٧٩٫٥	١٥٫٣	٠٫٥

١ ـ « الانتصار التاريخي العالمي للاشتراكية في زراعة الاتحاد السوفيتي » موسكو، ٩٣٢ ، ص ٦٦

هكذا انخفض عدد الاستثمارات غير المزروعة ، في ظرف سنتين ، أكثر من مرتين ، والاستثمارات الضخمة المزروعة ، أكثر من ٧ مرات ، ونمت فئة الفلاحين الذين يزرعون حتى ٤ ديسياتين ، وانخفض عدد الاستثمارات التي لاتملك خيولاً وأبقاراً وكذلك الاستثمارات الكثيرة المواشي .

قال لينين ، في آذار عام ١٩٢١ : « لقد اتسعت فئة الفلاحين المتوسطين اتساعاً كبيراً ، وزالت التناقضات ، ووزعت الأرض على الفلاحين للانتفاع بها بشكل أقرب إلى التساوي ،وقلمت أظافر الكولاك ، ونزعت ملكيتهم وجرى هذا في روسيا بشكل أوسع مما جرى في أوكرايينا ، وفي سيبيريا بشكل أقل. وإذا نظرنا إلى الأمور بشكل عام ، ومن حيث المجموع ،نرى أن الاحصائيات تظهر بوضوح لا يتطرق إليه الشك ، أن الأوضاع في القرية قد سويت ، أي أن الفارق الكبير الذي كان قائماً بين وضع الكولاك والمعدمين قد زال . وأصبح الجميع متساوين ، وغدا الفلاحون ، على العموم ،في وضعية الفلاح المتوسط [1] » .

أصبح الفلاح المتوسط الوجه الأساسي في الريف وأصبحت استثمارته ـ الشكل الرئيسي والوحدة الانتاجية النموذجية في الزراعة ـ كانت هذه احدى نتائج التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف . وازداد الرفاه المادي للفلاحين . لقد أشار لينين ، إلى أن الفلاحين ، ربحوا في وطننا قبل غيرهم وأكثر من غيرهم . « لأول مرة بعد آلاف السنين ، أصبح الفلاحون الروس ، بعد ثورة البلاشفة ، يعملون لأنفسهم ، ويستطيعون تحسين تغذيتهم [2] » .

لقد أصبحت التحولات الزراعية السوفيتية منذ زمن تحققها موضوع الافتراءات الباطلة في الكتب المعادية للشيوعية . لقد زعم كارل كاوتسكي ، أن هبوط الانتاج هو النتيجة الحتمية للتحولات الزراعية . ويكرر هذا الزعم اعداء الشيوعية المعاصرون، منيراني ، ستيرن وشاو ، معلنين أن التحولات الزراعية بعثت الفوضى ، وعدم

---

١ ـ ف. إ. لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٣ ، ص ٥٩ ـ ٦٠

٢ ـ ف. إ. لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٠ ، ص ٨٤

النظام في الريف ، وحكمت على الاقتصاد الزراعي بالتخلف الطويل . إن الواقع ليدحض هذه المزاعم الكاذبة .

عندما دافع لينين عن برنامج البلاشفة الزراعي تنبأ بأن الانتصار على الاقطاعيين « سيخلق ذلك الحافز القوي الداعي إلى تطوير التكنيك والثقافة ، تطويراً يؤدي إلى زيادة المساحات الملائمة للزراعة عشرات المرات،وبأسرع مما زادت بعد عام١٨٦١»[١] . وهو أمر أثبتته الحياة الواقعية . فإذا قارنا الأرقام المتعلقة بتوسع المساحات المزروعة لفترتين متساويتين من حيث الزمن : الأولى فترة أعوام (١٩٠٤ — ١٩١٣) أي فترة تطور الزراعة ذات العلاقات المشوبة بالعلاقات نصف القنية ، والثانية فترة أعوام (١٩٢٠ — ١٩٢٩) أي فترة تطور الانتاج الزراعي المتحرر من تلك العلاقات،تبين لنا بوضوح تأثير الثورة الزراعية الايجابي على تطور الزراعة[٢] .

معطيات عن زيادة المساحات المزروعة

المساحة المزروعة	سنوات ١٩٠٤ — ١٩١٣	سنوات ١٩٢٠ — ١٩٢٩
جميع المزروعات بما فيها	١٤٫١	٢١٫٤
الحبوب	١٢٫٨	١١٫٠
المزروعات الصناعية	٤٢٫٥	١٨٣٫٨
البطاطا	١٩٫٢	٥٢٫٧

لقد تطورت الزراعة في فترة أعوام (١٩٢٠ — ١٩٢٩) ، بصورة أسرع مما في السابق ، وذلك رغم كارثة الجفاف الرهيبة التي حلت بالوطن عام ١٩٢١ .في هذه الفترة اتسعت سريعاً المساحات المزروعة بالنباتات التي تتطلب كميات كبيرة من العمل

١ ـ ف. إ. لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤١ ، ص ١٥١

٢ ـ احصائيات فترة ١٩١١ ـ ١٩١٣ « البناء الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي » موسكو ٩٣٤ ص ١٧٧١

(كالنباتات الصناعية والبطاطا) . وهـذا برهان جديد على صحة البرنامج الزراعي اللينيني .

إن التحولات الزراعية في الوطن السوفيتي لم تجر في وقت واحد ، ولهذا جرى تطور الزراعة ، قبل عام ١٩٢٥ ، في بعض الجمهوريات والمناطق السوفيتية ، مع الابقاء على العلاقات الزراعية القديمة . إن مقارنة وتاثر تطور الزراعة في المناطق التي حققت التحولات الزراعية ، والمناطق التي لم تحققها تظهر ، بوضوح ، دور التحولات الزراعية في زيادة الانتاج الزراعي [١] .

أما في الجمهوريات التي قضى فيها على الملكية الاقطاعية ، في السنوات الأولى للثورة، فقد بلغت المساحات المزروعة وعدد رؤوس المواشي ، في عام ١٩٢٥ ، مستوى أعلى مما كان عليه في عام ١٩١٦ . في حين كان الابقاء على علاقات القرون الوسطى في جمهوريات آسيا الوسطى ، وكازاخستان ، سبباً من أهم الأسباب في عدم وصول المساحات المزروعة وعدد رؤوس المواشي ، حتى مستوى عام ١٩١٦ . فلما جرت الاصلاحات ، في ميدان الزراعة والري ، في أعوام (١٩٢٥ – ١٩٢٨) ، بدأت الزراعة ، آنذاك ، تتطور إلى الأمام .

لقد طور الفلاحون ، على العموم ، الانتاج الزراعي إلى مستوى أعلى مما كان عليه قبل الثورة . وتبين الاحصائيات الخاصة بتطور الزراعة في الاتحاد السوفيتي ، في فترة (١٩١٧ – ١٩٢٥) أن التحولات الزراعية قد أمنت زيادة الانتاج الزراعي على أساس العلاقات السلعية الصغيرة ، وهو أمر يعتبر نتيجة طبيعية لانتقال الأرض الى الفلاحين ، والقضاء على القوى التي تعرقل تطور الزراعة ، وتنظيم العلاقات الزراعية وفقاً لطابع الادارة الاقتصادية المطبقة .

---

١ – « العناصر الاساسية في الانتاج الزراعي ١٩١٦ ، ١٩٢٣ ، ١٩٢٧ » موسكو ١٩٣٠ ، ص ٦٢، ٦٤، ٧٠، ١١٨، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٤

او كراينا	١٢٣	١١٠٫٨	١١٧٫٤	١٧٩٫٦
بيلوروسيا	٩٩٫١	٩٢٫٨	١٣٠٫٢	١٧٠٫١
المنطقة الغربية في جمهورية روسيا الاتحادية	١١٠٫٣	١١٠٫٥	١٣٧٫٧	١٦٠٫٤
المنطقة الوسطى الصناعية	١١٣٫٩	١٠٦٫٥	١٣٠٫٣	١٥٩٫٢
الجمهوريات والمناطق التي لم تنته من التحولات الزراعية :				
أوزبكستان	٦٥٫٢	٦٣٫٣	٥٦٫١	٥٩٫٢
تركمانستان	٨٠٫٢	٧٩٫٨	٥٧٫٨	٣٠٫٥
كازاخستان	٦٦٫٨	٦٤٫٣	٨٦٫٨	٥٠
قيرغيزيا	٥٦٫٣	٥١٫١	٧١٫٦	٧١٫٣

ويمكن استخلاص هذا الاستنتاج أيضاً من تطور الزراعة في بلدان الديمقراطية الشعبية في أوربا وآسيا . فالتحولات الزراعية التي جرت هناك ، بعد انتهاء الحرب ، سمحت لهذه البلاد أن تقضي بسرعة على الخسائر التي حلت بالزراعة في سنوات الحرب، وأن تخطو خطوات مضطردة إلى الأمام . لقد اقترب المنتوج الاجمالي في زراعة بلدان الديمقراطية الشعبية ، في عام ١٩٥٠ ، من مستوى ما قبل الحرب ، أما عدد رؤوس الماشية فقد فاق ذلك . وهكذا ، ففي بلغاريا مثلاً ، كان عدد رؤوس الماشية ذات القرون الكبيرة ، في عام ١٩٥٠ ، أعلى من مستوى ما قبل الحرب بـ ١١٫٣ ٪ ، والبقر بـ ٢٧ ٪ ، والخنازير بـ ١٠٫١ ، وفي المجر ١٦٫٢ ٪ ، ١٨٫٢ و ١٨٫٥ ٪ ، وفي رومانيا ، بالنسبة إلى المواشي ذات القرون الكبيرة ، بـ ٢٣٫٢ ٪ ، والبقر بـ ٢٣٫١ ٪ ، والغنم بـ ١٫٣ ٪ ، أما عدد الخنازير فلم يصل إلى مستوى ما قبل الحرب . وكان عدد الرؤوس من جميع أنواع المواشي في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٥٠ ، باستثناء البقر ، أعلى من مستوى ما قبل الحرب . أما في بولونيا وألمانيا الديمقراطية ، حيث تعرضت الزراعة في سنوات الحرب إلى تدمير فظيع ، فان مستوى ما قبل الحرب ، في مجال رؤوس الماشية ، لم يكن قد توصل إليه حتى عام ١٩٥٠ [1] . وفي الصين ازدادت

١ - « تطور اقتصاد بلدان الديمقراطية الشعبية في أوربا وآسيا » ص ٤١ — ٤٣

الاراضي المزروعة ، في فترة (١٩٤٩ - ١٩٥٢) ، ١٠٫٣ ٪ ، وارتفع المحصول الاجمالي للنباتات الغذائية في الفترة ذاتها ٤٥ ٪ . وأخذت الزراعة تتطور بسرعة خاصة بعد تحقيق التحولات الزراعية ، إذ ارتفع الانتاج الاجمالي للزراعة في جمهورية الصين الشعبية في فترة ، (١٩٤٦ - ١٩٤٩) ، ٥١ ٪[١] .

تذهب المنشورات التاريخية أحياناً إلى أن الثورة الزراعية في الاتحاد السوفيتي ، ولا سيما التوزيع المتساوي للأرض في صالح الفلاحين ،أدت إلى تجزئة الزراعة وتفتتها ، لذلك فقد تعرقل تطورها ، وأصبحت أقل انتاجية . إلا أن المعطيات تدحض هذه المزاعم .

ففي روسيا قبل الثورة ، أولاً ، لم ينتشر الاقتصاد الزراعي الضخم على العموم ، نتيجة وجود الملكية الاقطاعيه الكبيرة . كان الاقطاعيون الكبار قد تملكوا عشرات ومئات ألوف الديسياتين من الاراضي ، إلا أن هذه الملكيات الزراعية لم تعتبر مؤسسات زراعية ضخمة .

ثانياً - لقد شفيت الاستثمارة الكولاكية في سنوات الثورة ، ولكن قسماً كبيراً من الفلاحين وسعوا مساحة أرضهم على حساب أراضي الاقطاعيين والكولاك . وازداد صندوق أراضي الفلاحين ، في أعقاب الثورة ، مقدار ٧٠ ٪ ، وعدد استثمارات الفلاحين مقدار ٨٦ ٪ (من ٢١ مليوناً في عام ١٩١٦ ، إلى ٢٢٫٨ مليوناً في عام ١٩٢٣)[٢] . وهكذا غدت الاستثمارات الفلاحية ،من حيث العموم ، أكثر اتساعاً . وجرى تحول استثمارات الفلاحين ، بشكل، عام إلى استثمارات متوسطة . وعندما عالج المؤتمر الحزبي السادس عشر (نيسان ١٩٢٩) ، تطور الزراعة ، أشار إلى أنه « في مرحلة النهوض ازدادت سريعاً استثمارات الفلاحين الصغيرة ، وكان ذلك، بالدرجة الأولى، بفضل وضع اليد على أراضي الاقطاعيين والأمراء والكولاك[٣] » .

---

١ - المرجع ذاته . ص ٢٥٧ ، ٢٨٣ ، التحولات الزراعية في بلدان الديمقراطية الشعبية في آسيا » . دار نشر الأدب السياسي . ١٩٥٧ ، ص ٥٥ ، ٥٦

٢ - « العناصر الأساسية في انتاج الاتحاد السوفيتي عام ١٩١٦ و ١٩٢٣ - ١٩٢٧ » . (موسكو) ، ١٩٣٠ ، ص ٢

٣ - « الحزب الشيوعي السوفيتي في قرارات ... » الجزء الثاني ، ١٩٥٤ ، ص ٥٧٦

لا شك ، أن التحولات الزراعيه كانت دفعة كبيرة لتطوير الزراعة على أساس الانتاج الفلاحي الصغير ، إلا أن هذا التطور لم يستمر طويلاً . ذلك أن الباعث على التطور استنفذ بسرعة ، وأخذت وتائر نمو الانتاج تنخفض شيئاً فشيئاً . وعند انتهاء مرحلة النهوض ، من حيث العموم ، أخذت تظهر « الامكانيات المحدودة لتطور الاستثمارة الصغيرة ، ولنمو سلعيتها بشكل خاص ، عندعدم التغيير في مساحاتها وطرق الانتاج فيها [1] » .

وتجدر الاشارة إلى أنه ، في أوكرايينا ، وبيلوروسيا ، والقسم الأوربي من جمهورية روسيا الاتحادية ، حيث جرت التحولات الزراعية في السنوات الأولى للسلطة السوفيتية ، استنفذت الزراعة كلياً تقريباً امكانيات تطورها عند انتهاء مرحلة النهوض . وفي كلزاخستان ، وجمهوريات آسيا الوسطى ، حيث تمت التحولات الزراعية بصورة متأخرة ، استمر الانتاج في التزايد . وهكذا وقفت الزراعة أمام إعادة تنظيم جديدة ، إلا أن هذا التطور لم يلجم ، الآن ملكية الأرض ، بل شكل الانتفاع بالأرض ، أي الاقتصاد السلعي الصغير .

وعندما قوم لينين التحولات الزراعية سماها بالتحول الزراعي العظيم [2] ، مشيراً إلى أن « تأميم الأرض لا يعتبر « الكلمة الأخيرة للثورة البورجوازية ، فحسب » بل وخطوة نحو الاشتراكية [3] » ، أيضاً . فتأميم الأرض « أعطى الدولة البروليتارية إمكانيات كبيرة جداً لكي تنتقل إلى الاشتراكية في الزراعة [4] » .

فأين نكمن إذن أهمية الثورة الزراعية ؟

عندما انتقد لينين ك. كاوتسكي ، أشار الى أن التوزيع المتسوي للأرض وضع جماهير الفلاحين في ظروف كشفت فيها ، بصورة أوضح وأوسع وأسهل ، « عدم كفاية الحلول الديمقراطية ـ البرجوازية ، وضرورة الخروج من أطرها والانتقال الى الاشتركية » [5] .

---

١ ـ المرجع ذاته ، صفحة ٥٧٦

٢ ـ ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٧ ، ص ٣٤٥

٣ ـ ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ١٦ ، ص ٤١٣

٤ ـ ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٧ ، ص ٣٢٧

٥ ـ المرجع ذاته ص ٣٢٢

كانت الثورة الزراعية انطلاقة لنشوء الاقتصاد الاشتراكي في الريف (السوفخوزات والكولخوزات)، وساعدت على تطويره التالي. ان ثورة اوكتوبر والتحولات الزراعية التي تحققت نتيجة انتصارها أوجدت «مبدئيا نمطاً آخر من تطور العلاقات الزراعية »[1] . لم يكن الفلاحون السوفيت مالكين للارض ولا مستأجرين لها: لقد نظموا الانتاج على أرض هي ملكية عامة للشعب .

وفي ظروف ملكية الأرض الاجتماعية نشأ نمط جديد من التغيرات في بنية القوى المنتجة في استثمارات الفلاحين . فإذا كان بمستطاع الفلاح زيادة عدد وسائل معالجة الأرض بعد تملكه لهذه الوسائل، فانه لا يستطيع فعل الشيء ذاته بوسيلة الانتاج الاساسية في الزراعة أي الأرض، فعملية بيع وشراء الارض ممنوعة وتأجيرها مقيد جداً . ان الملكية الشعبية العامة للأرض فتحت طريقا جديدة، طريق انشاء المزارع التعاونية الضخمة بشكل طوعي.

ان العلاقات الانتاجية القائمة في الاقتصاد الفلاحي الجديد تنطوي على أحد التناقضات : كان قسم من وسائل انتاج بشكل ملكية شعبية عامة ، في حين كان القسم الآخر ملكية الفلاحين الخاصة . وكان الطابع المزدوج للانتاج المنتج في استثمارات الفلاحين تعبيراً عن هذا التناقض : ان قسماً من المنتوج الذي يشكل الريع العقاري هو ملك للدوله ، أما القسم الثاني - فيمتلكه الفلاحون .

وهكذا كانت الاستثمارة الفلاحية الفردية القائمة على الأرض التي هي ملكية الشعب عامة عبارة عن وحدة نضال العلاقات الاجتماعية والفردية . كانت هذه هي وحدة الأضداد حيث يكمن الجانب التقدمي وراء ملكية الأرض الاجتماعية . فكانت الاستثمارة الفلاحيه الصغيرة بالتالي ، حلاً مؤقتاً للمسألة الزراعية .

في المرحلة الأولى من الحركة التعاونية ، عندما نشأت الكولخوزات على قسم من استثمارات الفلاحين ، وكانت الأراضي عبارة عن مساحات صغيرة موزعة بين الفلاحين المبعثرين ، استخدمت الدولة حق تملكها للأرض ، وقامت باعادة توزيع الأراضي بغية إنشاء منطقة زراعية واحدة في الكولخوزات . فتأميم الأرض سهل قيام الكولخوزات .

---

١ - « الحزب الشيوعي السوفيتي في قرارات ... » الجزء الثاني ، ص ٤١٤

إن الدولة، باعتبارها مالكة للأرض ، ولدى استخدامها نظام جباية الضرائب من استثمارات الفلاحين ، وتفاوت أسعار التموين الخاصة بالمنتجات الزراعية ، حصرت الريع العقاري بين أيديها . وقد ذهبت الموارد المجموعة على شكل ريع عقاري لسد حاجات الدولة العامة ، أي لبناء الاشتراكية في المدينة والريف .

هذا ، وتتمتع الثورة الزراعية التي جرت في السنوات الأولى للسلطة السوفيتية، بأهمية عالمية كبيرة . وعندما يرى الايديولوجيون البرجوازيون ما للثورة الزراعية السوفيتية من تأثير عظيم على جماهير الفلاحين ، يحاولون الانتقاص منها بجميع الوسائل. إنهم يتفننون ، في المنشورات وفي المؤتمرات العالمية ، وفي الندوات الخاصة بالمسائل الزراعية ، برسم « المصائب » التي جلبتها الثورة الزراعية للزراعة في الاتحاد السوفيتي. إنهم يزعمون أن « النموذج السوفيتي » للثورة الزراعية ، غير مقبول بالنسبة إلى بلدان آسيا وذلك لاختلاف الظروف ، وغير ذلك . وتدور افتراءاتهم حول الزعم الذاهب إلى أن الفلاحين السوفيتيين لم يستفيدوا شيئاً من الثورة الزراعية ، فهم أصبحوا يعيشون أسوأ مما في السابق . وبعد الحرب العالمية الثانية ، ونظراً لانهيار النظام الاستعماري ، ونشوء عدد من الدول الجديدة المستقلة ، ازدادت التهجمات على التحولات الزراعية ، وعلى الطريق الاشتراكي لتطور الزراعة في الاتحاد السوفيتي . كما تحاول الدعاية البرجوازية تزيين « الملكية الخاصة » و « المبادرة الخاصة » في زراعة البلدان الرأسمالية .

قال لينين في مقابلة له مع المتفرغين للعمل الحزبي في (كانون الثاني) ١٩١٨ ، بصدد الدعاية البرجوازية : « إن فكرة واحدة تدور في رؤوسهم : كيف العمل لتجنب وقوع شرارة الحريق على أسطحتهم . إن سور الصين لن يفصلهم عن روسيا . لا توجد منظمة عمالية في العالم إلا وقابلت مراسيمنا حول الأرض وتأميم البنوك وغير ذلك بشكل حماسي [1] » .

وعلى الرغم من مساعي الايديولوجيين البرجوازيين الهادفة إلى تشويه تجربة التحولات الزراعية السوفيتية ، فان الجماهير الشعبية تبدي اهتماماً متعاظماً بها .

---

١ — ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٥ ، ص ٣٢٤

الفصل الرابع

التطور المخطط للاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفيتي

١ ـ نشوء القانون الاقتصادي للتطور المخطط في الاقتصاد الوطني وخطوات التخطيط الأولى :

إن ثورة أوكتوبر العظمى ، وتوطيد الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الأساسية أوجدا الظروف الملائمة لنشوء قوانين اقتصادية جديدة . وكان تطور الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج في المدينة والقرية هو الأساس الذي اعتمده الاقتصاد السوفيتي . وازداد، أكثر فأكثر ، عمل القوانين الاقتصادية الاشتراكية ، ومن بينها قانون التطور المخطط في الاقتصاد الوطني . ومع ارتفاع مستوى التعميم الاشتراكي للانتاج ، ونمو القوى المنتجة ، ومع المهمات الملحة التي حلتها الدولة السوفيتية في هذه المرحلة أو تلك ، تطورت أشكال وطرائق تخطيط الاقتصاد الوطني .

لقد ذهبت الماركسية ـ اللينينية ، منذ زمن بعيد ، إلى أن الانتقال الى الاقتصاد الاشتراكي المخطط هو نتيجة طبيعية للتطور الاجتماعي . وتنشأ المقدمات المادية للتطور المخطط في الاقتصاد على أساس مستوى عال للقوى المنتجة ، وتعميم الانتاج . إن الرأسمالية تقود، في مرحلتها الامبريالية ، إلى التعميم الشامل للانتاج ، كما أشار لينين ، إذ تخضع الاحتكارات الرأسمالية لسيطرتها فروعاً صناعية كاملة . بيد أن سيطرة الاحتكارات ، في مرحلة الامبريالية ، لاتقضي على المزاحمة ، بل تزيد من حدتها . ويعجز التنظيم الاقتصادي ، في ظل رأسمالية الدولة الاحتكارية ، عن القضاء على فوضى الانتاج ، والأزمات والبطالة المزمنة .

وتدوي ، بشكل خاص ، في الظروف الراهنة موضوعة لينين القائلة بأن

الاحتكارات لا تزيل الطابع الرأسمالي للقوى المنتجة والمزاحمة ـ فملوك رأس المال ينظمون الانتاج داخل التروستات ، ولكن الاقتصاد الوطني يدار ، على العموم ، بفعل قوانين الرأسمالية ، العفوية . قال لينين : « إن التأكيد الاصلاحي ـ البرجوازي الذي يذهب إلى أن الرأسمالية الاحتكارية ، أو رأسمالية الدولة الاحتكارية ، لم تعد الآن رأسمالية ، ويمكن أن تدعى « اشتراكية الدولة » ، أو ما شابه ذلك ، ليس غير خطأ شائع كبير . إن التروستات لا تسمح ، طبعاً ، بالتخطيط الكامل ، ولا تسمح به الآن ، ولا تستطيع أن تسمح به في المستقبل [١] » .

إن نشوء عناصر التخطيط المرتبط بعملية احتكار الانتاج ، وتوفر التنظيم الحكومي الاحتكاري ، لا يعني تحويل الاقتصاد الرأسمالي إلى اقتصاد مخطط . ففي ظل الرأسمالية لا يمكن أن يصبح التخطيط قانوناً لتطوير الاقتصاد ، وتبقى العفوية في ظروف الملكية الرأسمالية . كما ويبرز ابتزاز فضل القيمة، على أساس استثمار العمل المأجور، كقوة محركة ، وهدف مباشر للانتاج الاجتماعي . هنا تجدر الاشارة إلى ملاحظات لينين حول مشروع برنامج الحزب الذي وضعه بليخانوف ، والخاص بالتنظيم المخطط للعملية الانتاجية الاجتماعية من أجل تلبيه حاجات المجتمع ككل ، وحاجات أعضائه على انفراد : « هذا قليل . فحتى التروستات تعطي مثل هذا التنظيم . ومن الممكن القول بصورة أكثر تحديداً « لحساب المجتمع كله » (لأن هذا يشمل التخطيط أيضاً ويشير إلى موجّه التخطيط ، لا لتلبية حاجات الأعضاء فحسب ، بل ومن أجل تأمين الرفاه التام والتطور الحر الشامل لأعضاء المجتمع كافة [٢] .

ولكي يكون التخطيط شكلاً شاملاً لتطور الانتاج الاجتماعي ، فإن عمليات التعميم التي تجري في ظل الرأسمالية تكون غير كافية . إذ لابد من الشرط الاقتصادي الرئيسي الذي هو إقامة الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج . وهي الملكية التي تسمح بإزالة التناقض بين الطابع الاجتماعي للانتاج والشكل الخاص لحيازة المنتوج ، هذا التناقض الملازم للرأسمالية . إن الضرورة الموضوعية ، وامكانية ادارة

---

١ ـ ف. إ. لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٣ ، ص ٦٨

٢ ـ ف . إ . لينين ، المؤلفات الكاملة . المجلد ٦ ، ص ٢٣٢

الاقتصاد ادارة مخططه ، تجدان تعبيرهما في القانون الاقتصادي لتطور الاقتصاد الوطني المخطط . وكما أظهرت التجربة التاريخية ، فان تطوير الاقتصاد تطويراً مخططاً موجهاً إلى بناء الاشتراكية والشيوعية ، ورفع المستوى المعاشي للشغيلة ، يصبح أحد القانونيات الأساسية الملازمة لكافة البلدان التي سارت على طريق التطور الاشتراكي[1].

إن تطوير الانتاج الاجتماعي ، في ظل أي نظام اقتصادي كان ، يتطلب توزيع العمل الاجمالي ، وفق نسب معينة ، بين مختلف فروع وميادين الاقتصاد . يقول ماركس في هذا الخصوص : « ... إن ضرورة تقسيم العمل الاجتماعي ، وفق نسب معينة ، لا يمكن أن تزال بصورة من الصور ، عن طريق انتاج شكل معين من الانتاج الاجتماعي ، إن شكل ظهورها وحده هو الذي يمكن أن يتغير »[2] . ففي ظل الرأسمالية يحدث توزيع العمل الاجتماعي ، على أساس فعل قانون القيمة كناظم للانتاج . إن قانون القيمة في شكله المتكيف ، باعتباره قانون الربح المتوسط ، يحدد انتقال رأس المال ، انتقالاً عفوياً من فرع لآخر ومن ثم تتبعه قوة العمل . وتحت التأثير العفوي لقانون القيمة ، يجري تجديد الإنتاج الإجتماعي، في ظروف الرأسمالية، عبر الخلل الذي يطرأ في النسب الناشئة باستمرار ، أي من خلال أزمات الإنتاج . يقول لينين : « إن الأزمة ضرورية للرأسمالية من أجل خرق النسب بشكل مستمر[3] .

إن التناسب الدائم المرعي بشكل واع ، هذا التناسب الذي يعني التخطيط ، إنما هو ملازم لاسلوب الإنتاج الاشتراكي . وينبغي أن نفهم من التناسب في تطوير الاقتصاد الاشتراكي : أولا ــ المنظومة المعينة لما هو قائم ، موضوعياً، من نسب ، ومن صلات في عملية تجديد الانتاج ، هذه المنظومة التي تلائم مستوى معيناً من تطور أسلوب الانتاج

---

١ ــ انظر « نظام الاقتصاد الاشتراكي العالمي » المجلد الأول . دار « الفكرة » ١٩٦٦ ، الفصل العاشر .

٢ ــ ك . ماركس وف . انجلز . رسائل مختارة . دار « نشر الأدب السياسي » . ١٩٥٣ . صفحة ٢٠٨

٢ ــ ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣ ، ص ٦٢١

٢ ــ المرجع ذاته ، صفحة ٦٢٠

الاشتراكي ، ثانياً – تأمين التوافق بين مختلف فروع الانتاج الاجتماعي ونطاقاته ، هذا التوافق الذي يتأتى عن طريق التطور المخطط للاقتصاد الاشتراكي . كما ينبغي أن نفهم بالتخطيط ، لا الطابع التخطيطي لتكون النسب ، والملازم لاسلوب الانتاج الاشتراكي فحسب ، بل وتحقيق التوافق بين فروع الانتاج الاجتماعي ومختلف جوانبه ، هذا التوافق الذي ينفي الأزمات الاقتصادية . ان التناسب يشكل المحتوى الاساسي للتخطيط الاقتصادي . إلا أنه ينبغي عدم وضع اشارة المساواة بينهما . ان التخطيط هو مفهوم اكثر اتساعاً من التناسب ، ذلك أن قانون التطور المخطط لا ينحصر فقط في اقامة تطابق معين في تطوير فروع وميادين الانتاج الاجتماعي ، ففي البناء الاشتراكي ، يحمل الطابع المخطط تحويل مختلف العلاقات الاجتماعية ، وتغيير التركيب الاجتماعي للانتاج ، وعملية ازالة الفوارق الموجودة بين المدينة والريف ، وبين العمل الجسماني والفكري . ولهذا ، بالضبط ، تعتبر القضايا الاقتصادية والاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من التخطيط على أساس قانون تطوير الاقتصاد الوطني تطويراً مخططاً .

وبهذه الصورة يبرز القانون الاقتصادي للتطوير المخطط كقانون تطوير اسلوب الانتاج الاشتراكي ، وتشكيل علاقات اجتماعية جديدة. انه يكوّن اساساً موضوعياً لتخطيط الاقتصاد الوطني ، ويتطلب ، أولاً – هيئة تخطيط مركزية واحدة للاقتصاد ؛ ثانياً – التناسب في تطوير فروع وميادين الانتاج الاجتماعي الموجهة لتلبية حاجات التطور الشامل لأعضاء المجتمع كافة تلبية تامة ؛ ثالثاً – حل قضايا تحويل المجتمع ، الاجتماعية ، حلاً مخططاً .

ثم ان قانون التطوير المخطط يتطلب وعي واستعمال مجمل منظومة القوانين الاقتصادية الخاصة بالاشتراكية من قبل القيادة المخططة للاقتصاد الوطني . ان الحساب الكامل لمتطلبات القوانين الاقتصادية في صلاتها وتأثيراتها المتبادلة ، والمطبقة على الظروف المعينة الملموسة للتطوير الاقتصادي تتوفر بالتخطيط القائم على العلم . هنا تنشأ ضرورة الوعي العميق لعمل القوانين الاقتصادية واستخدامها الواعي باعتبارها قوانين خاصة باسلوب الانتاج الاشتراكي ، وباعتبارها أيضاً قوانين اجتماعية عامة تعمل في التشكيلات

الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، ويتمتع في الوقت ذاته بأشكال ظهور خاصة في ظل الاشتراكية .

هـذا وتنشأ ظروف التطوير المخطط للاقتصاد الوطني على أساس استخدام قانون التلاؤم بين علاقات الانتاج وطابع القوى المنتجة الاجتماعي. وتعتبر القوى المنتجة التي تشمل كافة الظروف العادية التي يوجد فيها الانتاج ، والناس ، وتجوبتهم الانتاجية ، ومعارفهم المتطورة باستمرار ، عنصراً من اكثر العناصر المحركة لتطوير المجتمع كما هو معروف . لهذا بالضبط ، فان اشكال الادارة المخططة للاقتصاد ومبادىء وطرائق التخطيط الناشئة أثناء سير عملية البناء الاشتراكي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار وبصورة ملموسة، المستوى الذي وصل اليه تطور القوى المنتجة ودرجة التعميم الاشتراكي في كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي .

وتتحدد فعالية تطوير الاقتصاد المخطط ، قبل كل شيء ، باستخدام القانون الاقتصادي الاساسي في الاشتراكية استخداماً تاماً . من هنا ينشأ ، من جهة ،مطلب التخطيط انطلاقاً من تحقيق اكثر ما يمكن من الرفاه العالي والتطوير الشامل لجميع أعضاء المجتمع ، الأمر الذي يعتبر الهدف الاساسي للاشتراكية ، ومن جهة أخرى ، انطلاقاً من النمو المضطرد للانتاج الاجتماعي على أساس التحقيق المخطط لمنجزات التقدم التكنيكي باعتباره وسيلة لبلوغ هذا الهدف .

لقد انعكس نشوء قانون التطوير المخطط للاقتصاد الوطني ،وتوسيع ميدان عمله ، والتباين في أشكال ظهوره في بعض مراحل البناء الاجتماعي ،انعكس في تغيير أشكال وطرائق الادارة المخططة للاقتصاد الوطني .

لقد استمرت المرحلة الأولى للتخطيط في أعوام ١٩١٧ - ١٩٢٠ . في هـذه المرحـلة ، وضعت الاسس الاقتصادية للتخطيط (تعميم وسائل الانتاج) في السنة الأولى بعد الثورة ، وفي الحروب الاهلية التي اندلعت والتدخل الاجنبي ، وأقيم نظام الأجهزة الاقتصادية والمخططة،ووضع المشروع الأول الكبير الخاص بتطوير الاقتصاد السوفيتي للمستقبل البعيد أي مشروع كهربة روسيا .

اما المرحلة الثانية للتخطيط - فيي الفترة التي بدات في عام ١٩٢١ واستمرت حتى نهاية السنوات العشرين ، حلت فيها مهام اعادة بناء الاقتصاد الوطني وبدىء بالتوسع بالتصنيع الاشتراكي في الوطن بعد انتهاء الحرب الأهلية والتدخل الأجنبي . في هذة الفترة ، وفي ظروف الاقتصاد المتعدد القطاعات اقترن تخطيط الدولة المباشر للاقتصاد المعمم بالتنظيم الاقتصادي الواسع للقطاع السلمي الصغير وبالتضييق على العناصر الرأسماليه والقضاء عليها . في هذه السنوات وضع نظام التخطيط ، القصير الأجل واتسع التحضير لوضع خطة السنوات الخمس .

واما المرحلة الثالثة للتخطيط الاشتراكي ، فهي مرحلة وضع وتنفيذ خطتي السنوات الخمس الأوليتين . في هذه الفترة جرت تحولات نوعية عميقة في نظام التخطيط شمل تخطيط الاقتصاد الوطني جميع فروع الانتاج والبناء الثقافي والاجتماعي في اقتصاد الوطن ، ونما المستوى العلمي ووضعت الخطط القصيرة الأجل والطويلة على أسس عملية ، وكل هذا استنادا الى سيطرة الأشكال الاشتراكية في الاقتصاد .

فقد تحددت المهام الاساسية للتخطيط في المرحلة الأولى من تطور الاقتصاد السوفييتي بضرورة تنظيم الحساب العام والرقابة على الانتاج والتوزيع ، والتغلب على تأثير العفوية في الاقتصاد وقد قال لينين إن : « تنظيم الحساب ، والرقابة على أضخم المشاريع ، وتحويل آلية اقتصاد الدولة كلها الى آلة ضخمة واحدة ، الى جسم اقتصادي يعمل بشكل يجعل ملايين الناس تسترشد بخطة واحدة ، هما المهمة التنظيمية العملاقة التي وضعت على اكتافنا »[١] . ففي فترة سيطرة الدولة الاشتراكية على المراكز القيادية في الاقتصاد جرى تخطيط المؤسسات الموجودة في ايدي الدولة عن طريق وضع خطط للفروع وتنسيقها وربطها ببعضها .

لقد فرضت ظروف الحرب الأهلية والتدخل الأجنبي في سنوات ١٩١٨-١٩٢٠ أشكالا جديدة لادارة الاقتصاد السوفيتي التخطيطية . فبرزت الى مركز الصدارة مهمات امداد الجبهة بالمواد الغذائية والألبسة والاسلحة ومهمة التنظيم التخطيطي للانتاج الحربي واستعمال المحروقات والمواد الغذائية وتنظيم أعمال النقل . وفي الفترة

---

١ - ف.إ. لينين المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٦ ص ٧

التي سلخت الحرب فيها مؤقتاً من روسيا السوفيتية أهم المناطق الصناعية ومناطق المواد الأولية والحبوب وظروف الحصار الاقتصادي والدمار تطلب الوضع تمركزاً شديداً في تخطيط الانتاج وتوزيع المنتجات . لقد أظهرت الحرب الأفضلية التي لاجدال فيها للنظام المبني على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، والأهمية الكبيرة للادارة التخطيطية الممركزة في الاقتصاد في تعبئة جميع المواردللدفاع عن الوطن .

ومع الانتقال الى البناء السلمي أصبحت المهمة الحيوية هي وضع خطة اقتصادية حكوميـــة واحـــدة لعـــدد من السنين . ان زيادة دور وأهميـــة التخطيط الطويل الأجل ، مع اعتبار متطلبات العلم ، والتكنيك ، كانت التعبير الحقيقي عن الازدهار اللاحق لقانون تطوير الاقتصاد الوطني تطويراً مخططـــاً . وفي شباط ١٩٢٠ اتخذت دورة اللجنة التنفيذية المركزية للاتحاد السوفيتي قراراً ينص على وضع وتطبيق خطة علمية لتطوير الاقتصاد الوطني. حينذاك تشكلت اللجنة الحكومية الخاصة بقضية كهربة روسيا (غويلرو) ، التي شرعت بوضع خطة كهربة الوطن ، هذه الخطة التي ساهم فيها اكثر من ٢٠٠ من العلماء والاختصاصيين البارزين في البلد .

وقد أشار المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي إلى « أن التنفيذ المتواصل للخطة الاقتصادية الواحـــدة المتخذة للفترة التاريخية القريبة هوشرط أساسي لانهاض اقتصاد الوطن[1] . ورأى المؤتمر ضرورة وضع الاستعمال الواسع للطاقة الكهربائية في أساس الجانب التكنيكي للخطة . كما حددت أهم المراحل في كهربة الوطن كهربة مخططة .

ان مشروع غويلرو يعتبر برنامجاً علمياً لبناء قاعدة الاقتصاد الاشتراكي . والمحور الاساسي لهذا البرنامج هو كهربة الوطن . ذلك أن حل المهام الجذرية لاعادة بناء الاقتصاد الشعبي على أسس اشتراكية ، تتطلب تطويراً سريعاً للصناعة الضخمة المرتبطة

---

١ ـ « الحزب الشيوعي في الاتحـــاد السوفيـــتي في قرارات المؤتمـــرات والكونغريسات والاجتماعات الموسعة للجنة المركزية ». الجزء الأول . دار نشر الأدب السياسي. ١٩٥٤ ، ص ٤٧٨

مباشرة بالبناء الواسع لمحطات الكهرباء ، وامكانية ادخال الطاقة الكهربائية الى الاقتصاد الوطني بشكل واسع، فكان مشروع الكهربة مثالاً رائعاً للتخطيط الاشتراكي العلمي. لقد وضعت ، لأول مرة ، خطة حكومية طويلة الأجل محسوبة على عدد من السنين ، وأصبحت أداة للتحويل الاشتراكي في الوطن. وقد وجدت أفكار لينين المتعلقة بطرق بناء المجتمع الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي تعبيرها الملموس ، في الخطـــة الحكومية الأولى التي شملت الأعمال الكبيرة .

وقامت مهمات الخطة الاقتصادية والسياسية على أساس اقتصادي وتكنيكي عميق ، واعتمدت أعمالهـا على دراسة شاملة للموارد الطبيعية والبشرية في الوطن . كما درست بدقة أثناء وضع خطة غويلرو حالة الاقتصاد في روسيا قبل الحرب . هذا العمل لم يجر من أجل الإبقاء على النسب الانتاجية التي كانت سائدة قبل الحرب، في الفترة المقبلة؛ بل ، على العكس، لقد درس مشروع غويلر والمهمات السياسية والاقتصادية الموضوعة، وخطط أخرى لإحداث تغيير جذري في النسب القائمة بين فروع الاقتصاد الوطني ، ولايجاد نسب جديدة ملائمة للاقتصاد الاشتراكي . وهكذا فان متطلبات التناسب المخطط وجدت ، لأول مرة ، في مشروع غويلرو ، انعكاساً واسعاً .

لقد انطلق مشروع غويلرو من موضوعة لينين التي تعتبر الصناعة الآلية الضخمة القاعدة المادية للاشتراكية . قال لينين « ان الأساس المادي الوحيد للاشتراكية يمكن أن يكون الصناعة الآلية الضخمة القادرة على إعادة تنظيم الزراعة أيضاً. ولكن ينبغي عدم الاكتفاء بهذه الموضوعة العـامة ، ولا بد من توضيحها بشكل مجسد . فالصناعة الضخمة الملائمة لمستوى التكنيك العصري والقادرة على إعادة تنظيم الزراعة هي كهربة الوطن كله . كان علينا أن ننجز عملاً علمياً لوضع مشروع هذه الكهربة، هي جمهورية روسيا الاتحادية ، وقد نفذنا هذا العمل »[1] . وأكد لينين أننا حين نعتبر الكهربة أساساً مادياً للمجتمع الجديد ، نصر على أنها ليست الطريق الوحيد الصحيح فحسب ، بل ، وهي في الوقت ذاته ، الطريق الأكثر توفيراً من حيث نفقات العمل والوقت ،

---

١ ـ ف . ي . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٤٤ ، ص ٩

وذلك من أجل إعادة الاقتصاد المدمر بنتيجة حربين ، أي طريق بناء القاعدة المادية للاشتراكية .

لقد تجسدت المهمات السياسية والاقتصادية لمشروع غويلرو في المهام الملموسة لمختلف فروع الاقتصاد الوطني . وقضى المشروع ، المقدر لفترة ١٠ — ١٥ سنة ، زيادة في الانتاج الصناعي تتراوح بين ٨٠ — ١٠٠٪ ، بالمقارنة مع مستوى عام ١٩١٣، وبزيادة تفوق العشرة أمثال ، بالمقارنة إلى عام ١٩٢٠ . وكان البرنامج الخاص ببناء محطات كهربائية ضخمة يمثل أهم قسم في المشروع . وقد قضت مرحلة البناء الأولى ببناء ٣٠ محطة تعمل على الوقود وعلى الماء ، بقوة ١٥٠٠ ألف كيلو واط .

كما انطلق مشروع غويلرو ، في ميدان الزراعة، من ضرورة القضاء السريع على صعوبات التموين بالمواد الغذائية، والتغلب على التخلف في الزراعة . وقد نص المشروع على التدابير المتعلقة بالمكننة وبادخال التكنيك الزراعي الطليعي ، والخطوات الأولية لكهربة الزراعة ، كما وضعت مهمات التهيئة التدريجية للشروط المؤدية لتعميم الزراعة.

وفي ميدان النقل تقررت زيادة مقدار النقليات ٨٠ — ١٠٠٪ بالمقارنة مع عام ١٩١٣ ، وقرر برنامج موسع لتمديد السكك الحديدية الجديدة مع كهربة عدد من الخطوط التي تتحمل ضغطاً أكثر من غيرها .

لقد رسمت لتطوير انتاج وسائل الانتاج ، في الصناعة ، وتائر عالية جداً . فعند زيادة منتوج الصناعة الضخمة ، بأكمله ، مثلاً ونصف المثل إلى مثلين ، بالقياس إلى مستوى عام ١٩١٣ ، اقتضى زيادة انتاج وسائل الانتاج بمقدار مثلين وبعض المثل (٢،٢) . في حين اقتضى عدم زيادة انتاج سلع الاستهلاك أكثر من قرابة مثل ونصف المثل ، كما اقتضى الأمر مضاعفة انتاج الحديد الصب ، واستخراج الفلزات الحديدية ، وزيادة كبيرة في المعادن الملونة، ومواد البناء، وزيادة استخراج الفحم الحجري والنفط.

إن السمة المميزة لمشروع « غويلرو » إنما تكمن في الأساس المتوازن لمهامه الرئيسية. فقد تمثلت فيها عناصر احتياطي الوقود الاجمالي، وموازين المعادن والمعدات ومواد البناء . كما وضع ، إلى جانب الموازين المادية الأساسية ، حساب الميزان المالي

للكهربة الذي خصص الأموال لتحقيق البرنامج الموضوع لبناء المحطات الكهربائية ، وإعادة بناء وتطوير الصناعة ووسائل النقل، وكذلك مصادر وتغطية الأموال الضرورية.

إن دراسة قضايا توزيع المناطق الاقتصادية في البلاد هي إحدى منجزات مشروع غويلرو . لقد قسم الوطن كله في مشروع الكهربة إلى ثمانية مناطق اقتصادية أساسية : المنطقة الشمالية ، المنطقة الصناعية الوسطى ، والجنوبية ، والفولغا ، والأورال ، وسيبيريا الغربية ، والقفقاس وتركستان . فوضعت لكل من هذه المناطق مجموعة خطط مرتبطة فيما بينها ، وهذا ما أعطى إمكانية التحديد الصحيح لآفاق تقسيم العمل بين المناطق .

وخلال عملية وضع خطة كهربة الوطن فضحت مواقف التروتسكيين المعادية للاشتراكية ،وذلك عندما عارضوا الخطة الاشتراكية الخاصة باعادة بناء اقتصادالوطن وتحويله ، على أساس التكنيك الطليعي ، بتقديم « مشروع » اقتصادي لبعث الوطن استناداً إلى مساعدة جيوش العمل . وقد أشار لينين إلى ضرورة إهمال الثرثرة « العلمية » الدائرة حول المشروع، كما سخر من الغرور القائم على الجهل الذي يتحلى به هؤلاء الذين وضعوا الكثير من « المشاريع الموحدة » البيروقراطية .

إن الأفكار اللينينية الأساسية التي تجسدت في مشروع كهربة روسيا حصلت على تطورها اللاحق في نشاط الدولة السوفيتية والحزب الشيوعي وذلك عن طريق تطوير التخطيط في سنوات النضال من أجل إعادة بناء الاقتصاد الوطني ، والبناء الاشتراكي ، وقبل كل شيء ، في وضع الخطط الخمسية وتنفيذها .

٢ ـ تخطيط الاقتصاد الوطني ، والتنظيم الاقتصادي ، في مرحلة اعادة بناء الاقتصاد .

ان امكانية الشروع في العمل السلمي الابداعي ، وإعادة بناء وإنهاض الاقتصاد الوطني ، لم تتوفر للشعب السوفيتي إلا بعد طرد المتدخلين وانتهاء الحرب الأهلية .

لقد بدأ الانتقال إلى البناء السلمي في ظروف صعبة ؛ إذ ألحق التدخل العسكري الأجنبي ، والحرب الأهلية ، ضرراً فادحاً بالاقتصاد الوطني السوفيتي ، كما وازداد

الخراب نتيجة الحرب الامبريالية العالمية . فالحقول المهجورة ، والمعامل المتوقفة ، والقوى الانتاجيـة المدمرة ، والموارد الاقتصادية الناضبة — هي التي ميزت الوضع الاقتصادي السوفيتي في هذه الفترة. لقد تقهقر الاقتصاد الوطني عشرات السنين إلى الوراء.

إن الانتقال إلى البناء الاقتصادي السلمي على أساس السياسة الاقتصادية الجديدة تطلب تعزيز القيادة المخططـــة للاقتصاد الوطني . فمن أجل تأمين الاستخدام الصحيح للموارد الاقتصادية في الوطن ، ولثرواته الطبيعية ، وللعمل الشعبي من أجل إعادة بناء الاقتصاد ، والنهوض به بشكل سريـع ، ومن أجل التطوير المضطرد للقطاع الاشتراكي في الاقتصاد الوطني، وإزاحة العناصر الرأسمالية ،كان على الدولة السوفيتية أن تستخدم، بصورة منظمة للغاية ، كامل قدرة المراكز القيادية في الاقتصاد ، وأن تستبدل فوضى الرأسمالية وعفوية الملكية الصغيرة بالتطوير المخطط .

كانت الضرورة تقتضي تقوية أجهزة التخطيط الاقتصادي في الدولة السوفيتية . وهكذا تحول مجلس الدفاع ، الذي كان يشكل في سنوات الحرب المركز الأعلى للاقتصاد والتخطيط في الجمهورية، إلى مجلس العمل والدفاع وذلك في بدء عام ١٩٢٠ . فكان عليه، إلى جانب تنظيم الدفاع عن الوطن ، توحيد عمل اللجان الشعبية الاقتصادية، ووضع خطة اقتصادية واحدة للوطن ، وتوجيه عمل اللجان الشعبية الاقتصادية وفقاً لهذه الخطة ، ومراقبة تنفيذ الخطة وتغييرها في حالة الضرورة .

لقد أنشئت هيئة تخطيط الدولة (غوسبلان) التابعة لمجلس العمل والدفاع « من أجل وضع خطة اقتصادية واحدة للدولة كلها على أساس مشروع الكهربة الذي صادق عليه مجلس سوفيتات عموم روسيا الثالث عشر ، ومن أجل القيام بالمراقبة العـامة على تنفيذ هذه الخطة »[1]. فأصبحت موضوعة لينين أول نقطة في قانون هيئة تخطيط الدولة الذي أقرته الحكومة في ٢٢ شباط عام ١٩٢١ .

لقد حدد المرسوم اللينيني مكان، ودور ، هيئة تخطيط الدولة كجهاز علمي للتخطيط

---

(١) ف . ي . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٤٢ ، صفحة ٣٣٨ .

الاقتصادي في المنظومة العامة لتخطيط الاقتصاد الوطني الحكومي ، العام ، ولوضع برنامج ملموس للعمل »[1].

إن وضع خطة اقتصادية موحدة للدولة كلها وأساليب ونظام تنفيذها - هي المهمة الأساسية لهيئة تخطيط الدولة . وقد حدد الحزب الشيوعي والحكومة السوفيتية المهام المباشرة للبناء الاشتراكي، وقدما الارشادات الخاصة بوضع خطط الاقتصاد الوطني والتي تصاغ على أساسها برامج البناء والانتاج ، وخطة التبادل السلعي والنقليات ، وخطة العمل والخطة المالية الخ ...

كان على خطة الدولة الاقتصادية أن تحدد النسب الاقتصادية والعلاقات بين الفروع والمناطق بصورة صحيحة ، وأن تضمن تنسيق عمل فروع الانتاج الاجتماعي والصناعة الاستخراجية والتحويلية ، والزراعة والصناعة ، والنقل والاقتصاد الوطني ، وزيادة الانتاج وزيادة الاستهلاك ، وتمويل الانتاج ، وضمانته المادية ، والتوزيـع الصحيح للمؤسسات حسب المناطق ، انطلاقاً من ضرورة تقريب المؤسسات من مصادر المواد الأولية ، ومناطق استهلاك منتجاتها. من هنا تظهر مهمة هيئة تخطيط الدولة ألا وهي: « دراسة وتنسيق خطة الدولة العامة مع البرامج الانتاجية ومشاريع التخطيط المقدمة من مختلف الدوائر والمؤسسات الاقتصادية في المناطق ، وذلك لكافة فروع الاقتصاد الوطني ، وإقرار تتابع الأعمال » .

كان على هيئة تخطيط الدولة ، كما أبان المرسوم اللينيني ، أن تضع أيضاً التدابير التي تضمن تنفيذ الخطة ، أي « وضع تدابير ذات طابع عام بالنسبة إلى الدولة ، وخاص بتطوير المعارف وتنظيم الأبحاث الضرورية لتنفيذ خطة الدولة الاقتصادية، الخاص أيضاً باستخدام واعداد الكادر الضروري » .على هذا الشكل حددت هذه المهمة في قانون هيئة تخطيط الدولة . كانت الهيئة مدعوة لتوجيه عمل المؤسسات العلمية الوطنية في ميدان

---

١ - انظر « توجيهات الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي والحكومة السوفيتية في القضايا الاقتصادية » . المجلد الاول ، دار نشر الادب السياسي الحكومية ، ١٩٥٧ صفحة ٢٠٣ - ٢٠٤

الابحاث الاقتصادية والتكنيكية ، الخاصة بدراسة الثروات الطبيعية ، وذلك لضمان قاعدة للموارد الأولية والطاقة والوقود والمواد الخام والعمليات التكنولوجية الجديدة، وتطبيق منجزات العلم والتكنيك في الانتاج . كما اعتبر وضع خطط تهيئة واستخدام الكوادر المناسبة ، من كافة الاختصاصات التي يتطلبها الاقتصاد الوطني ، من وظائف هيئة تخطيط الدولة .

« ان وضع التدابير الخاصة بنشر المعلومات حول خطة الاقتصاد الوطني في أوساط مجموعات واسعة من السكان ، وحول أساليب تنفيذ وأشكال تنظيم العمل المناسب » هو احدى المهام التي وضعها المرسوم اللينيني أمام هيئة تخطيط الدولة . ان الدعاية لخطة الاقتصاد الوطني ، وتوضيح أساليب النضال الطليعية في سبيل الخطة في الصحافة ، والتطبيق الواسع لأفضل الأساليب في تنظيم العمل ، هي الشرط الجدي لبناء الاشتراكية الناجح . كما يتمتع الجمع الصحيح، بين تخطيط الاقتصاد الطويل الأجل والقصير الأجل ، بأهمية كبيرة . ان المرسوم اللينيني يؤكد ، بشكل خاص ، على أن الخطط الاقتصادية القصيرة الأجل يجب أن تبنى على أساس المشروع الطويل الأجل للكهربة (مشروع غويلرو) ، كما ينص على أن مراقبة تنفيذ هذا المشروع تشكل احدى المهام الرئيسية لهيئة تخطيط الدولة . ان « المهام الاقتصادية الرئيسية ، التي تؤلف محتوى الخطط الاقتصادية الوطنية القصيرة الأجل يجب أن توضع من قبل هيئة تخطيط الدولة ، وذلك بشكل مفصل تماماً ، مع أخذ ظروف الواقع الاقتصادي الملموس ، بعين الاعتبار » .

لقد ضمت هيئة تخطيط الدولة ، بناء على اقتراح لينين ، كبار الاخصائيين في أهم فروع الاقتصاد ، والشخصيات البارزة في التكنيك والعلم ، برئاسة كرجيجانوفسكي، والكساندروف ، وويليامس ، وغوبكين ، وبريانيشنيكوف ، وستروميلين ، وشاتيلين ، وغيرهم . وقد تمرس الكثير منهم في مدرسة الغويرلو .

وعندما أقرت الحكومة مرسوم هيئة تخطيط الدولة ، ووافقت على ملاكها ،نشر لينين مقالة في « البرافدا » تحت عنوان « حول خطة اقتصادية موحدة » [1] وضع فيها

---

١ ـ ف.إ. لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٤٢ ، ص ٣٣٩-٣٤٧

المعالم الأساسية لعمل مركز التخطيط المنظم . لقد جاء في مقالة لينين : أن على هيئة تخطيط الدولة أن تبني عملها ، بالاعتماد على التجربة العملية المكدسة لدى قيادة التخطيط الاقتصادي ، ويجب أن تطور وتحسن تخطيط الاقتصاد الوطني على أساس تجربة « غويلرو » باستخدام أفضل القوى التكنيكية والعلمية .

وقد نصح لينين أن ينظم العمل الاقتصادي المخطط المقبل بشكل يشترك فيه ، دائماً رجال العلم والتكنيك ، وأحسن الاقتصاديين من ذوي الخبرة ، الذين يعرفون عمل الفروع والمناطق الاقتصادية . وجاء في المقالة ، أنه ينبغي استخدام معطيات العلم الحديث ، والتكنيك ، والتجربة العلمية ، في المراكز والأطراف استخداماً واسعاً في التخطيط الاشتراكي . كما أشار لينين إلى أن أخطر ما يجابه التخطيط العلمي الصحيح هي « مشاريع تخطيط المثقفين البيروقراطيين » .

ان على الخطط الاقتصادية أن تجد ، وتأخذ بعين الاعتبار ، آخر منجزات التكنيك والعلم الحديث . وعلى الاقتصادي أن ينظر دائماً إلى الأمام نحو التقدم التكنيكي ، وإلا فإنه سيتخلف عن الركب . لقد تمتع هذا التوجيه اللينيني بأهمية خاصة بالنسبة إلى شغيلة الجبهة الاقتصادية ـ التخطيطية ، ويعتبر مبدأ رائداً في تخطيط الاقتصاد الوطني .

هذا ويتكشف ، في تعاليم لينين حول هيئة تخطيط الدولة ، الدور العظيم لخطة الاقتصاد الوطني باعتبارها نظاماً محدداً للمهمات ، ويدعو لضمان الوحدة بين هدف جماهير الشغيلة وأعمالها . ولهذا ، بالضبط ، طالب لينين : أن تكون الخطة واضحة ، شعبية ، وأن تستهوي الجماهير بآفاقها الواضحة المبينة العلمية كليا من حيث الاساس . ان قوة خطة الدولة ، وتأثيرها في الاقتصاد الوطني ، يكمنان في كونها تعبر عن مصالح الشعب الحقيقية ـ مصالح زيادة الثروات الاجتماعية ، وتعزيز القدرة العسكرية والاقتصادية للوطن ، وزيادة رفاهية الشعب .

كان الحزب الشيوعي يوحد ، باعتباره القوة القائدة للدولة السوفيتية ، نشاط هيئة تخطيط الدولة ، وأجهزة التخطيط المحلية والدوائر الاقتصادية في المركز والمناطق .

لقد وصف لينين خطط الدولة بأنها تجسيد حسي لبرنامج بناء الاشتراكية والشيوعية. وتؤكد إرشادات لينين الخاصة بهيئة تخطيط الدولة على أهم مبدأ في التخطيط الاشتراكي: مبدأ الاسترشاد، عند وضع الخطة الاقتصادية، بالمهام الاساسية للسياسة الاقتصادية التي يمارسها كل من الحزب والحكومة.

إن وثائق لينين تؤكد، بشكل خاص، على الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها تأمين النسب الضرورية في الاقتصاد الوطني، أي عمل فروع الاقتصاد الوطني عملاً منسقاً منسجماً [1].

كما حددت وثائق لينين البرنامجية أرضية عمل هيئة تخطيط الدولة، ورسمت طرق وتطوير وتحسين عمل تخطيط الاقتصاد الوطني كله. ولما كان لينين رئيساً لمجلس العمل والدفاع فقد كان يوجه مباشرة نشاط هيئة تخطيط الدولة العملي. فقد كان يدرس يومياً قضايا الهيئة، وغالباً ما كان يتناقش مع قادتها، وكان يقدم في رسائله إلى الهيئة ارشادات ملموسة في القضايا الأساسية لنشاطها، وفي مسائل تنظيم الاقتصاد الوطني وطرائق تخطيطه، أي وضع الخطط ومراقبة تنفيذها.

هذا وقد أعار لينين، اهتماماً خاصاً، لقضية اجتذاب جماهير الشغيلة للمشاركة الفعالة في تخطيط الاقتصاد الوطني. ومنذ السنوات الأولى لبناء الاشتراكية بذل الحزب الشيوعي الجهود كي تشارك المنظمات الحزبية، والهيئات الاقتصادية السوفيتية، والنقابات، والمؤسسات العلمية وجماهير الشغيلة في إعداد خطط الاقتصاد الوطني في المركز والمناطق، وكان ذلك انطلاقاً من تعاليم لينين. جاء في تقرير اللجنة المركزية للحزب البلشفي في ١٢ كانون الثاني ١٩٢٢ الذي كتبه لينين: إن مشاركة الشغيلة الفعالة الموجودة في كافة أجهزة تخطيط الدولة البروليتارية، في وضع الخطط الاقتصادية، يعتبر الشرط الأساسي لتخطيط الاقتصاد الوطني الصحيح. وعلى جماهير الشغيلة الواسعة أن تكون لديها « فكرة ملموسة سواء عن الخطة الموحدة للاقتصاد الاشتراكي، أو عن المصلحة العملية للعامل والفلاح في تنفيذ هذه الخطة »[2].

---

١ ـ انظر ف.إ. لينين المؤلفات الكاملة، المجلد ٤٢، ص ١٥٤ ؛ توجيهات الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي والحكومة السوفيتية في القضايا الاقتصادية». المجلد الاول. ص ٢٥٨

٢ ـ ف.إ. لينين. المؤلفات الكاملة. المجلد ٤٤، ص ٣٤٧

لقد تطلب توسع البناء الاقتصادي في ظروف النيب ، تغيير أشكال وأساليب إدارة وتخطيط الاقتصاد ، والتطبيق الصحيح لمبدأ المركزية الديمقراطية اللينيني . فمن أجل حل المهام الجديدة حلاً ناجحاً ، إلى جانب تعزيز قيادة تخطيط الاقتصاد ، منحت المجالس المحلية وأجهزتها الاقتصادية حقوقاً واسعة لتطوير المبادرة في بناء الاقتصاد . كما ساعدت التدابير الخاصة بالتوزيع الاقليمي لاقتصاد الوطن على تقوية دور المناطق في بناء الاشتراكية . لقد بوشر بهذا العمل في السنوات الأولى للنيب .

ونصت تعاليم لينين الخاصة بقضايا ادارة التخطيط ، بالحاح ، على الفكرة التي مفادها أنه ، لا بد ، أثناء تطبيق السياسة الاقتصادية العامة التي تشمل الوطن، وكذلك مختلف الخطط الاقتصادية، من اعتبار ظروف الجمهوريات الوطنية، وما يتعلق بذلك من خصائص تحويل اقتصادها اشتراكياً، انطلاقاً من القانونيات العامة للانتقال إلى الاشتراكية [1]. إن المبادىء اللينينية لحساب الظروف الخاصة بكل جمهورية قومية ، اعتبرت المبدأ المرشد لنشاط الحزب الشيوعي والدولة السوفيتية ، الاقتصادي والتنظيمي العملي .

إن خطط الاقتصاد الوطني لا تتحقق ، بصورة تلقائية ، بصورة عفوية . فلا بد من النضال اليومي من أجل تنفيذها سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرته. فمراقبة تنفيذ الخطط تعتبر أهم مهمة من مهام هيئة تخطيط الدولة . إن تحسين عمل قيادة التخطيط الاقتصادي يعني زيادة مراقبة تنفيذ الخطط، وإلا فلا وجود للعمل التخطيطي الحقيقي. هذا ما علمه لينين . ان مراقبة تنفيذ خطة الدولة الاقتصادية هي نضال من أجل التوفير في الاقتصاد الوطني . يقول لينين ، بأن على الاقتصاديين والاحصائيين السوفييت « ألا يثرثروا عن الخطة ، بصورة عامة ، بل المهم أن يدرسوا دراسة مفصلة تنفيذ خططنا والأخطاء التي نقع فيها أثناء الممارسة العملية، وأساليب تصحيح هذه الأخطاء. وبدون هذه الدراسة نخبط خبط عشواء في ليلة ظلماء »[2] .

لقد أوضح لينين ، في تقرير الحكومة السوفيتية إلى المؤتمر التاسع للسوفيتيات ،

---

١ ـ انظر ف.إ. لينين المؤلفات الكاملة . المجلد ٤٣ ، ص ١٩٨—٢٠٠

٢ ـ ف.إ. لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٤٢ ، ص ٣٤٤

في كانون الأول ١٩٢١ ، النتائج الأولى في ميدان التخطيط الاشتراكي ، مشيراً إلى المنجزات الأولى في بناء الاشتراكية ، وأظهر أهمية التخطيط الاقتصادي الصحيح بالاستناد إلى أمثلة خطط الفروع ، إذ أن كل خطأ في التقدير يوقع ضرراً بالاقتصاد الوطني[١] . وهكذا ساهمت تعاليم لينين عن هيئة تخطيط الدولة على تحسين تخطيط الاقتصاد الوطني باستمرار ، وعلى بذل الجهود لكي يكون الخطأ في التقدير في الخطط الاقتصادية أقل ما يمكن أن يكونه .

إن قيادة الاقتصاد الوطني المخططة ، ووضع خطط علمية لتطوير الاقتصاد والرقابة على تنفيذها ، لامعنى لها بدون نظام علمي في المحاسبة والحسابات والاحصاء . لقد قدم لينين في إرشاداته لهيئة تخطيط الدولة ودائرة الاحصاء المركزية نصائح عملية ، في كيفية الوصول إلى وضع صحيح للحساب والاحصاء ، وكيف يمكن أن نجعلها أداة كفاحية في بناء الاشتراكية ، واختبار ومراقبة الخطط الاقتصادية وحساب ما هو ضروري بالنسبة للنشاط الاقتصادي والتنظيمي اليومي .

ولدى تحليل نتائج السنوات الأولى من عمل هيئة تخطيط الدولة ، أكد لينين دور الهيئة الكبير في تنفيذ مهام تخطيط الاقتصاد الوطني العامة . وباعتبار أن هيئة تخطيط الدولة تمثل مجموعة من الناس المطلعين ، والخبراء ، وممثلي العلم والتكنيك ، وبأنها تحوز ، في الأساس ، معطيات كثيرة جداً تمكن من إبداء الرأي الصحيح في الخطط ، أيد لينين توسيع صلاحيات هيئة تخطيط الدولة . وفي رأيه أن على هيئة تخطيط الدولة أن تكون مركزاً للتخطيط الاقتصادي العلمي[٢] .

إن توصيات لينين حول توسيع صلاحيات هيئة تخطيط الدولة ، وتحويلها إلى مركز علمي واقتصادي ـ تخطيطي ، طبقت ، تدريجياً ، مع تطور وتحسين نظام إدارة وتخطيط الاقتصاد الوطني السوفيتي . ومع تطوير بناء الاشتراكية تطلبت الحياة تدعيماً مستمراً للمبدأ التخطيطي في الاقتصاد ، وتحسين طرائق وتنظيم تخطيط الاقتصاد الوطني .

---

١ ـ ف . ي . لينين . المؤلفات الكاملة ٣٤ . المجلد ٤٢ ، ص ٤

١ ـ ف . ي . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٤٥ ، ص ٣٤٩ ـ ٣٥٣

لقد ساعدت الأشكال الجديدة لادارة وتخطيط الاقتصاد الوطني على استعمال الأفضليات المتنامية واحتياطات الاقتصاد الاشتراكي، بصورة أفضل، وعلى تطوير المبادرة الخلاقة ونشاط جماهير الشغيلة، القوة المنتجة الرئيسية في المجتمع، تطويراً واسعاً.

كان الاقتصاد السوفيتي في المرحلة الانتقالية يختلف اختلافاً جذرياً عن نظام الاقتصاد الرأسمالي. والاقتصاد السوفيتي قام وتطور، منذ البداية، على أساس التخطيط خلافاً للاقتصاد الرأسمالي. لقد وجهت الدولة السوفيتية، بالاعتماد على المراكز القيادية في الاقتصاد الوطني وعلى تحالف العمال والفلاحين، تطور الاقتصاد الوطني تطوراً مخططاً باتجاه الاشتراكية، مطبقة السياسة اللينينية القائمة على الحد من العناصر الرأسمالية في المدينة والقرية، والقضاء عليها، وعلى الانتقال التدريجي بالاستثمارة الفلاحية الصغيرة إلى طريق المزرعة التعاونية الكبيرة، وعلى انتصار الاشتراكية في مجمل الاقتصاد الوطني. فلو حدث أن تطور الاقتصاد السوفيتي، في مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، تطوراً، عفوياً، لأدى هذا حتماً، في ظروف الاقتصاد المتعدد القطاعات، إلى انهيار القطاع الاشتراكي وإلى تحويله إلى ذيل للنظام الرأسمالي العالمي.

وعقب توحيد الجمهوريات السوفيتية، عام ١٩٢٢، في دولة واحدة، ظهرت إمكانية توحيد الأموال الموجودة وموارد الجمهورية كافة، واستخدامها لأجل تطوير الاقتصاد الاشتراكي تطويراً مخططاً استناداً إلى الخطة الاقتصادية العامة. فقام تقسيم صحيح للعمل بين الجمهوريات والمناطق وذلك بفضل الجهود المشتركة للشعوب الحرة، والمتساوية في الحقوق على أساس خطة الدولة الاقتصادية العامة. فتغلبت الجمهوريات القومية والمناطق على التخلف الاقتصادي، والثقافي، الموروث عن الماضي بفضل المساعدة الأخوية الروسية، ونشأت الظروف لأجل إنهاض شعوب الاتحاد السوفيتي كافة، إقتصادياً وثقافياً. إن القيادة المخططة الواحدة للحياة الاقتصادية في الوطن عززت القدرة الاقتصادية للاتحاد السوفيتي في وجه الحصار الرأسمالي.

كانت إدارة الاقتصاد الوطني، إدارة تستند إلى التخطيط، أهم سلاح في بناء الاشتراكية. فازدادت إمكانيات ودور قيادة الدولة، المخططة للاقتصاد الوطني، مع

تطور الملكية الاجتماعية ، ومع تطور التعميم الاشتراكي للانتاج . وعلى هذا الأساس أمكن أن تشمل خطة الدولة حياة البلاد الاقتصادية عمقاً واتساعاً ، وازدادت كميات وسائل الانتاج المستخدمة بشكل مخطط ، كما عملت معظم جماهير الشغيلة وفق خطة اقتصادية واحدة ، وازداد ، أكثر فأكثر ، منتوج الانتاج الاجتماعي الذي استخدمه المجتمع استخداماً مخططاً .

إن الاقتصاد السياسي الماركسي — اللينيني ، الذي يسلح الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي بمعرفة قوانين تطور المجتمع هو الأساس العلمي للتخطيط الاشتراكي. على هذا الأساس تبنى سياسة الوطن الاقتصادية وإدارة الاقتصاد المخططة .

هذا وقد تطور تخطيط الاقتصاد الوطني ، في مرحلة الانتقال ، في غمرة النضال ضد أعـــداء الاشتراكية . إذ حاولت البرجوازية مع أنصارها إحباط تخطيط الدولة للاقتصاد الوطني ، وإدخال المحتوى الرأسمالي في الخطط الاقتصادية . كما حاول الاقتصاديون البرجوازيون الذين عملوا في الدوائر الاقتصادية والتخطيط (من أضراب غرومان ، بازاروف ، كوندراتييف وغيرهم) تحويل خطة الاقتصاد الوطني إلى توجيه بسيط لا يلزم أحداً وذلك من أجل تقويض الدور القيادي لديكتاتورية البروليتاريا في حياة الوطن الاقتصادية . كانوا يزعمون أن الاقتصاد الوطني السوفيتي يدار انطلاقاً من القوانين الاقتصادية الملازمة لنظام الاقتصاد الرأسمالي أيضاً ، وإن« القانونية الفطرية »، أي عفويـــة السوق ، ستتغلب ، في نهـــاية الأمر ، على الخطط السوفيتية . كانت مشاريع التخطيط التي أعدها الاقتصاديون والتكنيكيون البرجوازيون قائمة على أساس العودة بالاقتصاد الوطني إلى نسب ما قبل الحرب ، وإلى العلاقات الرأسمالية القديمة . وفي ميدان تخطيط وتائر تطوير الاقتصاد الوطني ، دافع الاقتصاديون البرجوازيون عن خط للتطور يسير نحو الانحدار ، أي دافعوا عن التخفيض المتتالي لوتائر تطور الانتاج ومقارنتها مع تطور الاقتصاد في البلدان الرأسمالية .

هذا ودافع التروتسكيون أيضاًعن مثل هذه الأهداف في تخطيط الاقتصاد الوطني.

فقد أكد تروتسكي في المؤتمر الثاني للحزب قائلاً : « نحن لم نخترع التخطيط ، إنه من حيث المبدأ ذلك العمل الذي يمارسه « مورغان » وأركانه ، ممارسة أفضل منا فقط ، في تروست مورغان » . لقد رأى التروتسكيون ، تماماً كالاقتصاديين البرجوازيين ، أن قانونيات الاقتصاد الوطني السوفيتي لا تختلف عن قوانين تطـــور الاقتصاد في روسيا القيصرية . وقد جاء في كتيب بريأ برجينسكي المسمى « الأزمات الاقتصادية في ظل النيب » : « حتى مع وجود تبدل جذري في النظام السياسي ، فاننا نملك أيضاً تكنيكاً كالتكنيك الذي كان قبل الحرب، وكذلك الأمر بالنسبة إلى جميع العناصر الأساسية للاقتصاد ، بشكل عام » .

أما الحزب الشيوعي فقد دحض نظريات التخطيط البرجوازية والانتهازية التي شبهت الخطط الاقتصادية السوفيتية بالتوجيهات التخطيطية في الدولة الرأسمالية . فجـــاء في قرارات المؤتمر الخامس للحزب : « إن ديكتاتورية البروليتاريا ، والتأميم البروليتاري لوسائل الانتاج ، ووسائل النقل والكريدي والتجارة الخارجية وتأميم الأرض — إنما هي مقدمات أوجبت تطور اقتصاد الاتحاد السوفيتي على أسس إشتراكية . تختلف اختلافاً مبدئياً عن الأسس الرأسمالية »[1].

وقد طور الحزب الشيوعي تخطيط الاقتصاد الوطني الاشتراكي ووطده في النضال ضد النظريات المعـــادية للماركسية كـ « توازن القطاعات » و « العفوية » في البناء الاقتصادي ، وهي نظريات أطلقها الانتهازيون اليمينيون . فذهبوا مع الاقتصاديين البرجوازيين ، إلى أن « التوازن » أي الابقاء على بنية الاقتصاد الوطني القديمة ، هو « المحك الرفيع » كما وأن خرق هذا المحك يمكن أن يخرب الاقتصاد ويدمره . هـذا واستخدمت نظرية التوازن من قبل الاقتصاديين البرجوازيين والانتهازيين اليمينيين للبرهنة على عدم امكانية اعادة بناء الاقتصاد الوطني وعلى الضرر من جراء هذه الاعادة، ولإيجاد نسب جديدة تستجيب لحاجات الاشتراكية السائرة في طريق البناء .

إن الحزب الشيوعي الذي حطم الطريقة البرجوازية في التخطيط بـدأ يستخدم ،

---

١ — « الحزب الشيوعي السوفيتي في قرارات ... » ، الجزء الثاني ، ص ٤٥٠

عن سعة ، في العمل التخطيطي ، مبدأ طريقة التوازن القائمة على نظرية تجديد الانتاج الماركسية ، الأمر الذي ساعد على تحديد نسب صحيحة في تطوير الاقتصاد الوطني ، وعلى تلافي اختلال النسب ، وتطوير أقسام البناء الاشتراكي المتأخرة ، وكشف احتياطات الاقتصاد السوفيتي استخداماً واسعاً في الخطط .

كانت أهم مسألة في ادارة تخطيط الاقتصاد الوطني هي تأمين العلاقات المتبادلة الصحيحة بين الصناعة والزراعة والتعاون بينها . قال زدرجنسكي في أيار ١٩٢١ : « إن جوهر اقتصادنا المخطط كله ، يكمن ،خلافاً للفوضى الرأسمالية ،في انتهاج الخط الصحيح ، وفي تحديد العلاقة المتبادلة بين فروع الاقتصاد الوطني وفيما بين الفروع الصناعية . إن توطيد تحالف العمال والفلاحين هو أساس خطتنا . هذا هو الأساس الواحد والاقتصاد الواحد . وتخطيطنا هو عبارة عن عملية ، عبارة عن نضال طويل من أجل كشف كافة القوى والعناصر من وجهة نظر هذا التحالف الأساسي[١] » .

وفي فترة « النيب » أخذ النضال بين الاقتصاد الاشتراكي والاقتصاد الرأسمالي سمة اقتصادية . ففي هذه الظروف لعبت أساليب تنظيم الاقتصاد عن طريق سياسة الأسعار والضرائب والتسليف والحساب الاقتصادي دوراً هاماً في ادارة تخطيط الاقتصاد الوطني . وعندما انتقلت الدولة السوفيتية إلى سياسة النيب طبقت ، بشكل واسع ، أساليب التنظيم الاقتصادية القائمة على استخدام العلاقات النقدية ـ السلعية وقانون القيمة . إن تنسيق استخدام قانون التطوير المخطط ، وقانون القيمة ، في ادارة تخطيط الاقتصاد لا ينتقص ، بشكل من الأشكال ، من أهمية الأساس التخطيطي للدولة وهو الأساس الذي نشأ نتيجة وجود مراكز اقتصادية قيادية بين أيدي الدولة الاشتراكية وكان مرتبطاً بها ارتباطاً مباشراً . وقد أكد لينين أن « ... السياسة الاقتصادية الجديدة لا تغير خطة الدولة الاقتصادية ، الوحيدة ، كما أنها لا تتجاوز أطرها وإنما تغير طريقة تحقيقها[٢]» .

---

١ ـ « المؤتمر الثالث لسوفيتيات اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية » التقرير المختزل موسكو ؛ ١٩٢٥ ، ص (١١٨ ـ ١٩٩

٢ ـ ف ، إ ، لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٥٤ ، ص ١٠١

هذا وقد تعزز التخطيط المباشر التوجيهي للقطاع الاشتراكي (وضع مهمات انتاجية بالنسبة إلى المنشآت الاشتراكية الحكومية ، وتزويدها بالمواد الخام ، والمواد ، والمعدات ، بصورة ممركزة ، لتأمين تمويلها وتحديد أسعار جملة ثابتة للبضائع المنتجة) نتيجة المنظومة الواسعة الخاصة بتنظيم الاقتصاد .

هذ الأمر وجد تعبيراً له في التنسيق بين الخطة والحساب الاقتصادي في المؤسسات واتحاداتها ، وفي تطوير العلاقات النقدية ـ السلعية للمؤسسات الاشتراكية ، وفي تصريف سلع الاستهلاك ووسائل الانتاج ، وفي استخدام الدولة الاشتراكية لكل الدوافع الاقتصادية ، كالسعر ، والمالية ، والتسليف [1] .

إن انتقال المؤسسات إلى تطبيق الحساب الاقتصادي رافقه تبني مبدأ حافز الشغيلة المادي ، وهو المبدأ الذي وجدت فيه تعبيرها متطلبات القانون الاقتصادي المستخدم تخطيطياً ، أي قانون التوزيع حسب العمل ، وفقاً لشروط ذلك الزمن .

وقد أخذ نظام الدوافع الاقتصادية ، بعين الاعتبار ، خصائص التنظيم الاقتصادي لمختلف القطاعات . وكان لتأثيره الفعال على تطور الرأسمالية الخاصة أهمية من الدرجة الأولى . فجاء في قرار المؤتمر الثالث عشر للحزب البلشفي : « أن قضية العلاقة بين الرأسمال الحكومي والرأسمال الخاص ، في ميدان الاقتصاد ، هي أهم قضية في هذا الوقت بالذات ، لأنها تساعد على حل نسبة القوى الطبقية ـ بين البروليتاريا التي تستند إلى الصناعة المؤممة ، وبين البرجوازية الجديدة التي تستند إلى عفوية السوق المتذبذبة [2] إن التضييق المخطط على العناصر الرأسمالية الخاصة ، والقضاء عليها ، تحققا نتيجة منظومة الدعائم الاقتصادية التي تشتمل ، قبل كل شيء ، على تطوير تجارة الدولة ، والتجارة التعاونية ، وعلى سياسة التسليف والتعرفات والضرائب والأسعار » [3] .

---

١ ـ للتفصيل أكثر عن هذا انظر الفصل السادس من هذا الكتاب .
ـ ٢ « الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي في قرارات ... » ، الجزء الأول ، ص ٧٩٤
ـ ٣ للتفصيل أكثر عن هذا انظر الفصل السابع من هذا الكتاب .

وقد أمكن لمنظومة تنظيم الاقتصاد السوفيتي المتعدد القطاعات ، الواسعة ، أن تتحقق بنجاح نتيجة توطيد وتطوير التخطيط الممركز فقط . وكان على الحزب الشيوعي ، والأجهزة الاقتصادية والتخطيطية في الدولة السوفيتية ، أن - تبذلا جهوداً واسعة كي تستطاع إقامة نظام موحد لتخطيط الاقتصاد الوطني في ظروف الاقتصاد المتعدد القطاعات .

وخلال سير عملية تنفيذ سياسة « النيب » ، والتغلب على الصعوبات الاقتصادية الناشئة ، كان لا بد من تنسيق عمل مختلف فروع الاقتصاد الوطني ، وتقوية مبدأ التخطيط في الاقتصاد . لقد أشار المؤتمر الثالث عشر للحزب البلشفي إلى ضرورة تقوية دور هيئة تخطيط الدولة في ميدان وضع خطط اقتصادية واقعية لمجلس العمل والدفاع ، من أجل ربط عناصر الاقتصاد الوطني فيما بينها ، وتنظيم علاقات السوق ، على أساس الدراسة المنتظمة للأوضاع الاقتصادية »[1] . إن دور هيئة تخطيط الدولة ، باعتبارها جهازاً مركزياً للتخطيط ، تطور تطوراً صاعداً . لقد قُوِّم نجاح عمل هيئة تخطيط الدولة من وجهة نظر وضع القضايا الاقتصادية في الوقت المناسب ، والتنبؤ الصحيح المستقبل ، ودفع مختلف الدوائر إلى تنسيق نشاط عمل المناطق والفروع في حينه .

إن النتائج الأساسية لتطوير الاقتصاد المخطط في مرحلة إعادة البناء ، هو تأمين الدور القيادي المراكز الأساسية الاقتصادية في الدولة السوفيتية . وكان أهم مكسب في الصناعة هو توطيد القطاع الاشتراكي الذي نجح في إزاحة العناصر الرأسمالية . صحيح أن الصناعة الخاصة في السنوات الأولى للنيب قد تطورت وفق مقاييس مطلقة ، إلا أن الصناعة الاشتراكية الحكومية ، والتعاونية ، تطورت بصورة أسرع ، مما أدى إلى انخفاض الوزن النوعي للصناعة الخاصة انخفاضاً مستمراً . ففي عام ١٩٢٤ / ١٩٢٥ قدمت الصناعة الاشتراكية حوالي ٨٠٪ من حجم الانتاج الصناعي ، في حين قدمت الصناعة الخاصة مايقرب من ٢٠٪ . وقد أشار مؤتمر الحزب الرابع عشر (كانون أول ١٩٢٥) إلى الواقع الذي لا شك فيه ، واقع تفوق النظام الاشتراكي على العناصر الرأسمالية في صناعة الاتحاد السوفيتي .

---

١ - « الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي في قرارات .. » ، الجزء الأول ، ص ٨٢ .

وعندما أنجزت قضية إعادة بناء الاقتصاد الوطني ، بشكل أساسي ، طرحت أمام التخطيط مهمات مرتبطة باعادة بناء الاقتصاد الوطني بناء اشتراكياً . ففي سبيل انتصار الاشتراكية ، والقضاء على خطر عودة الرأسمالية تطلب الأمر إعادة تركيب الاقتصاد بشكل جـــذري : أي تصنيع الوطن تصنيعاً اشتراكياً ، وتحويل الاقتصاد السلعي الفلاحي الصغير ، تحويلاً اشتراكياً .

وفضلاً عن ذلك فان إعادة التركيب الاشتراكي ضمنت إزالة اختلال النسب الذي وجدفي الاقتصادالوطني فينهايةمرحلة إعادة البناء . وبالرغم من المكتسبات الهامة في تطور الزراعة ، فان انتاج الحبوب والمحصولات الصناعية قد تأخر عن حاجات الوطن . وظهر في السنوات الأولى للتصنيع اختلال النسب بين الصناعة الاشتراكية المتطورة والزراعة المتخلفة . إن انتصار الاشتراكية تطلب إزالة هذا الاختلال ـ أي انتقال الاقتصاد السلعي الفلاحي الصغير إلى طريق الانتاج الاجتماعي الكبير. وهو أمر تطلبته مصالح الفلاحين الكادحين أيضاً .

كانت الدولة السوفيتية ، خـــلال التطور الضعيف للصناعة الثقيلة وخاصة صناعة الآلات، في حالة تبعية للدول الرأسمالية في ميدان العلاقات التكنيكيةوالاقتصادية. إن قسماً كبيراً من المعدات استورد ، في ذلك الوقت ، من الخارج ، كما اضطرت البلاد لاستيراد ما تحتاجه الصناعة من المواد الأولية .

كما تفاقم اختلال نسب أخرى في الاقتصاد الوطني وهي المرتبطـــة بتخلف البلد اقتصادياً وتكنيكياً . فقبل نهاية فترة إعادة البناء ، بدأت صناعة الوقود تتخلف عن حاجات الصناعة المتطورة، وكان لابد من تطوير ملحوظ في الوقود وتحسين تكنيكه . هكذا كان شأن صناعة التعدين الـــتي لم تصل حتى إلى المستوى المتخلف الذي كانت عليه في روسيا قبـــل الثورة . كما تأخر إنتاج مواد البناء عن حاجات الاقتصاد الوطني بشكل بارز . وقبل نهاية مرحلة إنهاض الاقتصاد ، برز ، كذلك ، عدم توفر قوة العمل المتخصصة الضرورية لحاجات الصناعة السوفيتية المتزايدة . وأصبح النقل ،

الذي غدا حلقة أساسية في نظام الاقتصاد السوفيتي ، بحاجة ماسة إلى التطوير الجدي ، وإلا تعذر التطور اللاحق للصناعة والتجارة وغير ذلك .

لقد تميزت مرحلة إنهاض الاقتصاد بالتحسين الجوهري في وضع العمال والفلاحين ، المادي . ولكن إلى جانب النمو المستمر في عدد الطبقة العاملة ، وتحسين وضعها المادي في الوطن ، كانت البطالة ما زالت قائمة ، وقد بلغ عدد العاطلين عن العمل ، عشية الخطة الخمسية الأولى ، ١٫٥ مليون إنسان . وكان الريف يعج بملايين عديدة من الفلاحين الفقراء ، فكان فائض قوة العمل في الزراعة يضخم كوادر العاطلين عن العمل ، في المدينة .

كان لا يمكن القضاء على هذه التناقضات كافة ، في المرحلة الانتقالية ، إلا عن طريق إعادة بناء مجمل الاقتصاد الوطني بشكل جذري : أي عن طريق تصنيع الوطن تصنيعاً اشتراكياً ، ونشر التعاونيات في الزراعة . مثل هذا الطريق وحده كان يمكن أن يخلق الظروف المادية لتأمين تطور سريع في القوى المنتجة ، وزيادة مستمرة في الانتاج الاجتماعي لمصلحة الشغيلة .

٣ ـ تخطيط الاقتصاد الوطني في فترة بناء الاشتراكية

مع الانتقال إلى مرحلة إعادة البناء أصبحت قضايا التخطيط الطويل الأجل ، والتطوير التالي ، وتنفيذ المشروع اللينيني لبناء الاشتراكية في الوطن ، قضايا في غاية الحيوية .

لقد اعتبر الحزب الشيوعي ، بعد أخذه ظروف الوضع الدولي والداخلي بعين الاعتبار ، مهمة تصنيع الوطن ، الحلقة الأساسية في تطوير بناء الاقتصاد الاشتراكي ، والوسيلة الحاسمة لازالة تخلف الاتحاد السوفيتي ، الاقتصادي والتكنيكي ، وتعزيز القدرة الدفاعية للوطن المحاط بالرأسمالية . إن إنشاء الصناعة الوطنية خلق المقدمات الضرورية لإعادة البناء الاشتراكي في الزراعة ، وأمن نهوض الاقتصاد الوطني كله . وقد حدد المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي البلشفي الخط العام بما يلي : « ادارة البناء الاقتصادي بشكل يتحول فيه الاتحاد السوفيتي من بلد يستورد الآلات والمعدات إلى

بلد منتج لها [1] » . وهكذا أخذت هذه السياسة اللينينية تطبق في الحياة بصورة دؤوبة [2] .

وفي هـــذا الوقت بالذات ، اتسع التحضير لنشر التعاونيات في الزراعة . فأعلن مؤتمر الحزب الخامس‌عشر (كانون الأول ١٩٢٧) أن نقل استثمارات الفلاحين المبعثرة إلى طريق التعاونيات الضخمة ، مع استخدام التكنيك الطليعي والعلم ، يشكل المهمة المباشرة للبناء الاشتراكي ، الأمر الذي كان في صالح الشغيلة من الفلاحين الذين قـد بقوا ، في أطر الاقتصاد السلعي الصغير ، عاجزين عن‌التخلص من الفاقة والفقر ، ومن استثمار الكولاك لهم .

وهكذا كان على الدولة السوفيتية أن تحقق ، في أقصر وقت ، تحويلات جبارة : كان عليها أن تبني قاعدة الاقتصاد الاشتراكي المتمثلة بالصناعة الثقيلة القوية ، والزراعة المعممة الضخمة . هذه المهام حددت المحتوى الأساسي لخطـة السنوات الخمس في تطوير الاقتصاد الوطني بين عامي (١٩٢٨ - ١٩٣٢) .

لقد وضعت خطة السنوات الخمس ، الأولى لتطوير الاقتصاد الوطني ، في الاتحاد السوفيتي ، على أساس توجيهـــات المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي التي تضمنت إرشادات كاملة للتطوير السريـع في الصناعة الثقيلة وكلخزة الزراعة ، وتعزيز قـــدرة الوطن الدفاعية . لقد بينت توجيهات مؤتمر الحزب طريق القضاء على اختلال النسب في الاقتصاد الوطني وهو الاختلال المتأتي‌عن‌النظام‌القديم‌الموروث ،كما أشارت إلى كيفية تأمين نسب صحيحة في تطوير الاقتصاد الوطني ـ أي تجديد الانتاج الموسع لأشكال الاقتصاد الاشتراكية ، وإزالة التخلف الاقتصادي في المناطق والجمهوريات القومية مع تطوير اقتصادها الوطني وفق وتائر سريعة [3] .

---

١ ـ « توجيهات الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي والحكومة السوفيتية في القضـــايا الاقتصادية » المجلد الأول . ص ٩٦٢

٢ ـ انظر الفصل الثامن من هذا الكتاب .

٣ ـ « توجيهات الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي والحكومة السوفيتية في القضـــايا الاقتصادية » . المجلد الأول . صفحة ٧٦٢ ـ ٧٨٠

وضع الحزب الشيوعي الخطة الخمسية الأولى في فترة النضال ضـــد التروتسكيين الذين أنكروا إمكانية انتصار الاشتراكية في الاتحـاد السوفيتي . ففي الصراع ضد البرنامج الليني للتصنيـع الاشتراكي ، اقترح التروتسكيون ، في البـداية ، خططاً مغامرة ، خطط « ما فوق التصنيـع » التي كان يراد تنفيذهـا على حساب خراب الاستثمارة الفلاحية ، وانخفاض مستوى الطبقة العاملة المعاشي . وفي السنوات التالية ، عندما تضاعفت موارد الوطن ،وتطور في الاتحاد السوفيتي عمل البناء الهـائل ، وفق وتائر سريعة للغاية ، دافع التروتسكيون عن الخطط الدنيا ، وعن « المنحنى الهابط » التراجعي في وتائر التصنيـع . وقد وجد هذا الخط الاستسلامي تعبيراً ملموساً له في الخطة الخمسية التي عرضت في الاجتماع الخاص بانهـاض الرأسمال الأساسي في الصناعة المسماة خطة « أو سفوك »[1] .

لقد دحض الحزب الشيوعي السياسة الخاطئة والخطرة على الاشتراكية التي أصر عليها الانتهازيون اليمينيون . إن مشاريـع البناء الاقتصادي التي اقترحوها كان يمكن ، فيما لو طبقت ، أن تؤدي إلى اندحـار الاشتراكية ، وعودة الرأسمالية إلى الوطن . فتحت شعار الاهتمام بتوسيـع انتاج سلع الاستهلاك ناضلوا ضـد تطوير الصناعة الثقيلة تطويراًمتسارعاً ودافعوا عن صناعة المواد الكمالية . فلو طبقت هذه السياسة لما أمكن بناء القاعدة المادية التكنيكية للاشتراكية ،ولأصبح الوطن أعزل أمام المحتلين الامبرياليين. ومن الواضح ، أن مثل هذه « الخطة » لن تستطيـع منح الشعب الامكانيات الضرورية لأجل تأمين حياة ثقافية رغيدة . وقد استعاض الانتهازيون اليمينيون عن الخطـة الخمسية البلشفية لبناء القاعـــدة الاقتصادية للاشتراكية « بخطـة السنتين » التي كانت الزراعة ، لا الصناعة الثقيلة ، الحلقة الرئيسية فيها .

هذا وعند وضع الخطة الخمسية الأولى ، أخذت بعين الاعتبار ، أفكار واتجاهات مشروع غويلرو الأساسية ، وفكرة بناء القاعدة المادية ـ التكنيكية للاشتراكية على

---

١ ـ للتفصيل أكثر عن خطة أو سفوك انظر ستروميلين . في الجبهة التخطيطية . دار نشر الآدب السياسي الحكومية ، ١٩٥٨ ، صفحة ٣٠٣ ـ ٣٠٨

أساس التكنيك الحديث بالدرجه الأولى . كما كان تأمين تلك الوتائر والنسب التي تلائم أسلوب الانتاج الاشتراكي وزيادة رفاه الشعب ، والمباراة الاقتصادية الناجمة بين الاشتراكية والرأسمالية ، والتي تضمن الاستقلال الاقتصادي والتكنيكي وتعزيز القدرة الدفاعيه للوطن ، تتمتع بأهمية كبيرة جداً . لذلك أصبحت مسألة الوتائر والنسب المهمة الآنية والحيوية بين مهمات الخطة الخمسية الأولى ، وهو الأمر الذي تطلب رفع المستوى العلمي للتخطيط ، وحل المسائل الطوائفية للخطط الطويلة والقصيرة الأجل .

كانت لجنة الحزب المركزية تقود مباشرة ، كافة أعمال وضع الخطة الخمسية . فتحت قيادة الحزب وضعت الخطة الخمسية للوطن كله ، وذلك وفق برنامج واحد ، مما أمن وحدة المضمون سواء في أقسام الخطة حسب الفروع والمناطق ، أوفي مجال القضايا الاقتصادية الرئيسية . وقد ساهمت في تحضير الخطة لا الأجهزة التخطيطية والاقتصادية فحسب ، بل والمنظمات الاجتماعية وعمال المعامل الكبيرة ومعاهدالبحث العلمي العديدة أيضاً. وفي مجال مناقشة أساس مسائل الخطة الخمسية الاولى ، نظمت هيئة تخطيط الدولة واللجان الشعبية الاقتصادية ، في تشرين الثاني ـ شباط (١٩٢٨ - ١٩٢٩) ، أكثر من ١٥ مؤتمراً خاصاً ، شارك فيها ممثلو العلم والشغيلة ذو الخبرة في أهم الفروع الصناعية وإعادة بناء النقل والزراعة والميدان التعاوني وفي قضايا تهيئة الكوادر وغيرها . وقد لعبت هذه المؤتمرات دوراً هاماً في رسم المنطلق الاقتصادي والتكنيكي لمهمات التخطيط ، وذلك مع اعتبار أحدث منجزات العلم والتكنيك السوفيتية والعالمية . كما عقدت هيئة تخطيط الدولة مؤتمرات لبحث أهم قضايا مناطق الوطن الاقتصادية الاساسية ، الأمر الذي أدى إلى اعتبار أكمل الموارد الحقيقية ، ولامكانيات المناطق ، وإلى تحديد أدق مهماتها الملموسة في تنفيذ الخطة الخمسية للاقتصاد الوطني .

لقد أقر مجلس الحزب العام السادس عشر الخطة الخمسية الأولى لتطوير الاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفيتي ، كما أقرها المؤتمر الخامس للسوفيتيات في الاتحاد السوفيتي في نيسان ـ أيار ١٩٢٩ . وقد وضعت الخطة الخمسية على أساس النموذج الأمثل للخطة وهو نموذج يتميز ، بصورة جوهرية ، عن النموذج التوجيهي للخطة الخمسية ، الذي يجعل تنفيذ الخطة وفق الوتائر التي تضمنها ، لا يتم إلا في فترة زمنية تقل عن ست سنوات

وخلال وضع الخطة الخمسية الأولى ، استبعدت النماذج العديدة لمشروع الخطة ، التي قدمتها العناصر البرجوازية . ومن المفيد مقارنة الأشكال الأولية للخطة الخمسية مع الخطة التي أقرت [1] .

الاتجاهات الطويلة الأجل	الصناعة بموجب خطة المجلس الاعلى للاقتصاد الوطني	الزراعة
المنتوج الاجمالي للسنة الاخيرة من الخطة الخمسية بالنسبة إلى منتوج الخطة السابقة ٪	٪	
اعوام ١٩٢٥/٢٦ – ١٩٢٩/٣٠	٢٧١	١٥٦
« ١٩٢٦/٢٧ – ١٩٣٠/٣١	١٨٠	١٢٤
« ١٩٢٧/٢٨ – ١٩٣١/٣٢		
النموذج التوجيهي	١٧٧	١١٤
النموذج الأمثل	٢٠٩	١٣١
الخطة الخمسية لعام ١٩٢٨/٢٩ – ١٩٣٢/٣٣		
النموذج التوجيهي	٢٣٥	١٤٣
النموذج الأمثل	٢٧٩	١٥٥

كانت الخطة الخمسية الأولى لتطوير الاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفيتي خطوة جبارة في تحسين تخطيط الاقتصاد الوطني على أساس النظرية الماركسية – اللينينية . فقدمت هذه الخطة مهمات ملموسة وشهرية للبناء الثقافي والاقتصادي ، وحددت مقدار ووتائر تطوير بعض فروع الاقتصاد ، ووضعت النسب الاقتصادية التي تكفل تطوير الاشكال الاشتراكية للاقتصاد على حساب العناصر الرأسمالية .

كانت الخطة الخمسية الاولى خطة واقعية رغم ضخامة حدودها ، قامت على

١ – غ . م . سوركين . تخطيط الاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفيتي ، قضايا النظرية والتنظيم ، دار النشر الاقتصادية – الاجتماعية ، ١٩٦١ ، صفحة ١٧٥

الامكانيات الموضوعية . وقد اعتمدت على نجاحات تصنيع الوطن ، على المعامل والمصانع القديمة أو المحدثة التي كانت قد استغلت من قبل العمال والكوادر الهندسية والتكنيكية ، والتي قدمت إمكانية تحقيق وتائر سريعة في التطوير . وفي أوائل الخطة الخمسية الأولى كانت توجد إمكانيات حقيقية كذلك لتطبيق الحركة التعاونية في الزراعة. لقد بدأت الصناعة الاشتراكية بمد الريف بالتكنيك الضخم . ووجدت المقدمات للاستعاضة عن الحبوب المنتجة من قبل الكولاك ،بالحبوب المنتجة من قبل الكولخوزات والسوفخوزات الخ .

وخلال تنفيذ الخطة الخمسية الأولى توسع برنامج الخطة الانتاجي وبرنامجها البنائي كثيراً نظراً لزيادة الامكانيات التي ظهرت خلال عملية البناء الاشتراكي. وعمد الحزب الشيوعي والحكومة السوفيتية إلى إدخال إضافات وإجراء تدقيقات كثيرة على الخطة الخمسية الأولى ، فيما يتعلق بتوسيع برنامج البناء ، وتعاظم المهمات الانتاجية في عدد من فروع الاقتصاد الوطني ، وتقليص مواعيد تنفيذ مهمات الخطة .

كان لقرار الحزب والحكومة المتعلق ببناء القاعدة الثانية الخاصة بالفحم والتعدين في الشرق ، أي بناء كومبينات الأورال — كوزنتسك ، أهمية كبيرة . وأدخلت تغييرات كثيرة على الخطة الخمسية الأولى في صناعة الآلات. وهكذا ضوعفت مهمات الخطة الخمسية في صناعة الآلات الزراعية . ونفذ ما أضيف للخطة في ميدان بناء عدد من المعامل في صناعة الآلات العملاقة : كمعامل صناعة الطيران ، وصناعة المحركات الضخمة الخ .

كان تنفيذ الخطة الخمسية الأولى مرتبطاًبالتغلب على الصعوبات الكثيرة التي تفاقمت نتيجة مقاومة العناصر الرأسمالية ، التي كانت ما زالت تلعب دوراً ملحوظاً في اقتصاد البلد عشية الخطة ، وقد ساعدهم الامبرياليون الأجانب ودعموهم. وفي هذا الوقت كانت الدولة السوفيتية مهددة بالغزو العسكري مما دعا إلى زيادة نفقات تعزيز الدفاع .

لقد ضمنت الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج والقيادة المخططة للاقتصاد الوطني بناء قاعدة الاقتصاد الاشتراكي في فترة قصيرة ، وكانت العلاقات الانتاجية الاشتراكية

الجديدة ، والعمل البطولي ، وإنكار الذات ، اللذان أبداهما الشعب ، تشكل القوة الرئيسية الحاسمة التي أدت إلى تطوير القوى المنتجة تطويراً ضخماً . لهـــذا فقد اهتم الحزب الشيوعي ، أثناء وضع وتنفيذ مشاريع الاقتصاد الوطني ، بمسألة تنظيم النشاط الخلاق لجماهير الشغيلة .

لقد تحسن التخطيط ، في سنوات الخطة الخمسية الأولى ، باستمرار في المنشآت وفي فروع الصناعة ، وازدادت مشاركة الجماهير الواسعة ، الفعالة في وضع وتنفيذ المشاريع المالية والصناعية . وقد أشار قرار لجنة الحزب المركزية ، في ٥ كانون أول ١٩٢٩ ، إلى أنه « على النقابات والهيئات الاقتصادية أن تؤمن مساهمة العمال الفعالة في حل جميع المسائل الهامة في إدارة المؤسسات وفروع الصناعة، وفي وضع ودراسة الخطط والمهمات الانتاجية ، وكذلك في الرقابة على تنفيذها »[١] .

تطور التخطيط المقابل على أساس المباراة الاشتراكية وهو شكل جديد لمشاركة جماهير الشغيلة في أعمال التخطيط . وبناء على مبادرة المؤسسات الطليعية وضعت المعامل والمصانع خططاً صناعية ـ تكنيكية ـ مالية تضمنت مهمات الانتـــاج الأساسية ، ومؤشرات تجديد البناء التكنيكي ، وتدابير لحيازة المعدات واستخدام الاحتياطات ومؤشرات نوعية هامة أخرى .

كما تحسنت ايضـــاً خطط الاقتصاد الوطني القصيرة الأجل ، أي أرقـام المراقبة السنوية . ورغم أن أرقام المراقبة الأولية لتطوير الاقتصاد الوطني ، لأعوام (١٩٢٥/ ١٩٢٦ / و ١٩٢٦ ، ١٩٢٧) ، كانت مشوبة بنواقص جدية ، ولم تكن مصدقة من قبل الحكومة ، فقد توفرت ،خلال العمل لوضع أرقام المراقبه ، الأولية ، معطيات احصائية هامة عن الاقتصاد الوطني السوفيتي . واستطاعت هيئة تخطيط الدولة أن تجتذب للعمل في الخطة ، دوائر مختلفة ، ولجاناً شعبية اقتصادية ، ممـــا أرسى بداية

---

١ ـ « توجيهات الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي والحكومة السوفيتية في القضـــايا الاقتصادية » . المجلد الثاني . نشر الأدب السياسي الحكومية ، ١٩٥٧ ، صفحة ١٣٣

التعاون المنظم بين الهيئات الاقتصادية والتخطيطية لوضع خطط الاقتصاد الوطني للسنوات التالية .

إن التغلب على الأخطاء في طرائق التخطيط ، والتطبيق الدائب المتعاظم ، لنظرية تجديد الانتاج الماركسة – اللينينية في ميدان التخطيط وتقوية القاعدة الحسابية في التخطيط ، كل هذا أدى إلى تحسين ارقام المراقبة في تطوير الاقتصاد الوطني ، الأمر الذي وجد تعبيراً في أرقـام المراقبة لعامي (١٩٢٧ – ١٩٢٨) . له كما تغير نظام وضع أرقام المراقبة وطرائقه ، وكذلك طابع هذه الأرقام ، فأصبحت تناقش وتقر في الاجتماعات الموسعة للجنة الحزب المركزية . إن توجيهات الحزب أضفت على العمل في أرقام المراقبة طابعاً منظماً وهادفاً . وأصبح وضع الخطط الاقتصادية من اختصاص الدولة .

لقد عكست خطة السنة الثالثة من الخطة الخمسية التي أقرها اجتماع اللجنة المركزية الموسع في كانون الأول ١٩٣٠ ، مرحلة جديدة في تطوير وتخطيط الاقتصاد الوطني القصير الأجل . فإذا كانت المهمات السنوية للاقتصاد الوطني تتخذ ، سابقاً ، كأرقام سنوية ، فإنها أصبحت ابتداء من السنة الثالثة من الخطة الخمسية الأولى ، خطة حكومية تلزم بتنفيذها ، فروع الاقتصاد الوطني ومناطق الوطن جميعها . كان تغيير طابع الخطط الاقتصادية القصيرة الأجل يعود إلى نجاحات التحويل الاشتراكي في الزراعة . وعلى هذا الأساس بدأت طرائق التخطيط المباشر التي استخدمت ، سابقاً ، في الصناعة ، تتطور في الزراعة حيث أخذ نمو الانتاج الاشتراكي الضخم بالتعاظم .

كما قويت الرقابة على تنفيـذ الخطط الاقتصادية . فكانت اللجنة المركزية والحكومة السوفيتية لا تحددان المهام العامة للبناء الاشتراكي فحسب ، بل وتجريان أيضاً الدراسات الملموسة لبعض فروع الصناعة والزراعة ، وتراقبان العمل ، وتقدمان توجيهات عملية لأهم المؤسسات الصناعية ومشاريع البناء . وكانت الصحافة السوفيتية تنشر بانتظام بلاغات عن الانجازات العملية في تنفيذ خطط أهم أقسام الاقتصاد الوطني ، وتقوم بالدعاية لتجارب المؤسسات الطليعية بصورة واسعة .

بيد أنه لم يقض نهائياً ، في تطبيق التخطيط ، على النواقص الأساسية وعلى الأخطاء في الحسابات التي تجلت ، قبل كل شيء ، في الحساب غير الكافي للامكانيات الحقيقية

التي تؤمن النمو المرتقب في الانتاج والبناء بواسطة الموارد المادية ، والمالية ، مما أدى إلى اضطراب كبير في مهمات التخطيط ، وإلى عرقلة اتزان سير الانتاج ، وإلى الغلاء ، وتأخير مواعيد البناء وغير ذلك . إن خطأ الحساب في التخطيط سبب اختلال التناسب في تطوير بعض الفروع ، مما خلق صعوبات اضافية في البناء الاقتصادي . لقد تعمقت الصعوبات نظراً لقلة الموارد المادية والتكنيكية ، والمالية ، ونظراً للمثالب في تنظيم الانتاج وعدم تنفيذ المهام الخاصة بانتاجية العمل ، وتخفيض سعر الكلفة .

وعندما ذللت الدولة السوفيتية الصعوبات استطاعت تنفيذ الخطة الخمسية الأولى قبل الموعد المحدد لها أي في أربع سنوات وثلاثة أشهر . لقد أنجز هذا الانتصار التاريخي بفضل عمل العمال والفلاحين والمثقفين البطولي ، والسياسة الصحيحة ، والعمل التنظيمي الذي قام به الحزب الشيوعي ، وبفضل ميزات نظام الاقتصاد المخطط .

ونتيجة لتنفيذ الخطة الخمسية الأولى قامت قاعدة الاقتصاد الاشتراكي ، أي الصناعة الاشتراكية الثقيلة من الدرجة الاولى ، والزراعة التعاونية الاشتراكية . إن خلق قاعدة الاقتصاد الاشتراكي كان يعني القضاء التام على الملكية الرأسمالية ، وتحويل ملكية الفلاحين والحرفيين الصغيرة الخاصة إلى ملكية اشتراكية تعاونية . وقضي كلياً على العناصر الرأسمالية في الصناعة ، وأصبحت الاشتراكية الشكل الوحيد للاقتصاد . إن نجاحات الحركة التعاونية الواسعة حولت النظام الاشتراكي إلى قوة سائدة في الزراعة . وتلاحمت الصناعة والزراعة على أساس اشتراكي واحد ، هو الملكية الاجتماعية بشكليها .

لقد خيبت المنجزات العظيمة التي حققها الاقتصاد الاشتراكي ، في سنوات الخطة الخمسية الاولى ، تنبؤات الدعاة البورجوازيين حول عدم واقعية الخطة الخمسية . وأظهرت الحياة خطل نقاد الخطة الخمسية السوفيتية من البرجوازيين والاصلاحيين ، الذين اعتبروها تصورات « خيالية » ، و « طوباوية » وتنبأوا بفشلها . فعجزت طغمة البرجوازية العالمية عن نسف الخطة حالياً . كما انهارت آمالها في الاعتماد على التخلف

الثقافي ونقص الكوادر في الوطن . وتداعت الآمال التي بنيت على إحباط تنفيذ الخطة بسبب الجوع ، وعلى نسف تحالف البروليتاريا والفلاحين المتوسطين .

إن التنفيذ الناجح للمهمة الأساسية في الخطة تمتع بأهمية عالمية كبيرة . لقد أظهرت نتائج الخطة الخمسية الأولى ، بوضوح ، وبصورة مقنعة للعالم كله ، أن نظام الاقتصاد الاشتراكي المخطط يتمتع بأفضليات عظيمة بالقياس إلى نظام الاقتصاد الرأسمالي .

وبعد أن بنت الدولة السوفيتية قاعدة الاقتصاد الاشتراكي شرعت باتمام إعادة بناء مجمل الاقتصاد الوطني . وحددت هذه المهمة المحتوى الأساسي لمشروع السنوات الخمس الثاني لتطوير الاقتصاد الوطني السوفيتي لأعوام (١٩٣٣ - ١٩٣٧) .

لقد وضع الحزب الشيوعي كمهمة سياسية رئيسية في الخطة الخمسية الثانية ، تصفية العناصر الرأسمالية تصفية تامة ، والقضاء التام على الأسباب التي تؤدي إلى تقسيم المجتمع إلى طبقات واستثمار الانسان للانسان . ولحل هذه المسألة تطلب الأمر إتمام إعادة البناء الاشتراكي في الاقتصاد الوطني ، وضمان النهوض اللاحق للاقتصاد . إن انتصار الاشتراكية أوجد إمكانية النهوض السريع برفاهية العمال والفلاحين ، ورفع مستوى استهلاك الشعب ، وتطوير الثورة الثقافية . لذلك حدد الحزب الشيوعي قضية إتمام إعادة البناء التكنيكي بالمهمة الاقتصادية الرئيسية في الخطة الخمسية الثانية ، أي خلق أحدث قاعدة مادية ـ تكنيكية لجميع فروع الاقتصاد الوطني ، واستيعاب التكنيك الحديث ، والانتاجات الجديدة . إن الدور القيادي في إنجاز إعادة البناء التكنيكي إنما يعود إلى صناعة الآلات السوفيتية التي هي أهم عنصر لإعادة البناء ، وخلق قاعدة حديثة للطاقة ، الأمر الذي انسجم انسجاماً كلياً والمبادىء اللينينية لمشروع غويلرو .

لقد وضعت الخطة الخمسية الثانية أثناء العمل الكبير النشيط للحزب الشيوعي وجماهير الشغيلة على أساس توجيهات المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي . فعقدت هيئة تخطيط الدولة ، في عامي (١٩٣٢ - ١٩٣٣) مؤتمرات واجتماعات علمية وتكنيكية عامة بقصد تهيئة ووضع أساس علمي للقضايا الملموسة ومهام الخطة الخمسية الثانية . كما نظمت اللجان الشعبية ، والجمهوريات ، والمناطق ، بدورها اجتماعات ومؤتمرات عديدة .

فاشترك في صياغة ومناقشة قضايا الخطة ، العشرات من معاهد البحث العلمي وألوف العلماء ، من مختلف الاختصاصات وجميع المنظمات الاجتماعية في الوطن . ودُرست أهم المسائل العلمية للخطة الثانية في الاجتماعات المشتركة بين هيئة تخطيط الدولة وأكاديمية العلوم السوفيتية . كما اشتركت في تهيئة الخطة ، فعالة ، جماهير واسعة من الشغيلة : ففي المعامل والكولخوزات صيغت ونوقشت مهمات التخطيط في الخطة الخمسية الثانية .

وعند وضع الخطة الخمسية الثانية استخدمت تجربة وضع الخطة الخمسية الاولى والتجربة المكدسة أثناء تنفيذها . لذلك تعتبر الخطة الثانية بمثابة درجة جديدة في تطوير نظرية التخطيط وتنظيمه . إن التحليل المقارن للخطتين ، من زاوية الميزات العامة ، يظهر الشوط الذي قطعه التخطيط الاشتراكي في سنوات إعادة بناء الاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفيتي .

لقد تجاوزت الخطة الخمسية الثانية ، فيما يتعلق بالصناعة ، الخطة الخمسية الأولى ، تجاوزاً ملموساً . فإذا كان مشروع غويلرو قد رسم المهمات الانتاجية الملموسة لـ ١٧ فرعاً ، وشملت الخطة الخمسية الأولى ٥٠ فرعاً صناعياً ، فان الخطة الخمسية الثانية شملت ١٢٠ فرعاً صناعياً . إن برنامج البناء الأساسي في الخطة الخمسية الثانية رسم نقل وبناء وبدء تشغيل مئات المؤسسات في الصناعة الثقيلة والخفيفة والغذائية . يقول كويبيشيف في هذا المجال : « إن انتصار الاشتراكية وسع كثيراً قاعدة التخطيط. وتبين الخطة الخمسية الثانية أننا دفعنا بقضية التخطيط إلى الأمام لدرجة أننا لم نترك قسماً واحداً من العمل الاقتصادي والثقافي والبحث العلمي خارج الخطة والتخطيط »[1] .

لقد عُبر عن رفع مستوى التخطيط في الخطة الخمسية الثانية أولاً ــ بشمول التخطيط المباشر التام فروع الاقتصاد الوطني كلها . كما أن مهمات الدولة الأساسية لم

---

١ ــ ف . ف . كويبيشيف . مقالات وخطب . المجلد الخامس . ١٩٣٠ ــ ١٩٣٥ . موسكو ، ١٩٣٧ ، ص ٤٥٦

تنحصر بالصناعة فحسب ، بل وشملت ، لدرجة كبيرة ، الزراعة أيضاً . فإذا كان البرنامج الزراعي في الخطة الأولى قد اتجه ، بصورة رئيسية ، الى الاستثمارات الفلاحية الفردية ، واقتصر على تدابير تنظيمها الاقتصادي ، وتهيئة الظروف المادية لنشر التعاون الانتاجي ، فإنه قام ، في الخطة الثانية ، على القطاع الاشتراكي. ولذلك فهو شمل نظام مهمات الدولة ، الملموسة .

كما عبر عنه ، ثانياً ــ بواقع أنه إذا قورنت الخطة الثانية مع الخطة الأولى ، تبدى أن الخطة الثانية قد رسمت حتى مهمات الفروع على انفراد ، وعبر عنه ، ثالثاً ، ــ بأن الخطة الثانية وضعت مستوى لتخطيط تطوير التكنيك أعلى مما في السابق ، الأمر الذي انعكس في نظام المؤشرات الاقتصادية والتكنيكية . إن الخطة الثانية تضمنت خططاً متطورة وعلمية لاعادة تجهيز مختلف الفروع بالتكنيك وتطوير أعمال البحث العلمي .

وعبر عنه ، أخيراً ، باعتماد وضع الخطة الثانية على مستوى عال من تخطيط الميزانية . فعند صياغة مهمات الخطة طبق ، بصورة واسعة ، نظام موازين التخطيط ، الطبيعية ، والمالية والبشرية ، وميزان الدخل الوطني ، وهذا ما أعطى امكانية الربط الكامل لفصول الخطة ومؤشراتها .

لقد تجاوز برنامج الخطة الثانية الذي أقره المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي ، حدود الخطة الثانية تجاوزاً كبيراً . والمقارنة التالية دليل واضح على ذلك (الجدول ص ١٧٥) .

وعندما حددت الخطة الثانية التطور اللاحق في الصناعة الكبيرة ، عمدت أيضاً إلى تطوير الفروع المتأخرة . فتطورت كل من صناعة التعدين في ميدان المعادن السوداء ، والمعادن الملونة ، وذلك وفق وتائر عالية جداً . كما أقيمت قاعدة جديدة ، للطاقة ، وتطورت صناعة الآلات وخاصة صناعة المخارط وفق وتائر عالية أيضاً .

وعلى العموم فقد توقعت الخطة الثانية وتائر تطور أقل تسارعاً مما كانت عليه في الخطة الأولى .ويعود ذلك إلى أن المعامل الجديدة التي بنيت في سنوات الخطة الأولى ،

الدخل الوطني (بأسعار عام ١٩٢٦/١٩٢٧) بمليار الروبلات	٤٥٫٥	١٠٠	٢٫٢
المنتوج الاجمالي للصناعة الضخمة (بأسعار عام ١٩٢٦/٢٧) بمليار الروبلات	٤٣	٩٢٫٧	٢٫١
انتاج الطاقة الكهربائية بمليار كيلو واط ساعي	١٣٫٥	٣٨	٢٫٨
الفحم بملايين الأطنان	٦٤٫٤	١٥٢٫٥	٢٫٤
النفط « «	٢١٫٤	٤٦٫٨	٢٫٢
الحديد الصب بملايين الأطنان	٦٫٢	١٦	٢٫٦
الفولاذ « «	٥٫٩	١٧	٢٫٩
صفائح المعادن السوداء بملايين الأطنان	٤٫٤	١٣	٣

* « الاقتصاد السوفيتي في الاتحاد السوفيتي في عـــام ١٩٦٠ » . دار النشر الحكوميـة للاحصاء ، ١٩٦١ ، ص ٢٤١ ، ٢٥٤ ، ٢٦٢

« توجيهات الحزب الشيوعي والحكومة السوفيتية في القضايا الاقتصادية » ، المجلد الثاني ، ص ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٤٠٥

الزيادة السنوية (١٨و٥ ٪ و ١٤و٥) . كانت مثل هـــذه النسبة في ديناميكية فرعي الانتاج الاجتماعي الكبيرين اجراءاً مؤقتاً قائماً على ضرورة التغلب السريع على التأخر الفظيع الظاهر في انتاج مواد الاستهلاك بالنسبة إلى حاجات المجتمع . إلا أن تأزم الوضع الدولي (بداية الحرب العالميـــة الثانية) تطلب تقوية الصناعة الحربية والصناعه الثقيلة كلها ، وذلك على حساب الموارد المخصصة سابقـاً لتطوير انتاج المواد الاستهلاكية .

إن مهمات البناء الاشتراكي ، الجديدة التي اشتملت عليها الخطة الثانية تطلبت تقوية وتحسين ادارة تخطيط الاقتصاد الوطني . لقـد حقق الحزب الشيوعي ، والحكومة ، في الخطة الثانية ، عملاً كبيراً في تنظيم الادارة الاقتصادية والتخطيطية حسب متطلبات الوضع الجديد ، وفي تقوية أجهزة التخطيط والاقتصاد التابعة للدولة الاشتراكية ، وفي تحسين أعمالها ، وفي تحديث طرائق الادارة الاقتصادية المخططة .

هذا العمل كان يتطور على أساس توصيات المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي حول ضرورة إزالة الأساليب البيروقراطية في الادارة واستئصال التسيب وانعـــدام المسؤولية الشخصية في العمل ، وقيام الادارة الموحـدة الانضباطية والمراقبة الدؤوبة على تنفيذ توجيهات الحزب والحكومة وتقوية فعالية الادارة الاقتصادية ، وحشد أفضل العناصر الهندسية والتكنيكية في أقسام الانتاج الأساسية ، ورفع انتاجية العمـل ، وتطوير المباراة الاشتراكية ، وخاصة بهدف الاستيعاب الأفضل للتكنيك الحديث ، وحيازة المنتجات الجديدة ، وتقوية الانضباط الانتاجي في كل مكان ، واليقظة ضد أعداء الاشتراكية [١] .

لقد تبدى في الخطة الخمسية الثانية تحسين التخطيط تحسيناً كبيراً في جميع حلقاته . وذلك بفضل تطوير الحركة الستاخانوفية . لقـد أظهرت الخطة تخلف الخطط الانتاجية السابقة عن الامكانيات الحقيقية ، وتطلبت إيجـاد خطط جديدة على أساس معدلات

---

١ ـ انظر « توجيهات الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي والحكومة السوفيتية في القضايا الاقتصادية » ، المجلد الثاني ، ص ٤٠٦ ـ ٤٠٧ ، ٤١٠

تكنيكية عالية . فعقدت ، خلال عام ١٩٣٦ ، مؤتمرات انتاج لكافة فروع الصناعة بغية تحديد الطاقات الجديدة للمعدات ، ومعدلات استخدامهـــا . إن المعدلات التكنيكية الجديدة التي تأخذ بعين الاعتبار تجربة مجددي الانتاج ، ومنجزات العلم والتكنيك ، أصبحت أساساً في تخطيط الطاقات الانتاجية واستخدامها وتخطيط انتاجية العمل ، واستخدام الخامات والمواد الأولية بشكل عقلاني ، واقتصادي ، وتحسين نوعية المنتوج. لقد ساعدت الحركة الستاخانوفية على إظهار «نقاط الاختناق» ، واختلال التناسب الجزئي في الطاقات الانتاجية داخل فروع الصناعة ، وعدم التوافق بين مختلف المؤسسات وبين الورشات في المؤسسات .

في الأول من نيسان ١٩٣٧ ،تم تنفيذ الخطة الخمسية الثانية قبل الموعد المحدد لها فيما يتعلق بانتاج الصناعة الثقيلة ، أي في مدة أربع سنوات وثلاثة أشهر ، وتجاوز التنفيذ كثيراً الخطة الخمسية الصناعية وخاصة الصناعة الثقيلة والغذائية . وازداد ، في سنوات الخطة الثانية ، انتاج الصناعة كلها أكثر من مثلين (٢٫٢) ، وانتاج وسائل الانتاج قرابة المثلين ونصف المثل (٢٫٤١)،وبلغ متوسط الوتيرة السنوية لزيادةالمنتوجالصناعي ١٧٫١٪ ، مقابل ١٦٫٥٪ المقررة في الخطة . واستطاع الشعب السوفيتي ، الذي أتقن استعمال التكنيك الحديث ، تجاوز تنفيذ مهمات الخطة الخمسية الثانية في ميدان انتاجية العمل : فقد حقق في الصناعة الضخمة زيادة مقدارها ٨٢٪، في حين أن الزيادة المقررة في الخطة لم تبلغ غير ٦٣٪ . إن تطور الصناعة وتغيير بنيتها ، في الخطة الخمسية الثانية ، بالمقارنة مع الخطة الخمسية الأولى ، يتبديان بمعطيات متوسط الوتائر السنوية لنمو الانتاج[١] .

---

١ ـ « منجزات السلطة السوفيتية في ٤٠ سنة في أرقام » . المجموعة الاحصائية . دار النشر الاقتصادية الحكومية . ١٩٥٧ ، ص ٤٤ ـ ٤٥ .

	الخطة الخمسية الأولى ١٩٢٨ — ١٩٣٢	الخطة الخمسية الثانية ١٩٣٣ — ١٩٣٧
الانتاج الصناعي الاجمالي	١٩٫٢	١٧٫١
انتاج وسائل الانتاج	٢٨٫٥	١٩
انتاج سلع الاستهلاك	١١٫٧	١٤٫٨
الانتاج الاجمالي لصناعة الآلات ومعالجة المعادن	٤١٫٣	٢٣٫١
الطاقة الكهربائية :		
متوسط الوتيرة السنوية للزيادة ٪	٢٨٫٢	٢١٫٧
كمية ١٪ من الزيادة بملايين كيلو واط ساعي	٥٠	١٣٥
الفحـــم :		
متوسط الوتيرة السنوية للزيادة ٪	١٦	١٤٫٧
كمية ١٪ من الزيادة بألوف الأطنان	٣٥٥	٦٤٤
الفولاذ :		
متوسط الوتيرة السنوية للزيادة ٪	٨٫٧	٢٤٫٥
كمية ١٪ من الزيادة بألوف الأطنان	٤٣	٥٩

ومع هذا فقد تأخر تطور بعض فروع الصناعة في الخطة الخمسية الثانية . هكذا مثلاً ، نفذ من الخطة الخمسية الثانية ، فيما يتعلق بالطاقة الكهربائية ٩٦ ٪ ، وفي بناء المحطات الكهربائية ٥٥ ٪ فقط . وهذا يعني أنه جرى ، في الخطة الخمسية الثانية ، تطور انتاج الطاقة الكهربائية على حساب بعض الجهد الزائد للمحطات الكهربائية . ولم تنفذ خطة تطوير استخراج النفط في المناطق الجديدة ، وتأخر انتاج المعادن عن وتائر تطور فروع الصناعة الأخرى .

ونظراً لتأزم الوضع الدولي شددت تدابير تقوية الدفاع عن الوطن في السنوات

الأخيرة من الخطة الخمسية الثانية . فازداد انتاج الصناعة الحربية إلى ٢٨٦ ٪ في حين ازدادت الصناعة على العموم مقدار ١٢٠ ٪ •وبنتيجة التصنيع الاشتراكي نشأت صناعة حربية ضخمة قادرة على انتاج الكميات الضرورية من التكنيك الحربي .

لقد أصبح الاتحاد السوفيتي في إعقاب تنفيذ الخطتين الخمسيتين بلداً صناعياً طليعياً ، واحتل في عام ١٩٣٦ ، المرتبة الأولى في أوربا ، والثانية في العالم بالنسبة إلى مقدار الانتاج الصناعي . كما احتلت الصناعة الاشتراكية ، منذ زمن بعيد ، المكان الأول فيما يتعلق بوتائر التطور . وحصلت الصناعة على تكنيك جديد . وفي عام ١٩٣٧ تجاوز انتاج المؤسسات الجديدة ، والتي أعيد بناؤها كلياً ٨٠ ٪ من مجموع الانتاج الصناعي ، في الاتحاد السوفيتي . لقد أعطت هـذه المؤسسات في صناعة الآلات ٨٨،٣٪ من مجموع الانتاج .

وهكذا تحول الاتحاد السوفيتي ، نتيجه تنفيذ إعادة تجـديد البناء التكنيكي في الاقتصاد الوطني إلى دولة مستقلة ، فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والتكنيكية قادرة أن تنتج ، بصورة مستقلة ، كافة أنواع التجهيزات التكنيكية الضرورية للاقتصاد الوطني والدفاع .

وفي نهاية الخطة الخمسية الثانية قضي على الاقتصاد السوفيتي المتعـدد القطاعات وأصبحت الاشتراكية هي الأسلوب الانتاجي الوحيد فيه .

والأرقام التالية تبين التغيرات الجذرية في البنية الاجتماعية للاقتصاد الوطني السوفيتي (بالالوف) [١] .

هكذا انتهت المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية في الوطن السوفيتي ، وتجسد في الحياة مشروع لينين لبناء الاشتراكية ، وبني المجتمع الاشتراكي .

إن التجربة الغنية التي جرت في تخطيط السنوات العشرين الاولى من قيام الدولة السوفيتية ، كانت أساساً لوضع علم التخطيط الذي انعكست نتائجه في مشروع غويلرو والخطتين الخمسيتين الاولى والثانية وخطط الاقتصاد الوطني السنوية وفي نظام تنفيذ الخطط . كما وضعت الحلول لكثير من المسائل النظرية والطرائقية في التخطيط ، وذلك

---

٢ ـ المرجع ذاته . ص ١٤ .

الوزن النوعي للاقتصاد الاشتراكي	عام ١٩٢٤	عام ١٩٢٨	عام ١٩٣٧
الصناديق الانتاجية الاساسية في الوطن (بدون الماشية)	٥٩٫٨	٦٥٫٨	٩٩٫٦
الدخل الوطني	٣٥	٤٤	٩٩٫١
منتوج الصناعة الاجمالي	٧٦٫٣	٨٢٫٤	٩٩٫٨
منتوج الزراعة الاجمالي (بما في ذلك استثمارة الكولخوزيين الثانوية الخاصة)	١٫٥	٣٫٣	٩٨٫٥
تجارة المفرق للمؤسسات (بما في ذلك التغذية العامه)	٤٧٫٣	٧٦٫٤	١٠٠

عن طريق المناقشة الخاصة بقضايا التخطيط ، وعن طريق التغلب على عدد كبير من المفاهيم البرجوازية . وبرهنت عملية البناء الاشتراكية حيوية الموضوعات الاساسية لنظرية التخطيط الماركسي – اللينيني وطرائقه .

ولا بد لنا من القول ، عند تقويم مستوى التخطيط ونظامه في سنوات الخطط الأولى ، أنه ، مع ارتفاع مستوى الاتجاه العلمي في الخطط ، لم يستخدم التخطيط المشجعات الاقتصادية والحوافز المادية بصورة كافية. ويعود ذلك ، في سنوات الخطط الأولى ، إلى مجمل الظروف الداخلية والخارجية لبنـــاء الاقتصاد المخطط ، التي أملت ضرورة اتباع وتائر عالية جـداً للتصنيع ، كما تطلبت تغييراً جـذرياً لبنية الاقتصاد الانتاجية والاجتماعية .

وخلال عملية تنفيـذ الخطتين الخمسيتين حلت مسائل التخطيط ، المثلى ، بالنسبة لذلك الوقت . والأمثلية في الاقتصاد الوطني – إنمـا هي مقولة من مقولات الاقتصاد الاشتراكي المخطط ، مرتبطة ، مباشرة ، بتخطيطية الاقتصاد وتنسيقيته . ويمكن لهذه الأمثلية الاقتصادية أن تتأمن على أساس وحدة الاقتصاد كله ، هذه الوحدة التي تتوفر

نتيجة الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، والتطوير المخطط للانتاج الاشتراكي ، من أجل تلبية الحاجات الاجتماعية . هذا وتدل التجربة التاريخية على أن قضية التخطيط الأمثل قد حلت ، على هذا الشكل أو ذاك ، في الوطن السوفيتي ، في مختلف مراحل التخطيط . وفي سنوات الخطة الخمسية الأولى ، وعلى أساس الألوان المتقاربة في التخطيط ،قام التنسيق الملائم بين مختلف عناصر الخطة من أجل حل مهمات ذلك الوقت ، السياسية ،والاقتصادية ، كالتنسيق بين زيادة التراكم والاستهلاك ، بين الصناعة الخفيفة والثقيلة ، بين الصناعة والزراعة .

لقد أكدت تجربة وضع وتنفيذ مشروع غويلرو والخطتين الخمسيتين ، إلى جانب التخطيط القصير الأجل ، صحة وحيوية مبادىء التخطيط الاشتراكي اللينينية أي :

– تجسيد سياسة الدولة والحزب ، الاقتصادية في الخطط الاقتصادية .

– تنظيم الخطط على أساس المركزية الديمقراطية التي تسمح بالتوفيق بين الادارة المركزية التخطيطية وبين مشاركة جماهير الشغيلة ، والأجهزة العلمية ، والمؤسسات ، مشاركة فعالة في التخطيط .

– علمية التخطيط ووضع الخطط الاقتصادية والتكتيكية على أساس علمي .

– تناسب وربط كافة مهمات خطة الدولة انطلاقاً من ضرورة تحقيق الوتائر والنسب الأمثل في الظروف المعينة .

– حلقات الخطة الأساسية التي تحدد تركيز الموارد في أهم أقسام الاقتصاد الوطني بالنسبة لمرحلة معينة .

– تنسيق الخطط القصيرة والطويلة الأجل بشكل يضمن استمرارية التخطيط .

– تنسيق الخطط والمشجعات الاقتصادية والحوافز المادية للتخطيط .

إن نظام التخطيط الطويل والقصير الأجل ، والأساس الاقتصادي ـ التكنيكي للخطط ، وتأمين الصلة التوازنية ، في خطط الاقتصاد الوطني ، وتحقيقها ، هذا النظام، الذي نشأ في مرحلة البناء الاشتراكي ، حقق تطوراً لاحقاً في الخطط الخمسية التالية الهادفة إلى إكمال بناء المجتمع الاشتراكي ، والانتقال إلى الشيوعية .

الفصل الخامس

تطور التنظيم الاشتراكي للعمل

١ ـ نشوء التنظيم الاشتراكي للعمل :

إن توطيد أسس نشاط الناس الاجتماعي والانتاجي ، الجديد في الوطن السوفيتي ، وتطويره ، مرتبط ، ارتباطاً مباشراً بنشوء التنظيم الاشتراكي للعمل الاجتماعي .

أما السمات الأساسية في التنظيم الاشتراكي للعمل الاجتماعي فهي :

ـ شمول وإلزامية العمل بالنسبة إلى الجميع ، حسب مبدأ « من لا يعمل لا يأكل » ؛

ـ تخطيطية تقسيم وتعاون العمل ؛

ـ المبدأ الجماعي الابداعي في استخدام وسائل الانتاج من قبل الجماهير ، والاقرار الواعي لانضباط العمل ؛

ـ تطوير أشكال أجور العمل وفقاً لمبدأ « من كل حسب قدرته ولكل حسب عمله » ؛

ـ تطوير مبادرة الجماهير والأشكال المبدعة لتنظيم عملها ، وضمان زيادة انتاجية العمل على أساس تطوير المباراة .

إن نشوء التنظيم الاشتراكي للعمل الاجتماعي هو عملية تاريخية معقدة ، عملية تكوين وتطوير علاقات الانتاج الاشتراكية ، علاقات التعاون الرفاقي والمساعدة المتبادلة بين الشغيلة . إنها مرتبطة بتحقيق عدد من الاجراءات الموجهة إلى توطيد أسس اقتصادية جديدة لحياة المجتمع ، وتنظيم العمل الاجتماعي في الوطن أثناء سير الثورة الاشتراكية وبين هذه الاجراءات :

ـ تحويل أسس تنظيم العمل على أسس اشتراكية تقضي على استثمار الانسان للانسان .

– توطيد وتطوير الرقابة العمالية على انتاج وتوزيع المنتجات ، وتأميم وتعميم وسائل الانتاج وكذلك تنظيم الادارة العمالية للمؤسسات .

– إلزامية العمل وشموله بالنسبة إلى الجميع ، والنضال ضد البطالة وتأمين الظروف لتطوير مبادرات العمل لدى الشغيلة وقدراتهم عليه وزيادة انتاجيتهم في العمل .

– تطبيق الانضباط الواعي لدى جماهير الشغيلة واستخدام نظام الأجور حسب كمية ونوعية العمل المقدم للمجتمع .

كان المرسوم الذي حدد يوم العمل بثماني ساعات ، والصادر في ٢٩ تشرين الاول (١١ تشرين الثاني) عام ١٩١٧ ، هو أول مرسوم تصدره الحكومة السوفيتية حول العمل . فقد أعلنت الحكومة السوفيتية أمام العالم أجمع أقصر يوم عمل في العالم ، وطبقت تحديد زمن العمل ، وضبطت نظام العمل في المؤسسات الصناعية مع أخذ جنس العامل ، وسنه ، وطابع العمل المنفذ ، وخواصه المهنية ، والأضرار بعين الاعتبار كما حددت الدولة مبدأ تنظيم الأعمال الاضافية واستمراريتها .

لقد ورثت الطبقة العاملة الروسية عن الرأسمالية جهازاً انتاجياً مهدماً ، مضطرباً ، واقتصاداً هدمته الحرب ذا مستوى متدنٍ في مجال تشغيل اليد العاملة واستخدامها .

إن قضية إلزامية العمل العام ، أي إلزامية العمل بالنسبة إلى الجميع ، وتنظيم النضال ضد البطالة ، وضبط استخدام (حساب وتوزيع وإعادة توزيع) اليد العاملة في المؤسسات الصناعية ، وفي فروع الاقتصاد الوطني ، هي أهم مسألة ارتبط حلها في هذه الظروف بنشوء تنظيم اشتراكي للعمل الاجتماعي .

لقد تحقق العمل في هذا الاتجاه من قبل مفوضية الشعب للعمل ، وكذلك من قبل مفوضيات العمل المحلية ، التي أنشئت ، فيما بعد ، في المناطق والمحافظات وفي الأقضية والمراكز الصناعية . إن حساب وتوزيع اليد العاملة في الوطن كانت من عمل بورصات العمل المحلية التي كانت لها صلة وثيقة مع بورصات العمل في المناطق وفي فروع توزيع اليد العاملة التابعة لمفوضية العمل .

لقد أعير انتباه كبير لتنظيم حماية العمل . فأقر مجلس مفوضي الشعب ، في أيار ۱۹۱۸ ، مرسوم إنشاء دائرة تفتيش العمل التي أخـــذت على عاتقها مهمة تأمين حماية العمل . وأقرت تعويضـات لمشوهي العمل وتعويضـات للعجز المؤقت عن العمل ، وأخرى عن البطالة في فروع الانتاج كافة .

وقد أنشئت ، من أجل النضال ضد البطالة في المناطق ، « صناديق العاطلين عن العمل ، المرتبطة بمجلس مفوضي الشعب » تتأمن مواردها من ضريبة خاصة فرضت على الطبقات المالكة . كانت مقادير الضريبة تتحدد وفق مقادير ودائع الطبقات المالكة في البنوك وفي مؤسسات التسليف الأخرى والشركات . وهكذا بلغت الضريبة مثلاً ١٠ ٪ على الودائع التي تبلغ (٢٠ – ٤٠) ألف روبل و ٥٠ ٪ على الودائع عندما التي تتجاوز مقاديرها ٧٠٠ألف روبل[1] .

كما حصل العاطلون عن العمل على مساعدة من النقابات وبورصات العمل في مناطقهم وهي مساعدة لم تقتصر على دفع النقود لهم ، بل وشملت تقديم بعض الخدمات الاجتماعية التي لم تتطلب نفقات كبيرة . كانت قضية انضباط العمل ، القضية المركزية لتأسيس تنظـــيم عمل اشتراكي جديد وشرط توطيد هــــذا التنظيم وتطويره . إن تنظيم العمل يحدد انضباط العمل وطبيعته ، وبواعثه وأشكاله الملموسة . وقد أشار لينين إلى أن تنظيم العمل في عهود القنانة ساد بقوة العصا في ظروف اضطهـاد الشغيلة وجهلهم . وساد تنظيم العمل الرأسمالي بانضباط الجوع . « أما تنظيم العمل الاجتماعي الشيوعي ، الذي تعتبر الاشتراكية خطوته الأولى ، يسود ، وسوف يسود ، استناداً إلى انضباط الشغيلة الحر ، الواعي ، الذين حطموا نير الاقطاعيين والرأسماليين[2] » .

إن تنظيم العمل الاشتراكي هو أرقى من شكل تنظيم العمل السائد في الرأسمالية . إنه يفتح إمكانيات كبيرة أمام تطوير انتاجية العمل . يقول لينين في كتابه : « المهام المباشـرة المطروحة أمـام السلطة السوفيتية » ، «بقدر ما تحل ، من حيث الأساس ، مهمة : نزع ملكية نازعي الملكية ، وسحق مقاومتهم ، تبرز ، بالضرورة ، إلى مكان

---

١ ــ الارشيف المركزي الحكومي .

١ – ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٩ ، ص ١٤

الصدارة ، المهمة الاساسية ، مهمة إقامة قطـــاع اجتماعي أرقى من الرأسمالية ، أي بالضبط : زيادة انتاجية العمل ، وبالتالي ، (ومن أجل ذلك) رفع تنظيمه العالي[1].
وذكر لينين بين الشروط الرئيسية لضمان رفع انتاجية العمل : تجسيد انضباط الشغيلة، وقدرتهم على العمل ، ومهارتهم وشدة عملهم وتحسين تنظيمه .

وبعد انتصار ثورة أوكتوبر تقدم العمال الطليعيون ، والنقابات بمبادراتهم الموجهة إلى ضبط التنظيم وتقوية انضباط العمل ، وإلى ضمان الاستخدام الأكثر فعالية لزمن العمل وزيادة انتاجية العمل . كما أقرت الاجتماعات العماليـــة ، والمنظمات النقابية ، الالتزام برفع مستوى نظام العمل ، وانتاجية العمل في الانتاج .

وهكذا ، تعهـدت المنظمات العمالية النقابية في منطقة بوغوسلوف » الجبلية في الأورال « برفع انتاجية جميع المؤسسات والأعمال في المنطقة ، ... وباقامة النظام الكامل في المؤسسات ، وبسيادة انضباط العمل فيها ... وتنظيم الحراسة المسلحة على أموال المستودعات ولضمان حرية العمال والفلاحين [2] » . وأخذت المنظمات العمالية في المعامـــل والمصانع الأخرى على عاتقها تعهدات مماثلة . كما أن الهيئات السوفيتية في المركز والمناطق أقرت هذه التعهدات والالتزامات بتدابير ملموسة .

كان تطوير مبادرة الشغيلة ، في هذا الاتجاه يشكل الأساس المحـــدد لتنظيم البناء الاشتراكي ، الأمر الذي انعكس في برنامج الحزب الشيوعي المقر في مؤتمره الثامن المنعقد في آذار ١٩١٩ . لقد قيل في هذا البرنامج : أنه « في ظروف انهيار تنظيم العمل الرأسمالي تستطيع القوى المنتجة في الوطن أن تنهض وتتطور ، في حين لا يستطيع الانتاج الاشتراكي أن يتوطد ، إلا ، على أساس الانضباط الرفاقي للشغيلة ، ونشاطهم الذاتي الرفيع على أساس وعيهم المسؤولية ، ورقابتهم المتبادلة الشديدة على انتاجيـــة العمل [3] » .

---

١ — ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ١٨٧

٢ — « تأميم الصناعة في الاتحاد السوفيتي » مجموعة وثائق ومواد (١٩١٧ — ١٩٢٠) ، دار نشر الأدب السياسي الحكومية ، ١٩٥٤ ، ص ٦١٩

٣ — « توجيهات الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي والحكومة السوفيتية في القضـــايا الاقتصادية » . المجلد الأول . دار نشر الأدب السياسي الحكومية ، ١٩٥٧ ، ص ١٢٣

وبالاضافة إلى تحسين تنظيم وانضباط العمل كان للتدابير الموجهة لاستخدام مبدأ الحافز المادي الشخصي أهمية كبيرة في تطوير نشاط الجماهير الذاتي ومبادرتها .

لقد حددت ، في السنوات الاولى من قيام السلطة السوفيتية ، عمل حماسي كبير في ميدان تحديد تعرفة الاجور ووضع حد أدنى لهـا ، ومن أجل تطبيق مبدأ الاجر المتساوي للعمل المتساوي . وقام بالتدريج ، نظام جديدلاجور العمل ، ترتبط الاجرة فيـه ، مباشرة ، بنتائج العمل ، الامر الذي انعكس في عدد من المراسيم والقوانين الاقتصادية التي سنتهـا الحكومة السوفيتية ، وصدقها لينين الذي ساهم مساهمة فعالة في وضعها .

إن القانون الناظم لمعدلات أجور عمال صناعة المعادن في بتروغراد وضواحيها الصادر في كانون الثاني ١٩١٨ [١] » ، اشتمل على ثلاثة أنواع من الاجور الخاصة بخمسة فئات من العمال ، انطلاقاً من الحد الادنى الضروري للمعيشة ، والمهارة المهنية ، وتعقيد العمل ، وثقل أعبائه ، وكذلك خطورة الانتاج ، وانطلاقاً من الوضع الذي يشغله فرع الصناعة المعين في نظام الانتاج العام .

كما رسم قانون ٢ حزيران ١٩١٨ ، نظام تثبيت عقود العمل الجماعية (التعرفات) التي حددت تعرفات الاجرة وأنواعها وفق ظروف العمل[٢]. ومنذ ذلك الحين أصبحت العقود الجماعية تضبط نظام الاجور انطلاقاً من درجة التعليم ، وطابع العمل ، وتعقده ، وخطورته ، ونظام وضع معدلات الانتاج[٣] .

إن ثورة اوكتوبر الاشتراكية العظمى بعثت لدى جماهير الشغيلة الايمان بقوتها ، وأذكت حماسها ،وأولدت عزيمتها الراسخة على تنفيذ تحويل الوطن المتخلف سابقاً الى دولة اشتراكية جبـارة . في السنوات الاولى للثورة دعا لينين الحزب والشعب الى « العمل باستمرار ، ودون كلل ، من أجل إقامة الانضباط ، والانضباط الذاتي ، من

---

١ ـ سيبيريا ـ أورال ١٩١٨ العدد ١٦ ، ص ٢٤٢

٢ ـ المرجع ذاته ، العدد ٤٨ ، ص ٥٦٨

٣ ـ المرجع ذاته .

أجل العمل ، في كل مكان ، على تقوية روح التنظيم ، والنظام ، والرغبة في العمل ، والتعاون الوطيد بين قوى الشعب عامة ، وتوطيد الحساب العام ، والرقابة على انتاج المنتجات ، وتوزيعها »[1].

إن تطوير إبداع الجماهير ومبادرتها كان من أهم ميزات وقانونية تطوير أشكال التنظيم الاشتراكي للعمل . ووفقاً لمتطلبات تطوير القوى المنتجة تغيرت أيضاً أشكال تقسيم وتنظيم العمل مباشرة في المؤسسات ، وفي المناطق العمالية ، وتوطيد انضباط العمل ، وازدادت فعالية الخلق الابداعي . يشهد على ذلك مبادرة العمال الطليعيين ـ الشيوعيين ، **والمتعاطفين معهم ، في مستودعات « موسكو ـ ساراتوف »** في ربيع عام ١٩١٩ ، الخاصة بتنظيم السبوت الشيوعية . وسرعان ما تحولت هذه المبادرة ، التي انبثقت في نيسان ، الى حركة جماهيرية من أجل زيادة انتاجية العمل ، ساهم فيها ، في الفترة الواقعة بين ١٩ أيار ١٩١٩ حتى آذار ١٩٢٠ فقط ، ١٢٤ ألف انسان كما زاد المساهمون فيها ، طوال عام ١٩٢٠ ، على مليوني انسان . كما واشترك لينين في السبت الشيوعي الذي صادف حدوثه في الاول من أيار ، والذي اشتركت فيه روسيا كلها .

في ظروف الدمار الاقتصادي الفظيع ، ونقص المنتوجات في فترة الحرب الاهلية والتدخل الاجنبي ساد ، في الوطن التوزيع المتساوي الذي كان دافعه ضرورة تأمين ولو الحد الادنى المعاشي للمواطنين كافة . إلا أن هذا التراجع عن مبدأ التوزيع حسب العمل كان مؤقتاً . وفي سنوات الحرب الاهلية اتخذ الحزب والحكومة تدابير خاصة بتشجيع الشغيلة المادي ، واستخدام أجرة العمل حسب كميته ونوعيته . ان برنامج الحزب الشيوعي في عام ١٩١٩ أشار الى ضرورة تحديد العمل الموصوف والعمل غير الموصوف في الدفع لقاء العمل ، والابقاء على نظام المكافآت لقاء العمل الاحسن .

وبهدف تشجيع العمال ، أدخل منذ نهاية تشرين الاول ١٩٢٠ ، نظام الجوائز العينية[2] . لقد اعتبر لينين قانون الجوائز العينية كأحد المراسيم الهامة للسلطة السوفيتية ،

---

١ ـ ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٢ ص ١٥١

٢ ـ سيبيريا ـ أورال ١٩٢٠ ، العدد ٩٢ ص ٤٩٧

وكبرهان على أنها « لا تلجأ فقط إلى الاقناع من أجل تطبيق الاساليب الجديدة في العمل [1] » . وقد ناضل الحزب بحزم ضد الموضوعة التروتسكية حول سلوك سياسة المساواة في ميدان الاستهلاك ، أي مساواة ظروف الحياة الشخصية للشغيلة . فبعد الحرب الاهلية ، ومع الانتقال إلى البناء الاشتراكي السلمي ، تصبح زيادة كمية المنتوجات ، وزيادة قوى المجتمع المنتجة وانتاجية العمل ، بمثابة المهام الاساسية في تطوير الاقتصاد . لذلك كان لا بد من أشكال جديدة لتنظيم الانتاج والعمل وادارة الاقتصاد .

في ظروف « النيب » ارتدى التطور اللاحق ، وتقوية المنفعة المادية الشخصية في زيادة الانتاج ونتائجه ، أهمية كبيرة . لذلك ، واستناداً إلى مبدأ التوزيع حسب كمية ونوعية العمل ، تمت في الوطن إعادة بناء نظام وأشكال الأجور في الصناعة . فوضعت الأجور وفقاً لنتاج عمل الشغيلة .

يعتبر مرسوم مجلس مفوضي الشعب « القانون الأساسي لمسألة التعريفة» الذي وقعه لينين في ١٠ أيلول ١٩٢١ ، أهم وثيقة تتمم عمل وضع نظام جديد لأجرة العمل . لقد رسم هذا المرسوم ووطد المبادىء التالية :

ــ يجب أن ينطلق وضع الأجور من قاعدة «الحد الأدنى للأجور لقاء الحد الأدنى للعمل » . « يجب أن تتعلق الأجرة بمساهمة العامل في الانتاج فقط . وزيادتها تتعلق فقط بزيادة الانتاج ... » [2] . يجب أن يكون نظام الأجور بسيطاً وواضحاً بشكل يستطيع كل عامل وشغيل إدراك العلاقة بين الانتاجية والأجور [3] .

لقد طبق الحزب الشيوعي، في ظروف « النيب » السياسة اللينينية الخاصة بالاجور والمشجعة على العمل الأكثر انتاجية ، مع اعتبار نوعية المنتوج ، ومستوى التعليم

---

١ ــ ف . إ . لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٢ ، ص ١٤١

٢ ــ سيبيريا ــ الأورال ١٩٢١ ، العدد ٦٧ ، ص ٥١٣

٣ ــ المرجع ذاته .

والتخصص ، والخبرة والمهارة في عمل كل شغيل . كما تضمنت هذه السياسة أيضاً مكافآت عالية للاختصاصيين .

ان الانتقال التدريجي الى الشكل النقدي في دفع الأجور ، الذي سار مع توطيد النظام النقدي وازدياد ثبات قيمة الروبل ، كانت له أهمية كبيرة في تطوير وزيادة المنفعة الشخصية المادية للشغيلة في نتاج عملهم . الواقع أنه كان يطبق ، عملياً ، شكل مختلط من أجرة العمل (النقدي والعيني) وذلك حتى أوائل عام ١٩٢٢ .

هذا وقد بقيت انتاجية العمل في هذه الأعوام منخفضة جداً ، ويعود ذلك الى وضع الشغيلة المادي السيء ، والى التكنيك وتنظيم الانتاج الرديئين ، والى الاستخدام غير الكامل للعمل ، وعدم التمكن من تنظيمه . في هذه الظروف أصبحت مسألة التنظيم العلمي للعمل ملحة جداً .

إن التنظيم العلمي للعمل ، كنظام لاجراءات قائمة على توزيع وتعاون العمل ، وعلى إدخال أشكال وأساليب عقلانية لنشاط الشغيلة المنتج ومكافآته ، هو ضرورة موضوعية لتطوير الانتاج الاشتراكي . ان نظام التنظيم العلمي للعمل يتضمن قضايا تنظيم الادارة العلمية للمصنع ، والتنظيم العلمي للانتاج ، وتوزيع العمل حسب العمليات ، ودراسة الحركات ، باعتبارها أسلوباً لانتاجية العمل في ظروف أي عمل كان . إن التنظيم العلمي للعمل ظهر في الولايات المتحدة الأميركية (الفوردية والتايلورية) . لقد دخلت طريقة تايلور في التاريخ بمثابة « طريقة لاعتصار عرق الشغيلة » على أساس تلك النتائج التي أدت وتؤدي إليها هذه الطريقة في ظروف الرأسمالية . أما النظام الاشتراكي في الاقتصاد فيخلق مجالات رحبة لتطوير التنظيم العلمي للعمل ، طارحاً جانباً كل ما هو مشوه في ظل الرأسمالية . وقد كتب لينين ، مؤكداً على ضرورة إدخال التنظيم العلمي للعمل وتطويره في الوطن السوفيتي ، في صيف ١٩١٨ ، يقول : « على الجمهورية السوفيتية أن تأخذ ، مهما كلف الأمر ، كل ما هو قيم من منجزات العلم والتكنيك في هذا الميدان . ان امكانية تحقيق الاشتراكية تتحدد ، بالضبط ،

بنجاحاتنا في جمع السلطة السوفيتية والتنظيم السوفيتي للادارة مع منجزات الرأسمالية الجديدة »[1] .

ابتدأ الاستخدام العملي لتنظيم العمل العلمي في الوطن السوفيتي في السنوات الأولى من قيام السلطة السوفيتية . فأنشىء معهد العمل بقرار من مجلس رئاسة مجلس النقابات المركزي في ١٦ أيلول ١٩٢٠ . ان البيان الذي أعده وأصدره المعهد : « كيف يجب العمل » ، وضع الأساس لادخال تنظيم العمل العلمي ، وقد ازداد هذا البيان فيما بعد ، دقة وتطوراً .

وأكد لينين ، أنه ، بعد انتصار الثورة ، تبرز قضية تعلم العمل الى المكان الأول. « ان نتعلم العمل – هذه هي القضية العامة الحقيقية والرئيسية امام السلطة السوفيتية »[2]. لقد اتخذت مبادىء التنظيم العلمي للعمل في ذلك الحين طابعاً حكومياً عاماً إذ نفذ هذا العمل من خلال الهيئات المركزية القيادية للحزب والدولة – ومؤسساتها المحلية ، وفروع التنظيم العلمي للانتاج التابع لمجلس الاقتصاد الوطني الأعلى لعموم روسيا ، ومكاتب التخطيط في المؤسسات ، وكذلك من خلال معاهد البحث العلمي والمختبرات (معهد العمل المركزي ، معهد التنظيم العلمي للعمل في قازان ، معهد العمل في اوكراينيا، ومعهد تاغانروغ للتنظيم العلمي للانتاج في الدونباس والجنوب الشرقي، ومعهد دراسة الدماغ في لينينغراد ، والمختبر المركزي للعمل التابع له وغيره) . فأنشئت في الوطن منظمات عديدة لتنظيم العمل العلمي تحت شكل رابطة « الزمن » ، المؤسسة في عام ١٩٢٣ ، والتي ضمت ٢٥ ألف عضواً تضمهم خلايا ولجان المقاطعات والمدن . وفيما بعد أطلق على الرابطة اسم « رابطة التنظيم العلمي للعمل » . وقد أثرت الرابطة على حركة التنظيم العلمي للعمل بصورة كبيرة بين العمال ، إذ أقيمت حلقات التنظيم العلمي للعمل في عدد من المعامل والورشات ، حيث درست وعممت الأساليب العقلانية في العمل والانتاج .

---

١ – ف . ي . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٦ ، ص ١٩٠

٢ – ف . ي . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٤٥ ، ص ٢٠٦ .

كان على الصناعة أن تحل قضية استخدام احتياطات الانتاج الداخلية ، عن طريق زيادة شدة العمل . وقد صيغت هـــذه القضية في قرارات مؤتمر عموم روسيا الثاني ، المنعقد في آذار ١٩٢٤ لتنظيم العمل العلمي ، بناء على تقرير كويبيشيف .

ومع تطور البناء الاقتصادي بدأت الاجتماعات الإنتاجية وطورت عملها في الصناعة. ولأول مرة دعا المؤتمر الانتاجي التنظيمي ، في مانيفا كتورة برافوفسكي ، في بتروغراد ، في ٢٧ تشرين ثاني ١٩٢١ ، جميع العمال أن يدرسوا أساليب الانتاج ، ومراقبة انفاق المواد الأولـــية ، والوقود ، واصلاح الآلات ، بدون تبذير وتحمل خسائر لا طائل تحتها وبدون توقف[1] . لقد أصبحت مؤتمرات الانتاج في سنوات فترة إعادة البناء شكلاً أساسياً لتعبئة النشاط الخلاق لجماهير العمال ، وإحدى الوسائل الفعالة لاجتذابهم إلى الادارة الاقتصادية .

لقد شهدت مواد مؤتمرات الانتاج على النشاط المتزايد لجماهير العمال في حل مسائل تنظيم الانتاج والعمل . ورأى الحزب أن القضية الأساسية لمؤتمرات الانتاج ، في المرحلة القريبة ، تنحصر في اجتذاب عمال المؤسسات الى المساهمة الفعالة في رفع انتاجية العمل وفي تحسين وضع الانتاج .

٢ - تطور تنظيم العمل في ظروف بناء الاشتراكية

بعـــد المؤتمر الرابع عشر للحزب ، (كانون الأول ١٩٢٥) الذي أعلن سياسة التصنيع الاشتراكي في الوطن ، ازدادت ونشطت مؤتمرات الانتاج . وعلى أساس مؤتمرات الانتاج انتشرت الحركة الجماهيرية من أجل تعقيل الانتاج. كانت هذه الحركة جزءاً لا يتجزأ من حركة التنظيم العلمي للعمل .

لقد جاء في قرار مؤتمر الحزب الشيوعي الخامس عشر « المتعلق بالتوجيهات الخاصة بوضع الخطة الخمسية للاقتصاد الوطني » ، أنه ينبغي أن يكون في مركز حل قضايا الخطة الخمسية العمل الاكثر حيوية والاكثر نشاطاً في ميدان العقلانية ، أي عقلانية

---

١ - صحيفة « برافدا » ٧ كانون أول ١٩٢١ .

الصناعة ، وبالدرجة الأولى عقلانية الجهاز التجاري وعقلانية جهاز الدولة الخ[1] .

إن مؤتمرات الانتاج انتقلت ، في هذه الفترة ، من مناقشة وحل القضايا الملموسة المتعلقة بتنظيم الانتاج والعمل ، وكذلك التجهيز المادي للمؤسسة ، الى حل القضايا العامة الكبيرة التي لها أهمية في الاقتصاد الوطني . كما تطورت في المؤسسات مباريات التنظيم العلمي في الميدان الانتاجي والاجتماعي الموجه الى زيادة فعالية الانتاج : كزيادة انتاج السلع، وتخفيض سعر الكلفة ، ورفع النوعية ، وتحسين ظروف العمل ومستوى حياة العمال .

ولضمان زيادة انتاجية العمل، وتخفيض الكلفة ، تطلب الأمر زيادة الاهتمام المادي الشخصي لعمال الصناعة في تحسين مؤشرات النوعية الانتاجية . فجرى اصلاح التعريفة في عام ١٩٢٧ - ١٩٢٨ لهـــذه الأهداف بالذات . وبالنتيجة ارتفع الوزن النوعي للتسعيرة في مجموع أجرة العامل ، كما زادت ، بالتالي ، أهمية التسعيرة باعتبارها العامل الأساسي المنظم لأجور العمال .إلا أن القضايا التي اقتضت ضرورة الاصلاح لم تتحقق كلياً.

وعلى أثر إصلاح التعريفة تطلب الأمر إجراء تدابير موجهة نحو توطيد انضباط العمل، مما ساعد على زيادة انتاجية العمل، وعلى تطوير الأعمال الخاصة بتعقيل الانتاج. تقول معطيات البحث الذي قام به مجلس النقابات المركزي ، أن الادارة تلقت وقدمت في المؤتمرات الانتاجية ، ٣٨١٥٠ اقتراحاً في النصف الأول من عام ١٩٢٧ ، وفي النصف الثاني منه - ٢٩٢٧٦ اقتراحاً ، وكان مجموعها في عام ١٩٢٧ - ٦٧٤٢٦ اقتراحاً[2] .

وعلى العموم كانت المهمات الملموسة تحل في الاجتماعات الانتاجية التي تعقد مباشرة في الورشات، وفي مختلف أقسام الانتاج . أما القضايا المتعلقة بنشاط المؤسسة وتطورها، فكانت تناقش وتحل في الكونفرنسات الانتاجية التي كانت تضم الاخصائيين .

---

١ - « الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي في قرارات... » ، الجزء الثاني ، دار نشر الأدب السياسي الحكومية . ١٩٥٤ ، ص ٤٦٥ .

٢ - انظر « المباراة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي في اعوام ١٩١٨-١٩٦٤ » (وثائق ومواد النقابات » المجلس المركزي لاتحاد نقابات العمال . دار النشر النقابية ١٩٦٥ ص ٤١

وفي كل عام كانت تزداد فعالية مؤتمرات الانتاج، وكان يتغير طابع الاقتراحات المقدمة لزيادة فعالية الانتاج . ففي اتحاد المعدنين في محافظة موسكو ازداد الوزن النوعي للمقترحات المقدمة إلى مؤتمر الانتاج الخاصة بتحسين النوعية ، واقلال السقط ، في فترة تشرين أول ١٩٢٦ حتى حزيران ١٩٢٧ ، بالمقارنة مع تشرين الأول ١٩٢٥ – آذار ١٩٢٦ ، بمقدار ٤و٥ أمثال ، كما ازداد الوزن النوعي للمقترحات الموجهة الى زيادة انتاجية العمل بمقدار ١٠ أمثال ، والوزن النوعي للمقترحات المتعلقة بالتوفير في الانتاج والادارة ، الى ٧و١٢ مثلا .

ومنذ بداية عام ١٩٢٧ بدأت مباريات الانتاج في الصناعة ، وانتشرت ، بصورة واسعة ، بمبادرة كومسومول لينينغراد وكان موضوعها : أفضل عامل في ميدان علاقته بالانتاج ، وكمية ونوعية العمل المنفذ ، ومدة التدريب الانتاجي ، والطاعة ، والتأهيل وامكانية فرض الاحترام ، والعمل الاجتماعي المتحقق . كانت تصدر نداءات انتاجية أساسها رسالة « التنظيم العلمي للعمل » الى المؤسسات التي تُوَرِّدُ المواد الأولية نصف المصنعة ، والقطع، تشتمل على مطاليب المؤسسات المستلمة ، المعينة ، وعلى ملاحظاتها.

كما نظمت في المؤسسات لجان ومؤتمرات الانتاج الخاصة بمناقشة التقارير السنوية ونصف السنوية للخطط الصناعية والمالية ، وقضايا تحسين نوعية الانتاج ، وتعقيله ، وتخفيض كلفة المنتوج. كما عقدت مؤتمرات الانتاج المشتركة للمؤسسات المرتبطة فيما بينها في عملية الانتاج. وساعدت هذه المؤتمرات على تبادل الخبرة، ودراسة المطاليب المتبادلة، والاستخدام الأفضل للاحتياطات والامكانيات الناجمة عن الروابط المتبادلة بين المؤسسات، وتنظيم التعاون في الانتاج .

إن تنظيم مؤتمرات الانتاج، والمسابقات والنداءات وتطوير مختلف الأشكال الأخرى للعمل الاقتصادي الجماهيري ، كانت بمثابة الحافز للمباراة الاشتراكية الجماهيرية التي وضعت بدايتها الفرق الطليعية المنظمة في عام ١٩٢٧ في الأورال. وفي حزيران ١٩٢٨ نظمت، في معمل النسيج في لينينغراد المسمى « المساواة » فرقة الطليعيين من الشبيبة

التي ضمت ١٥٠ شخصاً . وقد أحرزت هذه الفرقة نجاحات باهرة. وحذت حذو معمل « المساواة » بقية مؤسسات لينينغراد .

اتصفت مرحلة هجوم الاشتراكية الواسع على طول الجبهة التي دخل فيها الاتحاد السوفيتي مع بداية الخطة الخمسية الأولى ، بتحولات نوعية في التنظيم الاجتماعي للعمل ، وفي تطوير علاقات الانتاج الاشتراكية . ظهرت هذه التحولات في القضاء على فيض السكان الزراعيين في عام ١٩٣٠ ، وفي القضاء التام ، بعد هذا ، على البطالة ، في الاتحاد السوفيتي ، وفي الانعطاف الحاسم لعلاقة الناس بالعمل ، وفي التطور الشامل للمباراة الاشتراكية ، وتطور حركة الفرق الطليعية في الوطن ، وفي تعزيز انضباط العمل ، وزيادة انتاجية العمل . كانت منجزات تصنيع الوطن ، وكلخزة الزراعة ، والتجهيز التكنيكي للعمل، أساس هذه التحولات النوعية في التنظيم الاجتماعي للعمل الاشتراكي.

لقد تميز دخول الاتحاد السوفيتي في مرحلة هجوم الاشتراكية الواسع على طول الجبهة، بنهوض جديد في نشاط العمل الابداعي. فانتشرت ، في الوطن، المباراة الاشتراكية الشاملة . وهيء لها بالعرض الشامل لأعمال المؤتمرات الانتاجية ، واللجان الانتاجية ، الذي أجرته صحيفة « البرافدا » في كانون الأول ١٩٢٨ . فالتزمت الفرق الطليعية بتنفيذ الاقتراحات المقدمة في هذا العرض. ووجهت جماعة معمل « المنتخب الأحمر » في ٥ أيار ١٩٢٩ ، في صحيفة البرافدا ، نداءاً إلى عمال الوطن جميعاً لينظموا مباراة من أجل زيادة انتاجية العمل ، والاستخدام العقلاني للآلات وقوة العمل ، وتكثيف يوم العمل ، وتقوية انضباط العمل ، وتخفيض سعر كلفة المنتوجات . فساهم العمال بشكل افرادي ، وكذلك المجموعات الكاملة من المعامل في المباراة ، آخذين على عاتقهم الالتزامات الاشتراكية بخصوص زيادة انتاجية العمل، وتخفيض كلفة المنتوج. ونشر في البرافدا تقرير مجموعة المؤسسات حول تطوير المباراة وابداع عمل عمال الصناعة.

وهكذا شملت المباراة، وحركة العمال الطليعيين، عمال فروع كثيرة في الصناعة، في بداية عام ١٩٢٩ . وقبل هذا الوقت تشكلت في لينينغراد الفرق الطليعية في ٢٠ مؤسسة ، وفي كانون الثاني في ٥٠ مؤسسة .

وبعد نشر مقالة لينين في « البرافدا » ، في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩ ، التي عنوانها « كيف يجب تنظيم المباراة » ، بدأت حركة واسعة من أجل تطوير المباراة الاشتراكية فنشرت الصحافة نداءات صحيفة « كومسومولكايا برافدا » ، واللجنة المركزية للكومسومول السوفيتي وأصداء مجموعات الكومسومول في المؤسسات التي طورت المباريات في أحسن الورشات ، والتي نظمت المسيرات الجماهيرية من أجل تنفيذ الخطة .

وفي ربيع عام ١٩٢٩ بدأ التطوير السريع الواسع لأشكال تنظيم العمل ، الاشتراكية ، رداً على نداء المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي حول تنظيم المباراة الاشتراكية من أجل تنفيذ الخطة الخمسية . فأصبحت المباراة الاشتراكية أسلوباً دائماً لتعبئة وتنظيم جماهير الشغيلة من أجل تنفيذ مهمات البناء الاشتراكي . ثم نشأت وتطورت ، في الوطن ،أشكال جماعية من المباراة الاشتراكية وحركة الفرق الطليعية ، والمباراة بين المعامل ، والمسابقات لأحسن مؤسسة وورشة وفرقة ، والمباريات بين المؤسسات المتماثلة في مناطق الوطن المختلفة ، (مؤسسات مناجم الفحم ،والكومبينات وتروستات النفط والتعدين) ، وحركة التخطيط المقابل ، وتنظيم فرق طليعية في الحساب الاقتصادي المباشر ، وفرق البوكسير [١] الاجتماعية في المؤسسات .

كان الحزب الشيوعي ملهم وموجه تطوير المباراة الاشتراكية وحركة الفرق الطليعية . فقد حدد قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في ٩ أيار ١٩٢٩ « حول المباراة الاشتراكية بين المصانع والمعامل ، المهمات الملموسة للمباراة ، وطرق تحسين تنظيمها وقيادتها . وفي تموز ١٩٢٧ وضعت الحكومة السوفيتية عدداً من التدابير

---

١ ـ فرق البوكسير هي فرق طليعية كانت تقوم باصلاح المؤسسات المتوقفة عن العمل أو التي كانت تعمل بشكل غير جيد وانقاذها وبعثها من جديد لكي تكون على مستوى المؤسسات الطليعية ـ المعرب)

لتدعيم عمل مؤتمرات الانتاج ، والاستفادة من مبادرة العمال والمستخدمين في سبيل تحقيق الانتاج .

لقد أظهر المؤتمر العام للفرق الطليعية المنعقد في كانون الأول ١٩٢٩ في موسكو، أن المباراة الاشتراكية ، وحركة الفرق الطليعية ، في الاتحاد السوفيتي أصبحت عاملاً حاسماً في حياة الوطن الانتاجية والاجتماعية،فقامت في المؤسسات المباريات الشهرية، ونشأت المراكز العلمية التي تعمم تجربة تنظيم العمل ، وجرى استعراض لأعمال المؤتمرات الانتاجية واللجان الانتاجية .

وأكد مؤتمر العمال الطليعيين في معمل كارل ماركس،المنعقد في لينغراد في ٢ تموز ١٩٣٠ ، أنه لا يوجد في المعمل عامل طليعي إلا ويعمل في الميدان الاجتماعي ، وإن العمال الطليعيين درسوا في كلية العمال ، وفي الدورات التحضيرية الخاصة في المعاهد العليا والمعاهد التكنيكية ، وفي دورات تحسين التخصص ، وكذلك في مدارس التعليم العام[١] .

وبعد أن قوَّم مؤتمر الحزب السادس عشر ، تقويماً عالياً ، الانتقال الشامل الواسع إلى الاشتراكية في تنظيم العمل ، أي المباراة الاشتراكية وحركة العمال الطليعيين ، أشار إلى أنه ، في المباراة الاشتراكية« يجب على الحزب أن يبحث عن المصدر الرئيسي من أجل التغلب على الصعوبات لتنفيذ الخطة الخمسية ومن أجل تسريع وتائر بناء الاشتراكية[٢] » .

وتشهد المعطيات التالية على سرعة حركة المباراة الاشتراكية وحركة العمال الطليعيين ، في الاتحاد السوفيتي ، ومداهما الجماهيري .

---

١ ـ الارشيف المركزي الحكومي .

٢ ـ « الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي في قرارات ... » الجزء الثالث ، ص ٤٥

العمال الذين شملتهم المباراة وحركة العمال الطليعيين في صناعة الاتحاد السوفيتي ★

الفروع	في ١ تشرين ثاني ١٩٣٠			في ١ كانون ثاني ١٩٣١			في ١ نيسان ١٩٣١		
	عدد العمال	النسبة ٪		عدد العمال	النسبة ٪		عدد العمال	النسبة ٪	
		المتبارون والعمال الطليعيون	العمال الطليعيون منهم		المتبارون والعمال الطليعيون	العمال الطليعيون منهم		المتبارون والعمال الطليعيون	العمال الطليعيون منهم
المجموع حسب الفروع المحسوبة	١٦٣٨٨٦٤	٥٨٫١	٤٨٫٩	١٨٩٤٦٥٨	٦٥٫٥	٥٧٫٨	٢٢٥٦٥٠١	٧١٫٣	٦٥٫٤
الوقود	١٠٣٦١٤	٤٩٫١	٣٧٫٩	١٦٦٩٣٣	٥١٫٦	٤٣٫٦	٢٤٤٦٢١	٥٧٫٣	٤٧٫٤
المعادن	٦٠٥٢٣٣	٦١٫٥	٥٣٫١	٦٣٩٤٦٧	٦٨٫٧	٦٢٫٣	٧٦٤١٩٩	٧٢٫٧	٦٩
الكيمياء	٦٨٦٨٤	٦٣٫٤	٥٨٫٥	٧٣٥٨٣	٧٤٫٣	٦٩٫٨	٨٨٩٧٨	٦٨٫٩	٦٢٫٦
النسيج	٤٤٥٠٧٥	٤٩٫١	٤٠٫٧	٤٨٦٧٤٤	٦٠٫٨	٥٤٫٢	٤٤٦٣٢٥	٧٥٫٨	٦٩٫٩
الخياطة	٥٠٥٨٩	٧٦٫٩	٥٨٫٤	٨٥٤٨٩	٧٦٫٩	٦٤٫٥	٨٤٩٦٢	٧٩٫١	٧١٫٢

★ انظر « الاتحاد السوفيتي في ٥٠ سنة » مواد احصائية في الاقتصاد الوطني . موسكو . ١٩٣٢ ، ص ٢٤١

هذا وقد ساهم في المباريات الاشتراكية الاختصاصيون ، والعمال التكنيكيون ، وشغيلة المؤسسات ،الذين كانوا يسمون أنفسهم بالعمال الطليعيين ويشكلون الفرق الطليعية . وهكذا أشار مؤتمر الفرق الطليعية الأول الاتحادي إلى أنه بين الاختصاصيين في الأورال كان يوجد ٩١٧ فرقة [١] .

وفي أيار ١٩٣٠ تشكلت ،في معمل الآلات الزراعية في روستوف ، فرقة الثقابين الطليعية التي ضمت كافة الحلقات العمالية التكنولوجية لانتاج البذارات . وساعد على تطوير هذا الشكل من حركة العمال الطليعيين ، الانتظام ، والتخطيط المتوازن في مختلف الورشات . وقد أخذت فرق الثقب ، في أغلب الحالات ، تشمل لا مختلف الورشات فحسب ، بل ومؤسسات متجاورة أيضاً ، موسعة ومقوية العلاقة الانتاجية والتكنيكية والمباراة بين بعضها بعضاً .

كان تطور المباريات الجماهيرية يترافق بزيادة المساعدة المتبادلة بين المشتركين . وقد نشأت حركة فرق البوكسير التي بدأت بمبادرة من منجم أرتيم في الدونباس ، الذي أخذ على عاتقه رفع مستوى المنجم المسمى « ثورة أوكتوبر » . فكشف عمال أرتيم النواقص في عمل هذا المنجم ، وعملوا على الخلاص منها ، واستطاعوا أن يوصلوه إلى عداد المناجم الطليعية . وهكذا أصبحت حركة فرق البوكسير الاجتماعية مظهراً لمبدأ المباراة الأساسي ، أي للمساعدة الرفاقية المتبادلة من أجل الوصول إلى نهوض عام في الانتاج .

ومع تطور الأشكال الاشتراكية لتنظيم العمل ، على أساس المباراة وحركة العمال الطليعيين ، نشطت مؤتمرات الانتاج في المؤسسات ، وتطورت مبادرة التخطيط المقابل تطوراً سريعاً .

إن المعطيات المدرجة في الجدول التالي [٢] تعطي فكرة عن عدد مؤتمرات الانتاج والمقترحات التنظيمية المقدمة فيها .

---

١ ـ الارشيف المركزي الحكومي .

٢ ـ « الاتحاد السوفيتي في ٥٠ سنة » ، ص ٣٤٤

تطور عدد مؤتمرات الانتاج وعدد الاقتراحات المقدمة فيها وفعالية هذه

الفترة	عدد مؤتمرات الانتاج في مؤسسة واحدة		عـــدد الاقتراحات الواردة	وسطي الاقتراحات		نسبة الاقتراحات المنفذة ٪	متوسط الوفر الناجم عن الاقتراح الواحد بالروبل
	المجموع	من ضمنها اجتماعات المجموعات		في مؤسسة واحدة	على ١٠٠ عضو عامل		
تشرين أول ـ كانون أول ١٩٢٩	١٥،٦	٤	٤٦٨١٥	٥١،٥	٣،٤	٦١،٣	١٦٥٣،٢
تشرين أول ـ كانون ١ ١٩٣٠	٣١،٩	١٨،٣	١٦٦٣٦٢	١١٦،٣	٩،٧	٦٠،٨	١٢٧٠
تشرين أول ـ كانون ١ ١٩٣١	٧٤،٨	٦٨،٢	١٢٢٨٦٩	١١٧،٩	٧،٦	٦١،٩	٢٤٣١

واتسع في الوقت المذكور، تقديم العمال للعمل في جهاز الدولة، ونشأ شكل جديد من أشكال مشاركة جماهير العمال، المباشر، في إدارة الانتاج، أي المساهمة الاشتراكية بعمل الادارات الحكومية التي يرتبط نشاطها بادارة المنشآت، وبتوجيه مؤسسات الدولة. ففي عام ١٩٢٩، وحسب معطيات مجلس النقابات المركزي، قدمت الاتحادات عمالا للعمل في مؤسسات الدولة على النحو التالي: من عمال صناعة المعدات المعدنية ٣٧٠٧ أشخاص، ومن عمال النسيج ١٣٠٤، ومن عمال السكك الحديدية ١١٩٧، ومن عمال الصناعات الغذائية ٥١٥، ومن البنائين ٤٥١ شخصاً [١]. وفي بداية تموز ١٩٣١ أشار مؤتمر مجلس النقابات المركزي، إلى أنه كان يوجد، في موسكو ذلك الوقت، ١١٠٠ شخص فرزوا من ٢٠ مؤسسة للعمل في الانتاج، وادارة ٣٥ ادارة حكومية في وقت واحد [٢]. وهكذا قدر عدد من يجمعون بين وظيفتين في موسكو ولينينغراد وروستوف على الدون، في هذا الوقت، بـ ٥ آلاف شخص [٣].

إن قضايا تحسين نوعية مؤشرات الانتاج، وتنظيمه، وزيادة انتاجية العمل

---

١ ـ المرجع ذاته، ص ٢٤٤

٢ ـ الارشيف المركزي الحكومي.

٣ ـ المرجع ذاته.

والاستخدام العقلاني للمواد الخام ، والمواد الأولية ، والوقود ، والمعدات ، والخلاص من الضياع ، أمور غدت ، في الصناعة أكثر إلحاحاً ، وارتبط حلها بصعوبات كثيرة .

فالكوادر العمالية الجديدة القادمة من القرى لم تكن لتدرك متطلبات التنظيم الصناعي للعمل . والتجديد الحاد في الكوادر العمالية على أساس تدفق أناس قليلي التخصص ، والانتقال بالانتاج إلى يوم العمل المؤلف من ٧ ساعات ، وإلى أسبوع عمل متواصل من غير تحضير تنظيمي ضروري ، كل هذا ترافق بزيادة فقدان المسؤولية الشخصية في استخدام الوسائل الأساسية ، والمساواة في أجرة العمل ، وضعف المنفعة المادية ، وعدم استقرار الكوادر العمالية . وفي ظروف التجدد الجماهيري للكوادر العمالية وضعت سلالم التعريفة بصورة تقارب ما بين أجرة العمل البسيط والعمل الموصوف . ظهر هذا في التقليص الواسع للفرق بين الفئات الدنيا والعليا الموصوفة في السلم المكون من تسع مرتبات للتعريفة المقررة عام ١٩٣٠ ، بالمقارنة مع السلم المكون من ١٧ مرتبة المعمول به سابقاً . وهكذا مثلاً ، إذا كانت المرتبات الحدية محددة حسب السلم القديم ، بـ $\frac{١}{٤،٢}$ ، فقد بدت النسبة ، حسب سلم عام ١٩٣٠ ، لدى عمال صناعة التعدين $\frac{١}{٢،٨}$ ، ولدى عمال النفط $\frac{١}{٢،٦}$ ، ولدى البنائين $\frac{١}{٢،٥}$ [١] . كما وشوهد اتجاه مماثل في دليل تحديد درجة التأهيل .

ومن أجل الخلاص من هذه المثالب اتخذت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي تدابير موجهة لضمان استخدام اليد العاملة بشكل منظم . ولتطوير آلية العمل في الصناعة ، وللخلاص من عـــدم استقرار اليد العاملة ، ولادخال تنظيم صحيح للعمل ، وتحسين ظروف العمال المعاشية ، ولالغاء المساواة في الاجور ، وتحسين تنظيم العمل ، ولزيادة المنفعة المادية الشخصية للعمال في نتاج عملهم . كان هذا العمل بمثابة برنامج عمل لادخال الحساب الاقتصادي في الصناعة ، وتوطيده ، وزيادة التراكم الداخلي في الصناعة .

كان التطوير اللاحق في تنظيم العمل الاشتراكي مرتبطاً بتطوير وتقوية فرق العمال

---

١ ــ المرجع ذاته .

الطليعيين التي كان عددها يتزايد باستمرار . والمعطيات التالية تشهد على ذلك[1] .

	النسبة المئوية للعمال الطليعيين في أوساط العمال جميعاً	من أصل ١٠٠ عامل طليعي		النسبة المئوية لجميع أنواع العمل الطليعي والمباريات
		في فرق العمال الطليعيين	العمال الطليعيون المستقلون	
في ١/١١/١٩٣٠	٤٨ ٪	٧٧	١١٫٥	٤٨٫٢
في ١/١/١٩٣١	٥٦٫٣ ٪	٧٦٫٣	١٠٫٥	٥٥٫٥
في ١/١/١٩٣٢	٦٤٫٢ ٪	٧٨٫٩	١٦٫٩	٦٤٫٣

كان الشكل الهام لتنظيم العمل الاشتراكي يكمن في فرق الحساب الاقتصادي ، التي سار فيها العمل الطليعي ، وتنظيمه ، في كل مكان عمالي ، مع الخلاص من المساواة في الاجور ، ومن عدم المسؤولية في استعمال المعدات والادوات . إن هذا الشكل من أشكال تنظيم العمل الاشتراكي الذي نشأ في الصناعة ، منذ بداية عام ١٩٣١ ، انتشر بسرعة انتشاراً واسعاً جداً. وبصورة عامة ، كان يوجد في الوطن ، في كانون الثاني من عام ١٩٣٢ ، ١٤٤ ألف فرقة من فرق الحساب الاقتصادي التي كانت تعد ١٥٠٠ مليون عامل[2]

إلى جانب هـذه الزيادة العددية للعمال الذين شملتهم فرق الحساب الاقتصادي الطليعية ، فقد ازداد دور هذه الفرق في تحسين مؤشرات الانتاج. ففي معمل «اكساي الأحمر » ، مثلاً ، ارتفعت إنتاجية العمل ، بشكل مستمر ، في فرق الحساب الاقتصادي. تشهد على ذلك معطيات الانتاج بالنسبة الى العامل الواحد مقدرة بوحدات معينة[3] . (انظر الجدول التالي)

لقد ساعد انتقال الفرق الى الحساب الاقتصادي ، في معمل بريانسك المسمى « كراسني برف انتيرن » ، على تحسين نشاط الفرق في مختلف المؤشرات . وفي شباط

١ ـ « الاتحاد السوفيتي في ٥٠ سنة » . صفحة ٢٥٣

٢ ـ غ . ن . ايفسنافيف . المباراة الاشتراكية ـ القانونية والقـوة المحركة في التطور الاقتصادي للمجتمع السوفيتي . . دار نشر الأدب السياسي الحكومية . ١٩٦٢ ، ص ١٢٩

٣ ـ الارشيف المركزي الحكومي .

	المهمة حسب الخطة	المنفذ منها فعلا	نسبة التنفيذ ٪
تشرين الأول ١٩٣١	٧٠٠	٧٣٠	١٠٤٫٢
كانون الأول ١٩٣١	٧٠٠	١٠٠٠	١٤٣
كانون الثاني ١٩٣٢	٧٠٠	١١٣٨	١٦٢٫٥

١٩٣٢ نفذ برنامج الانتاج في ورشة الآلات، في المعمل المذكور ، بمعدل ٩٨٫٧٪ على العموم ، في حين أن فرق الحساب الاقتصادي نفذت البرنامج بمعدل ١١٩٫٥٪ وقضت على السقط والتبديد في الانتاج[1] .

وقد أشار مؤتمر الحزب السابع عشر إلى أن فرق الحساب الاقتصادي مكنت من « اعطاء الوطن كميات أعظم من المنتجات ، وذات نوعية أحسن ، وذلك في ظروف الوسائل المادية الواحدة، وعلى أساس تحقيق توفير أعظم واستخدام أفضل لامكانيات الانتاج،واستناداً الى تعبئة أمثل للقوى والقيادة العملية الأفضل »[2] .

وهكذا ، تحسن ، في الصناعة ، التخطيط داخل المعامل ، وظهر شكل جديد لتنظيم العمل ، أي الخطة الصناعية ـ المالية ـ التكنيكية . وكانت هذه المبادرة لعمال معملي لينغراد « سيفكابل » و « سفتلانا » . فوضعت الخطط الصناعية ـ المالية ـ التكنيكية للسنة الرابعة من الخطط الخمسية الأولى على أساس تبيان استطاعة المعدات في كل قطاع انتاجي ، ودرجة استخدامها ، وامكانيات تشديد يوم العمل ، وتقليص فائض اليد العاملة بالمقارنة مع ما هو موجود في الخطة ، والتوفير في استخدام المواد الأولية والمواد الخام والوقود ، والاستعاضة عن المعدات المستوردة بالمعدات الوطنية، والمواد غير المتوفرة بالمواد المتوفرة أكثر ، والاستخدام العقلاني لصناديق الأجور وفقاً لانتاجية العمل ، ولتنظيم العمليات التكنيكية . وهكذا أصبحت المؤشرات الكمية والنوعية المدرجة في الخطة تقوم على أساس حساب وتعبئة الموارد الداخلية لكل قطاع انتاجي ، ولكل ورشة ، ولكل مؤسسة .

١ ـ المرجع ذاته .
٢ ـ « الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي في قرارات ... » الجزء الثالث . صفحة ١٤٨

وفي عامي ١٩٣١ – ١٩٣٢ طبق اصلاح التعريفة في الصناعة ، فأدخلت سلالم التعريفة الجديدة حسب فروع الانتاج ، مع ازدياد الاجور من الفئة الأدنى الى الفئة الأعلى ، ووضعت قوائم جديدة للتعريفة ، التي تأخذ ، بعين الاعتبار ، تخصص العمال ، وكذلك المهن الرئيسية ، الأمر الذي كان له أثر جوهري في تحسين نوعية العمل وفعاليته .

٣ – الأشكال الجديدة لتنظيم العمل في مرحلة الاشتراكية

في عام ١٩٣٣ باشر الاتحاد السوفيتي خطته الخمسية الثانية . وقد كانت التوجيهات الاساسية لخطة تطوير القوى المنتجة : اتمام اعادة البناء التكنيكي للاقتصاد الوطني ، ومكننة العمليات التي تتطلب جهداً كبيراً في الصناعة ، ورفع انتاجية العمل الاجتماعي كله ، وتخفيض كلفة المنتوج ، وتحسين تشكيلته ونوعيته .

وقد تطلب الأمر ، في الوقت ذاته ، تنفيذ تدابير خاصة لرفع مستوى الطبقة العاملة ، الثقافي ، والتكنيكي . فانتشر نظام التعليم التكنيكي للعمال في الصناعة انتشاراً واسعاً . وجرى ، في عام ١٩٣٥ ، اختبار حكومي في التكنيك ، بلغ عدد عمال الصناعة الخفيفة الذين نجحوا فيه ، حتى كانون الأول ١٩٣٥ ، ١٤٣٢٢٥٥ عاملا ، وفي مؤسسات الصناعة الثقيلة ، حتى ١ كانون الثاني ١٩٣٦ ، – ٨١٥٨٩٢ عاملا . وفي الوقت ذاته بدأ العمال يدرسون التكنيك ، ويتقدمون لاجتياز امتحان الحد الأدنى منه . لقد شملت هذه الدراسة ٢٠١٦٠٥ عمال ، في مؤسسات الصناعة الخفيفة ، وذلك حتى ١ كانون الثاني ١٩٣٦ ، واجتاز منهم فحص الحد الأدنى في التكنيك ، ١٧٧٣٦٣ عاملا [١] . كما درس في مؤسسات الصناعة الثقيلة ، في النصف الأول من عام ١٩٣٦ ، في دورات الحد الأدنى في التكنيك ، ٤٥٣٣٦٣ عاملا ، وفي دورات الستاخانوفيين – ١٨٧٧١٢ عاملا ، وفي دورات معلمي العمل الاشتراكي ٥٨٠٩٢ عاملا [٢] . وقبل نهاية عام ١٩٣٦ كان $\frac{٢}{٣}$ عمال الصناعة الكبيرة ، في الاتحاد السوفيتي ، يمتون الى فئتين ، فئة انهت الدراسة التكنيكية ، وفئة أخرى ما تزال تدرس .

ان توفر التكنيك الجديد في الصناعة ، والنجاحات في استيعابه ، وتقديم

---

١ – « العمل في الاتحاد السوفيتي » . الدليل الاحصائي . موسكو . ١٩٣٦ . ص ٣١٩ – ٣٢٠

٢ – « مسائل العمل في الاتحاد السوفيتي » . دار نشر الأدب السياسي . ١٩٥٨ ، ص ٩٧

الامتحانات العديدة من قبل عمال التكنيك ، كلها أمور أوجدت الظروف لظهور حركة مبدعي الانتاج في الاقتصاد الوطني ، وتطورها ، هذه الحركة التي كانت مرحلة جديدة في المباراة الاشتراكية ، وفي تطور التنظيم الاشتراكي للعمل .

ولا بد لنا هنا من ذكر بعض رواد تطبيق أساليب تنظيم الانتاج الطليعية ، وذات الانتاجية الرفيعة ، أمثال : ستاخانوف ، ودوكانوف ، في صناعة الفحم ، وبوسيفين وغوروف ، في صناعة الآلات ، وايفدوكيا ، وماريا فينوغرادوفا ، في صناعة النسيج ، وسميتانين في انتاج الأحذية ، وموسينكسي – في صناعة الأحراج ، وبيوتر كريفونوس – في النقل ، وماريا ديمشنكا ، وماريا غناتنكو ، وبراسكوفيا انجلينا وغيرهن في الزراعة . كما سار وراءهم الستاخانوفيون الذين توصلوا الى مؤشرات رفيعة في انتاجية العمل ، عن طريق تحسين أساليب تنظيم العمل ، على أساس اتقان التكنيك الحديث ، واستخدامه في الانتاج استخداماً جيداً .

إن قرارات الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي ، الذي جرى في كانون الأول عام ١٩٣٦ ، قد قومت الحركة الستاخانوفية ، أي حركة مجددي الانتاج ، وبينت أهميتها ودورها في التطور الاقتصادي للاتحاد السوفيتي . كانت هذه الحركة نتيجة لانتصار الاشتراكية . وكانت تعني « تنظيم العمل بطريقة جديدة ، كانت تعني تنظيم العمليات التكنيكية ، والتقسيم الصحيح للعمل في الانتاج ، وتحرير العمال الموصوفين من العمل التحضيري من الدرجة الثانية ، والتنظيم الحسن لمكان العمل ، وضمان الزيادة السريعة في انتاجية العمل ، وضمان الزيادة الملموسة في أجور العمال والمستخدمين [١] » .

لقد انتشرت حركة مجددي الانتاج بسرعة في الوطن كله . وخلال فترة تقل عن سنة ، أي من تشرين الثاني عام ١٩٣٥ وحتى آب ١٩٣٦ ، ازداد الوزن النوعي للستاخانوفيين في وسط العمال في فروع الصناعة الأساسية (٣ – ٤)أمثال تقريباً ، وفي أيلول عام ١٩٣٦ بلغ عددهم ، في صناعة الاتحاد السوفيتي ، ٢٢ ٪ من مجموع العمال ، واستمرت زيادة عدد المجددين في السنوات التالية كما هو مبين في الجدول التالي :

١ – « توجيهات الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي والحكومة السوفيتية في القضايا الاقتصادية » . المجلد الثاني ، دار نشر الادب السياسي الحكومية ، ص ٤٨٣

الصناعة	سنة ١٩٣٨ الستاخانوفيون والعمال الطليعيون	سنة ١٩٣٨ الستاخانوفيون	سنة ١٩٣٩ الستاخانوفيون والعمال الطليعيون	سنة ١٩٣٩ الستاخانوفيون	سنة ١٩٤٠ الستاخانوفيون والعمال الطليعيون	سنة ١٩٤٠ الستاخانوفيون
الصناعة كلها	٤٧و٥	٢٩و١	٥٢و٥	٣٣و٨	٥١و١	٣٣و٧
صناعة الفحم الحجري في المناطق الوسطى	٤٠و٤	—	٤٤و٢	—	٤٤	١٩و٥
صناعة الفحم الحجري في المناطق الشرقية	٤٤و٤	—	٤٤	—	٤٥و٤	٢٢و٢
صناعة السكك الحديدية في الجنوب	٤٥	٢٦و٣	٤٦و٢	٢٢و٤	٤٢و٦	١٧و٨
« « « « الشرق	٥٦و٩	٣١و٧	٥٨و٣	٣٥و٥	٤٣و٧	٢٣و٥
المعادن الحديدية في المناطق الوسطى	٥٦و٧	٣٤و١	٦٤	٤٠و٥	٦١	٣٦
المعادن السوداء في الجنوب	٥٩و٧	٤٠و١	٦٠و٧	٤٢و٤	٦٠و١	٣٩و٨
« « في المناطق الشرقية	٥٤و٤	٣١و٢	٥٨و٦	٣٣و٤	٥٢و٨	٢٨و٦
صناعة الآلات الثقيلة	٥٦و٣	٣٨و٩	٦٤و٥	٤٦و٨	٦٤	٤٥و٤
« « المتوسطة	٥٥و٥	٣٧و٦	٥٨و٧	٤١و١	٥٧و٤	٤٠و٢
صناعة آلات الخراطة	٥٨	٣٨و١	٦١و٧	٤١و٤	٦٠	٤٣و٤
صناعة السيارات	٦٤و٦	٣٣و٤	٦٤و٢	٣٩و٨	—	—
صناعة النسيج القطني في منطقتي موسكو ولينغراد والمناطق الجديدة	٣٥و٨	٢٠و٨	٤٢و٣	٢٧و٩	٤٤و٤	٣٠و١

لقد ارتبط تطور أشكال تنظيم العمل الاشتراكي الاجتماعي التالي ، ارتباطاً مباشراً بتطور حركة مجددي الانتاج . هذه الحركة عكست أموراً عديدة منها :

أولاً ـ عملية اتقان العمال للأسس العلمية التي يقوم عليها التكنيك الحديث وتنظيم الانتاج ؛ ثانياً ـ عملية تقسيم وتعاون العمل والتخصص والتنسيق العقلاني لوظائفه ، هذه الأمور المتعلقة بتطوير التكنيك وتحسين الانتاج . وأساس ذلك كان فصل العمليات المساعدة عن الأساسية ، وتنظيمها العقلاني مع اعتبار المكننة والتنسيق الصحيح بين وقت الآلة والوقت المساعد واستخدامها بشكل صحيح .

لقد حاول البرجوازيون من اقتصاديين ومؤرخين وفلاسفة ، تشويه صفحة التنظيم الاشتراكي للعمل ، فكانوا يتخذون الطوارىء الناجمة عن مثالب استخدام اليد العاملة للانتقاص من قيمة المنجزات التاريخية الاشتراكية .

واستناداً إلى اعتقادهم بعدم إمكانية ادارة الاقتصاد من غير أرباب عمل ، وسم الاقتصاديون البرجوازيون تنظيم العمل الاشتراكي بالسمات التي يتسم بها التنظيم الرأسمالي للعمل . وهكذا تستروا بالنظرية المزعومة القائلة بـ « وحدة الطبيعة البشرية في العمل » . لقد حاولوا تصوير علاقات الناس الانتاجية ، في ظل الاشتراكية ، وكأنها مشابهة لعلاقات بيع وشراء قوة العمل الرأسمالية ، مع كل ما ينجم عنها من نتائج .

كما شغلت في حملات الايديولوجيين الامبرياليين ، مكاناً خاصاً تهجماتهم على المباريات الاشتراكية ، وحركة العمال الطليعيين ، والحركة الستاخانوفية ، التي صوروها وكأنها نتيجة لتدخل الدولة الموجه الى تشديد العمل بأساليب القهر السياسية والاقتصادية . كان إطراء المزاحمة الرأسمالية ، ونشر الأكاذيب حول « العمل القسري » ، في الاتحاد السوفيتي ، أسلوباً مفضلاً من أساليب الافتراءات السيئة النية . هكذا صوروا كافة التدابير الخاصة بتنظيم العمل الاشتراكي ، والانتقاء المنظم لليد العاملة ، بصورة مخططة ، وبواسطة عقود مع الكولخوزات ، وتثبيت العمال في المعامل لفترات محددة على أساس التعاقد .

ولكن هؤلاء الذين كانوا قادرين ، على تقويم الوضع ، بصورة حقيقية ، في عامي

١٩٣٠ – ١٩٣١ دحضوا الافتراءات الموجهة ضد الاتحاد السوفيتي . وعلى سبيل المثال كتب مدير شركة صناعة الآلات الانجليزية « غارتيل » الذي طاف الاتحاد السوفيتي كله ، قائلاً بأن الاتحاد السوفيتي يطبق مجموعة أنظمة عمل تنص على يوم العمل مؤلف من ثماني ساعات تقل تدريجياً الى سبع ساعات، وان العمال يتمتعون باجازات مدفوعة الأجر ، ولديهم نظام كامل من التأمينات الاجتماعية ، وان لهم الحق بالتوقيع بصورة اختيارية على تعهدات بالعمل في المؤسسة حتى نهاية الخطة الخمسية . « ان الحماس لا يمكن ان تخلقه العبودية . ولو اعتمدت روسيا السوفيتية على العمل القسري أثناء تنفيذ الخطة الخمسية لانهارت في اليوم التالي »[1] .

وخلال عملية تطوير التنظيم الاشتراكي للعمل وتحسينه ، تمكنت جماهير العمال من اتقان التكنيك الجديد ، وحدث تطوير الأشكال الجديدة . وتبدى هذا ، أولا – في تطوير تقسيم العمل ، وتنسيق عمليات العمل كلها ، بالاستفادة من أساليب وتطبيقات العمل الاكثر انتاجية ، وفي ، ثانياً ، – تحسين تنظيم أماكن العمل وضمان اعداد المواد الأولية والآلات والأقسام في حينه ، وتوضعها العقلاني في أمكنة العمل ، وفي ، ثالثاً ، تشديد استخدام المعدات وزيادة سرعة عملها ومعدلات الخدمة ، كما تبدت ، رابعاً – في الكشف عن الاحتياطات الجديدة واستخدامها لزيادة الانتاج وانتاجية العمل على حساب تقليص معدلات الوقت ونفقات العمل الحقيقية لانتاج وحدات من المنتوج . كل هذا وجد تعبيراً له في حركة العمال الذين يعملون على عدة آلات ، والعمال الذين يجمعون بين عدة مهن ومسرعي عمليات العمل ، وكذلك مطبقي المبادىء العلمية في الانتاج ، والمخترعين .

لقد بدأت الحركة من أجل الانتقال الى العمل على عدة آلات، في صيف ١٩٣٩، في معمل صناعة الآلات ، في خاركوف ، ومعمل الآلات ، في الاورال ، وعلى أثرهما – في معمل صناعة الآلات كراماتور وفي معمل كالومينسكي الذي يحمل اسم كويبيشيف ، وفي معمل صناعة المخارط « ارجونيكيدزه » ، وفي معمل الجلخ في

---

١ – نقلا عن مجلة « قضايا العمل » ١٩٣١ ، العدد ٣ – ٤ ، ص ١٤٩

موسكو ، وفي معمل « فريزر » ، وفي معمل الميكانيك في بادولسك وغيرها [١] .

كان يوجد في ثلاثة معامل لصناعة الآلات التابعة لمجالس المفوضين، في بداية عام ١٩٤٠ ، حتى ١٥ ألفاً من العمال الذين يعملون على عدة آلات .

كان أساس نشوء وتطور الحركة من أجل الجمع بين المهن ، هو تلك الأسباب التي كانت سبب حركة العاملين على عدة آلات. وان تطور العمال، الثقافي والتكنيكي ، واتقانهم تكنيك المهن الأساسية ، سمح لهم بتنفيذ لا العمليات الأساسية فحسب ، بل والثانوية منها أيضاً التي كانت تجري على الآلات وآلات الأدوات الاخرى . وفي عام ١٩٣٩ ونتيجةالقيام في كمبينة ماغنتاغورسك التعدينية ، بجمع مهن مستخدمي التصليح المناوبين و كذلك مهن عمال الأعمال المساعدة والعمال المساعدين ، وزيادة مردود يوم العمل الناجم عن ذلك في ورشات الأفران العالية وأفران مارتان، تحرر ٢٠١٥ عاملاً، علماً بأن انتاجية العمل زادت في الوقت ذاته مقدار ٩,٤ . كما سمح جمع العمليات فيمصانع الخياطة في أوكراينا ، عام ١٩٤٠ ، بتحرير ألفي عامل بغية استخدامهم في أقسام الانتاج الأخرى .

إلا أن مستوى الاحتياطات الأساسية والآلات والمعدات تأخر كثيراً عن زيادة كمية المعدات . وطبيعي أن يعار اهتمام كبير ، في هذا الوقت إلى تحسين استخدام تكنيك الانتاج ، وزيادة معدلات استخدام المعدات. وبمبادرة فريق معمل كالومينسكي الذي يحمل اسم كويبيشيف ، تطورت في الوطن الرقابة الاجتماعية على المعـــدات ، ورافق ذلك ورود عدد كبير من الاقتراحات المقدمة من العمال قصد تحسين أفضل لتنظيم استخـــدام الآلات والأدوات . وخلال زمن الرقابة في معمل ايجور تلقت الادارة ٥٦٠٠ اقتراح ، وفي معمل كيروف ، في لينينغراد ، ٤٨٦٨ اقتراحاً [٢]

كما أن النشاط الابداعي لجماهير العمال حقق تطوراً لاحقـــاً . إذ ازداد تدفق الابتكارات والاقتراحات الخاصة بتطبيق العقلانية في الانتاج ، وذلك وفق الأرقام التالية : من ٤٧٣٫٧ ألفاً ، في عام ١٩٣٨ ، إلى ٥٩١ ألفاً ، فيعام١٩٤٠، وارتفععدد

---

١ ــ انظر مجلة « الستاخانوفي » ١٩٣٩ ، العدد الحادي عشر ، ص ٢٣

١ ــ المرجع ذاته . ص ٤٢

الابتكارات التي طبقت في الانتاج ، في هذا الوقت ، قرابة مثلين ونصف المثل ٢٫٣، وزاد التوفير العام من تطبيق الابتكارات من ٣٦٣٫٣ مليون روبل ، في عام ١٩٣٨ ، إلى ٩٠٤ ملايين روبل ، في عام ١٩٤٠ ، أي بـ ٢٫٥ مرة تقريباً [١] .

لقــد تطورت المباراة بين العمال الطليعيين في الانتاج من أجل تجاوز معدلات الانتاج ، وزيادة معامل استخدام القدرات ، ممـا استدعى إعادة النظر في المعـدلات وزيادتها . كان الأمر يتطلب تثبيت النجاحات المحرزة ، في المعــدلات ، ومن ثم الانطلاق إلى أبعد من ذلك ، وفي صناعة الآلات مثلاً ، بلغت النسبة المتوسطة لتنفيذ المعدلات ، قبل إعادة النظر فيها ، في عام ١٩٣٩ ، ١٥٨٫٩ ٪ . وبعد إعادة النظر ازدادت المعدلات مقدار ٢٤ ، ٢٩ ٪ . ومع هذا فقد نفذت المعدلات المرتفعـة في الربعين الأول والثاني من عام ١٩٣٩ بمعـدل ١٢٤ - ١٢٨ ٪ . وقـد أحدثت حركة المجددين انقلاباً كاملاً في وضع المعدلات التكنيكية .

كما إنشئت فرق مهمتها تطبيق أساليب العمل الطليعية ،وذلك بغية تحسين تنظيم الانتاج والعمل : كانت تتألف من رؤساء الورشات والأقسام والستاخانوفيين . وأنشئت في معمل صناعة الآلات في كولومينسك في شباط ١٩٣٩ ، ١٤ فرقة . وكانت المهمات الأساسية لمجموعات الفرق هي :

- دراسة وتحسين العمليات التكنيكية ، وتبيان نقاط الضعف في تنظيم الانتاج والعمل ، ووضع وتطبيق مواصفات خاصة ،وفق اقتراحات المجددين ،و كذلك تنفيذ اجراءات أخرى من شأنها الخلاص من « نقاط الاختناق » .
- تنظيم المساعدة للعمال الذين لم ينفذوا معدلات الانتاج .
- دراسة تجربة العمل الطليعية ، وتطويرهاوتطبيقها في أقسام الانتاج الاخرى.

لقد انتشرت فرق الستاخانوفية في المؤسسات انتشاراً واسعاً . وهي فرق نشأت ، لأول مرة ، في نيسان ١٩٣٦ ، في معمل الغزل ، في كالينين ، بمبادرة عمال الغزل . وتحولت الفرق ، في عامي ١٩٣٧ — ١٩٣٨ ، الى ورشات ستاخانوفية. وقد ضمن هذا

---

١ - انظر « الاقتصاد الوطني الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي في أعوام ١٩٣٣ - ١٩٤٠ » . دار النشر التابعة لأكاديمية العلوم السوفيتية ، ١٩٦٣ ، ص ١١٦

تناسقاً أفضل للعمل، والرقابة المتبادلة على نوعية المنتوج، وكشف واستخدام امكانيات واحتياطات جديدة لزيادة الانتاج الاشتراكي .

وأثناء سير عملية البناء الاشتراكي، وبنتيجة انتصارها، في الوطن السوفيتي، توطد النظام الاشتراكي الجديد للعمل الاجتماعي، وقد تحدد تطور أشكاله القانونية بالتحسين المستمر لتكنيك وتنظيم الانتاج، وبتقسيم العمل التالي، وبنشر التعاون فيه، وكذلك بتطوير أشكال التنظيم وطرق عمل الشغيلة المنتج، على أساس تطوير مبادراتهم الخلاقة. ونتيجة لذلك حققت صناعة الاتحاد السوفيتي زيادة في انتاجية العمل، وفق وتائر لانظير لها، وتعتبر مستحيلة بالنسبة الى الرأسمالية .

وفي عام ١٩٢٨ ازدادت انتاجية العمل (الانتاج بالنسبة الى العامل الواحد) في صناعة الاتحاد السوفيتي، بالمقارنة مع عام ١٩١٧، الى ٦٩٪، وفي عام ١٩٣٢، قرابة مثلين ونصف المثل (٢و٤)، وفي عام ١٩٤٠، قرابة ستة أمثال. كما تجاوز مستوى انتاجية العمل، في عام ١٩٤٠، مستوى عـــام ١٩١٣، اكثر من ٢و٤ أمثال، وبالمقارنة مع عام ١٩٢٨، ازدادت انتاجية العمل، في صناعة الاتحاد السوفيتي، في عام ١٩٤٠، ٣و٤ أمثال[1] .

لقد ازدادت، باستمرار، وتائر انتاجية العمل في صناعة الاتحاد السوفيتي. فإذا كان متوسط زيادة انتاجية العمل السنوي قد بلغ خلال ١١ عاماً، بعد انتصار ثورة اوكتوبر، (أعوام ١٩١٨ – ١٩٢٨)، ٩و٤٪، فانه تسارع، خلال ١٢ سنة تالية (١٩٢٩ – ١٩٤٠)، بأكثر من مرتين، أي ١١٪ تقريباً، ومن بين هذه النسب نجد : ٩و٨٪ في سنوات ١٩٢٩ – ١٩٣٢، و ٧و٢٪ في سنوات ١٩٣٣ – ١٩٣٧، و ١٠٪ في سنوات ١٩٣٨ – ١٩٤٠ . ولنلاحظ أن متوسط زيادة انتاجية العمل السنوية في صناعة الولايات المتحدة الأميركية في سنوات ١٩٢٩ – ١٩٤٠ قد بلغت ٣و١٪ فقط، وفي انجلترا – ٩و٠، وفي فرنسا، ٧و٠٪ .

---

١ – بالاستناد الى دليل « الصناعة في الاتحاد السوفيتي » . دار النشر الاحصائية الحكومية. ١٩٦٤، ص ٣١ – ٣٤، ٥٧، ٦٨، ٧٤ .

لقد تطور ميدان استخدام العمل باستمرار في الاتحاد السوفيتي . فازداد عدد العمال الموصوفين ، في عام ١٩٢٨ ، بالمقارنة مع عام ١٩١٧ ، بمقدار ٢٠٫٣٪ ، أي ٥٢٨ ألف شخص ، وفي عام ١٩٣٢ ، ١٣١٪ أي ٣ ملايين و ٤١١ ألف شخص . وبلغ عدد العمال الصناعيين ، في عام ١٩٤٠ - ٨٢٩٠ ألف شخص[1] ، وهو يساوي ، بالنسبة الى عام ١٩١٧ - ٣١٩٫٣٪ ، والى عام ١٩٢٨ - ٢٦٥٫٣٪ ، والى عام ١٩٣٢ - ١٣٨٪ .

كانت زيادة انتاجية العمل هي المصدر الأساسي لزيادة الانتاج الصناعي ، وقد أمنت توفيراً هاماً في اليد العاملة . وفي سنوات ١٩١٧ - ١٩٢٨ ، ازداد المنتوج بنسبة ٨٦٫٨٪ بسبب زيادة انتاجية العمل في الاتحـــاد السوفيتي . وفي السنوات التالية من البناء الاشتراكي العاصف (١٩٢٩ - ١٩٤٠) بلغت زيادة المنتوج الصناعي ، بسبب زيادة انتاجية العمل في الاتحاد السوفيتي ، ٦٩٫٨٪ ، ومن عام ١٩١٧ الى عام ١٩٤٠ - ٨٠٪ . فلو أن انتاجية العمل بقيت على حالها ، أي لو بقيت كما كانت عليه في عام ١٩١٧ ، لتطلبت زيادة الانتاج الصناعي المحرزة في عام ١٩٤٠ ، بالمقارنة مع عام ١٩١٧ ، والتي بلغت ١١٫٩ مثلاً عدداً إضافياً من العمال يبلغ ٢٢٫٦٨٠٫٠٠٠ عاملاً .

ان التنظيم الاشتراكي للعمل الذي فتح آفاقاً واسعة للابداع البناء لدى الشعب ، وللتطور السريع لقوى المجتمع المنتجة ، قد أوجـــد الظروف لزيادة انتاجية العمل المستمرة ، والبناء الناجح للمجتمع الشيوعي .

---

١ - بدون عمال التعاونية الحرفية الذين دخلوا فيما بعد في قوام العمال الصناعيين .

الفصل السادس

استخدام العلاقات السلعية ـ النقدية من أجل البناء الاشتراكي

١ ـ خصائص الانتاج السلعي في الفترة الانتقالية

لقد بينت تجربة البناء الاشتراكي أن إعادة بناء المجتمع ، ثورياً ، هي قضية خلاقة معقدة . وقد حل الشعب السوفيتي الذي قاده حزب لينين ، ولأول مرة في التاريخ ، كبريات القضايا الخاصة بالتجسيد العملي لأفكار الشيوعية العلمية ، وسار على طريق جديدة لم يطرقها أحد من قبل .

كانت فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية معقدة جداً ، إذ تشابكت فيها علاقات إنتاجية مختلفة ، وتناقضات حادة ، وأخرى غير حادة ، كما قام فيها نضال شديد لنزعتين في التطور ـ الاشتراكية والرأسمالية . وقد تطلب الأمر تحديد طرق بناء المجتمع الاشتراكي تحديداً علمياً ، واكتشاف واختبار طرق ملموسة في ادارة الاقتصاد ، أي تلك التي تستجيب للمصالح الموضوعية للواقع الاقتصادي . وهو أمر ينطبق كل الانطباق على مثل هذا الميدان الهام للتحويل الثوري لاقتصاد الفترة الانتقالية المتعددة القطاعات ، ميدان استخدام العلاقات السلعية ـ النقدية من أجل بناء الاشتراكية .

إن إسقاط الرأسمالية ، وقيام دولة ديكتاتورية البروليتاريا ، والتأميم البروليتاري لوسائل الانتاج والنقل والبنوك والتجارة الخارجية والأرض ، وتكوين قطاع اقتصادي اشتراكي على هذا الأساس ، تطلب تطوير اقتصاد الوطن على أسس أخرى مغايرة مبدئياً ، أي على أسس اشتراكية . لقد تغير الشكل الاساسي لحركة المجتمع : هذا الشكل لم يعد يتحدد بقوانين العلاقات السلعية الرأسمالية ، كما أن شكل الحركة العفوية ، لم

يعد القوة الاساسية ، المحددة للتطور ، رغم بقاء الاقتصاد السلعي والصغير الرأسمالي ، علماً بأن الانتاج السلعي الصغير ساد في اقتصاد الوطن فترة طويلة ، وأصبح التطوير المخطط في الاقتصاد ، الذي شق لنفسه الطريق في النضال ضد عفوية السوق ، وقوانين الانتاج الرأسمالي ، أصبح الشكل السائد والمحدد . وفي بداية الحركة الانتقالية لم يحدد التخطيط مختلف جوانب الحياة الاقتصادية . إلا أن عملية تجديد الانتاج في مجمل الاقتصاد المتعدد القطاعات وجدت ، بشكل عام ، تحت تأثير المراكز القيادية الاشتراكية ، المتزايد ، ونفذت وفقاً لبرنامج بناء المجتمع الاشتراكي الموحد .

لقد تغيرت ، في الفترة الانتقالية ، ميكانيكية مفعول العلاقات السلعية ـ النقدية ، ذلك أنه في الظروف التاريخية الجديدة تغير جوهر العلاقات السلعية ـ النقدية ، وطبيعتها الاقتصادية والاجتماعية ، ووظائفها وأهميتها . إن ظروف انطلاق قيام الانتاج السلعي ، في ظل ديكتاتورية البروليتاريا ، تختلف نوعياً عما هي عليه في ظل الرأسمالية ، ولهذا يتغير نظام العلاقات السلعية كله . واتسم الانتاج السلعي بسمات جديدة تماماً ، وأصبح يتميز ، تميزاً جوهرياً ، عن الانتاج السلعي في ظل الرأسمالية . أنه لم يعد متجانساً ، وهذا يمثل خليطاً معقداً من نماذج انتاجية متنوعة .

لقد اعتبر الانتاج السلعي انتاجاً سلعياً من نوع خاص في القطاع الاشتراكي من الاقتصاد ، وهو القطاع الذي كان قائداً في الاقتصاد الانتقالي . فقام هذا الانتاج على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، ولم يعد يعبر عن علاقات الاستثمار . كما اتسم الانتاج بطابع مخطط ، وتحدد بحاجات تطور الاقتصاد المخطط ، وبالقوانين الاقتصادية الاشتراكية ، على الرغم من أنه عانى من ضغط العلاقات السوفيتية وتذبذب العرض والطلب . إن منتوج الصناعة الاشتراكية ـ الذي هو سلعة منتجة بصورة مخططة ، يتحقق في السوق وفق نظام مخطط ، وذلك من أجل تلبية حاجة الشغيلة لا بهدف الربح الخاص . لذلك فقد قال لينين أن طابع منتجات المصنع الاشتراكي مغاير للسلعة بالمعنى الذي تتمتع به في الاقتصاد السياسي العادي[1] .

---

(١) ف . ي . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٤٣ ، صفحة ٢٧٦ .

وإلى جانب الانتاج السلعي الذي هو من نوع خاص ، نشأت سوق من نوع خاص أيضاً ـ هي شكل جديد للتداول السلعي أي التجارة المعممة (التابعة للدولة والتعاونية) التي كانت تشكل قطاع التجارة الاشتراكي . كما نشأت أنظمة نقدية ومالية ـ تسليفية جديدة أيضاً . وكانت هذه الانظمة انعكاساً للمنجزات الاقتصادية الجذرية التي جرت في ميدان الانتاج ، وبنيـة المجتمع الطبقية . فمن خلال التجارة الاجتماعية كبحت الدولة عفوية السوق ، وضمنت تنظيماً مخططاً للتبادل التجاري ، وبيـع السلع بأسعار ثابتة ومخططة .

لم يعد الانتاج السلعي ، في الفترة الانتقالية ،شاملاً . ولم تعد قوة العمل سلعـة في قطاع الاقتصاد الاشتراكي ، كما نبذت الأرض وباطنها ، والمصانع والمعـامل ومناجم الفحم والحـديد ووسائل النقل عن نفسها الشكل السلعي ، وأصبحت كلها ملكية اجتماعية .

إن الانتاج السلعي الرأسمالي تلازمه فوضى الانتاج ، والعفوية في التطور ، والمزاحمة الحرة وتدفق الأموال والعمل تدفقاً حراً من فرع إلى آخر ، والحركة العفوية للأسعار في السوق . ولكن الانتاج السلعي ، في مرحلة الانتقال ، لم يعد تحت السلطة العفوية والتلقائية ، إنه ارتبط بالاقتصاد المخطط ، وتطور تحت تأثيره المتزايد. ورغم بقاء سمات الانتاج السلعي « العادي » في نطاق قطاعي الاقتصاد، السلعي الصغير، والرأسمالي، الا انها أصبحت محدودة بمجمل ميكانيكية التنظيم الاقتصادي الذي تقوم به الدولة البروليتارية . ولم يعد يستطيع الرأسماليون اختيار ميدان توظيف رساميلهم . ومنعت عنهم المراكز القيادية في الاقتصاد ، وتحددت بالنسبة اليهم امكانيات انتقال رؤوس الأموال ، كما نظم تراكمهم من قبل الدولة ، والتهمت الضرائب المرتفعة القسم الأكبر منها .

في ظروف الرأسمالية تعتبر الأشكال غـير المباشرة للعلاقـة بين منتجي السلع من خلال السوق ، هي الأشكال الممكنة الوحيدة . أما في ظروف الفترة الانتقالية ، فإلى جانب هـذه الأشكال ، نشأت وتطورت ، بسرعة كذلك ، قطاعات اقتصادية اشتراكية ، وغير اشتراكية أيضاً (تنفيذ طلبات الدولة من قبل رأسمـاليين خاصين حسب عقود إيجار ، جذب الرأسمال الخاص إلى النشاط في الشركات المساهمة المختلطة

التي عملت بصورة أساسية حسب خطط الدولة ، تسليم السلع للرأسماليين الخاصين من أجل البيع بأسعار محددة ، وتسليف محدد الهدف ، وتموين مخطط للأشخاص الفرديين من أجل انتاج أنواع معينة من المنتوجات ، وانتاج المنتجات الزراعية حسب العقود المتفق عليها الخ) . وبعد أن تحسن وتطور الأساس التخطيطي للدولة ، أخذ التخطيط يشمل ، أكثر فأكثر ، النشاط الانتاجي لجميع قطاعات الاقتصاد الانتقالي . وهكذا بدأ العمل الخاص لمنتجي السلع المستقلين يكتسب نوعاً ما ، عناصر العمل الاجتماعي المباشر فيما إذا أنفق هذا العمل في انتاج المنتجات التي تحددت مسبقاً وفق اتفاقيات مع الدولة .

ونظراً للخصائص المذكورة التي اتصف بها الانتاج السلعي في فترة الانتقال ، فان العلاقات السلعية ـ النقدية لم تؤد إلى النتائج التي تعتبر حتمية في ظل الرأسمالية . وفي الظروف الاقتصادية والتاريخية الجديدة ضعف ، بصورة جوهرية ، التمايزالطبقي ، وإفلاس صغار منتجي السلع . إن السياسة الاقتصادية للدولة السوفيتية ، والمساعدة الاقتصادية التي قدمت لصغار منتجي السلع ، وتطوير كافة أنواع التعاون ، وتقييد العناصر الرأسمالية ـ كانت كلها عبارة عن تدابير وقفت في وجه عملية التمايز الطبقي . هذا هو السبب الذي أوجد،فيظروف ديكتاتورية البروليتاريا ، نوعاً جديداً من إعادة التجمع الطبقي في الريف ، وجعل الفلاح المتوسط ، الشخصية المركزية ، في الزراعة حتى انتصار نظام الكولخوزات .

ثم إن قانون القيمة لم يعد يلعب دور المنظم الأساسي لعملية الانتاج وتجديد الانتاج . إنه لم يعد يحدد توزيع توظيف رؤوس الأموال في فروع الاقتصاد الوطني المختلفة . وغدت تجسد ذلك منظومة القوانين الاقتصادية الاشتراكية ، والمتطلبات السياسية والاقتصادية لبناء الاشتراكية في ظروف تاريخية ملموسة مع أخذ متطلبات قانون القيمة بعين الاعتبار . وهكذا ، فلدى توجيه الكمية الاساسية من توظيفات رؤوس الاموال لاعادة بناء الصناعة الثقيلة وتطويرها بوتائر عالية استرشدت الدولة السوفيتية ، لا بمقتضيات الريعية السريعة لفرع اقتصادي واحد ، وإنما بضرورة إنشاء

صناعة وطنية ثقيلة كقاعدة مادية وتكنيكية للاشتراكية في فترة تاريخية قصيرة جداً [1].

ان تطور الاقتصاد السوفيتي مليء بأمثلة تحديد نطاق التأثير العفوي لقانون القيمة، نتيجة القيادة المخططة لمجمل الحياة الاقتصادية في الوطن من جانب الدولة السوفيتية، ونتيجة التأثير المخطط على نطاق التداول : كازالة صعوبات التصريف في وقت قصير جداً عام ١٩٢٣ ، وتحقيق سياسة تخفيض الاسعار في ظروف نقص السلع الشديد ، والمحافظة على أسعار مخفضة في فترة التموين المقنن خلال أعوام (١٩٣٠ – ١٩٣٤) ، وابقائها على مستوى واحد ، بالرغم من التخلف الشديد لعرض السلع عن الطلب المتزايد ، واستخدام عملية تعدد الأسعار (المخفضة ، والتجارية العالية جداً) في سبيل النضال ضد أسعار المضاربة في السوق الخاصة ، وتنظيم الاستهلاك . فبقدر ما كانت قدرة الدولة الاقتصادية تزداد ، كانت تدابير تقييد التأثير العفوي لقانون القيمة أكثر فعالية .

إن تغيير الجوهر الاقتصادي والاجتماعي للانتاج السلعي في فترة الانتقال قد انعكس ، أيضاً في كون جميع أشكال القيمة (كالنقود ، والسعر ، والكريدي ، والربح ، وغيرها) اكتسبت ، شيئاً فشيئاً ، محتوى نوعياً جديداً . لقد أصبحت هذه أدوات بيد الدولة تستعملها لقيادة البناء الاشتراكي بشكل مخطط . إنها وظائف جديدة تماماً للعلاقات السلعية – النقدية لم يستطع الانتاج السلعي ، التمتع بها في ظل الرأسمالية ، ولا تمتع بها .

وبين الخصائص الهامة للعلاقات السلعية – النقدية في مرحلة الانتقال، ازدواجيتها . لقد عكست العلاقات السلعية – النقدية ، النضال العنيف بين الاشتراكية والرأسمالية. فتشابكت علاقات السوق العفوية مع مبادىء تأثير الدولة، مقاومة ،إلى جانب ذلك، مقاومة عنيفة ، تطور وتعزيز مبدأ التخطيط في اقتصاد الوطن .

كانت النقود في يد الدولة السوفيتية سلاح القيادة المخططة،والنضال ضد الرأسمالية ، في حين كانت في يد العناصر الرأسمالية شكلاً لحركة الرأسمال ، واستخدمت لأجل استثمار العمل المأجور . هذا العمل ينطبق أيضاً على التجارة التي كانت في يد الدولة

---

١ – « الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي في قرارات ... » الجزء الأول ، دار نشر الأدب السياسي الحكومية ، ١٩٥٤ ، ص ٦٩١ ، ٦٩١

السوفيتية أهم وسيلة لاقامة التعاون مع الفلاحين ، ولتلبية حاجات جماهير الشغيلة الواسعة ، في حين كانت التجارة في أيدي الرأسماليين الخاصين وسيلة للربح ونهب المستهلكين .

ولكي تؤخذ الطبيعة المزدوجة للعلاقات السلعية ـ النقدية في فترة الانتقال ، بعين الاعتبار ، كان لا بد للدولة من وضع حدود لعلاقات السوق الخاصة ، وأشكال وظائفها ، وتدابير التنظيم اللازمة . وعلى العكس فان التطور غير المقيد لعلاقات السوق الخاصة في ظروف سيطرة صغار منتجي السلع في الاقتصاد ، كان يمكن أن يفتح الطريق أمام تقوية الرأسمالية . إن وضع التدابير والحدود التي يسمح فيها لعمل علاقات السوق الخاصة ، في كل مرحلة من مراحل الفترة الانتقالية ، وتعيين أشكال وأساليب تنظيمها ، كان إحدى الصعوبات الرئيسية في استخدام العلاقات السلعية ـ النقدية لبناء الاشتراكية .

٢ ـ سياسة الحزب في استخدام العلاقات السلعية ـ النقدية من أجل البناء الاشتراكي

لقد كشف لينين عن ضرورة الاستخدام المخطط للانتاج السلعي وللعلاقات السلعية ـ النقدية من أجل بناء الاشتراكية . وينحصر جوهر تعاليم لينين حول النيب ، التي هي بمثابة سياسة اقتصادية وحيدة ممكنة للبروليتاريا في مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، بضرورة بناء الاشتراكية ، وباستخدام التجارة، والنقود، والكريدي، وكافة العوامل القيمية لأجل النهوض بالاقتصاد الاشتراكي وتعزيزه ولأجل التحويل الاشتراكي للانتاج السلعي للانتصار على الرأسمالية .

لقد أشار مؤسس الشيوعية العلمية ، بشكل عام ، إلى ضرورة استخدام وسائل الاقتصاد السلعي ـ النقدي بعد انتقال السلطة السياسية إلى أيدي البروليتاريا . هكذا تنبأ ماركس عن الدور الكبير الذي تلعبه البنوك في التحويل الاشتراكي للمجتمع . قال ماركس : « يصبح نظام الكريدي أداة قوية في فترة الانتقال من أسلوب الانتاج الرأسمالي إلى أسلوب الانتاج القائم على العمل الاشتراكي ، إلا أنه يكون بمثابة عنصر فقط إذا قيس بالتحولات العضوية ، الجذرية الأخرى التي تتم في أسلوب الانتاج

ذاته [1] » . وقد أشار لينين إلى أنه على البروليتاريا الظافرة ، عشية ثورة أوكتوبر ، وأثناء وضع طرق توطيد انتصار الثورة الاشتراكية وبناء الاشتراكية ، أن تشبع الديمقراطية ، وأن تضع في خدمة الاشتراكية أجهزة المحاسبة ، والرقابة ، والتوزيع ، التي أنشأتها الرأسمالية : كالبنوك ، والسنديكات ، والجمعيات الاستهلاكية ، وغيرها [2] .

وبعد انتصار ثورة أوكتوبر وجدت أفكار استخدام العلاقات السلعية ــ النقدية في البناء الاشتراكي تطويراً تالياً ، وانعكاساً في موضوعات لينين حول استحالة القضاء على النقد « ما دام الانتاج الشيوعي وتوزيع المنتجات لم ينظما بعد كلياً [3] » ، وفي التأكيد على أن « اصلاحاتنا الجذرية محكوم عليها كافة بالفشل إذا لم نحقق نجاحاً في السياسة المالية [4] » . ودعا لينين إلى إجراء حسابات النقد بشكل جيد وبشرف ، وإلى ادارة الاقتصاد بشكل يعتمد التوفير ، وإلى استخدام وتطبيق الأجرة حسب القطعة في الواقع العملي . وأوضح لينين : وهكذا تكتسب الأساليب القديمة لادارة الاقتصاد ، وفي ظروف ديكتاتورية البروليتاريا ، أهمية جديدة . « ... إن التطبيق العملي لهذه الشعارات من قبل السلطة السوفيتية وبأساليبها ، على أساس قوانينها هو ضروري وكاف لأجل انتصار الاشتراكية النهائي [5] » .

وعلى العموم ظهرت أمام الحزب والدولة السوفيتية مسألة استخدام الانتاج السلعي وكامل ميكانيكية العلاقات السلعية ــ النقدية من أجل البناء الاشتراكي ، بصورة متأخرة أثناء الانتقال إلى النيب ، وعند البحث عن طرق وتحديد طرائق وأساليب بناء الاشتراكية . فكيف يمكن الاستفادة عملياً من الانتاج السلعي وكامل ميكانيكية العلاقات السلعية ــ النقدية ؟ أجاب لينين على هذه القضايا التي طرحتها الحياة . وطورت

---

١ ــ ك . ماركس . ف . انجلز . المؤلفات . المجلد ٢٥ ، الجزء الثاني ، ص ٥٧

١ ــ ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٤ ، ص ٣٠٧

٣ ــ انظر « توجيهات الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي في قرارات ... » ، الجزء الاول ، ص ٤٢٧ ، ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٨ ، ص ٣٥٢ . ٣٥٣ ، ٣٦٣

٤ ــ ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٦ ، ص ٣٥١

٥ ــ المرجع ذاته . ص ١٧٤ ، ١٨٩

أفكار لينين ، فيما بعـــد ، من قبل الحزب الشيوعي أثناء ادارة إعادة بناء الاقتصاد الانتقالي على أسس اشتراكية .

وأظهرت الحياة أن الانتقال المباشر إلى الأسس الاشتراكية في الانتاج والتوزيع ، مستحيل من الناحية الاقتصادية ، إذ ينبغي بناء الاشتراكية حتماً عبر عدد الحلقات الوسيطة والانتقال التدريجي .

لقد تحدث لينين في المؤتمر العاشر للحزب ، في بداية عام ١٩٢١ ، عن عدد كامل من « التدابير الاقتصادية الخاصة » الضرورية للانتقال إلى الاشتراكية في بلاد تسود فيها فئة صغار الفلاحين [١] . يقول لينين في كراسه : « حول الضريبة العينية » ، أنه « يجب معرفة أية الطرائق والوسائل الوسيطة التي هي ضرورية للانتقال من علاقات ما قبل الرأسمالية إلى الاشتراكية . هنا يكمن جوهر المسألة[٢] » .

لقد شغلت هذه القضية أحد الأمكنة البارزة في التقرير السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي البلشفي المقدم إلى مؤتمر الحزب الحادي عشر . يقول لينين : بأن الانتقال إلى النيب أظهر « نضوج ضرورة تطبيق أسلوب جديد للسير نحو الاقتصاد الاشتراكي ، نضوجاً تاماً [٣] » .

إن التدابير الانتقالية والحلقات الوسيطة في بناء الاشتراكية تعني ما يلي :

ـ تلبية مطالب الفلاحين الاقتصادية ، عن طريق السوق والتجارة ، باعتبارهما الشكل الوحيد المقبول من الفلاحين للعلاقات الاقتصادية بين الصناعة الاشتراكية وبين صغار المنتجين في الزراعة .

---

١ ـ ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٣ ، ص ٥٧ ـ ٥٨

٢ ـ المرجع ذاته . ص ٢٢٨ ، طوّر لينين هذه الفكرة وخصصها في مؤلفاته الاخرى في قضـــايا النيب . انظر مثلا نحو الذكرى الرابعة لثورة أوكتوبر » ، « السياسة الاقتصـــادية الجديدة ومهمات المراقبين السياسيين » ، « تقرير عن السياسة الاقتصادية الجـديدة » في مؤتمر محافظة موسكو الحزبي السابع ، « حول أهمية الذهب الان وبعد انتصار الاشتراكية . (ف. إ. لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٤) .

٣ ـ ف. إ. لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٥ ، ص ٣٧

ـ انتعاش التجارة والمؤسسات الصغيرة ، والرأسمالية في ظروف تنظيمها من قبل الدولة .

ـ السماح للرأسمالية وتوجيهها في طريق رأسمالية الدولة .

ـ الاستفادة الكاملة من الاهتمام الشخصي والمنفعة الشخصية والحساب الاقتصادي من أجل زيادة انتاجية العمل وزيادة التراكم الاشتراكي وإقامة صناعة ثقيلة قوية .

ـ جذب الفلاحين للبناء الاشتراكي ، على أسس طوعية خالصة عن طريق التعاونيات بجميع أشكالها ، عن طريق أبسط وأسهل شكل ممكن بالنسبة إلى الفلاحين .

وقد استطاعت الدولة أن تحقق عملياً تدابير الانتقال إلى الاشتراكية فقط عن طريق الاستخدام الواسع للعلاقات السلعية ـ النقدية ، كالسوق ، والنقد ، والكريدي ، أي كافة العوامل القيمية للتطور الاقتصادي .

وهكذا ، وعندما سارت الصناعة الاشتراكية على هذه الطريق ، بالضبط ، في بناء الاشتراكية ، استطاعت أن تقيم التعاون الاقتصادي مع الفلاحين ، وأن تحقق دورها الطليعي بالنسبة إلى القرية ، مؤثرة تأثيراً اقتصادياً متزايداً على الفلاحين .

وكان الاستخدام الواسع للعلاقات السلعية ـ النقدية ضرورياً أيضاً لتأدية الوظيفة الطبيعية للاقتصاد الاشتراكي في ظروف علاقات السوق ، ولتطوير وتوطيد أشكال الاقتصاد الاشتراكي ذاتها . لقد اعتمد تحقيق المبادىء اللينينية لادارة الاقتصاد الاشتراكي على استخدام الانتاج السلعي ، ومجمل نظام العلاقات السلعية ـ النقدية : كالحساب الاقتصادي ، ونظام التوفير ، والحافز المادي ، الشخصي والجماعي ، لزيادة الانتاج الاشتراكي ، ورقابة الدولة على مقياس العمل ومقياس الاستهلاك وغيره . إن المبادىء الأساسية للحساب الاقتصادي ، أي مبدأ التعادل في العلاقات الاقتصادية ، بين الدولة والمنشأة ، وبين المؤسسات الاشتراكية ذاتها ومقارنة النفقات الجارية مع نتائج النشاط الاقتصادي لا يمكن أن تتحقق إلا بواسطة العلاقات السلعية ـ النقدية .

إن التدابير الآيلة إلى تنظيم الرأسمال الخاص وإخضاعه لسياسة الدولة السوفيتية ، الاقتصادية ، وتنظيم مقادير التراكم في القطاع الرأسمالي (عن طريق السياسة المناسبة

للأسعار والكريدي والتموين والسياسة الضرائبية وغيرها) كل هذه الأمور اعتمدت على استخدام العلاقات السلعية ـ النقدية. ويعتبر هذا، الطريق الوحيدة الممكنة للانتصار على العناصر الرأسمالية ، ما دام نضال الاشتراكية ضد الرأسمالية قد انتقل ، في الفترة الانتقالية ، الى المجال الاقتصادي ، وأصبحت المباراة الاقتصادية بينهما هي المسرح الرئيسي للنضال من أجل انتصار الاشتراكية .

وهكذا انطلق الحزب ، في تحديد طرق البناء الاشتراكي ، من أنه لا بد لانتصار الاشتراكية من تقويض لا الانتاج السلعي والعلاقات السوقية، وانما الأساس الرأسمالي الخاص للانتاج السلعي ، لا بد من السيطرة على جميـــع عوامل تطوير الاقتصاد ، السلعية ـ النقدية .

كانت الموضوعات اللينينية حول استخدام العلاقات السلعية ـ النقدية من أجل البناء الاشتراكي هي الأساس النظري لسياسة الحزب والدولة السوفيتية، الاقتصادية . انها تبرز من خلال مجمل نظام الادارة الاقتصادية ، ومن خلال مبادىء بناء الاقتصاد الاشتراكي .

وقد صاغ المؤتمر الحادي عشر للحزب (في كانون الأول ١٩٢١) هذه المبادىء في الموضوعات التالية : « ان المهمة الاساسية للحزب الشيوعي ، في ميدان الاقتصاد ، في الوقت الحالي ، هي قيادة عمل السلطة السوفيتية ، الاقتصادي في ذلك الاتجـــاه كي تستطيع ، انطلاقاً من وجود السوق وحساب قوانينه ، التمكن منها ، ولتستطيع بواسطة التدابير الاقتصادية المنتظمة والمدروسة جيداً ، والمبينة على الحساب الصحيح لعملية السوق ، مسك تنظيم السوق والتداول النقدي في يديها »[١] .

ان المبادىء الأساسية لاستخدام العلاقات السلعية ـ النقدية كانت تعني ما يلي :

ـ ان تحقيق وادارة البناء الاقتصادي يجب أن يتم انطلاقاً من ظروف السوق ، الموجودة ، والعلاقات السلعية النقدية ، وعدم السماح للذاتية والتعسف بتوجيه السياسة الاقتصادية .

---

١ ـ الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي في قرارت ... » ، الجزء الأول . ص ٥٨٨

ــ ان استخدام الأدوات السلعية ــ النقدية في الادارة الاقتصادية تنفي تلاؤم الاقتصاد، السلبي مع علاقات السوق العفوية، وهو يفترض تنظيمها الايجابي ، وتوجيهها المخطط ، بقصد التحويل الاشتراكي لاقتصاد الوطن . لقد اعتبر لينين أن أحد الشروط الرئيسية للسماح بقيام علاقات السوق الحرة هو تنظيمها من قبل الدولة ، وأشار الى أن الدولة الاشتراكية لاتعترف بشيء « خاص » في ميدان الاقتصاد . وعليها أن « توسع تنفيذ تدخل الدولة في العلاقات « الحقوقية الخاصة »[١] .

ان الاستيلاء على السوق، وتملك كامل ميكانيكية العلاقات السلعية ــ النقدية يجب أن يجري بوسائل اقتصادية . قال لينين : « لكي نحقق التبادل السلعي ، ولكي لا نهزم من قبل السوق الحرة ، ولكي لا نهزم من قبل هذه التجارة الحرة ، علينا أن نعرفها جيداً ، وأن نتبارى معها ، ونهزمها بورقتنا الرابحة ، بأداتنا الخاصة ، لذلك يجب أن نعرفها »[٢] .

وبما أن استخدام العلاقات السلعية ــ النقدية في الفترة الانتقالية تطلب الجمع بين مبدأ التخطيط ، وبين وضع السوق ومتطلباتها (في السنوات الأولى من النيب السوق الخاصة غير المنظمة) ، فقد حذر الحزب من خطرين : أولاهما ــ محاولات « استباق التطور الاقتصادي عن طريق التدخل المخطط والاستعاضة عن العمل المنظم للسوق بتدابير إدارية ، لم تخلق لها التجربة الاقتصادية الحية ، بعد ، السند الضروري » ، وثانيها : خطورة تخلف « التنظيم المركز عن الحاجات البارزة بوضوح فيه »[٣] . فانحصرت مسألة الادارة الاقتصادية في تعيين حدود وطرائق التدخل المخطط ، والتنظيم المخطط ، لعلاقات السوق ، وذلك بالنسبة الى كل فترة ، والى كل فرع اقتصادي .

لقد أنشأ الحزب والدولة السوفيتية جهازاً تكنيكياً منظماً ، ووضعا ميكانيكية اقتصادية للسيطرة على السوق ، والتجارة ، وكل الأدوات السلعية ــ النقدية ، من أجل

---

١ ــ ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٤٤ . ص ٣٩٨

٢ ــ ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٤٣ . صفحة ٣٥٧

٣ ــ « الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي في قرارات ... » الجزء الأول . ص ٦٩١

تنفيذ سياسة استخدام العلاقات السلعية ــ النقدية في الواقع العملي لبناء الاشتراكية .
كان تنظيم النظام المصرفي ــ المالي الجديد أول مهمة من حيث الأهمية. فاحتل الاصلاح النقدي (أعوام ١٩٢٢ ــ ١٩٢٤) مكاناً بارزاً في تنظيم النظام المالي الجديد ، الذي كان هدفه الأساسي ايجاد عملة قوية وثابتة . قال لينين عن الأهمية الفائقة للعملة القوية بالنسبة الى البناء الاشتراكي : « إذا استطعنا تمتين استقرار الروبل لفترة طويلة ، ومن ثم الى الأبد ، فهذا يعني أننا نجحنا ... عندئذ سنستطيع أن نضع اقتصادنا على أرضية قوية ، وأن نطوره ، فيما بعد ، على أرضية قوية ، »[1] . هكذا وضع الحزب وحقق ، باتباعه تعاليم لينين ، الاصلاح النقدي خطوة إثر خطوة ، وبشكل دؤوب . وحصلت الدولة السوفيتية على وحدة ثابتة لحساب نفقات العمل الاجتماعي ، وعلى أداة قوية للحساب والرقابة على انتاج وتوزيع المنتجات، ولتنفيذ الحساب الاقتصادي، واستقرار الاسعار ، الأمر الذي كانت له أهمية حاسمة في إخضاع الدولة السوق للتنظيم المخطط .

وعندما أوجدت الدولة السوفيتية عملة قوية حصلت على أداة اقتصادية حقيقية لتقوية أساس التخطيط في جميع ميادين الحياة الاقتصادية في الوطن ، ووسعت ، بصورة جوهرية، امكانياتها من أجل استخدام النقد، والكريدي ، واسس العلاقات السلعية ــ النقدية الأخرى في البناء الاشتراكي .

لقد أقيم نظام كريدي جديد من أجل الاستخدام المخطط للعلاقات السلعية ــ النقدية في البناء الاشتراكي . ففي تشرين الأول ، من عام ١٩٢١ ، أعيد تأسيس مصرف الدولة ، وفيما بعد ، ولأجل تلبية حاجات الاقتصاد الوطني المتزايدة الى الكريدي ، أنشئت مصارف حسب الفروع « كالمصرف الصناعي » ، و « مصرف الكهرباء » و « مصرف التجارة الخارجية » و « مصرف التقاعد » و « المصرف الزراعي » و « المصارف البلدية » مع المحافظة على الدور القيادي والرقابي لمصرف الدولة في كل نظام الكريدي . ان تطور مؤسسات الكريدي ، والمناورة ، المخططة عن طريق الاعتمادات المصرفية، والتمويل، المخطط لفروع الاقتصاد الرئيسية، والتجارة الخارجية،

١ ــ ف . إ . لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٤٥ . صفحة ٢٨٣

والتموين ، وان سياسة الكريدي المناسبة فيما يتعلق بالرأسمال الخاص، كل هذه الأمور اعتبرت وسائل فعالة للتأثير المخطط على الحياة الاقتصادية في البلاد ، ولكبح عفوية السوق ، والنضال ضد الرأسمال الخاص .

كتب كرجيجانوفسكي يقول : « كان للمسألة المصرفية ـ الكريدية أهمية حاسمة بالنسبة الى أساليب التأثير المخطط نفسها على بنيتنا الاقتصادية كلها »[١] . وبفضل حصر جميع شؤون الكريدي في يد الدولة ، تقوت مواقع المراكز القيادية في الاقتصاد ، واتسعت امكانيات استخدام العوامل السلعية ـ النقدية في قيادة الاقتصاد .

ثم ان ميزانية الدولة التي لعبت دوراً رئيسياً في مركزة مداخيل الدولة ، واعادة توزيعها وفقاً لخطط البنـــاء الاشتراكي احتلت مكاناً أساسياً في نظام المالية السوفيتية. ان مركزة مالية الدولة واعادة توزيعها المخطط، يعبران عن الحاجات الموضوعية لتطور مجمل الاقتصاد الوطني وفق خطة واحدة . فمركزة الموارد ضرورية لتحقيق سياسة موحدة في ميدان الأجور ، ووضع الأسعار وتنظيم التداول النقدي ، وتمويل الاقتصاد الوطني دون توقف،وفي ميدان التدابير الثقافية والاجتماعية،وحاجات الدولة الأخرى[٢].

وكان من الضروري أيضاً ، لاستخدام الأدوات السلعية ـ النقـــدية في البناء الاشتراكي ، والتأثير على السوق الخاصة وعلى مستوى الاسعار ، إنشاء جهاز جديد في ميدان التداول ، وجهاز التجارة المعممة الحكومية والتعاونية . لذلك،فمع الانتقال

---

١ ـ مجلة « الاقتصاد المخطط » ١٩٢٥ ، العدد الأول . ص ٣٠

٢ ـ قضايا إنشاء النظام المالي ـ الكريدي الاشتراكي الجديد، دوره ووظائفه في البناء الاشتراكي مشروحة في عدد من الكتب : ف . ب . ريا جنكو . المالية السوفيتية في المرحلة الأولى من تطور الدولة الاشتراكية . دار النشر المالية الحكومية . ١٩٤٧ ؛ « التداول النقدي والكريدي في الاتحاد السوفيتي » . دار النشر المالية الحكومية . ١٩٥٧ ؛ « التداول النقدي والكريدي في الاتحاد السوفيتي » دار النشر المالية الحكومية . ١٩٥٤ ؛ ك . ن . بلوتنيكوف . بحاث في تاريخ ميزانية الدولة السوفيتية . دار النشر الماليـــة الحكومية ؛ ١٩٥٤ ، غ . أ . كوزلوف . نظرية النقود والتداول النقدي . دار النشر المالية الحكومية ، ١٩٤٦ ، يا . أ . كرونرود . النقد في المجتمع الاشتراكي . دار النشر المالية الحكومية . ١٩٦٠ وغيرها .

الى النيب ، بدىء بانشاء منظومة من التجارة المعممة المتشعبة ، وشبكة تجارية واسعة (للجملة والمفرق) تناسب قاعدة التجارة ، التكنيكية ، والمادية .

لقد سيطرت الدولة ، من حيث الاساس ، على تجارة الجملة ، بالدرجة الأولى . وعندما مركزت الدولة الكتلة الأساسية من السلع في يديها ، حصلت على امكانية توزيع كميات السلع ، بصورة مخططة ، على مناطق الوطن ، وأثرت ، عن طريق انتهاج سياسة خاصة لتسليم السلع الى فئات مختلفة من المتعهدين ، تأثيراً مخططاً على التداول كله ، ونظمت نشاط التجارة الخاصة ، و كبحت ظواهر السوق العفوية .

كانت الحركة التعاونية هي القوة الأساسية في تعميم تجارة المفرق . لذلك كان تطوير شبكة التجارة التعاونية هو المهمة الأساسية في السيطرة على السوق ، وازاحة الرأسمال الخاص عن التجارة ، وقد لعبت السنديكات ، والشركات التجارية المساهمة ، دوراً كبيراً في نظام التجارة المعممة .

كان على بورصات السلع أن تنظم ميدان التجارة . وقد أنشىء أيضاً ، لتنظيم عملية التداول ، جهاز خاص لتنظيم التجارة : لجنة التجارة الداخلية التابعة لمجلس العمل والدفاع ، التي حولت ، في عام ١٩٢٤ ، الى مفوضية الشعب للتجارة الداخلية .

واعتماداً على نظام المالية والكريدي الجديد ، وعلى القاعدة المادية ــ التكنيكية للتجارة المعممة ، استخدمت الدولة العلاقات السلعية ــ النقدية لاعادة بناء المجتمع اشتراكياً ، بنجاح .

وقد احتفظت مبادىء استخدام العلاقات السلعية ــ النقدية من أجل البناء الاشتراكي بقوتها طوال المرحلة الانتقالية . وعلى هذا فقد استنفذت بعض أشكال تحقيق هذه العلاقات مع انتهاء مرحلة انهاض الاقتصاد ، وفسح المجال لأشكال أخرى تتلاءم ومرحلة اعادة البناء عندما بدأت نسبة القوى بين الرأسمالية والاشتراكية تتبدل بسرعة لمصلحة الاشتراكية ، في جميع ميادين الاقتصاد الوطني .

شغل قطاع الاقتصاد الاشتراكي ، عشية الخطة الخمسية الأولى ، في عام ١٩٢٨ ، ٨٢٫٤٪ من المنتوج الاجمالي لمجمل الصناعة ، وبلغ الوزن النوعي لتجارة الدولة ،

والتجارة التعاونية ، في عامي (١٩٢٨ - ١٩٢٩) ، في تجارة الجملة ، ٩٩ ٪ . والمفرق ٨٣،٩ ٪ . إن قطاع الاقتصاد الاشتراكي أخذ يحدد ، أكثرفأكثر ، الاتجاه العام لتطور مجمل اقتصاد الوطن السوفيتي . كان هذا يعني توسيع ميدان مفعول الانتاج السلعي ذي النوع الخاص ، وميدان التداول الاشتراكي . وهكذا فتحت آفاق واسعة أمام مفعول قانون التطوير المخطط في الاقتصاد الوطني . وأصبح رفع نوعية ادارة التخطيط ، وتوسيعها لتشمل الاقتصاد الوطني كله ، ضرورة موضوعية . وفي الظروف الاقتصادية الجديدة تطورت واكتملت أشكال الاستخدام المخطط للعلاقات السلعية - النقدية ، التي أصبحت ، بفضلها تدابير تقييد وكبح جماح عفوية السوق ، أكثر فعالية .

بالطبع لم يكن هذا ليعني أن الميول العفوية في الاقتصاد قد انتهت . ففي أعوام (١٩٢٦ - ١٩٢٨) ، عندما انتشرت عملية تصنيع الوطن ، وأحرزت نجاحات هامة في إزاحة العناصر الرأسمالية ، من ميدان التداول ، استمر النضال العنيد بين سوقين وسعرين ، بين الخطة ، والعفوية . وبرز هذا النضال خاصة في أزمة التموين بالحبوب ، في عامي (١٩٢٧ - ١٩٢٨) عندما تطلب الوضع تدابير غير اقتصادية أيضاً من أجل كبح العناصر الكولاكية والرأسمالية الأخرى . لقد أثر نضال مبدأ التخطيط ضد ظواهر السوق الخاصة ، إلى جانب التدابير الاقتصاديةالعفوية . أيضاً على « مقص » أسعار الجملة والمفرق ، الذي أثبت تباعد طرفية ، إن تأثير قانون القيمة لم يقهر بعد .

لقد ترافق السير في طريق الاشتراكية بزيادة مستوى تمكن الدولة من ميكانيكية العلاقات السلعية - النقدية . إن فترة بناء أسس الاقتصاد الاشتراكي (١٩٢٨ - ١٩٣٢) ، عندما انتصر نظام الاقتصاد الاشتراكي ، لا في الصناعة فحسب ، بل وفي الزراعة أيضاً ، تتميز بالاصلاحات الكبيرة في ادارة الاقتصاد ، تلك الاصلاحات التي حددت أشكال الاستخدام المخطط للعلاقات السلعية - النقدية وفقاً لمتطلبات اقتصاد الاشتراكية .

ولقد تطلب إصلاح إدارة الصناعة (في كانون الأول من عام ١٩٢٩) [١] ، تطبيق الحساب الاقتصادي من قبل كافة المؤسسات ، وإدخاله في الحلقات الدنيا من المؤسسة. فمنحت كل مؤسسة حق الشخصية الاعتبارية مع تخصيصها بميزانية مستقلة [٢] . وفي الظروف الجديدة للانتصارات الاشتراكية ، العظيمة ، زالت ضرورة تكييف نشاط المؤسسة حسب ظروف السوق الحرة،وحل محل السوق الحرة نظام التموين والتصريف المخططين ، الذي يستند في أساسه إلى عقود بين مؤسسات متخصصة بتوريد السلع وبانتاج الأعمال وتقديم الخدمات . وأدخلت الاتفاقيات الاقتصادية التداول السلعي الاشتراكي بين المؤسسات في نطاق التخطيط .

هذا وقد ساعد إصلاح الكريدي في عامي (١٩٣٠ - ١٩٣١) ، على زيادة فعالية الأساليب الاقتصادية للادارة المخططة وزيادة التنظيم المخطط للانتاج والتداول الاشتراكيين مع استخدام عوامل الرقابة السلعية - النقدية . إن الاصلاح الكريدي استعاض عن الكريدي التجارية غير المباشر ، بالكريدي المباشرة الهادفة المخططة القصيرة الأجل والمسترجعة . كان بنك الدولة لا يمول غير الصفقات التي تعقد بين المؤسسات الاقتصادية وفقاً لاتفاقيات اقتصادية . فقامت علاقة مباشرة بين الكريدي الهادفة وبين خطط الانتاج وتصريف المنتوج . كما أنشىء نظام فعال لرقابة الروبل على نشاط المؤسسات الاقتصادي . وكان التحديد الشديد لأموال المؤسسات الدوارة ، الخاصة منها والمستقرضة ، ذا أهمية خاصة في تقوية أساليب القيادة ، الاقتصادية [٣] .

في عام ١٩٣٠ طبق الاصلاح الضرائبي الذي ألغى نظام تعدد الضرائب (أكثر من ٥٠) المتعدد الحلقات ذي المدفوعات القصيرة الأجل التي عقّدت عملية الحساب الصحيح لسعر الكلفة وتخطيط النفقات التجارية ، وتطبيق سياسة أسعار موحدة

---

١ - انظر « قرار اللجنة المركزية للحزب البلشفي في ٥ كانون اول ١٩٢٩ . حول إعادة تنظيم ادارة الصناعة » (« توجيهات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي والحكومة السوفيتية في القضايا الاقتصادية » . المجلد الثاني . دار نشر الأدب السياسي الحكومية . ١٩٥٧ ، ص ١٢٦ ، ١٣٣) .

٢ - استعملت سابقاً حق الشخصيات الاعتبارية التروستات فقط .

٣ - انظر مجلة الارض السوفيتية . ١٩٣١ ، العدد ٤٦ ، ص ٣١٦

وغيرها . وقد ألزم هذا الاصلاح المؤسسات الاشتراكية بدفع نوعين من الضرائب إلى الميزانية : ضريبة رقم الأعمال ، ونسبة معينة من الأرباح . إن وضع نوعين من الضرائب بمعدلات ثابتة ساعد على تقوية مبدأ التخطيط في التوزيع والتداول ، وحفز على زيادة ريعية الانتاج .

إن الطرق الاقتصادية الجديدة في ادارة الاقتصاد ، التي وضعها الحزب في سنوات بناء الاشتراكية ، قد لاءمت المستوى العالي جداً لنضوج العلاقات الانتاجية الاشتراكية[1] . إنها لم تعنِ حلول نهاية النيب ،كما يؤكد الاقتصاديون والبرجوازيون، وإنما عبرت عن عملية التغلب على الأشكال العفوية في تطور العلاقات السلعية ــ النقدية ، الأمر الذي انعكس في التحسين الثاني للتخطيط ، وامتلاك ناصية العلاقات السلعية ــ النقدية من جانب الدولة[2] .

لقد لاقى استخدام العلاقات السلعية ــ النقدية لأجل البناء الاشتراكي صعوبات نظرية وتطبيقية جمة . فوضع الحزب مبادىء أساسية وأشكالاً ملموسة على استخدام العلاقات السلعية ــ النقدية ،متغلباً على الأفكار الخاطئة حول عدم توافق الاقتصاد الاشتراكي مع الانتاج السلعي ومع تطور السوق .

فمن المعروف أن العديد من المشتركين في المناقشات النظرية في العشرينيات ، حول قانونيات الاقتصاد السوفيتي اعتبروا العلاقات السلعية ــ النقدية غريبة عن الاقتصاد الاشتراكي ، وأنها أدخلت بواسطة النيب من الخارج ، وأن الأشكال السوفيتية لادارة الاقتصاد بدت مؤقتة ولا يجمعها أيجامع مع الاقتصاد الاشتراكي.
كانت « المعارضة الجديدة » أي كتلة التروتسكيين ، والزينوفيفيين المعادية

---

١ ــ انظر حول هذا بالتفصيل يا . أ كروزود ، النقد في المجتمع الاشتراكي . الفصل الاول .

٢ ــ في ضوء القضية المطروحة تثير موضوعة غ . س . ليسيجكين الاعتراض ، تلك الموضوعة التي قدمها في مؤلفه « الخطة والسوق » وكأنه بعد عام ١٩٢٨ « أصبحت الطرائق الاقتصادية يحل تدريجياً محلها التنظيم الاداري ، وانقطعت ميكانيكية السوق أكثر فأكثر عن تنفيذ المهمات الموضوعة » ، (غ ، س ، ليسيجكين ، الخطة والسوق ، دار « نشر الاقتصاد » ، ١٩٦٦ ، ص ٥٠)

للحزب في عامي (١٩٢٥ - ١٩٢٦) ، تجعل العلاقات السلعية - النقدية والرأسمالية شيئاً واحداً ، ولم تفهم الطبيعة الجديدة والوظائف الجديدة للانتاج السلعي في ظروف ديكتاتورية البروليتاريا .

وفي بداية الثلاثينيات ، عندما تطور بناء الاشتراكية ، بشكل واسع ظهرت النظريات « اليسارية » عن اضمحلال أهمية النقود ، والسعر ، والتجارة ، باعتبارها « بقايا الرأسمالية » ، وعبرت عن رأيها في الاستعاضه عن التجارة بتبادل مباشر للسلع ، لأن استخدام العلاقات السلعية - النقدية لا يجوز في نظرها إلا في المرحلة الانتقالية . هذه الفكرة الساذجة عن العلاقات الاقتصادية الاشتراكية بنيت على تفسير دياغوجي لعدد من موضوعات مؤسسي الماركسية عن الانتاج السلعي في ظل الاشتراكية .
هذا ويتبين من بناء الاشتراكية في الوطن السوفيتي ، أن الحزب الشيوعي ، طبق، بصورة مبدئية ، سياسة اقتصادية مبنية على الصياغة الابداعية لمبادىء وطرائق استخدام العلاقات السلعية - الاقتصادية في بناء الاشتراكية . وقد شجب الحزب النظريات « اليسارية » حول اضمحلال أهمية النقد والتجارة . أن نداء مجلس مفوضي الشعب في الاتحاد السوفيتي واللجنة المركزية للحزب الشيوعي ومجلس النقابات المركزي « حول التعاون الاستهلاكي » (في أيار ١٩٣١) ، أدان الافتراض الخاطىء القائل بأنه « قد نضجت الظروف للانتقال المباشر إلى تبادل السلع المباشر »[١] . كما شجبت أيضاً الموضوعات الخاطئة للنظريات « اليسارية » في المؤتمر الحزبي السابع عشر عام ١٩٣٢[٢] .

إن مقررات المؤتمرات الحزبية والاصلاحات الاقتصادية في أعوام (١٩٢٩ - ١٩٣١) ، وكذلك الغاء المعونات المالية من ميزانية الدولة لعدد من فروع الصناعة الثقيلة اعتباراً من نيسان ١٩٣٦ ، والاتجاه نحو الانتقال إلى العمل بدون إعانة في

---

١ - انظر توجيهات الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي والحكومة السوفيتية في القضايا الاقتصادية » المجلد الثاني ، ص ٢٧٣

٢ - « انظر « الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي في قرارات ... » الجزء الثالث ، ص ١٥٤ و ٢٢٠

الصناعة الثقيلة ، عن طريق إدخال حساب اقتصادي حقيقي وإصلاح الأسعار في بداية عام ١٩٣٦ ، أمور تظهر بصورة مقنعة ، أن الحزب أخذ بضرورة وإلزامية استخدام العلاقات السلعية ــ النقدية في بناء الاشتراكية ، وبعد انتصار الاشتراكية ، في جميع فروع الاقتصاد ، لهذا لا يمكن الأخذ بوجهة النظر القائلة بأنه سيطر في الاتحاد السوفيتي ، وأثناء سير بناء الاشتراكية ، وكذلك بعد انتصار الاشتراكية ، اتجاه يقول بالحد من العلاقات السلعية ــ النقدية بسبب ما يزعمونه من تغلب المفهوم « الذي بموجبه تجانست الادارة المركزية للاقتصاد الوطني بصورة وحيدة الجانب مع شكلها الحكومي ــ الاداري [1] » . إن الحقائق التاريخية تظهر أن السياسة الاقتصادية اللينينية في الثلاثينيات ، وهي السياسة التي صيغت في المقررات الحزبية ، إنما تنطلق من ضرورة استخدام العلاقات السلعية ــ النقدية لأجل مرحلة بناء الاشتراكية أيضاً .

لقد شحذ الحزب الشيوعي هذه السياسة في النضال ضد الاقتصاديين البرجوازيين ، أنصار إعادة الرأسمالية المكشوفين ، وكذلك ضد التروتسكيين والانتهازيين اليمينيين داخل الحزب . لقد ناضل الاقتصاديون البرجوازيون ، الذين اعتبروا النيب بمثابة تراجع نحو الرأسمالية ، كي تكون السوق (الحديث يجري عن السوق الخاصة) ناظماً للحياة الاقتصادية ، وهذه السوق ، وحدها ، تستطيع حسب رأيهم ، أن تكون بمثابة الرقابة الأوتوماتيكية على صحة ادارة الاقتصاد . وقد نعتوا كل محاولات تنظيم السوق ، ومقاومة عفويتها ، « بالسيمياء المخططة الأكثر ضرراً وخطراً [2] » . واعتبر الاقتصاديون البرجوازيون الاقتصاد السوفيتي كضرب من ضروب الرأسمالية .

إن التروتسكيين الذين اعتبروا أن الانتقال إلى النيب كان اضطرارياً بسبب تأخر اندلاع الثورة العالمية ، والذين ناضلوا ضد الموضوعة النظرية اللينينية حول امكانية انتصار الاشتراكية في بلد واحد ، دفعوا الحزب إلى طريق المغامرة والذاتية في

---

١ ــ انظر على سبيل المثال ، شولتز ، تطوير الفكر الاقتصادي الماركسي الخلاق ، « قضايا السلم الاشتراكية » ١٩٦٥ ، العدد السادس ، ص ٣٤ و ٢٦

٢ ــ انظر انتقاد هذه لآراء للاقتصاديين البرجوازيين ، س . غ . ستروميلين ، المؤلفات المختارة ، المجلد الثاني ، دار النشر التابعة لاكاديمية العلوم السوفيتية ، ١٩٦٣ ص ٩٢

السياسة الاقتصادية ، ولم يأخذوا بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية الموضوعية . وعندما اعتبر التروتسكيون الانتاج السلعي غريباً ، عفوياً ، بالنسبة إلى الاقتصاد الاشتراكي أعلنوا أن النقد السوفيتي والكريدي هي مقولات الاقتصاد البرجوازي .

ثم إن الانتهازيين اليمينيين الذين راهنوا على عفوية تطور الاقتصاد السوفيتي ،وعلى المفعول العفوي لقانون القيمة ، وعلى الحركة الحرة للأسعار في السوق ، أنكروا ضرورة الاستخدام المخطط والواعي للعلاقات السلعية ـ النقدية لأجل البناء الاشتراكي كانت السياسة الاقتصادية التي اقترحها الانتهازيون اليمينيون خطرة على قضية الاشتراكية . إنها أغلقت الطريق أمام تصنيع الوطن وفق وتائر عالية ، أمام بناء القاعدة المادية ـ التكنيكية الوطيدة للاشتراكية .

كان نضال الحزب العنيف ضد النظريات الاقتصادية الخاطئة والضارة شرطاً ضرورياً لاستخدام العلاقات السلعية ـ النقدية في مصلحة بناء الاشتراكية استخداماً ناجحاً .

٣ ـ استخدام العلاقات السلعية ـ النقدية في عملية البناء الاشتراكي

نفذ الحزب الخطة اللينينيةلتصنيع الوطن وإعادة البناء الاشتراكي في الزراعة مستخدماً ، بصورة واسعة ، العوامل السلعية ـ النقدية ، والقيمية ، للتأثير على تطوير الاقتصاد .

وانحصرت أهمية العلاقات السلعية ـ النقدية في تحقيق برنامج تصنيع الوطن وتقوية الصناعة الاشتراكية ، بما يلي :

ـ بتعبئة تراكم كافة فروع الاقتصاد الوطني ، وادخارات السكان وإعادة توزيعها ، بشكل ممركز ، لمصلحة تحويل توظيف رؤوس الأموال في الصناعة وفي الصناعة الثقيلة ، قبل كل شيء ، من خلال النظام المالي والكريدي .

ـ باستخدام العوامل القيمية للتأثير الاقتصادي على تطور الانتاج ، وادخال طرق الادارة الاقتصادية الاشتراكية ،وتطبيق الحساب الاقتصادي في الصناعة ،قبل كل شيء.

احتل تصنيع الوطن السوفيتي مكاناً بارزاً في الخطة اللينينية لبناء المجتمع الاشتراكي . لقد تطلب بناء القاعدة المادية ـ التكنيكية للاشتراكية تطوير الصناعة الثقيلة ،وصناعة

الآلات التي تعتبر الحلقة الاساسية فيها ، وفق وتائر سريعة . وكان على وطننا أن يحل هذه المسألة الاساسية للبناء الاشتراكي بالاعتماد على المواد الداخلية فقط. فأعادت الدولة السوفيتية توزيع الدخل الوطني لمصلحة التصنيع ، عن طريق نظام المالية والكريدي، وعن طريق ميزانية الدولة ، قبل كل شيء . كما استخدمت الدولة ميكانيكية تشكيل الأسعار المخطط والانحراف المخطط للأسعار عن القيمة ، بوضعه أهم دافع اقتصادي لتوزيع الدخل الوطني بين صندوقي التراكم ، والاستهلاك ، واعادة توزيعه بين فروع الاقتصاد في مصلحة الصناعة الثقيلة .

وتظهر الأرقام القياسية الاحصائية لأسعار البيع في صناعة الدولة في فترة ١٩٢٣ — ١٩٢٨ (سنة ١٩١٣ = ١٠٠٠) كيف تشكلت أسعار منتوج الصناعة الخفيفة والثقيلة لأجل إعادة توزيع التراكم بشكل مخطط[١] .

				في ١ تشرين الأول		
	عام ١٩٢٣	عام ١٩٢٤	عام ١٩٢٥	عام ١٩٢٦	عام ١٩٢٧	عام ١٩٢٨
الفئة « ا »	٢٢٤٤	١٧٩٦	١٧٢٩	١٧٨٧	١٧٠٩	١٦٨١
الفئة « ب »	٣٢٠٢	٢٢٧٣	٢١٦٨	٢١٦٨	١٩٧٦	١٩٨٩

لقد أبقت الدولة أسعار منتوج الصناعة الثقيلة على مستوى أدنى من اسعار منتوج الصناعة الخفيفة ، مع أن الصناعة الخفيفـــة قد وصلت الى مستوى ما قبل الحرب في انتاجية العمل قبل الصناعة الثقيلة. ثم أن سعر كلفة منتوج فروع الفئة « ا » قد تجاوز، في عامي ١٩٢٧ / ١٩٢٨، مستوى عام ١٩١٣ بأكثر من مرتين. لقد وضعت الأسعار المخططة في هـــذه الفترة ، بشكل يعاد فيه توزيع المنتوج الفائض الناتج في الاقتصاد الوطني ، في صالح تصنيع الوطن ، عن طريق الأسعار المرتفعـــة نسبياً على السلع

١ ــ ا . ن . مالافييف ، تاريخ تشكيل الأسعار في الاتحـاد السوفيتي (أعوام ١٩١٧ — ١٩٦٣) دار « الفكر » ١٩٦٤ ، ص ٣٩٧ — ٣٩٩ .

الاستهلاكية . ان المعطيات الواردة أدناه حول الوزن النوعي للربح ، والضرائب ، والريع، المعبر عنها بأسعارمنتوج صناعة الفئة « ا » والفئة « ب »، تعكس ذلك[1].

	عام ١٩٢٤ / ١٩٢٥	عام ١٩٢٥ / ١٩٢٦	عام ١٩٢٦ / ١٩٢٧
منتوج صناعة الفئة « ا »	٢٢٫١	٢١٫٥	١٧٫٩
« « « « ب »	٤٦	٤٤٫٤	٤٦٫٩

« ينبغي اعتبار مثل هـذه النسب متجاوبة مع تلك المشاكل التي تنتصب أمام الاقتصاد الوطني عامة ، وأمام الصناعة ، بشكل خاص ، (التصنيع ، زيادة الوزن النوعي للفروع التي تنتج وسائل الانتاج)[2] ». ان تمايز سياسة الضرائب، والأرباح ، بالنسبة الى بعض فروع الصناعة ، مكنت من اعادة توزيع تراكم الصناعة الخفيفة في صالح الصناعة الثقيلة .

لقـد خدمت سياسة الأسعار والضرائب أيضاً أهداف اجتذاب قسم من المنتوج الفائض الناتج في الزراعة لأجل حاجات تصنيع الوطن . ووضعت أسعار التموين بشكل ينصب فيه قسم من المنتوج الفائض المخلوق في الزراعة في ميزانية الدولة ، عن طريق آلية تشكيل الأسعار . كان هذا الأمر ضرورياً من الناحية التاريخية . وقد جاء في مقررات الاجتماع الموحد للجنة المركزية واللجنة المركزية للكومسومول في نيسان عام ١٩٢٩ أن « الحزب ينطلق من أن الفلاحين يدفعون اسعاراً مرتفعة على البضائع الصناعية ، وينالون سلعاً أقل من اللازم لقاء المنتجات الزراعية ، وأن هـذه الضريبة الزائدة (« الأتاوة ») لايمكن أن تلغى الآن ، إذا كنا لانريد الرجوع عن التصنيع ، وأنه لابد من تقليلها ، خطوة إثر خطوة ، حتى تزول كلياً خلال بضع سنوات »[3] .

---

١ - « أرقام مراقبة الاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٢٨ - ١٩٢٩ » موسكو ٩٢٩ ، صفحة ٣٨٦

٢ - المرجع ذاته ،

٣ - « الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي في قرارات ... » الجزء الثاني . ص ٥٥٨

وفي عام ١٩٣٢ – ١٩٣٣ فرض التسليم الالزامي من الحبوب واللحم والحليب والمنتجات الزراعية الأخرى . كانت أسعار بيع الدولة التسليمات الالزامية أدنى من قيمة المنتجات الزراعية . وكانت أسعار الزراعات التكنيكية المقدمة حسب العقود أقل من قيمتها ببعض الشيء . إنما إلى جانب أسعار بيع الدولة طبقت أسعار شراء أعلى . هنا لابد من حسبان الواقع التالي وهو أن الدولة كانت تمد الكولخوزات بالسلع الصناعية بأسعار متهاودة في نظام البيع المقابل . كما طبق أسلوب الجوائز – العلاوات على أسعار بيع الدولة التي ازدادت تبعاً لزيادة مردود ونوعية المنتوج ، وذلك في سبيل حفز الانتاج والمزروعات التكنيكية . وهكذا اجتذبت الدولة ، عن طريق سياسة الأسعار ، قسماً من المداخيل المنتجة في الزراعة من أجل التصنيع ، ولحاجات الدولة الأخرى من جهة ، وحفزت ، من جهة أخرى ، تطور الانتاج الزراعي نوعاً ما .

إن الاستخدام المخطط للعلاقات السلعية – النقدية تطلب ، من أجل تحقيق برنامج تصنيع الوطن ، تراجعاً عن متطلبات قانون القيمة في عـــدد من الحالات . وهكذا انخفضت أسعار شراء منتوج الصناعة الثقيلة ، في سنوات الخطة الخمسية الاولى ، لمصلحة التصنيع ، رغم أن سعر كلفة المنتوج قد ارتفع . وفي فترة ١٩٢٧ / ١٩٢٨ إلى عام ١٩٣٢ انخفضت أسعار وسائل الانتاج لمجمل صناعة الآلات بمقدار ٥ر٩٪ ، وصناعة الجرارات الآلية ٣٥٪ ، وصناعة التكنيك الكهربائي ٥ر٢٥٪ [1] . وبما أن الصناعة الثقيلة ، في السنوات الأولى للتصنيع ، كانت خاسرة ، وكان يتحتم عليها المرور بمرحلة استيعاب التكنيك ، لذا كانت الدولة تقدم للصناعة الثقيلة اعانات من الميزانية العامة ، أما العجز الحاصل في فروع الصناعة الثقيلة فكان يسد بفضل الفائض المنتج في فروع الاقتصاد الوطني ، الأخرى .

إن الدور الحاسم في تعبئة الموارد من أجل تصنيع البلاد كان يعود إلى ميزانية الدولة . فيها كانت تكدس المبالغ الأساسية من الموارد النقدية في البلاد ، والتي يعاد ، من ثم ، توزيعها ، بصورة مخططة ، وفي نظام ممركز ، وفقاً لخطة توظيف رؤوس

١ – أنظر مجلة « الاقتصاد المخطط » ، ١٩٣١ ، العدد الرابع ، ص ١٦١

الأموال، في مختلف فروع الاقتصاد الوطني. إن أفضليات طريقة التخطيط في الاقتصاد سمحت للدولة السوفيتية أن تعبىء التراكم الداخلي ، وأن توجه الأموال الهائلة لتطوير الصناعة .

لقد وجهت أموال ميزانية الدولة (بمليار الروبلات)[1] .

اتجاه الأموال	أعوام ١٩٢٢/١٩٢٣ ١٩٢٥/١٩٢٦	أعوام ١٩٢٦/١٩٢٧ ١٩٢٧/١٩٢٨	أعوام ١٩٢٧/١٩٢٨ ١٩٣٢	أعوام ١٩٣٣ ١٩٣٧	أعوام ١٩٣٨ ١٩٤٠
لتطوير الصناعة	٠و٧٦٧	١و٦١	٢٧و٢	٧٥و٤	٨٣و٣
ومن ضمنها لتطوير الصناعة الثقيلة	٠و٦١٧	٠و٤٧٦[2]	٢٣و٨	٦٢و٢	٧١و٧

تشهد الأرقام الواردة أعلاه على الوتائر السريعة، وغير العادية ، لزيادة الأموال التي وجهتها الدولة لتطوير الصناعة. إن التاريخ لم يعرف مثل هذه المقادير والوتائر في تحويل الصناعـــة .

لقد ازداد المقدار العام لنفقات ميزانية الدولة، والميزانية المحلية ، في السنة الأخيرة من الخطة الخمسية الأولى (عام ١٩٣٢) بالمقارنة مع عامي ١٩٢٧/١٩٢٨، ٣و٥ أمثال. أما التوظيف لتطوير مجمل الاقتصاد الوطني فقد ارتفع بقدار — ١و٩ أمثال ، وازداد في ، الوقت ذاته ، تمويل الصناعة من الميزانية ٨و١٤ مثلًا ، أما تمويل الصناعة الثقيلة ،

---

١ — « الاقتصاد الوطني السوفيتي في أعوام ١٩٢١ — ١٩٢٥ » . دار النشر التابعة لاكاديمية العلوم السوفيتية ، ١٩٦٠ ، ص ٥٠١ — ٥٠٢ ك . ن . بلوتنيكوف . لمحات في تاريخ ميزانية الدولة السوفيتية . ص ٩٢ ، « المالية والبناء الاشتراكي » . دار نشر الأدب السياسي الحكومية . ١٩٥٧ ، ص ١٠٣ ، « الاقتصاد الاشتراكي السوفيتي في أعوام ١٩١٧ — ٩٥٧ » . دار نشر الأدب السياسي الحكومية - ٩٥٧ ، صفحة ٥٦٤ -

٢ — لعامي ١٩٢٧ — ١٩٢٨ فقط .

والكهربة ، فقد ازداد بمقدار ١٫٨١ مثلاً . كانت التوظيفات في الخطة الخمسية الثانية في الصناعة الثقيلة ، وسطياً ، في مستوى توظيفات عام ١٩٣٢ (١٢٫٤ مليار روبل في السنة) . وازدادت توظيفات الصناعة الثقيلة ، في أعوام ١٩٣٨ — ١٩٤٠، حتى ٢٣٫٩ مليار روبل في السنة ، أي تضاعفت تقريباً[1] ، وعادلت توظيفات الصناعة الثقيلة في فترة خمس سنوات (١٩٢٧/١٩٢٨ — ١٩٣٢) .

والى جانب ميزانية الدولة (القناة الأساسية لتمويل الصناعة) ذهبت أموال كثيرة لتطوير الصناعة عن طريق نظام الاعتماد . فعندما كانت وتائر التراكم غير عالية بعد ، وإمكانيات تمويل الميزانية للصناعة محدودة ، تأمن تطور الصناعة الثقيلة بفضل الوتائر السريعة لزيادة التسليف الطويل الأجل ، الذي توجه ، بشكل أساسي ، إلى الصناعة (من تشرين أول عام ١٩٢٥ حتى ١ تموز ١٩٢٩)،أي ازداد التسليف القصير الأجل، في أربع سنوات ، مثلين وبعض المثل (٢٫٣) (من ٢٠٨٧ مليون روبل الى ٤٧٥٨ مليون)، والتسليف الطويل الأجل ١٣٫٥ مثلاً ، (من ٤١٥ مليون روبل الى ٥٥٧٧ مليون) ، وكانت زيادة القروض الطويلة الأجل في الصناعة الثقيلة اكبر[2] . وهذا يتوقف ، قبل كل شيء ، على نشاط بنك التسليف الطويل الأجل ، الذي حشد القسم الاكبر من الأموال لأجل التسليف الطويل الأجل. كانت حصة الصناعة، عام ١٩٢٨، ٩٤٪ من مجموع القروض الطويلة الأجل التي قدمها بنك التسليف الطويل الأجل ، وبلغ الوزن النوعي لنصيب الصناعة الثقيلة من هذه القروض ٧٤٪[3] . والارقام التالية تتحدث عن مقادير مساعدة الاقتصاد الوطني بالقروض: لقد ارتفعت التوظيفات المسلفة للاقتصاد الوطني،تحت شكل تسليف قصير الأجل، وطويل الأجل، من ٨٫٦مليارات

---

٢ ـ انظر « الاقتصاد الاشتراكي السوفيتي في أعوام ١٩١٧ ـ ١٩٥٧ « ص ٥٦٤ ، ٥٦٦ ، « المالية والبناء الاشتراكي » صفحة ١٠٢

٢ ـ انظر« ماليةالاتحاد السوفيتيفي٣٠سنة » دار نشر المالية الحكومية. ١٩٤٧،صفحة ١٠٤

٣ ـ ل . ي . سكوفرتسوف . دور الكريدي في تصنيع الاتحاد السوفيتي . دار نشر المالية الحكومية . ٩٥١ ، صفحة ٥٧

روبل ، في ١ تشرين أول ١٩٢٨ ، الى ١٧ مليار روبل ، في ١ كانون أول ١٩٣٧ ، والى ٤٧٫٧ مليار روبل ، في ١ كانون ثاني ١٩٣٨[١] .

كانت الضرائب ، واصدار قروض الدولة ، واجتذاب ودائع السكان الى صناديق التوفير تتمتع بأهمية كبيرة في تعبئة أموال السكان ، لحاجات تصنيع البلاد وتطوير الاقتصاد الوطني .

وقد بلغت واردات الضرائب، في ميزانية الاتحاد السوفيتي، (الميزانية الاتحادية، ميزانيات الجمهوريات والميزانيات المحلية) (بملايين الروبلات ودون الرسوم الجمركية)[٢] الأرقام التالية :

السنة	٢٥٫١	السنة	
١٩٢٢/١٩٢٣	٥١٧٫٢	١٩٢٦/١٩٢٧	٢٨١٦٫٦
١٩٢٣/١٩٢٤	٩٢٣٫٧	١٩٢٧/١٩٢٨	٣٢٦٣٫١
١٩٢٤/١٩٢٥	١٥٠١٫٥	١٩٢٨/١٩٢٩	٤٠٧٤٫٤
١٩٢٥/١٩٢٦	٢٠٤٢٫٢	١٩٢٩/١٩٣٠	٦٢١٣٫٤

واذا كانت واردات الضرائب في ميزانية الدولة ، قد بلغت في ثلاث سنوات (١٩٢٢/١٩٢٣ — ١٩٢٤/١٩٢٥) حتى بداية تصنيع الوطن ، ٢٩٤٢٫٤ مليون روبل ، فانها ازدادت في السنوات الخمس الأولى للتصنيع (من ١٩٢٥/١٩٢٦ الى ١٩٢٩/١٩٣٠) بالغة ١٨٤٠٩٫٧مليون روبل. وارتفع مقدار ضريبة الدخل والحرف في ميزانيات الاتحاد والجمهوريات لفترة ١٩٢٥/١٩٢٦ — ١٩٢٩/١٩٣٠ — ١١ مثلا (من ٢٠٢ مليون روبل الى ٢٢١٨ مليوناً)[٣] .

---

١ ـ المرجع ذاته ، صفحة ٢٠ ، ٢٥ .

٢ ـ « مالية الاتحاد السوفيتي في ٣٠ سنة » . صفحة ٤٨ ، ٢٧٢ ؛ ك . ن . بلوتنيكوف . لمحات في تاريخ ميزانية الدولة السوفيتية ، صفحة ٨٠ .

٣ ـ (مالية الاتحاد السوفيتي في ٣٠ سنة) صفحة ٣٠٠

كانت قروض الدولة هي المصدر الدائم لمداخيل الميزانية. فبلغت مداخيل الميزانية من قروض الدولة في سنوات ١٩٢٢/١٩٢٣ – ١٩٢٤/١٩٢٥ – ٣٩٦ مليون روبل أي ٧٥٪ من مجموع مداخيل الميزانية ، وفي سنتي ١٩٢٩/١٩٣٠ – ١٢٧٨،٤ مليوناً، وفي سنة ١٩٣٢ – ٢٤٢٩ مليوناً ، وفي سنة ١٩٤٠ – ٩٠١٣ مليون روبل . وبلغ مجموع ماقدمه الشغيلة من قروض للدولة، في سنوات ما قبل الحرب، حوالي ٥٠ مليون روبل [1] .

ومع زيادة رفاهيـــة الشغيلة ازدادت ودائعهم في صناديق التوفير. فبلغت ودائع السكان في ١ تشرين الأول ١٩٢٥ – ٢١ مليون روبل ، وفي ١ تشرين الأول ١٩٢٨ – ٣٣٥،٨ مليون روبل ، وفي ١ كانون الثاني ١٩٣٣ – ١٤١١،٦ مليون روبل[2] ، و ٧٢٥٣ مليون روبل في نهاية عام ١٩٤٠ [3] . لقد رفدت ودائع السكان في صناديق التوفير موارد الدولة المالية بصورة ملموسة .

وهكذا مركزت الدولة بين يديها موارد البلاد النقدية بمساعدة العوامل السلعية – النقدية ، واستخدمتها ، بصورة مخططة ، في تمويل الصناعة ، وفي اقامة صناعة ثقيلة ، محققة، بشكل ناجح، الخطة اللينينية الخاصة بتصنيع البلاد في فترة تاريخية قصيرة جداً .

* * *

اعتمد تطبيق الطرق الاشتراكية في ادارة الاقتصاد في الصناعة الاشتراكية على استخدام العلاقات السلعية – النقدية، وبين هذه الطرق: المراعاة الدقيقة لنظام التوفير، باعتباره قانوناً ملزماً لادارة الاقتصاد الاشتراكي ، ادخال الحساب الاقتصادي كطريقة أساسية للتنظيم الاقتصادي في المؤسسات الاشتراكية وأشكال العلاقات الاقتصادية بين الدولة وبين المؤسسات ، التوزيع حسب العمل والحفز المادي لزيادة انتاجية العمل

١ – (المالية والبناء الاشتراكي) . صفحة ٢٥–٢٧ ، ك . ن بلوتنيكوف . لمحات في تاريخ ميزانية الدولة السوفيتية . صفحة ٨٩

٢ – ك – ن – بلوتنيكوف – لمحات في تاريخ ميزانية الدولة السوفيتية – صفحة ٩١، ١٣٠

٣ – (المالية والبناء الاشتراكي) صفحة ٢٧ –

كأحد العوامل الحاسمة في تطوير الانتاج الاشتراكي ، ورقابـــة الروبل على نشاط المؤسسات الاقتصادي .

كانت الحلقة الاساسية في الاجراءات الخاصة بتوطيد الصناعة الاشتراكية الانتقال بها الى تطبيق الحساب الاقتصادي المرتبط مباشرة بالانتقال الى الاستخدام المخطط لوسائل العلاقات السلعية ـ النقدية (التجارة) النقد ، القروض وغيرها) في بناء الاشتراكية. يقول لينين ، ان « انتقال مؤسسات الدولة الى ما يسمى بالحساب الاقتصادي مرتبط ارتباطاً وثيقاً ومحتماً بالسياسة الاقتصادية الجديدة ، ولا بد من أن يصبح هذا الطراز في المستقبل سائداً إن لم يكن الوحيد » . واكد لينين على الضرورة الملحة ، ضرورة « زيادة انتاجية العمل ، واتقاء الخسارة وتأمين ريعية كل مؤسسة تابعة للدولة[1] » .

إن تنظيم نشاط المؤسسات على اساس الحساب الاقتصادي نشّط ادارة الاقتصاد على اساس التوفير والحرص ، الى حد أعظمي ، كما نشّط تعيينه الموارد الداخلية بغية زيادة الريعية. وباعتبار أن الحساب الاقتصادي هو شكل لادارة المؤسسات الاشتراكية، المخططة فقد جمع فيه الاساس التخطيطي والتعميمي ، في ادارة الاقتصاد الاشتراكي ، واستخدمت الأدوات القيمية باعتبارها أدوات الخطة .

لقد وجدت أشكال تنظيم الحساب الاقتصادي ، في المرحلة الأولى للنيب ، تعبيرها في مرسوم التروستات الصادر في ١٠ نيسان ١٩٢٣[2] . فحصلت التروستات ، بموجبه على استقلال تنفيذي اقتصادي واسع في الخروج الى السوق ، سواء في ميدان تصريف منتجاتها او في التموين بالمواد الأولية ، والمواد ، وكمنت خاصية استخدام الأدوات السلعية ـ النقدية ، في هذه الفترة ، من أجل توطيد وتطوير الصناعة الاشتراكية ، في اشتمال تطبيـــق الحساب الاقتصادي على عنصرين متناقضين : العنصر التخطيطي ، باعتباره أساسياً ومحدداً ، طالما أن المؤسسات الاشتراكية قـــد استرشدت في نشاطها الاقتصادي ، قبل كل شيء ، بخطط الدولة ، وعنصر ضرورة التكيف مع ظروف

---

١ ـ ف ـ إ ـ لينين ـ المؤلفات الكاملة ـ المجلد ٤٤ ، صفحة ٣١٢ ـ ٣٤٣

٢ ـ سيبيريا ـ اورال ، ٩٢٣ ، العدد ٢٩ ، صفحة ٣٣٦

السوق ، ودراستها دراسة شاملة ، باعتبار أن المؤسسات لم تستطع أن تؤدي وظيفتها بشكل طبيعي خارج الصلة بالسوق (في حين كان السوق ، على العموم ، خاصاً وغير منتظم). في تلك الظروف تصبح الدراسة المنتظمة للوضع الاقتصادي، وقبل كل شيء، لوضع السوق،أهم عنصر في عملية التخطيط ، واحدى الطرق الاساسية للادارة المخططة. فبدون دراسة وضع السوق كان من المستحيل مقاومة التدابير الاقتصادية المخططة لمظاهر قانون القيمة ، العفوية . فدراسة وضع السوق ، واتخــاذ التدابير الاقتصادية المناسبة الناجمة عن الوضع المعين ، أمور كوّنت الشكل الملموس للسيطرة على السوق ، وعلى قانون القيمة ، واستخدامه بهدف التطوير المخطط ، و كبح جماح عفوية السوق .

وقد تحسن استخدام الادوات السلعية ــ النقدية لأجل تطبيق الحساب الاقتصادي وزيادة فعاليتها ، مع ابعــاد العناصر الرأسمالية ، وتقوية مواقع الاشتراكية في كافة ميادين الحياة الاقتصادية . لقد أوجد انتصار الاقتصاد الاشتراكي على الرأسمالي ، وبناء قاعــدة الاقتصاد الاشتراكي ، الظروف لأجل التخطيط المباشر للإنتاج والتداول ، وأصبحت العوامل القيمية أداة الادارة المباشرة المخططة للاقتصاد ، والأساليب الاكثر كمالاً للرقابة المالية ، من جانب الدولة ، على نشاط المؤسسات ، الاقتصادي . وقد بدىء باستعمال هذه الأشكال الاكثر كمالاً لاستخدام الادوات القيمية بعد اعادة تنظيم ادارة الصناعة (في كانون الأول ١٩٢٩) ، عندما غدت المؤسسة الحلقة الاساسية في ادارة الصناعة ، وبــدأ الحساب الاقتصادي يطبق في الورشات وأقسام المؤسسات (الحساب الاقتصادي داخل المعمل) . ولقــد تطلب التطبيق الدؤوب للحساب الاقتصادي إقامة تنظيم جديد لمالية المؤسسات ، ولعلاقتها المتبادلة مع ميزانية الدولة والبنوك،الأمر الذي تحدد بالاصلاحات الكريدية والضرائبية في عامي ١٩٣٠ – ١٩٣١، وهي الاصلاحات التي كانت مهمتها الأساسية زيادة دور العوامل الاقتصادية في ادارة الاقتصـاد .

لقد استعملت العوامل الاقتصادية (كالربح) لتقوية الحساب الاقتصادي، وزيادة

الحافز المادي للمؤسسات وعمالها. وجعل القانون الجديد (١٩٢٧)[١] المتعلق باتحادات الدولة ، الصناعية نظام توزيع أرباح المؤسسات عاملاً على حفز نمو التراكم النقدي ، الذي بقي تحت تصرف المؤسسات ، وذلك من أصل ما كانت تدفعه المؤسسات للميزانية. وأنشىء من الأرباح صندوق لتحسين معيشة العمال. ان قرارات الحكومة، في أيار وايلول عام ١٩٣١ ، خلقت ارتباطاً مباشراً بين مستوى التراكم وبين تمويل التوظيفات الرئيسية ، وزيادة أموال المؤسسات ، الدوارة[٢] .

ان المبادىء التي ترسخت في سنوات الخطة الخمسية الأولى لاستخدام العوامل السلعية ـ النقدية لتنظيم الحساب الاقتصادي حافظت ، من حيث الأساس، على أهميتها في المرحلة التالية أيضاً ، كمبادىء ملائمة للاقتصاد الاشتراكي .

وفي نظام استخدام العوامل السلعية ـ النقدية لتعزيز الصناعة الاشتراكية احتلت مركزاً هاماً قضايا تطوير الأشكال السلعية المخططة ، أشكال العلاقة بين المؤسسات (الطابع الالزامي للاتفاقيات الاقتصادية مع فرض عقوبات مادية في حال انتهاكها)، وتحسين الشكل النقدي للأجور ، والنضال المستمر ضد المساواة .

وكان لاستثناء فروع الصناعة الثقيلة الأساسية ، عام ١٩٣٦ ، من اعانة الدولة، واعادة النظر في أسعار وسائل الانتاج ، مع حساب قيمتها الحقيقية ، أهمية كبيرة في توطيد الحساب الاقتصادي . لم تكن الاسعار لتساعد على النضال في سبيل التوفير مع وجود الاعانات المقدمة من الدولة ، ووجود الأسعار المخفضة ، (وهو ما كان ضرورياً في مراحل التصنيع الأولى) . وقد ساعد انتقال الصناعة الى العمل بدون اعانة الدولة، واعادة النظر في مستوى الاسعار،على ازالة الآثار السلبية للاستخدام غير الكامل لقانون القيمة في تحسين عمل الصناعة .

كانت سياسة الأسعار وسيلة فعالة في ادارة الاقتصاد المخططة ، وتحديد مجال تأثير قانون القيمة العفوي ، واستخدامه الواعي في تعزيز الاقتصاد الاشتراكي[٣]. وقد جاء

١ ـ مجلة الأرض السوفيتية . ١٩٢٧ ، العدد ٣٩ ، ص ٣٩٢

٢ ـ أنظر مجلة الأرض السوفيتية . ١٩٣١ ، العدد ٢٦ ، ص ٢٠٥ ، العدد ٥٧ ، ص ٣٦٧

٣ ـ لاتسمح أطر هذا الفصل بشرح قضايا الأسعار المعقدة ، التي كانت عقدة العقد في السياسة الاقتصادية للدولة السوفيتية .

في قرارات الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي، في شباط عام ١٩٢٧، ما يلي :
« في نظامنا الاقتصادي تعتبر سياسة تخفيض الاسعار هي أيضاً تلك الوسيلة التي تؤثر الطبقة العاملة بواسطتها على تخفيض سعر الكلفة ، وترغم المؤسسات الاقتصادية على زيادة قدرتها على المناورة ، وتدفع الى عقلانية الانتاج ، وبالتالي ، فهي توجد المصادر القوية حقاً للتراكم الاشتراكي الضروري جداً لتقدم قضية تصنيع الوطن »[١] .

كانت سياسة الأسعار بمثابة الطريق العريضة لتطوير الصناعة الاشتراكية ، وحين طبقت الدولة سياسة تخفيض الأسعار على الصناعة تمكنت من التأثير عليها ، وحفزتها للتفتيش عن احتياطات داخلية لأجل تعقيل الانتاج ، وتخفيض النفقات الضرورية اجتماعياً بالنسبة الى وحدة المنتوج . « ان تخفيض الاسعار هو نتيجة وشرط لتخفيض سعر الكلفة تخفيضاً دؤوباً ، ولتعبئة الموارد الداخلية ، ولزيادة الانتاج الاشتراكي باستمرار وتحسينه على أساس التكنيك الرفيـــع »[٢] . وباستخدام سياسة تخفيض الأسعار ، أوجدت الدولة السوفيتية المصادر القوية للتراكم الاشتراكي في الصناعة ، وحققت تصنيع الوطن .

*

ان الدور الكبير في تحويل الزراعة اشتراكياً يعود للعلاقات السلعية ـ النقدية ، وقبل كل شيء ، للتجارة ، وميدان التداول برمته . لقد جاء في قرارات المؤتمر الحادي عشر للحزب ، أن التجارة تصبح « في الظروف الراهنة ، في روسيا السوفيتية ، طريقة للبناء الاشتراكي »[٣] . ان تعليل دور التجارة هذا يعود الى طبيعة الفلاح الشغيل ، باعتباره شغيلاً وتاجراً ، ونتيجة لهذا الأمر قدمت عمليات البيع والشراء ومنظومة العلاقات السلعية ـ النقدية كلها إمكانية استخدام مصلحة الفلاح التجارية الخاصة ، من خلال التعاونيات ، بقصد اجتذابه الى البناء الاشتراكي .

---

١ ـ « الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي في قرارات . . . » الجزء الأول . ص ٣٤٨
٢ ـ س . تورينسكي . لمحات في وضع الأسعار المخطط في الاتحـــاد السوفيتي ، دار نشر الأدب السياسي الحكومية . ١٩٥٩ ، ص ٦٤
٣ ـ « الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي في قرارات ... » الجزء الأول . ص ٦٢٨

وقد حفزت الدولة زيادة سلعية الزراعة عن طريق استخدام علاقات السوق التجارية من أجل إعادة البناء الاشتراكي في الريف ، مسرّعة بهذه الصورة ، نوعاً ما ، انهيار العلاقات الطبيعيـــة المتأخرة التي كانت ما تزال موجودة في الريف ، ومقوية صلات الزراعة الاقتصادية بالانتاج الاجتماعي . وبهذا الشكل هيأت الظروف الاقتصادية من أجل كلخزة استثمارات الفلاحين .قال كالينين في المؤتمر الثالث عشر للحزب « ان المحرك الرئيسي للاشتراكية في القرية ، في الوقت الحاضر ، يعتبر ، بالطبع ، تطور سلعية الانتاج الزراعي » ، لأن الطابع الطبقي للاستثمارة لا يقربنا من الاشتراكية ، بل ويبعدنا عنها ... إن تحويل الاستثمارات الاستهلاكية الصرفة الى تعاونيات هو في غاية الصعوبة وغير مستقر »[1]. فالفلاح يقع ، في ظروف النظام السوفيتي ، وبوجود سلعية الانتاج « تحت التأثير القوي لأجهزة الدولة التجارية ، والانتاجية ... ونظراً لوجود السلعية ، والسلعية فقط ، فان الحركة التعاونية تنجم عن الانتاج ذاته »[2] .

ان ممارسة التعاون في الزراعة ـ ومن قبل مزارع الفلاحين المتوسطين ، قبل كل شيء ، تؤكد هذه الموضوعات تماماً. لقد أنشئت الجمعيات التعاونية الزراعية، قبل كل شيء ، كجمعيات عامة لخدمة حاجات الاستثمارة الفلاحية ، السوقية كلها ، لتصريف المنتجات ، وللتموين بالأدوات ووسائل الانتاج ، لأجل معالجة المواد الخام الزراعية معالجة أولية ، ومن ثم لتصريفها ، ولأجل المساعدة بالقروض وغيرهـــا . واعتبرت النهوض بالزراعة ، وتطوير فروعها السلعية الأساسية ، الأساس الاقتصادي لتخصص التعاونيات الزراعية[3] . فحسب معطيات ١ تشرين الاول ١٩٢٦ شمل التعاون الزراعي ، وسطياً ، ٣٠٪ من مزارع الفلاحين في الوطن ، أما في المناطق المتخصصة ، وبالتالي ، ذات الانتاج السلعي الرفيع، فكانت هذه النسبة أعلى بكثير : ففي مناطق تربية المواشي والألبان الرئيسية ، بلغت بين ٤٠ الى ٥٠٪، وفي مناطق زراعة البطاطا

١ ـ « المؤتمر الثالث عشر لحزب البلاشفة الشيوعي الروسي » . تقرير مختزل ـ موسكو ـ ١٩٢٤ ، ص ٤٦٤ ، ٤٦٥

٢ ـ المرجع ذاته ـ ص ٤٦٥ ـ

٣ ـ أنظر م ـ أ ـ كرايف ـ انتصار النظام الكولخوزي في الاتحاد السوفيتي ـ دار نشر الادب السياسي الحكومية ، ١٩٥٧ صفحة ٢٧٤ و ٢٧٥

بين ٦٧ إلى ٧٧٪ ، وفي مناطق زراعة التبغ والكتان والشمندر – ٨٠٪[١]. وإذا كانت الحركة التعاونية قد ضمت ، في زراعة القطن ، في عام ١٩٢٣/١٩٢٤ ، حوالي ٥٨ ألف استثمارة (أقل من ٨٪) ، فقد تطورت ، في عام ١٩٢٧/١٩٢٨، إلى حوالي ٧١٣،٥ ألف استثمارة ، أي ٩٢٪ من محصول القطن[٢] .

كانت مزارع الفلاحين المتوسطين تشكل، في عام ١٩٢٤/١٩٢٥، الهيكل الأساسي للتعاون الزراعي (٦٧،٥٪)[٣] : إن زيادة سلعية الاستثمارات حفزت على تحويلها إلى تعاونيات ، لقد شملت استثمارات الفلاحين الفقراء ، ذات المستوى المنخفض في القدرة الانتاجية ، في السنة ذاتها ، ٢٤،٥٪ من أعضاء الحركة التعاونية الزراعية . ذلك أن جمعها في الشكل الأعلى من التعاون الانتاجي ، أي في الكولخوزات ، تلاءم مع وضعها الاقتصادي .

وقد لعب التعاون دوراً حاسماً في استخدام أشكال الصلات السوقية لأجل التحويل الاشتراكي في الزراعة . إن زيادة السلعية ، زيادة بسيطة ، كان يمكن أن تؤدي إلى تشديد الميول السلعية الرأسمالية لدى الفلاحين لو لم ترافق ، في الوقت ذاته ، بتطور الحركة التعاونية التي تقودها الدولة البروليتارية. إلا أن التعاون في التصريف والتموين، وتوجيه تطور القدرة الانتاجية في الزراعة نحو الطريق التعاوني، ومركزة تبادل السلع في أيدي التجارة المعممة، أمور أنشأت صلة اقتصادية مباشرة بين المراكز القيادية في الدولة البروليتارية واستثمارات صغار الفلاحين، من دون رأسمال خاص. الأمر الذي مكّن، اقتصادياً، من التأثير على تطور الزراعة في الاتجاه الاشتراكي، عن طريق ميدان التداول.

ومع ذلك فلم يستطع التعاون أن يحقق رسالته التاريخية في تسيير الفلاحين في الطريق الرئيسي إلى الاشتراكية إلا من خلال استخدام التجارة والأشكال الأخرى للعلاقات السلعية – النقدية . هنا تكمن واحدة من أهم الموضوعات الأساسية لمشروع التعاون اللينيني . قال لينين : « إن كان التعاون عندنا يتمتع بأهمية فائقة » ،

---

١ – « التعاون في الاتحاد السوفيتي » موسكو - ١٩٢٨ - ص ٣٠٦

٢ – م - أ - كراييف - انتصار النظام الكولخوزي في الاتحاد السوفيتي - صفحة ٢٧٧

٣ – « الاقتصاد الوطني السوفيتي في أعوام ١٩٢١ – ٩٢٥ » - صفحة ٢٩٣

« فبفضل النيب بالذات »، أي نتيجة الانتقال إلى بناء الاشتراكية على أساس استخدام العلاقات السلعية ـ النقدية[1] . لقد تأمن في التعاون ، الذي يقوم عمله على استخدام السوق ، والتجارة ، والتسليف ، وغيرها ، « المستوى الضروري من الجمع بين المصلحة الخاصة ، المصلحة التجـــارية الخاصة ، التي تراقبها الدولة وتتحقق منها ، وبين مستوى إخضاعها للمصالح العامة ... »[2] .

لقد أكد تطبيق البناء الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي ، وفي جميع البلدان التي تبني الاشتراكية، موضوعات لينين العبقرية. ويبيّن هذا التطبيق ، أن الأمر الأساسي في استخدام العلاقات السلعية ـ النقدية لاعادة البناء الاشتراكي في الزراعة يقوم على التطوير الواسع لنشاط التعاون في كافة ميادين الحياة الاقتصادية في الريف .

كان التعاقد واحداً من أهم الأشكال للاستفادة من ميدان التداول ، من أجل زيادة التأثير المخطط على الانتاج الفلاحي الصغير ، وعلى تحولاته الاشتراكية . وبما أن التعاقد نقل استثمارات الفلاحين إلى العمل وفق اتفاقيات ، فقد قامت علاقات اقتصادية مباشرة بين ملايين كثيرة من أستثمارات الفلاحين المبعثرة وبين الدولة الاشتراكية ، وبذلك دخل انتاج مزارع الفلاحين في نطاق خطة الدولة ، العامة .

كان التعاقد قد شمل ، في البداية ، المحصولات الصناعية ـ كالشمندر ، والقطن وغيرهما ، ثم اتسع فشمل مزروعات أخرى بما فيهـــا الحبوب أيضاً . والأرقام التالية تتحدث عن نطاق التعاقد[3].

---

١ ـ ف ـ ي ـ لينين ـ المؤلفات الكاملة ـ المجلد ٤٥ ، صفحة ٣٦٩

٢ ـ المرجع ذاته ـ صفحة ٣٧٠

٣ ـ (قضايا البناء الكولخوزي في الاتحاد السوفيتي) دار نشر الأدب السياسي الحكومية ـ صفحة ٢٤٥

السنوات	١٩٢٦/ ١٩٢٧	١٩٢٧/ ١٩٢٨	١٩٢٨/ ١٩<٩	١٩٢٩/ ١٩٣٠
ـ النسبة المئوية للمساحات المزروعة المتعاقد عليها بالنسبة للمساحة المزروعة كلها	١،٦	٤،٥	٢٢	٧٠،٢
ـ النسبة المئوية للوزن النوعي للمنتوج المتعاقد عليه في مجمل المنتوج السلعي الزراعي .	١٧،٩	٢٣،٩	٤٠،٣	٧٧،٨
ـ النسبة المئوية للوزن النوعي للتعاقد في التموين .	٢٤،٥	٣٠،٣	٤٦،٥	٨٤،١
الأموال المدفوعة لتمويل التعاقد (بملايين الروبلات)	٩٢،٥	١٢٣،٥	٢٤٢،٣	٧٣٥،٨

ان الأرقام الآنفة الذكر تتحدث عن الوتائر العاصفة في تطور التعاقد في سنوات التحضير لكلخزة الزراعة. فقد لعب التعاقد دوراً أساسياً في التموين بالمنتجات الزراعية، في السنة الأولى لانتساب الفلاحين إلى الكولخوزات . وشمل التعاقد في عام ١٩٢٨ / ١٩٢٩ ، حوالي $\frac{١}{٣}$ المساحات المزروعة بالحبوب، وحتى ٣٨٪ من مساحات الكتان، و ٧٦٪ من التبغ ، و ٨٥٪ من ورق التبغ المفروم ، وكامل المساحات المزروعة بالشمندر ، والقطن ، وعدد من المحصولات الصناعية الأخرى[١] . ولأول مرة في عام ١٩٢٨/١٩٢٩ ، انتشرت الاتفاقيات الطويلة الأجل . وفي عام ١٩٢٩ عقد اتفاق على مساحة ٢٠،٣ مليون هـ من مزارع الحبوب ، وفي عام ١٩٣٠ ـ على ٥١،٥ مليون وفي عـــام ١٩٣١ ـ على حوالي ٨٠ مليون هـ ، أي القسم الساحق من مجمل زراعة الحبوب : وبلغت نسبة مخزونات الدولة والتعاون عن طريق نظام التعاقد اكثر من ٩٠٪ من المجموع العام للحبوب[٢] .

١ ـ « الارشيف التاريخي » ١٩٦٢ . العدد الخامس . ص ٩٣

٢ ـ غ . أ . ديختيار . التجارة السوفيتية في فترة البناء الاشتراكي . دار النشر التابعـــة لأكاديمية العلوم السوفيتية ، ١٩٦١ ص ٢٧٨ .

هكذا كان التعاقد أداة هامة لازاحة الرأسمال الخاص عن التبادل السلعي ، والسيطرة على سوق السلع الزراعية ، لأن الفائض من الانتاج الزراعي أصبح في حيازة الدولة عن طريق النظام المخطط ، ودخل في التبادل السلعي المنظم بأسعار ثابتة . أما حصة صغار الملاكين فقد بلغت في تموين المناطق المحتاجة للحبوب ، عام ١٩٢٦/١٩٢٧ ، بين ٣ – ٤٪ [١] . وحصلت الدولة ، بفضل نظام التعاقد ، على امكانية الاستخدام الاكثر فعالية للعوامل الاقتصادية الأخرى ، من أجل التأثير على الزراعة : كالتسليف ، وإمداد الزراعة بالآلات ، ودفع إضافة على السعر كتشجيع مادي لاستثمارات الفلاحين التي أصبحت تطبق أشكالاً جديدة في تنظيم عمليات الانتاج ، والتصريف .

لقد تطور التعاقد في اتجاهين اثنين : أفقياً ، فشمل مجموعات واسعة جداً من استثمارات الفلاحين ، وعمودياً مكتسباً أهمية انتاجية كبيرة ، ومساعداً على التعميم في الزراعة . كما ساعد على انتقال اتحادات الفلاحين من أبسط أشكال التموين والتصريف ، إلى الاتحادات الانتاجية ، وهيأ الكلخزة الواسعة في الزراعة . لقد عقدت الاتفاقيات مع قرى كاملة ، وجمعيات زراعية ؛ مما أدى بها إلى تشكل الاتحادات الانتاجية . تقول معطيات « مركز الحبوب » ، في عام ١٩٢٨ في جمهورية روسيا الاتحادية ، أنه تم إنشاء ٣٩٨٧ كولخوزاً جديداً ، و٤٩٥٥ تعاونية حبوب ، و١٣٨٥ تعاونية آليات [٢] .

وبالاضافة إلى التعاقد فقد أثر قطاع الاقتصاد الاشتراكي على استثمارات الفلاحين انطلاقاً من خطة التصريف والتموين المعممين . كانت الحركة التعاونية الزراعية تقدم للريف ، بشكل أساسي ، الآلات ، والأدوات ، ووسائل الانتاج الأخرى . ففي عام ١٩٢٤ دخل ، عن طريق شبكة التعاون المحلية ، حوالي ٧٥٪ من الآلات الزراعية [٣] . كما ازداد تزويد القرية بوسائل الانتاج على أسس التملك المشترك ، والاستخدام المشترك ، الأمر الذي كوّن قاعدة التعاون الانتاجي في استثمارات الفلاحين .

---

١ – « بناء قاعدة الاقتصاد الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي في أعوام ١٩٢٦ ، ١٩٣٢ » . دار النشر التابعة لأكاديمية العلوم السوفيتية ، ١٩٦٠ ، ص ٢٧٧ .

٢ – « الأرشيف التاريخي » ، ١٩٦٢ ، العدد الخامس ، صفحة ٨٤ ، ٨٥ .

٣ – « على الطريق لتعميم الزراعة » موسكو – لينينغراد . ١٩٢٥ ، صفحة ١٠

لقد احتل تمويل الزراعة من ميزانية الدولة ، والكريدي ، عن طريق نظـــام الكريدي الزراعي ، مكاناً بارزاً في نظام استخدام العوامل السلعية النقدية للتأثير اقتصادياً من أجل انهاض الزراعة ، وإعادة بنائها الاشتراكي. في هذين الشكلين جرى الاستخدام المخطط لمصادر الدولة النقدية من أجل التحويل الاشتراكي في الزراعة .

لقد كان التعاون الزراعي الكريدي النصير الاساسي للكريدي الزراعية في القرية . وهكذا أنشئت ٩١١٤ جمعية تعاونية كريدية حتى ١ تشرين الأول ١٩٢٦ ، شمل نشاطها ٣٦٦و٤ ملايين استمارة فلاحية[١] .

إن معطيات الجدول التالي تعطي فكرة عن حدود المساعدة المالية المقدمة للزراعة واتجاهها .

التوظيفات المالية في الزراعة (بملايين الروبلات)[٢]

السنوات	١٩٢٦ / ١٩٢٧	١٩٢٧/ ١٩٢٨	١٩٢٨/ ١٩<٩	١٩٢٩/ ١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤
ـ المخصصات من الميزانية	٢٩٨،١	٣٩٣،٧	٧١٤،٢	١٣٥٣	٢٩١٤	٣٩٤٤	٤١٣٤	٦٤٠٩
ـ الكريدي الانتاجي بواسطة نظام الكريدي الزراعي	٤١٤،٥	٥٤٧	٥٨٧،٤	٩٠٧،٩	٦٠٩	٤١٣	٢٢٤	٣٨١
من بينها :								
تسليف الكولخوزات	٣٦،٤	٦٤،٣	١٧٠	٥٠٥	—	—	—	—
وتسليف الاستمارات المستقلة	٢٣٢	٢٧٦	١٧١،٦	٤٩،١	—	—	—	—

١ — « الاقتصاد الوطني السوفيتي في أعوام ١٩٢١ — ١٩٢٥ » صفحة ٤٧٦

٢ — ف.ب. دياجنكو . نظام الماليـــة والتسليف السوفيتي في النضال في أجل إعادة البناء الاقتصادي اشتراكياً وبناء الشيوعية في الاتحاد السوفيتي — « الاقتصـــاد الاشتراكي السوفيتي في أعوام ١٩١٧ — ١٩٥٧ » . ص ٥٧٠ . « قضايا البنـــاء الكولخوزي في الاتحاد السوفيتي » . ص ٢٣٧ ، ٢٤١ ، ٢٥٥ .

كانت الكريدي ، حتى عام ١٩٢٩ (عام انعطاف جماهير الفلاحين الأساسية على طريق الكولخوزات) ، الشكل الرئيسي للمساعدة المالية المقدمة للزراعة . ومع بداية الكلخزة الكثيفة ، وتطور الكولخوزات العاصف ، وعندما أخذت الدولة على عاتقها النفقات الأساسية الخاصة باعادة التجهيز التكنيكي في الزراعة ، أصبحت مخصصات ميزانية الدولة ، التي ازدادت من سنة إلى أخرى ، القناة الأساسية لتمويل الزراعة . لقد بلغت المخصصات من الميزانية ، في ظرف ٦ سنوات (من عام ١٩٢٢/١٩٢٣ إلى ١٩٢٧/١٩٢٨) ، مقدار ١،٣٦ مليار روبل ، أما في الخطة الخمسية الأولى فقد بلغت ٩،٥ مليارات روبل، وفي الخطة الخمسية الثانية ٣٧،٢ مليار روبل، وفي ثلاث سنوات من الخطة الخمسية الثالثة ٣٧،٩ مليار روبل[١] .

لقد ازداد الوزن النوعي للكولخوزات في مجال الكريدي الانتاجية بسرعة ، إذ بلغ في عام ١٩٢٦/١٩٢٧ – ٨،٨٪ ، وفي عام ١٩٢٩/١٩٣٠ – ٥٥،٦٪ ، في حين انخفض بالمقابل الوزن النوعي للمزارع الفردية في الاقراض (من ٥٦٪ في عام ١٩٢٦/١٩٢٧ ، الى ٥،٤٪ في عام ١٩٢٩/١٩٣٠) . وارتفع تسليف الكولخوزات، في عام ١٩٢٩/١٩٣٠، بالمقارنة مع عام ١٩٢٦/١٩٢٧ بمقدار ١٤ مثلا. وأصبح مستوى اقراض الكولخوزات عالياً، وخاصة بعد انتصار النظام الكولخوزي. فحصلت الكولخوزات، في عام ١٩٣١ على ١١٧٦ مليون روبل قروضاً طويلة الأجل (مقابل ٧٣٩،٣ مليون روبل في فترة ١٩٢٧/١٩٢٨ – ١٩٢٩/١٩٣٠) . وبالاضافة إلى ذلك فقد بلغت توظيفات الدولة في محطات الجرارات والآلات (م . ت . س) ، في هذه السنوات ، ٤٧٢٤ مليون روبل، وهكذا وصلت المساعدة المالية المباشرة ، والكريدية، المقدمة للكولخوزات، في سنوات ١٩٣١ – ١٩٣٤ ، إلى ٥٩٠٠ مليون روبل[٢] .

لقد انطلقت الدولة ، عند زيادتها المساعدة المالية للكولخوزات سنة بعد سنة ، من الموضوعة اللينينية القائلة بدعم النظام التعاوني بجميع الوسائل. لقد ساعد نظام التشجيع

١ – « المالية والبناء الاشتراكي » . ص ١٤٤

٢ – « قضايا البناء الكولخوزي في الاتحاد السوفيتي » ص ٢٤١ ، ٢٥٧

المادي على الحل الناجح لأهم مسألة في مرحلة الانتقال ــ مسألة تحويل استثمارات الفلاحين إلى تعاونيات .

كما قدمت المساعدة المالية بشكل قروض للفقراء والفئات الضعيفة من الفلاحين المتوسطين وذلك من أجل حمايتهم من استعباد العناصر الكولاكية ، والرأسمال التجاري، والربوي. فأنشيء صندوق جماعي لاقراض الفقراء، هدفه إلى جانب اقراض الفقراء ، بصورة عامة « القيام بوظيفة التعاون الانتاجي »[1].وسعت إلى هذه الوظيفة أيضاً القروض الطويلة الأجل لمد الزراعة بالآلات . والارقام التالية تبين حدود هذا النوع من الاقراض ، وحدود بيع وسائل الانتاج للفلاحين (من دون الجرارات)[2].

السنوات	١٩٢٣/ ٢٤	١٩٢٤/ ٢٥	١٩٢٥/ ٢٦	١٩٢٦/ ٢٧	١٩٢٧/ ٢٨
مجموع مابيع من الآلات (بملايين الروبلات)	٢٧،٥	٧٠	١٠٠	١٣٠	١٤٠،٥
ما قدم منها بشكل قروض	٤،٥	٢١	٣٠،٥	٦١،١	١١٤،٤
أي ٪	١٧	٣٠	٣٠،٧	٤٧	٨١،١

هكذا حققت الدولة السوفيتية مشروع لينين التعاوني ، مستخدمة عوامل التأثير الاقتصادية والسلعية ــ النقدية، عن طريق نظام التعاقد، والكريدي الزراعي، وأشكال مختلفة من التبادل التعاوني في ميدان التصريف والتموين ، مقـــدمة للتعاون ، وللكولخوزات ، كافة أنواع المساعدات المادية ، والتسهيلات المتنوعة لجذب استثمارات الفلاحين إلى اتحادات إنتاجية سواء عن طريق عملية التداول ، أو عن طريق إعادة تنظيم وتوحيد الانتاج ذاته .

كما لعبت سياسة الأسعار ، والضرائب ، دوراً كبيراً في تنظيم تطور الزراعة ،

١ ــ أنظر « توجيهات الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي والحكومة السوفيتية في القضايا الاقتصادية » المجلد الأول . ص ٧٩٣

٢ ــ ف. ن. ياكوفيفتسكي. العلاقات الزراعية في الاتحاد السوفيتي في فترة بناء الاشتراكية. دار « العلم » ٩٦١ ، ص ٢٣٤ .

وفي حفز زيادة قواها المنتجة ، وفي التضييق على العناصر الرأسمالية في القرية ، والقضاء عليها . كانت هذه التدابير عوامل حقيقية لتنظيم العمليات الاقتصادية والاجتماعية في القرية تنظيماً غير مباشر ، في الفترة التي لم تكن قد نضجت فيها ، بعد ، الظروف الموضوعية للتطور المخطط المباشر في الزراعة .

لقد حفزت الدولة السوفيتية ، بوضعها علاقة معينة بين أسعار المنتجات الصناعية والزراعية ، على زيادة سلعية الزراعة ، باعتبار أن تصريف المنتجات الزراعية في السوق كان مفيداً بالنسبة إلى الفلاحين . وبالعكس ، عندما كانت نسبة الأسعار غير مربحة اقتصادياً بالنسبة إلى الزراعة (كما كان الأمر مثلا في عام ١٩٢٣) فقد انخفضت السلعية الزراعية ، وتقلصت مساحات عدد من النباتات ، وقل تصريفها في السوق . وقد قُضي على صعوبات التصريف ، في عام ١٩٢٣ ، عن طريق تخفيض أسعار المنتوجات الصناعية ، تخفيضاً كبيراً ، ورفع أسعار المنتوجات الزراعية ، أي باعادة النظر في نسبة أسعار السلع الصناعية والزراعية بالشكل الاكثر فائدة للزراعة . فارتفعت أسعار الصوف ، في نهاية عام ١٩٢٣ وبداية عام ١٩٢٤ ، من مثلين إلى مثلين ونصف المثل ، وأسعار الكتان وتيل القنب مثلين تقريباً ، والقطن — ٧٥٪ ، والحبوب وسطياً ٧٠٪[1]. إن ارتفاع أسعار التسليمات الالزامية ، وتنظيمها التالي مع اعتبار المصالح الاقتصادية لجماهير الفلاحين الأساسية ، حفزت تطور الزراعة ، وساعدت على حصر التموين الزراعي في أيدي الدولة والتعاون وإزاحة الرأسمال الخاص من ميدان التموين .

كما كان للسياسة الضرائبية أهمية كبيرة في تنظيم العمليات الاقتصادية والاجتماعية في القرية . فالمبدأ الطبقي الشديد في فرض الضرائب ، أي اعفاء قسم هام من الاستثمارات الفقيرة من الضرائب ومنح امتيازات ضرائبيـــة للاستثمارات الضعيفة ، إلى جانب الأشكال الأخرى من مساعدة الدولة لفقراء الريف ، كلها أمور مكنت الاستثمارات الفقيرة من الخلاص من الفاقة . وفي الوقت ذاته فرضت على استثمارات الكولاك

---

١ — « التجارة الداخلية في الاتحاد السوفيتي في ١٠ سنوات » موسكو ، ١٩٢٨ ، ص ٨٣ — ٨٧ .

ضرائب مرتفعة . كما أثرت الدولة تأثيراً منظماً على تنويع بنية المزروعات ، وعلى تطوير بعض فروع الزراعة ، وحفزت تلك الفروع التي ارتبط تطورها بمصالح خطط الاقتصاد الوطني، وذلك بالاستناد إلى تمايز التعرفات الضرائبية حسب طابع المزروعات واتجاه الانتاج الزراعي .

كل هذا يظهر كيف استخدمت الدولة العوامل القيمية لتنظيم العمليات الاقتصادية والاجتماعية في الريف ، من أجل تهيئة التحويل الاشتراكي في الزراعة .

إن مبادىء وأشكال استخدام العلاقات السلعية ـ النقدية التي برهنت التجربة على صحتها أثناء التحضير لاعادة بناء الزراعة ، اشتراكياً طبقت أيضاً من أجل التحويل الاشتراكي للانتاج السلعي الصغير في الصناعة مع أخذ خواص هذا الانتاج بعين الاعتبار.

*

لقد أظهرت تجربة بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ، أن استخدام العلاقات السلعية ـ النقدية في البناء الاشتراكي هو قانونية عامة . وقد أغنت هذه التجربة تراث الماركسية ـ اللينينية اغناء كبيراً فيما يتعلق بعلم طرائق بناء المجتمع الاشتراكي . وقد أظهرت مكانة العلاقات السلعية ـ النقدية ودورها ووظيفتها في منظومة طرق البناء الاشتراكي ، وكذلك طرق استخدامها من قبل الدولة .

كانت عوامل التأثير، القيمية (كالسعر ، والدفع إلى ميزانية الدولة ،والكريدي المصرفية ومستوى الريعية وغيرها) قاعدة لتطبيق المبادىء اللينينية في إدارة الاقتصاد الاشتراكي ـ كالحساب الاقتصادي، ونظام التوفير، والحفز الاقتصادي لزيادة انتاجية العمل ، ورقابة الروبل وغيرها . كان تشكيل الأسعار المخطط ، والسياسة الضرائبية، ونظام الكريدي ، بمثابة وسائل فعالة لتعبئة الأموال ، وإعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق ميزانية الدولة، بهدف التحويل الاشتراكي للمجتمع. وكان استخدام العلاقات السلعية ـ النقدية،السوقية و « المنفعة التجارية » لصغار منتجي السلع،أساساً لاجتذاب الفلاحين إلى البناء الاشتراكي عن طريق التعاون بمختلف أشكاله . وأصبحت التجربة السوفيتية التي اجتازت امتحاناً تاريخياً ، ملكاً لجميع بلدان الديمقراطيات الشعبية في أوروبا ، وآسيا ، وكافة الدول التي سارت على طريق التطور الاشتراكي .

لقد تطورت أشكال استخدام العلاقات السلعية ـ النقدية في بناء الاشتراكية ، واكتملت ، واغتنت مع تقدم الوطن نحو الاشتراكية . وفي ظروف النضال الطبقي الحاد ، الذي يعتبر السمة الاكثر شمولا للفترة الانتقالية ، لم تستطع طرق التنظيم الاقتصادي بواسطة عوامل التأثير القيمية إلا أن تنسجم مع الطرق غير الاقتصادية وأساليب الاكراه الحكومي عندما كان الأمر يتعلق بلجم القوى المعادية للاشتراكية[1]. هنا تكمن مثلاً ، أهمية السياسة الضرائبية التي كانت ، لدى تنظيم عمليات التراكم الرأسمالي الخاص ، بمثابة الأداة الرئيسية للثورة البروليتارية في الفترة الانتقالية . وهكذا استعملت ، في النضال ضد الرأسمال الخاص ، تدابير الضغط الاقتصادي ، وتدابير الاكراه الحكومي . وفي الادارة المخططة للاقتصاد الاشتراكي ، والتنظيم الاقتصادي للانتاج الفلاحي السلعي الصغير وانتاج الحرفيين ، اعتمد استخدام العلاقات السلعية ـ النقدية ، بصورة رئيسية ، على الحافز المادي والمعنوي لدى الشغيلة .

ومع زيادة درجة نضوج علاقات الانتاج الاشتراكية ، واتساع ميدان مفعول القوانين الاقتصادية الاشتراكية ، سلك الحزب سياسة تحسين أشكال استخدام الوسائل السلعية ـ النقدية ، في إدارة الانتاج . إلا أن الظروف الموضوعية التي سارت أثناء حل مسائل تصنيع البلاد ، وتعاون الزراعة ، أدت إلى تقييد معين في طرق الادارة الاقتصادية . إن التصنيع ، أي إنشاء عدد من الفروع الجديدة في الصناعة الثقيلة ، وفق وتائر عالية لم يعرفها التاريخ من قبل ، تطلب تمركزاً شديداً ، وتوزيعاً مخططاً ، لكل الموارد ، بواسطة ميزانية الدولة ، ونظام التجهيز المادي والتكنيكي . وقد تطلبت القيادة الزراعية كلها مركزية شديدة .

لقد أدى هذا الأمر إلى تقييد استقلال المؤسسات الاقتصادي التنفيذي . إن الفترة

---

١ ـ للتفصيل أكثر حول أشكال وطرائق ضبط الرأسمالية ، وتنظيمها وإزاحتها ، أنظر الفصل السابع من هذا الكتاب .

الحتمية ، تاريخياً ، لاستيعاب التكنيك ، أضعفت نوعاً ما النضال من أجل ريعيـــة الانتاج ، وأعطت لبعض مقولات القيمة : كالحساب الاقتصادي ، والربح ، وسعر الكلفة ، لدرجة ما ، طابعاً شكلياً ، إذ أن خسارة الانتاج غطيت باعانات من ميزانية الدولة . وفي منتصف السنوات الثلاثينيات فقط ، عندما كانت عملية إتقان التكنيك قد اكتملت ، من حيث الأساس ، كان من الممكن رفض الاعانات في عدد من فروع الصناعة الثقيلة، وإعادة أهمية الحساب الاقتصادي والربح ومقولات القيمة الأخرى إلى إدارة وتخطيط الاقتصاد .

وهكذا ، وكما تبين التجربة التاريخية ، فان العلاقات السلعية ـ النقدية ليست عنصراً غريباً في نظام علاقات الانتاج الاشتراكي . فاستخدامها المخطط هو الذي يمكن للاشتراكية أن تحقق إمكانياتها غير المحدودة وأفضلياتها بالنسبة إلى نظام الرأسمالية .

خطأ وصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٣	١٨	التحضر	التحضير
٣٢	الأخير	الصنامة	الصناعة
٤٥	٧	النبوء	النبوءة
٤٥	١٨	الضاربة	الضارية
٤٥	٢٠	استمارات	على استثمارات
٨٠	٥	الموضوعة	الموضوعية
٨٢	٢	ديكتورية	ديكتاتورية
١١٠	٢	السوفيات	السوفييتات
١١٨	١٠	استمارة	استثمارة
١٣٦	١٤	مثيراً	مشيراً
١٣٦	١٩	المستوي	المتساوي
١٥٤	١	توسع	توسيع
١٧٠	٦	له كما	كما
٢٢٤	الأخير	قمع	فمع

فهرس الجزء الأول من

القانونيات الاساسية لبناء الاقتصاد الاشتراكي

الفصل الرابع

التطور المخطط للاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفيتي

الفصل الخامس

تطور التنظيم الاشتراكي للعمل

الفصل السادس

استخدام العلاقات السلعية ـ النقدية من أجل البناء الاشتراكي

منشورات دار الجماهير

الكتاب	التعريب / التأليف
ـ الاقتصاد السياسي (الجزء الاول)	تعريب الدكتور بدر الدين السباعي
ـ الاقتصاد السياسي (الجزء الثاني قسم أول وقسم ثاني)	تعريب الدكتور بدر الدين السباعي
ـ الاقتصاد السياسي (الجزء الثالث الامبريالية)	تعريب سباعي ومرعي
ـ الاقتصاد السياسي (الجزء الرابع الاشتراكية)	تعريب الدكتورة نجاح الساعاتي والدكتور بدر الدين السباعي
ـ اضواء على الرسمال الاجنبي في سورية	تاليف الدكتور بدر الدين السباعي
ـ المادية الدياليكتيكية (طبعة ثانية)	تعريب سباعي ـ جاموس ـ مرعي
ـ المادية التاريخية (طبعة ثانية)	تعريب احمد داود
ـ الناظرون الى النجوم	تعريب الاستاذ ثابت عزاوي
ـ الانسان والارتقاء	تعريب الاستاذ عدنان جاموس
ـ لينين والمرأة	تعريب السيدة زينب نبوه
ـ لينين (شعر ماياكوفسكي)	تعريب الاستاذ عارف حذيفة
ـ التخطيط في البلدان النامية	تعريب الدكتور مصطفى دباس
ـ القاموس الاقتصادي	تعريب الدكتور مصطفى دباس
ـ الحركة الفلاحية في لبنان المنتصف الاول من القرن التاسع عشر	تعريب الاستاذ عدنان جاموس
ـ شيوعيون أمام المحاكم	تعريب : سباعي ـ ساعاتي ـ بيك
ـ الام الثانية	تعريب : وديع بشكور
ـ القومية والاممية البروليتارية	تعريب : الدكتورة نجاح ساعاتي
ـ القانونيات الاساسية لبناء الاقتصاد الاشتراكي (جزء أول)	تعريب : الدكتور سعيد يوسف والدكتورة نجاح ساعاتي

تحت الطبـع

- المادية الديالكتيكية وقضايا العلوم الطبيعية — تعريب الدكتور هنري دكر
- القانونيات الاساسية لبناء الاقتصاد الاشتراكي (جزء ٢) — تعــريب : الدكتور سعيد يوسف والدكتورة نجاح ساعاتي •

قريبـا

- « المرحلة الانتقالية » في عهد الوحدة بين سورية ومصر على ضوء الارقام والوقائـع • — تأليف الدكتور بدر الدين السباعي
- الماركسية في القرن العشرين — فيدوسييف
- النضـال الايديولوجي في البـلدان النامية — تعريب : الاستاذ عدنان جاموس
- الجنرالات الالمان مع هتلر وبدونه

مطبعة العــلم

السعر : ٦ ل